
دراسات فى الاعلام
قضايا الوطن العربى
فى الصحافة خلال القرن
العشرين
د. عواطف عبد الرحمن
العربى
للنشر والتوزيع



قضايا الوطن العربى
فى الصحافة
خلال القرن العشرين

أ.د/ عواطف عبد الرحمن

العربى للنشر والتوزيع

60 شارع القصر العينى (11451) - القاهرة
تليفون : 7954529 - 7921943 فاكس : 7947566

42 ميدان البصره - اول شارع دجله - المهندسين
تليفون : 7492145 - 7618381 فاكس : 7618381

E-Mail:alarabi5@Link.net

الطبعة الأولى

2002

قضايا الوطن العربى فى الصحافة خلال القرن العشرين

المؤلف: أ.د. عواطف عبد الرحمن

الغلاف للفنان: هشام بهجت

عدد الصفحات: ٢٤٥ صفحة

اهــــداء

اهدى هذا الكتاب إلى نساء قريتى

الزرابى اعتزازاً وانتماءاً وتقديراً

لدورهن فى الحفاظ على

منظومة القيم فى صعيد مصر

أ.د. عواطف عبد الرحمن



مقدمة

يضم هذا الكتاب تسع دراسات تم انجازها فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين الذى شهد العديد من المنجزات والإخفاقات وكان للمجتمع المصرى نصيب كبير منها تمثل فى نضال أجياله وسعيهم الدؤوب من أجل تحقيق التقدم والعدل فى عصر تميز بكم هائل من التحديات والإشكاليات التى تفاوتت شدتها من مرحلة الى أخرى ولايزال اغلبها مطروحاً على الساحة . وإذا كان المجتمع المصرى بكل ما يزخر به من قضايا وصراعات ومحاولات غير مكتملة يمثل الإطار الأشمل الذى دارت حوله هذه الدراسات فإن الصحافة المصرية كانت فى موقع القلب حيث ركزت هذه الدراسات على علاقة التفاعل الدائم بينها وبين قضايا العصر وتجلياتها فى المجتمع المصرى . وتتصدر القدرة التكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات بوجهيها المضئ والمعتم هذا الكتاب حيث تركز على التحديات الإعلامية والثقافية التى تواجه الإعلام العربى المعاصر فى عصر العولمة وكيفية التصدى لها بحلول ذاتيه واقعيه لاتقتصر على معطيات العصر وتحدياته ولاتتوارى خلف مسميات زائفة تستهدف الإبقاء على الأوضاع الجائرة . وترصد الدراسة الثانية صورة شاملة للمجتمع المصرى بمؤسساته الرسمية والشعبية كما يطرحها الخطاب الصحفى فى حقبة التسعينيات . أما الدراسة الثالثة فهى تمثل إحدى المحاولات البحثيه لتطبيق مفهوم التبعية على التغطية الإخباريه التى قدمتها الصحافة المصرية عن العدوان الامريكى على العراق . هذا وترصد الدراسة الرابعة الفروق بين الانماط الإعلامية المختلفة التى تتناول قضايا البيئة حيث تميز بين نموذجين رئيسيين احدهما يسيطر على ضفتى العالم شماله وجنوبه ويخضع لآليات المنافسة فى السوق الإعلامية ويعتمد على الإثارة والمبالغة هذا فيما يتميز النموذج الثانى بالطابع النقدى التربوى الذى يتحاشى التهويل والمبالغة .

وقد أتاح هذا الكتاب إمكانية التوسع فى طرح مواقف الصحافة من قضايا المرأة العربية حيث شغلت النصيب الأكبر من الاهتمام وتراوحت ما بين رصد قضايا المرأة والأسرة العربية كما طرحتها الصحافة فى إطار بانورامى شامل والبحوث التطبيقية التى تناولت

التجربة السياسية للمرأة المصرية خلال انتخابات ١٩٩٥ وهى الدراسة الوحيدة التى ركزت على الجوانب السياسية لما لها من تأثير حاسم على الصورة الإعلامية والصورة الذهنية للمرأة المصرية لدى الرأى العام . ولم نغفل المعوقات المهنية والمجتمعية التى تواجه الصحفيات المصريات فرصدناها فى دراسة تناولت العطاء التاريخى المتميز الذى قدمته المرأة المصرية للصحافة منذ نهاية القرن التاسع عشر والتحديات العديدة التى تواجه الصحفيات داخل بيئة العمل الإعلامى مضافاً إليها المسئوليات الأسرية والدور الاجتماعى لهؤلاء الصحفيات .

وكان من الضرورى ان نمد البصر الى واقع الطفلة الانثى وموقف الصحافة المصرية من هذا الموقع ا زاخر بالعنف الاسرى والمجتمعى والقانونى .

وأخيراً تجئ قضايا المرأة الصعيدية وعلاقتها بالإعلام مرئياً ومسموعاً ومقروءاً فى دراسة ميدانية تناولت الواقع الاجتماعى والثقافى للنساء فى قرية الزرابى جنوب اسيوط ومدى تأثيره على تعاملهم ونظرتهم لوسائل الإعلام وفى النهاية يسعدنى أن أهدى هذا الجهد الى نساء قريتى اعتزازاً وانتماءاً وتقديراً للدور العظيم والعطاء الممتد من جيل الى جيل فى تربية الرجال وحراسة القيم وصيانة التماسك الأسرى فى صعيد مصر .

أ.د. عواطف عبد الرحمن

البحر الأعظم - يناير ٢٠٠١

الإعـــلام العربى
فى عصر العولمة
بين التحديات والمواجهة

مفهوم العولمة

فى مجال العلم الاجتماعى

انطلاقاً من أن العولمة كظاهرة لم تكتمل بعد ملامحها وقسماتها بل هى عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة لذلك تتعدد المحاولات الجادة من جانب علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والإعلام سعياً لصياغة تعريف شامل للعولمة وبناء تصور نظرى قادر على تفسير كثير من التحولات والظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية المصاحبه للعولمة والتى تزخر بها المجتمعات الصناعية فى الشمال وسواها من مجتمعات الجنوب مهد الحضارات القديمة. وإذا كان علماء الاقتصاد قد نجحوا فى توصيف ظاهرة العولمة وارتباطها بنشوء الرأسمالية الصناعية وتطور أشكالها وانماطها طبقا لدرجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية كما قدموا تحليلات إضافية حول ايديولوچية السوق ودور الشركات المتعددة الجنسية كآليات فعاله لتعميق وتسويد آثار العولمة على مستوى الكرة الأرضية ولم يغفلوا الآثار والتحولات الحاسمة التى أحدثتها تكنولوچيا المعلومات والاتصالات ودورها فى أستكمال معالم العولمة كظاهرة وكعملية تاريخية مستمرة . غير ان هذه المحاولات لم تقترب إلا قليلا من الوجه الثقافى للعولمة وهذا ينقلنا إلى الضفة الأخرى حيث يطرح علماء الانثروبولوچى والسياسة والاجتماع رؤاهم للعولمة التى تتجاوز دائرة الاقتصاد والتسويق والمبادلات وتركز على الثقافة والسياسة والايديولوچيا دون إغفال لأهمية الجوانب الاقتصادية والمالية – وعندما نتفحص أبرز التعريفات التى قدمها الباحثون فى مجال العلم الاجتماعى والثقافة عن العولمة نلاحظ انها تنطلق من منظور فكرى متقارب يرى ان العولمة تمثل لحظة التتويج الكبرى للنظام الرأسمالى على المستوى الكونى وانها تجسد الدرجات العليا فى علاقات الهيمنة / التبعية الامبريالية (١) .

وإذا كان اسماعيل صبرى عبدالله يطلق على العولمة مصطلح الكوكبة ويقصد بها [التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى

اجراءات حكومية [٢] . فإن صادق جلال العظم يطرح رؤية مقاربة لهذا التعريف وان كان لايستخدم مصطلح الكوكبة . إذ يرى أن العولمة هى [حقبة التحول الرأسمالى العميق للانسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها وفى ظل سيادة نظام علمى للتبادل غير المتكافئ] ويلخص رؤيته بالتأكيد على أن العولمة هى تحويل كل الأشكال التى قدمتها الحضارة البشرية عبر مسيرتها التاريخية إلى سلع [٣] .

وينظر بعض علماء الاجتماع السياسى إلى العولمة باعتبارها [تطور كيفى فى تاريخ النظم السياسية/ الاقتصادية/ الاجتماعية/ الثقافية وانها تستعين بوسائل جديدة للسيطرة تتصدرها الشركات العابرة القوميات والتى تشكل خط الاختراق الأول للحدود الاقتصادية والسياسية أى لحدود الدولة القومية المرتبطة بالسوق العالمية أما وسائل الإعلام وشبكات المعلومات فهى تشكل خط الاختراق الثانى للحدود الاجتماعية والثقافية [٤] . ويستكمل علماء الثقافة هذا التعريف للعولمة بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجا اجتماعيا قد أصبحت جزءاً من العملية الاقتصادية – التجارية الجديدة أسوة بغيرها من السلع والمنتجات المادية إذ تحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق فى السوق العالمية وتخضع لنفس الاجراءات والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية غير أن مجال المنافسة فى تسويق هذه السلعة أصبح محدوداً للغاية وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على تكنولوچيا صناعة المعلومات وتشكيل العقول وانماط التفكير والسلوك. الأمر الذى يشير إلى أن التبادل الثقافى العالمى الجارى حاليا فى ركاب التجارة الحرة هو تبادل غير متكافئ يتغذى من التفاوت والخلل الرهيب فى ميزان القوى الثقافية على الصعيد العالمى بين ثقافات مسلحة بالتكنولوچيا الاتصالية والمعلوماتية وبين ثقافات أخرى مجردة من أية حماية تكنولوچية أو تشريعية مما يحول دون إمكانية خلق التفاعل المنتظر بين الثقافات والشعوب والمجتمعات وهنا يبرز الوجه الحقيقى لما يسمى بثقافة العولمة التى لاتعنى فى جوهرها سوى السيطرة الثقافية الغربية [الامريكى على وجه الخصوص] على سائر الثقافات وان كانت هذه السيطرة تجعل ثقافات غربية عديده فى موقع تابع لهذه الثقافة المركزية التى يشار إليها بعبارة [الأمركة] التى تعبر عن نفسها على نحو متزامن باعتبارها :

أولاً: مصدراً للسلع التجارية المقتنه.

ثانياً: بوصفها سلسلة من القيم والمصالح البشرية العامة .

ثالثاً: بوصفها خطاب علمى تكنولوجى .

وأخيراً كنظام متداخل ومتكامل للاتصالات التى تشكل البنية المادية لكل المكونات والرموز الثقافية الأخرى (٥) .

وعند مقارنة ثقافة العولة بالثقافات الوطنية فى دول الجنوب أو سواها نلاحظ أن هذه الثقافات تتميز بالخصوصية والانتظام داخل أطر تاريخية معينة كما تتميز بالقدرة على ربط أهلها بسمات وجدانية وذهنية مشتركة تتمثل فى القيم والذاكرة الجماعية والاحساس المشترك بهوية تاريخية ومصير واحد هذا فيما نرى ان ثقافة العولة ليس لديها القدرة على ان تولد لدى الأفراد احساساً مشتركاً بهوية تاريخية أو مصير مشترك وينظر إليها على أنها ثقافة لا تحمل ذاكرة جماعية كما انها تتسم بنزعة توسعية وانها منقطعة عن أى ماض وان كانت تستغل الماضى ليوفر له عناصر تتمثل فى الأنماط الشعبية والوطنية فى الموضة والأثاث والموسيقى والفنون التى تنتزع من سياقاتها الأصلية وتوضع فى توليفات كوزموبولتانيه إذن فهى فى أساسها ثقافة لا تاريخية (٦) .

ويذهب بعض علماء الاقتصاد السياسى إلى أن أسباب اعلاء شأن الثقافة الأمريكية باعتبارها الثقافة المركزية واللسان الناطق باسم العولة والمدافع عن مساراتها والمروج لأفكارها ورموزها لا يرجع إلى الاختلاف الثقافى بدليل حالة الاحتجاج الجماعى التى عبرت عنها أوربا وعلى الأخص فرنسا بمناسبة مفاوضات الجات ودفاعها عما بات يعرف باسم [الاستثناء الثقافى] ذلك ان جميع هذه الثقافات تنتمى إلى الحضارة الغربية سواء فى أصولها الأوربية أوامتداداتها الأمريكية يرى هؤلاء العلماء أن المصدر الأساسى للتباين لايرجع إلى اختلاف الثقافات ولكن يرجع فى الأساس إلى اختلاف الموقع فى هرم الرأسمالية العالمية . هذا ويلاحظ أن صنع العولة والمتحكمين فى مساراتها من دوائر سياسية ومؤسسات مالية وشركات متعددة الجنسية واحتكارات إعلامية وفضائية وثقافية يعملون بدأب فى اتجاة اسقاط القواعد الدولية التى استقر عليها العالم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية والتى أسفرت عن مناخ التوازن

فى القوى وأتاحت لدول الجنوب فرص الاستفادة بالمساعدات الثقافية والاقتصادية من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن الكتلتين الشرقية والغربية . إذ يحاول صناع العولمة بدلا من ذلك تأسيس قواعد دولية جديدة تستهدف الحرص على تماسك العالم الغربى [رغم التناقضات بين دولة وتباين مواقعها فى المنظومة الرأسمالية] وذلك فى مواجهة دول الأطرف الأفقر والأضعف (٧) .

ثقافة العولمة : البدايات والاستمرارية

عندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنة للعالم شماله وجنوبه تصادفنا ثلاثة حقائق هامة **تشير الحقيقة الأولى** إلى اجتياج الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما فيه أوربا وقد أشار وزير الثقافة في الأتحاد الأوروبى لهذه الحقيقة مبكراً عندما أشار فى بيان أصدره عام ١٩٨٨ إلى خطر التهميش الذى تتعرض له الثقافات الأوربية فى عالم توحده ثقافياً الصور والرسائل الأمريكية التى تذاع وتنشر عبر الأقمار الصناعية وسائر الوسائل السمعية والبصرية المتقدمة. وفى كندا أعلنت السيدة شيلا كويسى وزيرة حماية التراث ونائبة رئيس الوزراء السابقة أنه [إذا ما واصل الأمريكيون فرض سيطرتهم على الجماعة الثقافية العالمية باستعمال الوسائل التى يمتلكونها فعليهم ان يتوقعوا لجوء الأخرين إلى إجراءات انتقامية بحقهم] .

أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العالميتين الثقافة الانجلو – أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم . ففى مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية من خلال البرامج والمسلسلات الأمريكية الناطقة بالانجليزية تبرز الفرانكوفونية كأداة لمقاومة نزعة الهيمنة التى تكرسها الانجلوفونية باعتبارها أداة التواصل الأكثر ذيوعا وانتشاراً على النطاق العالمى وتبرز أيضا باعتبارها وسيلة للدفاع محاولات أمركة أوربا والعالم غير الأروبى من خلال ما تبثه من برامج مرئية ومسموعة للترويج لنمط الحياة الأمريكية (٨) .

وتشير الحقيقة الثالثة إلى أن القضايا الثقافية أصبحت بالتدريج مجالا للنقاش والحسم فى إطار المنظمة العالمية للتجارة وليست ضمن منظمة اليونسكو التى مثلث طوال العشرين عاما الماضية الفضاء الرئيسى للتعامل مع الثقافة والمعلومات على مستوى العالم وقد تمخض عن ذلك ما سمى باعلان ماكبرايد عن [النظام العالمى الجديد للمعلومات والاتصالات]

وقد تشكل المشهد العام للثقافة العالمية على أساس التعددية الثقافة التى تلخص فكرة [دع ألف زهرة تتفتح] غير ان النظام العالمى الحالى تتسم ملامحه بالهيمنة والاستعلاء الثقافى من جانب الطبعة الأمريكية من الثقافة الغربية وبالنفى والتهميش الحضارى للثقافات الأخرى لصالح السوق العالمية مما يعنى تحويل الشعوب إلى قطيع من المستهلكين للثقافة الغربية وعلى هذا الأساس لم تعد المفاضلة ضمن الواقع الجديد بعولمة الاتصالات والمعلومات بين ثقافة وثقافة أخرى ولكن بين الثقافة المهيمنة وأقسامها الفرعية .

ومما يجدر ذكره أن الأدوار التى تقوم بها ثقافة العولمة للهيمنة على العقل الجماعى فى مختلف انحاء الكرة الأرضية تعد تطبيقا عصريا للمنهج الذى اعتمدت عليه الدول الأوربية الإستعمارية حيث استخدمت الثقافة كوسيلة لشق الطريق أمام العملية الاستعمارية أولاً ثم لترسيخها ثانيا، فقد كانت البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية والارساليات التعليمية الاستكشافية والارساليات التعليمية اضافة إلى ظاهرة الاستشراق هى الآليات الثقافية التى اعتمدت عليها الدول الأوربية للتعرف على دول الجنوب وثقافاتها توطئة لاستعمارها وإدخالها فى حوزة الامبراطوريات الاستعمارية الأوربية . وتؤكد الشواهد التاريخية على ان انجلترا وفرنسا كانتا تتزعمان تطبيق الأيديولوجية الاستعمارية التى تمحورت حول ما يعرف بنظرية المركزية الأوربية التى سادت طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وتبلورت عبر أشكال عديدة منها الارساليات الأجنبية والمؤسسات الثقافية الأوربية التى تعمل فى دول الجنوب والمنح الدراسية إلى أوربا وحركة الترجمة وانشاء المطابع واصدار الصحف وظلت أوربا تشغل المركز الثقافى فى العالم الرأسمالى من خلال استمرارها فى انتاج ثقافة قادرة على التأثير المباشر على المناطق المجاورة لها أو التى خضعت لسيطرتها المباشرة (٩) .

ولا شك أن التفوق التكنولوجى قد أتاح للغرب امكانية التحكم فى صناعة المعلومات والاتصال والهيمنة على السوق العالمية من خلال الشركات العملاقة والمؤسسات والشبكات الدولية المعلوماتية والاتصالية يعززها ويدعم شرعيتها الثلاثى المعروف [صندوق النقد الدولى + البنك الدولى + منظمة التجارة العالمية] مما أفسح المجال لظهور ما بات يعرف [بالعولمة الثقافية] .

إذ أصبحت الثقافة وسائر مكونات المنظومة الحضارية تمثل الساحة الرئيسية للصراع حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة فى العولمة محاولاتها الدؤوبة من أجل عولمة الثقافة

والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية . ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافى الوطنى لفترة طويلة تمثل عمر الدولة الوطنيه وسيادتها على أرضها ومواطنيها وظلت الثقافة الوطنية تستمد أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسيين أحدهما اجتماعى يتمثل فى الأسرة باعتبارها المؤسسة الإجتماعية الأولى التى تنتج الوجدان الأولى والمصدر الثانى يتمثل فى المدرسة التى تواصل الوظائف التربوية للأسرة ولكن فى اطار الجماعة الوطنية حيث تقوم المدرسة بوظيفة ارساء أسس الثقافة الوطنية وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العلم المعاصر إلى فقدان هاتين المؤسستين لادوارهما الحاسمة فى التنشئة الإجتماعية والثقافة بسبب نشوء مصادر جديدة الإنتاج ونشر القيم فى مقدمتها الاعلام المرئى وتصاعد أدواره فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات وبسبب فشل النظام التعليمى وقصور السياسات التربوية عن تلبيه الحاجات المعرفية والعلمية والتربوية للمواطنين فى اطار الوطنية ، لقد أدى تفكك وفشل النظام الثقافى الوطنى والتقليدى فى دول الجنوب إلى افساح الطريق لآليات العولمة الثقافية التى تسعى إلى توحيد العالم فى منظومة قيمية وفكرية واحدة تستجيب دون مقاومة لمتطلبات ومصالح السوق العالمية. فى ضوء هذا السياق يمكننا تحديد طبيعة العولمة الثقافية وقوانين حركتها فهى تنشط وتتوسع فى ظل تصاعد الثقافة المرئية أى ثقافة الصورة وفى مناخ يشهد تراجعا ملحوظا للثقافة المكتوبة التى حفظت تاريخ البشرية ورافقت الحضارة الانسانية منذ اختراع السومريون الكتابة منذ ٣٠٠ سنة قبل الميلاد وشكلت جوهر الاتصال الجماهيرى منذ ظهور المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر واستمرت تنسج وترصد معالم الثورات الفكرية والحضارية على نطاق العالم حتى ظهور الأقمار الصناعية التى تجسد الثورة الخامسة فى مسيرة الاتصال الانسانى .

هذا وتعتمد ثقافة العولمة بصورة أساسية على وسائل الاعلام السمعبصرى التى أصبحت تغطى الكرة الأرضية عبر الأقمار الصناعية واخترقت جميع القارات والدول والعواصم والريف والحضر لتمارس الهيمنة الثقافية فى أحدث صورها وذلك لأسباب ترتبط بالمستجدات التى طرأت على الواقع الثقافى الدولى خصوصا بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى وانحسار الصراع الآيديولوجى من الساحة الدولية وحلول الاختراق الثقافى محله . فإذا كان الصراع

الآيديولوچي ولايزال يستهدف تشكيل الوعي سواء بتزييفه أو تصحيحه فإن الاختراق الثقافي يستهدف السيطرة على الادراك من خلال الصورة السمعبصرية سعيا للتأثير في الوجدان والفكر والسلوك بالعمل على تنميط الذوق وقولبة السلوك في أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه تصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الانسان وتحول دون البحث عن البديل أو الرغبة في التغيير. وتشكل الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافي العولمي بوجهه الاحتكاري وقدراته التكنولوجية الهائلة وأدواته الإعلامية المتقدمة والتي تلعب الدور الحاسم في نشر وترويج وترسيخ الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجاري بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية وإعاده انتاج البنية المتخلفة بكل ما تحويه من تسطيح للمبادرات الفردية القائمة على الأنانيه والاستغلال وانعدام للممارسات العقلانية وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد (١٠) .

ويرى البعض ان انتشار انماط الثقافة الامريكية وتغلغلها في حياة الشباب على النطاق العالمي سواء في مجال الموسيقى أو المسلسلات والأفلام والأكلات السريعة والملابس الچينز والكوكاكولا وسائر السلع الاستهلاكية يرجع كل هذا إلى مجموعة من الأسباب تتلخص فيما يلي :

١- هيمنة شركات الاعلان الأمريكية على التسويق العالمي مما ساعد على قولبة الأذواق والأزياء وصبغها بالطابع الأمريكي وخصوصا لدى قطاعات واسعة من الشباب سواء في العالم الرأسمالي أو في دول الجنوب .

٢- تفوق الولايات المتحدة في صناعة الموسيقى الشعبية والأفلام والمسلسلات وقد تزامن انتشارهما في الأسواق الخارجية مع ظهور التليفزيون ثم اكتساحهما للعالم في ظل البث الفضائي من خلال الأقمار الصناعية .

٣- تشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة لاتصدر إلى الأسواق الخارجية إلا أردأ ما تنتجه من سلع ثقافية ويرجع ذلك إلى هيمنة وكالات الاعلان وأباطره هوليود الذين يفضلون

---

* أنظر : هربرت شيللر : الاتصالات شأن دولة بالنسبة لواشنطن - لوموند ديبوماتيك - أغسطس ١٩٩٦.

ترويج المنتج الثقافى الاستهلاكى ذى الطابع الشعبى التجارى ضمانا للأرباح الهائلة ولا يحرصون على تصدير الثقافة الرفيعة التى لا تلقى نفس الرواج الاقتصادى .

ولاشك ان هناك سمات خاصة تتميز بها الثقافة الامريكية وتجعلها قابلة للتسويق أكثر من سائر ثقافات الدول المتحكمة فى العولمة مثل اليابان والمانيا ويرجع ذلك فى الأساس إلى تنوع الأنساق الثقافية الفرعية التى تتشكل منها الثقافة الأمريكية باعتبارها مجتمع مهاجرين مما حال دون ظهور هوية ثقافية أو حضارية عميقة الجذور للشعب الأمريكى . وقد استثمر تجار العولمة هذه السمة بكفاءه غير مسبوقة حيث استفادوا من الخصائص التى تتميز بها الثقافة الأمريكية سواء التنوع الاثنى العرقى أو المرونة وسهولة الانتشار وتوافقها مع مفردات العصر وطبيعتة التى تميل الى السرعة والسطحية وعدم التعمق ، هناك عامل أخر تتميز به صناعة الثقافة الأمريكية هو تكثيف اهتمامها على الشباب داخل أمريكا مما ساعد على سرعة انتشارها وتأثيرها على الشباب فى المجتمعات الأخرى (١١) .

الاتصال والمعلومات فى عصر العولمة :

يثور الجدل حول دور التكنولوچيا فى التغيير الأجتماعى وتأثيرها على وظائف الاتصال والإعلام فى مجتمع المعلومات ، وهناك تياران أحدهما يرى أن التقدم التكنولوچى يتحكم بصورة شبه مطلقة فى حركة تطور المجتمعات وبالتالى يحدد وأدوار الاتصال وإن اختلفت مصالح المتحكمين فى السياسة والاقتصاد والإعلام والاقتصاد ويتزعم هذا التيار عالم الاتصال المعروف مارشال ماكلوهان هذا فيما يرى التيار الثانى ويتزعمه المفكر العربى سمير أمين أن التحول فى العلاقات الاجتماعية أو علاقات الإنتاج لا يرتبط بالضرورة بالتطورات التكنولوجية .

إذ ان التغيير الكيفى فى العلاقات الاجتماعية لا يحدث إلا نادرا فى مسيرة التاريخ الطويلة بينما التقدم التكنولوجى يتواصل دون انقطاع فالمجتمع الرأسمالى على سبيل المثال استوعب ثورات تكنولوجية متتالية دون أن يغير ذلك جوهر نمط الانتاج أو علاقاته وإن كان هذا التقدم التكنولوجى يؤثر بشكل مباشر على نموذج الإنتاج الذى يتم استيعابه فى اطار علاقات الإنتاج السائدة وهذا يعنى أن التقدم التكنولوچى يؤثر بشكل مباشر على نموذج الإنتاج الذى يتم استيعابه فى إطار علاقات الإنتاج السائدة وهذا يعنى أن التقدم التكنولوچى

لا يلازمه تقدم اجتماعى الا بالقدر الذى لا يتناقض مع مصالح النظام الرأسمالى أى ان التغيير الذى يطرأ على العلاقات الاجتماعية نتيجة لهذا التقدم التكنولوجى يتم فى حدود التناقضات الخاصة بالنظام الرأسمالى (١٢) .

وعندما نطبق هذا القول على الآثار الاجتماعية والفكرية لثورتى الاتصال والمعلومات نلاحظ ان الايديولوجيا التى تحكم المعلوماتية والاتصال هى جزء لا يتجزء من البناء الايديولوجى الكلى للنظام الرأسمالى المعاصرة ومذاهب ما بعد الحداثة .

فالحداثة قد فرضت ضرورة ملحة لتطوير أدوات الاتصال بما يلبى الاحتياجات المتطورة للسوق الرأسمالية وقد انعكس ذلك فى صورة سلسلة متوالية من الاختراعات فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات شكلت معالم الثورة الرابعة للاتصال التى بدأت فى نهاية القرن التاسع عشر واستمرت حتى منتصف القرن العشرين، وتمثلت فى اختراع التليفون (١٨٧٦) ثم الفوتوجراف (١٨٧٧) فالاتصالات اللاسلكية (ماركونى ، ١٨٩٦) والتى مهدت لظهور الراديو عام ١٩١٩، ثم السينما التى بدأت صامتة فى فرنسا عام ١٨٩٥ وأصبحت ناطقة عام ١٩٢٨ ثم أدى دمج الكهرباء مع التصوير مع الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى ظهور خدمات التليفزيون التجارى فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٢. (١٣)

أما ثورة الاتصال الخامسة فقد تجسدت فى ظهور الأقمار الصناعية واستخدامها فى نقل الأنباء والصور والرسائل الإذاعية والتليفزيونية عبر الدول والقارات . وتعددت أنواع الأقمار الصناعية مابين أقمار الاستطلاع والتجسس الالكترونى من الفضاء والأقمار الخاصة بالاتصالات أو البث التلفزيونى التى تعود بداياتها الى عام ١٩٥٦. وقد مرت أقمار الاتصالات المستخدمة لأغراض البث التليفزيونى بمرحلتين أولهما مرحلة أقمار التوزيع خلال السبعينيات وثانيهما مرحلة أقمار البث المباشر التى بدأت فى نهاية الثمانينات وفيها تبث البرامج التليفزيونية إلى شاشات التليفزيون مباشرة دون وساطة المحطات الأرضية ويتحكم حاليا فى عالم الفضائيات ٥ شبكات رئيسية للأقمار الصناعية للاتصالات التليفزيونية منها المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية التى أطلقت أول قمر صناعى عام ١٩٨٥.

لقد تطورت كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى مسارين منفصلين ولكن شهدت

الستينيات بداية التواصل بينهما الذى تصاعد متجاوزا الحدود التقليدية حتى أصبحت الشبكات الالكترونية هى المسلك الرئيسى لكافة أشكال التبادل الإعلامى على المستوى العالمى. وقد أسفر التزواج بين كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى التسعينيات عن ظهور ما يعرف حالياً بالاتصال المتعدد الوسائط (Multi-Media) الذى يرتكز على تطور الحاسبات فى جيلها الخامس وتستند الثورة التكنولوجية الاتصالية الراهنة على عدة مرتكزات رئيسية تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية التى تضم التلغراف والهاتف والتلكس والطابعة عن بعد والراديو والتليفزيون وأجهزة الاستشعار عن بعد والميكرويف والأقمار الصناعية والحاسبات الألكترونية والألياف البصرية وأشعة الليزر.

وقد اسفر ذلك التداخل عن ظهور الطريق السريع للاتصال والمعلومات والمقصود به وضع جميع التقنيات على صعيدى الاتصال والمعلومات من الهاتف والتليفزيون والكمبيوتر والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات والموجات والميكرويف فى منظومة واحدة تكرس لخدمة الأفراد والمجتمعات . (١٤)

هذا وقد تبلورت الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصال والمعلومات فى بنى عالمية عملاقة تنتشر وكأنها نسيج عنكبوتى وتتجسد فيما يعرف بالثلاثى التكنولوچى الذى يتقاسم مع مجلس إدارة اقتصاد العالم السلطة المطلقة فى تسيير شئون العولمة والتحكم فى مساراتها . وأقصد بالثلاثى التكنولوچى أقمار البث المباشر وشبكات المعلومات الدولية والاتصالات اللاسلكية (الهواتف) أما مجلس إدارة اقتصاد العالم ويتكون من الدول الثمانية الكبار والثلاثى المعروف (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية) .

هذا وتهيمن الشركات المتعدية الجنسية على صناعة وتوزيع التكنولوجيا المتقدمة بشقيها الاتصالى والمعلوماتى وتنتمى هذه الشركات إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وكندا . وتسيطر أكبر ١٥ شركة أمريكية فى مجال الالكترونيات على ٧٥٪ من الإنتاج الصناعى الالكترونى العالمى فى مجال الاتصالات .

وقد شهدت تكنولوچيا الوسائط المتعددة التى تمثل الاندماج الحقيقى للحاسبات الالكترونية والاتصالات والفيديو نمواً وازدهاراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلى المدى الذى بلغ حجم الاستثمارات فى أسواقها حوالى ٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ . كما بلغ حجم

معاملات الاتصالات فى نفس العام ألف مليار دولار بما يعادل ١٠٪ من التجارة العالمية وهى نسبة تزيد عن انتاج قطاع السيارات . ولذلك يرى أساتذة الاقتصاد أن تكنولوچيا الرقميات تمثل المنجم الجديد للرأسمالية ويدور صراع ضارى بين الشركات العملاقة للسيطرة على أسواق الاتصال والمعلومات . وهناك فيض لايغيض من المعلومات التى تنتجها وسائل الاتصال (صحف - وكالات أنباء - إذاعة - تليفزيون - سينما - مواقع شبكة الانترنت .. إلخ) فضلاً عن المعلومات التجارية والاقتصادية . ويسعى عمالقة الاتصال إلى الاستئثار بالمستهلكين من خلال كافة وسائل الاتصال المتاحة . (١٥)

ولا تتوقف الولايات المتحدة (أول منتج للتكنولوچيا الاتصالية وموطن الشركات الرئيسية فى المعلوماتية والاتصال) عن وضع ثقلها كله فى معركة تحطيم الحواجز ليتم فتح حدود أكبر عدد ممكن من البلدان أمام التدفق الحر للمعلومات أى بمعنى أخر أمام العمالقة الأمريكيين أصحاب صناعة الاتصال والترفيه .

ولقد انعقدت أربعة مؤتمرات دولية (چنيف ١٩٩٢ - بيونس إيرس ١٩٩٤ - بروكسل ١٩٩٥- چوهانسبرج ١٩٩٦) تمكن من خلالها الرئيس كلينتون ونائبه آل جور من تسويق فكرتهما حول (مجتمع المعلومات العالمى) أمام كبار المسئولين السياسيين فى العالم .

ومن جهة أخرى وأثناء المحادثات التى جرت فى ختام دورة أورجواى حول اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ قدمت واشنطن اقتراحاً ينص على اعتبار الاتصالات بمثابة نوعاً من الخدمات التى يحكمها القانون العام للتجارة . والواقع أن الاتصالات اللاسلكية تمثل سوقاً يدر ٥٢٥ مليار دولار سنوياً ويزداد بنسبة من ٨-١٢٪ سنوياً كما أنه يمثل أحد الميادين الأكثر ربحاً فى التجارة العالمية . (١٦)

وقد أوصى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى انعقد فى سنغافورة فى ديسمبر ١٩٩٦ بتحرير كامل لجميع خدمات الاتصالات . وفى چنيف فى ١٥ فبراير ١٩٩٧ وتحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة وقعت ٦٨ دولة على اتفاق يقضى بفتح الأسواق الوطنية لعشرات من البلدان أمام شركات الاتصالات الأمريكية والأوربية واليابانية خاصة .

ومن المعروف أن الاتحاد الأوربى قرر من جانبه التحرير الكامل لأسواق الهاتف (دون تمييز بين مختلف الوسائل المستخدمة من كابلات وإذاعات وسواتل) وذلك ابتداء من أول يناير

١٩٩٨ . وهكذا فى الوقت الذى تنهار فيه الاحتكارات الوطنية . يتسارع السباق والبحث عن التنوع فى جميع قطاعات الاتصال حيث يواصل عمالقة المعلومات الجدد سعيهم المحموم من أجل الاستحواذ والتركيز . فبالنسبة إليهم تعد الاتصالات آخر تجارة يجب أن تنتج بكميات كبيرة لأن للكم أولوية عن الكيف فى السوق العالمية .

فالعالم قد انتج من المعلومات خلال الثلاثين عاماً الماضية أكثر مما أنتجه على امتداد خمسة آلاف سنة سابقة وعلى سبيل المثال فإن العدد الأسبوع لصحيفة نيوريوك تايمز الصادر يوم الأخد يحتوى على كم من المعلومات أكثر مما كان يمكن أن يحصل عليه المواطن الأوربى الذى عاش فى القرن السابع عشر طيلة حياته كلها . (١٧) والواقع أن المعلومات بعد أن كانت نادرة وباهظة التكاليف أصبحت الآن متوفرة بل أكثر العناصر وجوداً على ظهر الكوكب وبات ثمنها ينخفض تباعاً .

وإذا كانت لتقنيات الاتصال منذ اختراع الكتابة والطباعة فضل فى نشر المعرفة والاستنارة وتحرير العقول من الخرافات والأوهام على اختلاف أنواعها فإن فرض هذا الفيض من المعلومات على الناس حول ظواهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لابد أن يقف عائقاً فى سبيل تكوين معرفة حقيقة خصوصاً إذا كانت علاقات السوق فى المجتمع الرأسمالى تكيف استخدام المعلومات والمعلوماتية لصالح المتحكمين فى السوق أباطرة العولمة الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان العالم ويتمتعون باستهلاك ٨٠٪ من الدخل العالمى .

ويلاحظ أن الخطاب السائد حول المعلوماتية يتجاهل تماماً مشكلة مضمون المعلومات موضع الاُتصال أى يستبعد التساؤل المركزى حول ماهية المعلومات التى تتدفق بلا ضوابط ولماذا نريد جمعها ونقلها ؟ وما هى أهداف الاتصال ؟ كذلك يثار نفس التساؤل حول استخدام شبكات الاتصال من خلال طرق الإتصال السريعة وهل حقاً ستؤدى إلى خلق مجتمع جديد قائم على الوفاق وخال من كافة أشكال التناقضات ؟

ويذكرنا ذلك بأيديولوجية الاتصال التى تعد عنصر ثابت فى الفكر الاجتماعى السائد منذ الحرب العالمية الثانية والتى تتنوع صياغتها طبقاً لطبيعة المرحلة ولكن لا تختلف أهدافها وهنا يجدر بنا أن نشير إلى خطاب السبرنتيكا الذى قدمته الولايات المتحدة فى الخمسينيات كعلم جديد مفاده أن ثمة أداه رياضية تمثل القاسم المشترك الذى يحكم جميع قوانين الطبيعة

والمجتمع واختاروا الاتصال للاشارة إلى هذا القاسم المشترك الذى سوف يلغى صراع الايديولوچيات . ثم ذهب خطاب السبرنتيكا ليحل محله خلال السبعينيات خطاب الثورة المعلوماتية الذى يزعم أن تعميم استخدام الكمبيوتر سيدعم الديمقراطية ونفس الشئ يقال عن استخدام الطريق السريع للاتصال . لاشك أن تكنولوچيا الاتصال والمعلومات وتكثيف استخداماتها قد يمثل نقلة نوعية فى تاريخ المجتمعات ولكن لاتنتج هذه التكنولوچيا من تلقاء نفسها نظاماً اجتماعياً جديداً . (١٨) ان التطورات الراهنة فى تكنولوچيا الاتصال أفرزت نمطاً اتصالياً يتميز بسمات تختلف عن الأنماط الاتصالية التقليدية السابقة التى تشمل الاتصال الذاتى والاتصال الشخصى والاتصال الجمعى ثم الاتصال الجماهيرى . وهذا النمط الاتصالى الجديد أو كما يطلق عليه البعض اسم الاتصال الوسطى يجمع بين كل من سمات الاتصال الشخصى المواجهى والاتصال الجماهيرى وله وسائله الاتصالية الخاصة به التى تضم فى داخلها كل أشكال الاتصالات عن بعد وهى الاتصالات السلكية واللاسلكية كالتلغراف والهاتف والراديو واتصالات الحاسب الالكترونى (البريد الالكترونى) . كما يتضمن هذا النمط الاتصالى داخله الاتصالات الاستطلاعية والراديو وعمليات مراقبة البيئة وألعاب الڤيديو والحاسب الالكترونى ويطلق على هذه الوسائل وسائل الاتصال الوسطية . (١٩)

تجليات ثورتى الاتصال والمعلومات

لقد ترتب على تزاوج تكنولوچيا المعلومات والاتصال عدة نتائج هامة نوجزها على النحو التالى :

أولاً : ظهور ما يعرف بظاهرة التخطى المعلوماتى للحدود القومية وهى ظاهرة يحل فيها بدرجات متفاوتة تنظيم الشعوب فى مجموعات أفقية مما يؤدى إلى تهميش الثقافات القومية ويتداخل التخطى المعلوماتى مع التخطى الاقتصادى والتجارى فإذا كانت الشركات المتعديه الجنسية تمثل خط الاختراق الأول للحدود السياسية والاقتصادية فإن وسائل الإعلام المتزاوجة مع المعلومات تمثل خط الاختراق الثانى للحدود الاجتماعية والثقافية . هذا وقد أدى تزاوج وتداخل التخطى التجارى والتخطى المعلوماتى للحدود القومية إلى ظهور اشكاليات تتعلق بالذاتية الثقافية وكيفية الحفاظ عليها فى مواجهة الهيمنة الثقافية لدول الشمال كذلك

تجددت الحاجة إلى خلق نظام إعلامى عالمى جديد يحقق التوازن والعدالة الاتصالية والمعلوماتية .

ثانياً : حدوث تغيرات نوعية فى أنماط ومستويات الخدمة الاخبارية التى تقدمها وسائل الإتصال سواء المرئى أو المسموع أو المقروء وتفصيلاً لذلك :

(أ) اتسع نطاق الخدمة الاخبارية من خلال الإعلام المرئى حيث أصبح فى استطاعة شبكات الإعلام الدولية بث الحدث لحظة وقوعه وفى موقعة سواء داخل الدولة أو خارجها ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة تبدأ بشبكة الـ CNN الأمريكية التى يغطى ارسالها أكثر من ١٥٠ دولة وتغطيتها لاحداث حرب الخليج الثانية وشبكة اليورونيوز الأوربية التى تبث بست لغات وتشارك فيها ١١ قناة دولية أوربية ومحطة سكاى نيوز البريطانية التى اتسع نطاق تغطيتها الإعلامية ليشمل أوربا بأسرها ويمتلكها روبرت مردوخ - أيضاً شبكة الـBBC التى تم تطوير خدماتها العالمية ويصل إرسالها إلى جميع القارات ما عدا استراليا وأمريكا الجنوبية

وقد أدى ذلك إلى تطوير الخدمة الإخبارية الذى تمثل فى اختزال المراحل التقليدية لنشر الخبر والتى تتضمن ثلاث مراحل تبدأ بالاندلاع ثم البث فالتشبع إذ ظهر نمط جديد للتغطية الاخبارية يتضمن شقين أولهما يعرف بالتغطية الإخبارية الالكترونية . وتنقل مباشرة أو يذاع الحدث بعد فترة أما الثانى فهو يتم بواسطة القمر الصناعى ويتم بثه مباشرة .

وقد أسفرت هذه التطورات عن حدوث تغير جذرى فى تعريف الخبر فلم يعد كما كانت تطلق عليه الأدبيات الكلاسيكية فى علم الاتصال والإعلام (الحدث الذى وقع) بل أصبح تعريفه فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات (الحدث الذى نشاهده وهو يقع) . [٢٠]

(ب) اكتسبت وسائل الاتصال المرئى والمسموع المحلية بعداً دولياً بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال . فالبرامج المحلية التى تبثها محطات التليفزيون فى الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوربا أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية فى مختلف أنحاء العالم . كذلك محطات الراديو الوطنية أصبحت تسمع فى خارج حدودها المحلية رغم أنها تستهدف فى الأصل الجمهور المحلى .

(جـ) استفادت الصحافة بمختلف اصداراتها اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية من ثورتى الاتصال والمعلومات سواء فى رفع مستوى المنتج الإعلامى من حيث الطباعة والإخراج والتصوير وحفظ المعلومات أو فى تزامن صدور طبعات دولية للعديد من الصحف

التى تصدر فى دول الجنوب كذلك اتساع النطاق الجغرافى للتوزيع سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها من خلال التواجد فى الأسواق العالمية ، أيضاً برز التأثير الإيجابى لثورة المعلومات فى انتشار بنوك المعلومات ، وظهور الارشيف الالكترونى فى أغلب المؤسسات الصحفية المحلية والعالمية ، كما شهدت الصحافة بداية انحسار بل اختفاء أساليب الكتابة التقليدية بعد انتشار الكمبيوتر وشيوع استخدامه فى تحرير واخراج الصحف ، وبرزت شبكة الانترنت كمصدر عالمى للمعلومات وكآلية مستحدثة تكمل الدور الإعلامى الذى تقوم به وكالات الأنباء كآليات تقليدية لنقل ونشر وترويج الأخبار العالمية .

(د) أصبح هناك استحالة لإخفاء أى حكومة للأحداث التى تقع داخل حدودها فى إطار الثورة الراهنة لتكنولوجيا الاتصال وتطور الطابع الدولى لوسائل الاتصال وتطور الوظيفة الإخبارية المستفيدة من البث التليفزيونى المباشر عبر الأقمار الصناعية .

ثالثاً : ظهور ما يعرف بدبلوماسية الأقمار الصناعية والإعلان الالكترونى بدلاً من الدبلوماسية التقليدية وقد شهدت التسعينيات استخدام صناع القرار لهذه الآلية الجديدة كعنصر أساسى فى اتخاذ القرار أثناء الأزمات الدولية . ولعل أبرز الأمثلة أزمة الخليج وتطورات القضية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو وأزمة الصرب .

هذا ويرى بعض الكتاب السياسيين أن برامج الـCNN تؤثر بصورة أكثر فاعلية على قرارات الرئيس الأمريكى من مذكرات مستشاريه ووزير خارجيته . ورغم ما تتميز به هذه الآلية الجديدة بسبب فورية وسرعة نقل وتبادل الآراء وردود الأفعال بين حكام العالم إلا إنها تثير القلق لدى العديد من هؤلاء الحكام .

رابعاً : أسفرت الثورة الاتصالية عن تصاعد ثقافة الصورة وبروز نجم المثقف التليفزيونى ويتمثل فى مقدم البرامج التلفزيونية مع تزايد نفوذ اللغة المرئية ودلالاتها وذلك فى ظل تراجع مكانة المثقف التقليدى والثقافة المطبوعة .

خامساً : فى اطار ثورتى المعلومات والاتصال يلعب التليفزيون والكمبيوتر أدوار غير مسبوقة سواء فى استطلاعات الرأى أو إدارة الانتخابات وذلك فى ظل تغير مكانة الديمقراطية النيابية وليدة عصر الصناعة وتزايد مساحة الشفافية فى العمل السياسى ولقد تمت فى الترويج أول تجربة انتخابات اليكترونية عام١٩٩٢ كما لعب الكمبيوتر دوراً هاماً فى الانتخابات الأردنية الأخيرة .

عولمة الاتصال والمعلومات - الوجه المعتم

إذا كان التزاوج بين ثورة المعلومات والتطور النوعى الذى تحقق فى مجال تكنولوچيا الإتصال قد تمخض عن العديد من الآثار الإيجابية التى تمثلت فى زيادة الترابط الإعلامى بين مختلف أنحاء العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل وقد بشر ذلك بظهور أشكال جديدة من التواصل الإعلامى فى مجال المشاركة السياسية والعمل الدبلوماسى بالإضافة إلى دخول قطاعات وشرائح جديدة من البشر فى دائرة المشاركة المعرفية من خلال المتابعة الإعلامية لمختلف الأحداث العالمية والقرارات المصيرية وظهور ما يسمى بديمقراطية الإعلام المرئى والمسموع . ولكن فى ظل التفاوت الهائل بين المتحكمين فى العولمة أى فى موارد العالم وثرواته وقراراته المصيرية فى شمال العالم وبين سكان وأهالى حزام العوز الاقتصادى من ابناء الحضارات القديمة فى جنوب العالم فى ظل هذه الأوضاع يظهر الوجه المعتم من التقدم التكنولوچى فى مجال الاتصال والذى جعل الجوانب المبهرة لتكنولوچيا الاتصال والمعلومات وآثارها الإيجابية حكراً لشعوب ودول الشمال الصناعية المتقدم حيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوچى على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدول الشمال والتى تجسدت كأوضح ما تكون فى سطوة التدفق الإخبارى وتدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالى الغنى إلى دول الجنوب الفقيرة وفى قلبها العالم العربى والتى بلغت نسبتها ١٠٠ مرة من دول الشمال مقابل مرة واحدة من دول الجنوب هذا بالإضافة إلى طوفان الأفلام والبرامج والمسلسلات المستوردة والحملات الإعلامية ذات الطابع العالمى والتى تتحكم فيها مجموعة الشركات العالمية العملاقة

ويمكن حصر الجوانب السلبية لانتشار تكنولوچيا المعلومات والاتصال فيما يلى :

اولاً : زيادة الفجوة الاتصالية بين الشمال الغنى والجنوب الفقير على مستوى العالم وبين الريف والحضر داخل دول الجنوب على وجه الخصوص مما أدى إلى تزايد الخلل فى التدفق الإعلامى والمعلوماتى من طرف الشمال الغنى إلى الجنوب الفقير ورسوخ الأنماط التقليدية السلبية والمتحيزة فى سريان وتدفق الأنباء المبتورة المشوهة عن دول الجنوب والتى تتعمد إغفال كافة الإنجازات التنموية التى تحققت فى تلك الدول .

ثانياً : انهيار السيادة القومية للإعلام فى ظل انهيار المفاهيم التقليدية حول القومية

الحديثة مثل السيادة على الفضاء والحدود وصنع السياسات الإعلامية والمعلوماتية وظهور تقسيمات جديدة للعالم قائمة على أساس الجغرافيا الفضائية .

ثالثاً : الاتجاه لتفتيت الاتصال الجماهيرى من أجل تنويع الخدمة الإعلامية ويعزز ذلك الاتجاه ما تتميز به التكنولوجيا الاتصالية الجديدة من سمات اللاجماهيرية واللاتزامنية والتفاعلية والحركية والشيوع والانتشار . مما أدى إلى التركيز على الفرد الذى أصبح هدفاً رئيسياً للاتصال الالكترونى . وأسفرت هذه التغيرات فى نظم وآليات الاتصال إلى حدوث تفكيك فى منظومة العلاقات والقيم الاجتماعية . إذ أصبحت العلاقة أحادية بين مرسل الرسالة الإعلامية ومستقبلها وأصبح مؤشر التقدم فى هذه العلاقة هو سرعة بث المعلومات حتى ولو تم ذلك على حساب الاعتبارات المعرفية .

رابعاً : أدى تركز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى دول الشمال الغنية إلى تحول دول الجنوب إلى سوق للاستهلاك الإعلامى والمعلوماتى والإعلانى وقد تجسد ذلك فى زيادة اعتماد دول الجنوب على شبكات المعلومات الدولية وخصوصاً الانترنت سواء فى البرامج الاخبارية أو المسلسلات والإعلانات الغربية وعلى الأخص الأمريكية وقد ترتب على ذلك زيادة الهيمنة الاتصالية والمعلوماتية لدول المركز المتحكمة فى العولمة على دول الأطراف كما أدى إلى تدفق الثقافة المركزية الغربية والمعلومات بلا ضوابط وفى اطار تنافسى تجارى بحت .

خامساً : كان للتطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال آثارها السلبية الملحوظة على وسائل الإعلام المطبوع (الصحافة) والسينما . فقد اتجهت وكالات الإعلان إلى التليفزيون بقنواته المتعددة المركزية والفضائية المشفرة والمفتوحة حيث اتيحت لها فرصة الاستفادة من المزايا العديدة للإعلام المرئى فى عصر صعوده وانتشاره مما أفقد الصحافة جزءاً كبيراً من الموارد الإعلانية التى كانت تعتمد عليها العديد من المؤسسات الصحفية العملاقة فضلاً عن دور الصحف الصغيرة التى بدأت فى تصفية نشاطها وسارع البعض إلى الاندماج لمواجهة الأزمة المالية المترتبة على تقلص المساحات الإعلانية بها . يضاف إلى ما سبق الأزمة الحادة التى تواجهها صناعة السينما فى معظم دول العالم وتقلص عدد صالات العرض بسبب

التغيرات التى طرأت على أذواق الجماهير ومنافسة نوادى الفيديو وانتشار القنوات الفضائية مما كان له تأثيراته الحادة على إنتاج الأفلام وتوزيعها . (٢١)

سادساً : لعل من ابرز سلبيات التدفق الحر للمعلومات غياب الاستراتيجية التى تنظم استخدام هذه المعلومات فضلاً عن صعوبة الحصول عليها إلا لنخبة محدودة من الميسورين المتعلمين مما ترتب عليه اتساع الفجوة بين من يملكون ومن لايملكون فى مجال الاتصال والمعلومات وظهور جيل أقل اهتماماً ومعرفة فى عصر المعلومات عما كان متاحاً فى ظل وسائل الإعلام التقليدية إذ أدت التخمة المعلوماتية الى نتائج أسوأ من القحط المعلوماتى خصوصاً وان زيادة المعلومات لا تؤدى بالضرورة الى تكوين معرفة صحيحة ومتكاملة .

سابعاً : تشير الشواهد العصرية الى ان التدفق الحر للمعلومات فى عصر العولمة يتميز بطبيعة مراوغة ذات ابعاد متناقضة فهو لايؤدى بالضرورة الى حرية التعبير وقد أكدت ذلك احداث التسعينيات وابرزها حرب الخليج حيث ثبت أن التدفق الحر للمعلومات لن ينهى عصر الرقابة على المعلومات فلكل عصر أدواته الرقابية وسوف يظهر مفهوم جديد للرقابة فى عصر التدفق الاليكترونى للمعلومات يحمى مصالح المتحكمين فى السوق العالمية . كما لوحظ ان سقوط الحواجز الثقافية وكافة العوائق الاخرى امام التدفق الحر للمعلومات والافكار لم يحقق التنوع والتعدد فى الاراء والأفكار بما يثرى الثقافة الانسانية وذلك بسبب هيمنة عدد محدود من الشركات العملاقة على النشاط الاعلامى والمعلومات فى العالم مما يشكل تهديداً للتنوع الثقافى الذى ميز تاريخ البشرية .

ويرى بعض الباحثين ان تدفق المعلومات فى العالم العربى حقيقة تكنولوجية اكثر منها حقيقة ثقافية واجتماعية وذلك بسبب صعوبة الوصول الى شبكات المعلومات للغالبية العظمى من المواطنين لاسباب تتعلق بانتشار الامية والفقر علاوة على القيود السياسية ولذلك فالتدفق الحر لايعدو ان يكون وسيلة من وسائل تدعيم الصمت لدى الاغلبية العظمى من الاهالى الذين يلجأون الى البرامج الترفيهية والرياضية مما يعدو صورة من صور التخدير وتزييف الوعى بالواقع بدلاً من تحفيز الجماهير على فهم الواقع والعمل على تغييره الى الأفضل . (٢٢)

وظائف الإعلام فى عصر العولمة

مع التطورات التى يشهدها العالم المعاصر وتقودها دول الشمال وفى ظل المحاولات الدؤوبة التى تقوم بها القوى العالمية لعولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية تبرز الادوار الجديدة للاعلام والاتصال المعاصر حيث لم تعد تكنولوچيا الاتصال والمعلومات تشغل موقعاً مركزياً فحسب فى شبكة الانتاج الصناعى بل بدأت تشغل موقع القلب فى استراتيچية اعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين وبين القوى المحلية والعالمية وبين المنتجين والمستهلكين وبين العمال والمديرين وبين الخبراء والممارسين فمنذ نهاية التسعينيات بدأت الدول الصناعية المتقدمة تشهد تغييرات جذرية فى وظائف الإعلام متواكبة مع التغيرات النوعية فى تكنولوچيا الاتصال والثورة الهائلة فى مجال المعلومات وتقنياتها وتحولها الى سلطة عليا . ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة فى سباق التغيرات العلمية والتكنولوچية التى شهدتها دول الشمال سواء فى مجال الاقتصاد او المجال الاجتماعى والثقافى وكان لها تجلياتها فى مجال الإعلام والاتصال وعلاقته بالعالم المعاصر مما اتاح لنا الكشف عن التغيرات العميقة التى طرأت على العلاقة بين النخب المثقفة التى تقوم بانتاج المعرفة والثقافة وبين القوى الاجتماعية التى تستهلكها كما ان التغيرات الشاملة التى طرأت على نظم وادارة تكنولوچيا الاتصال وعلى الاخص فى مجال الإعلام المرئى والمسموع خلال حقبة الثمانينات فى كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة مضافاً إليها الاتحاد السوڤيتي ودول الكتلة الشرقية وما تبعها من مناقشات حادة حول دمقرطة الإعلام فى هذه الدول . كل ذلك فى مجمله أدى الى احتدام النقاش حول الادوار الجديدة للإعلام سواء فى المجال السياسى أو الثقافى والاجتماعى .. والواقع ان هذه المناقشات لم تعد مجرد أمراً كمالياً خصوصاً بعد ان شهدت العقود الاخيرة ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال فى حياة الافراد والمجتمعات وكشفت هذه الرؤى عن الطبيعة المركبة للإعلام وتداخل الاداور التى يقوم بها فى مجتمع المعلومات . إذ أصبح يشغل موقعاً مركزياً فى الاستراتيچيات والسياسات التى تستهدف اعادة بناء المجتمعات . ويبدو ذلك جلياً فى مختلف المواقع بدءاً بالاسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العمل

والترفيه على مستوى الاقاليم ثم مستوى الدولة ككل . وفوق ذلك أصبح الإعلام مسئولاً عن الادوار الحاسمة فى تدويل أو عولمة الاقتصاد والثقافة حيث يبرز دوره كمحرك رئيسى فى خلق وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمى بين الحكومات والانظمة أو المستوى الحضارى بين الثقافات المختلفة باعلاء شأن ثقافات معينة على حساب ثقافات أخرى ولعل اخطر هذه الادوار ما يقوم به الإعلام فى تشكيل أنماط معينة من السلوك الانسانى وتهميش انماط أخرى من خلال لغة الصورة ورموزها . هذا وقد ادركت الحكومات فى دول الشمال الصناعى المتقدم أهمية الادوار الجديدة التى يمكن ان تقوم بها وسائل الإعلام كبديل للممارسة الديمقراطية خصوصاً بعد ان احتل الإعلام المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطى إذ أصبحت هذه المساحة هى ذاتها المخصصة للإعلام ولذلك لم يعد الإعلام يمثل السلطة الرابعة او الخامسة بل أصبح يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسى والثقافى ورد الفعل الجماهيرى . ومن هنا أصبح ينظر الى الإعلام باعتباره المعيار الذى يقاس به كفاءة الاداء السياسى والاقتصادى للنظم المعاصرة . (٢٣) وإذا كان المتحكومون فى العولمة يسعون الى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى مستهدفين خلق الانسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيديولوچية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكناً أن يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوچى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوق ويضم حسب ترتيب الاهمية كل من وسائل الإعلام السمعبصرى (الشبكات الفضائية) وشبكات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ولذلك أصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات والاتصالات اللاسلكية شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة فى السوق العالمية . فالامبراطوريات الفضائية أصبحت المصدر الجديد لانتاج وصناعة القيم والرموز وأدوات تشكيل الوعى والذاكرة الانسانية والوجدان والذوق وتقوم بتقديم معليات ثقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم ترسخ الأنانية والفردية والروح النفعية ولعل القاء نظرة على خريطة الفضائيات والمعلومات يوضح لنا الادوار الجديدة التى يقوم بها الإعلام لارساء دعائم العولمة والترويج لايديولوچيتها - تشير خريطة الفضائيات التى تسيطر عليها كل من الولايات المتحدة واليابان والدول الاوربية الى انه

يوجد فى العالم اليوم ١,٢٦ مليار جهاز تليفزيون منها ٢٠٠ مليون جهاز كابلى وحوالى ٦٠مليون مرتبطة بمجموعة رقمية وتبلغ صناعة الاتصال الف مليار دولار ستتضاعف فى عام٢٠٠٠ وهى تشكل حالياً ١٠٪ من التجارة العالمية . أما الخريطة المعلوماتية فهى تشير الى وجود ٢٠٠ مليون جهاز كمبيوتر منها ٤٥ مليون جهاز مرتبطة بالانترنت . ويرى البعض ان شبكة الانترنت سوف تتجاوز قوتها شبكة الهاتف العالمية بحيث يصل عدد مستخدميها ما بين ٦٠٠ مليون ومليار شخص بحلول عام ٢٠٠١ وهناك صراع وتنافس ضارى بين شركات الاتصال الامريكية واليابانية والاوربية التى تسعى لخلق مجموعات متكاملة من شركات الاتصال والمعلومات ذات المستوى العالمى (٢٤) . وإذا كان من الضرورى ان نميز بين موقع الإعلام والاتصال على خريطة السوق العالمية وبين دوره فى توحيد العالم لصالح القوى المتحكمة فى العولمة فإنه علينا ان نشير تفصيلاً الى أدوار ووظائف الإعلام العولمى وذلك على النحو التالى .

أولاً : فى ظل سعود الإعلام السمعبصرى أصبح التليفزيون هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الاسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشئ والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية والتى تروج بأشكال متنوعة لمصالح السوق العالمية وأيدولوچيتها ومن خلال هذه الوظيفة يمارس الإعلام اخطر أدواره الاجتماعية والتى تتمثل فى احداث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها .

ثانياً : يقوم الإعلام بدور اساسى فى الترويج للسلع والخدمات التى تقدمها السوق العالمية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيماً وانماطاً للسلوك الاستهلاكى تستهدف الدعاية للسلع الاجنبية مما يلحق اضراراً فادحة بالاقتصادات المحلية علاوة على التأثير السلبى للإعلانات على حرية الإعلام والصحافة فى دول الجنوب .. والمعروف ان هناك ما يزيد عن ٤٠ وكالة إعلان عالمية منها ٣٠ وكالة امريكية تستحوذ على ما يزيد عن ٤٥٪ من الزمن المخصص للبث فى الإعلام السمعبصرى عدا المساحات التى تحجزها فى الصحف والتى تزيد عن ٦٠٪ فى معظم الصحف . (٢٥)

ثالثاً : تقوم وسائل الإعلام السمعبصرية من خلال البث المباشر بدور مركزى فى اختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب من خلال المسلسلات والافلام وبرامج المنوعات الامريكية خصوصاً فى ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التى نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثه عبر الأقمار الصناعيه باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة وأبرز هذه المواثيق اعلان اليونسكو عام ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحده (١٩٨٢) والذى يتضمن مبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعيه فى البث التليفزيونى المباشر (الفقرة ١٣) [٢٦] . وقد نجحت أمريكا خلال العقدين الآخيرين فى اختراق الأنظمة الثقافية لدول الجنوب وقدمت لشعوبها النموذج الأمريكى كغاية مثلى .

رابعاً : تقوم وسائل الإعلام العالمية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العولمة وايديولوچيتها عبر الحوارات التليفزيونية والمقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات (عدا الإغراءات الأخرى) حيث يتم تكثيف جهودهم من أجل اعادة تشكيل الرأى العام العالمى لمساندة السياسات الاقتصادية للثلاثى الذى يقوم بإدارة اقتصاد العالم (البنك الدولى + صندوق النقد الدولى + منظمة التجارة العالمية) والدفاع عن المعايير المزدوجة للشرعية الدولية والإسهام فى اعلاء شأن الثقافة الامريكية وتهميش ثقافات الجنوب والترويج لعالمية السوق متجاهلين التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لكل من دول الشمال والجنوب علاوة على الترويج لما يسمى بالقرية العالمية مغفلين عن عمد التفاوت الرهيب بين معدلات التطور الاتصالى بين اجزاء العالم شمالاً وجنوباً سواء تمثل ذلك فى مستويات الاشباع الإعلامى أو معدلات التقدم التكنولوچى .

خامساً : تشير الدراسات إلى تزايد أهمية الأدوار التى تقوم بها الشركات المتعدية الجنسيه فى الأنشطة الإعلامية والثقافية ويتجلى ذلك فى توظيف وسائل الإعلام الدولية والمحلية كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها فى دول الجنوب مما يسهم فى احداث بلبله واضطراب شديد فى منظومة القيم المميزه لثقافات الشعوب التى تتعرض لهذه التأثيرات وتمارس هذه الشركات بالتنسيق مع البنك الدولى ضغوطاً متواصله على دول الجنوب لاستخدام قروض البنك فى استيراد التكنولوچيا الاتصالية والمعلوماتيه مما يسهم فى أحكام الحصار على الإعلام الجنوبى .

سادساً : تشير الدراسات إلى استفادة العولمة من استمرار النظام الإعلامى العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطير سواء على المستويات المحلية أو العالمية والتى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسى الاحادى الجانب للإعلام من الشمال إلى الجنوب ومن المراكز إلى الأطراف . ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب . وقد لوحظ ان التدفق الإعلامى من الشمال إلى الجنوب مائة مرة فى مقابل مرة واحدة من الجنوب كما ان التدفق الإعلامى بين دول الجنوب لايزيد عن ١٠٪ وهذا لايعنى عدم وجود قضايا عالمية تحمل ملامح المستقبل المشترك مثل قضايا البيئة والسلاح النووى والمرأة وإن كانت أجندة الأولويات لدى الشمال تختلف جذرياً عن أجندة الجنوب .

سابعاً : فى ضوء التفاوت الهائل بين الشمال والجنوب سواء فى موارد الاتصال أومصادر المعلومات والتعرض لوسائل الإعلام وصنع الصورة الإعلامية وانماط التدفق الإعلامى الرأسية القادمة من الشمال والمفروضة على شعوب الجنوب نلاحظ ان الثورة الاتصالية لم تمس إلا عدد قليل من شعوب العالم ولم تتلق شعوب الجنوب الدعوة للمشاركة فى عوائدها وهنا يجدر بنا ان نتوقف قليلاً لمناقشة المفهوم الشائع الذى تروج له وسائل الإعلام العولمية حول ما يسمى بالقرية الاتصالية العالمية باعتبارها أبرز ثمار الثوره التكنولوجيه المعاصره والذى يعنى فى جوهره إحاطة الجماهير فى كافة انحاء المعموره بكل ما يدور فى العالم من أحداث وأفمار وصراعات وانجازات بشرية وان يتم ذلك بشكل يتسم بالموضوعية والتكامل والمصداقية بخيث يخلق معرفة شامله وحقيقية وما يدور لكل منهم فهل ينطبق هذا المفهوم على المقصود بالقريه الاتصاليه العالمية فالواقع يشير إلى عكس ذلك إذ أن كل منا يعرف القليل عن الاجزاء الأخرى من العالم وان الصوره الذهنية عن البشر والدول وحقيقة ما يدور بداخل كل مجتمع لاتزال فى الأغلب صوره مبتوره جزئيه ومستقاه من الإعلام الغربى الذى تتحكم فيه مصالح وتحيزات القوى المهيمنه على مقدرات العالم فى المرحلة الراهنة (٢٧) .

وإذا كان مفهوم القرية ، يعنى ان العالم قد انكمش وأصبح رقعة واحدة . فإن الواقع يعكس صورة مخالفة فالعالم اتسع وتعددت ثقافاته وتناقضت مصالحه وتنوعت صراعاته والحقيقة ان الناس فى ظل التقدم التكنولوچى الهائل فقدت القدرة على التواصل وأصبحت تمارس حياتها داخل القرى المحلية التى تعيش فيها وترى العالم الخارجى من خلال النوافذ الإعلامية التى لا تتيح للبشر إلا رؤية اشياء محدوده وفى اطر متحيزة وانتقائية وخصوصاً إذا كان أغلب سكان العالم الذين يعيشون فى الجنوب يعيشون فى قرى فقيره تفتقر إلى أبسط الضروريات كالكهرباء والماء العذب ويعانون من الفقر والأميه والأمراض المزمنه ويشير الواقع الراهن أيضاً إلى انه فى اطار ما يسمى بالقرية العالمية تصاعدت روح الاقليمية وظهرت البوادر العرقية والاتجاهات الأصولية وكان المتوقع ان يقوم الإعلام بأدواره المفترضة فى شكل الوعى الصحيح بحقيقة التمايزات والاختلافات الحضارية والثقافية بين الدول والشعوب وان يتم التعاون من أجل خلق ألتواصل بين الدول المنبثق من هذا الوعى والادراك ولكن نظم التعليم والإعلام فى شمال العالم وجنوبه تعمل فى سياق آخر معادى لوحدة الجماعة البشرية ومصالحها الجماعية وتراثها الثقافى والانسانى فمازلنا نلحظ على المستوى التعليمى شيوع المناهج الجزئية شديدة التخصص والتى قامت بتجزئ المعرفة الانسانية وتمجيد العمل الفردى ومعاداة الروح الجماعية ومعاداة الرؤى التكاملية التى تخدم الرؤية العالمية الصحيحة . كما تشير الدراسات إلى غلبة الطابع العنصرى العرقى على معالجات الإعلام للقضايا المصيرية فى العالم الراهن فالواقع يشير إلى وجود عدة عوالم وليس عالم واحد .

الإعلام العربى فى ظل العولمة

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى طوال الفترة التى أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة العربية المختلفة ، كما أن التدايات الدولية والاقليمية التى أعقبت سقوط الكعسكر الاشتراكى الأوربى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق / غرب وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام بقضايا المرأة والبيئة والسكان هذا علاوة على الملابسات والنتائج التى أعقبت حرب الخليج على المستوى القومى وذلك فى ظل اتساع نطاق آثار العلمية والتكنولوجية . كل ذلك أسفر عن بدء ظهور خريطة جديدة للصراع الاقليمى والعالمى كما تمخض عن حدوث تغيرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كأداة للهيمنة الدولية والمحلية وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الاقليمية .

وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تباين وتنوع القضايا التى استقطبت اهتمام الرأى العالم العربى ، إذ تمحورت فى الخمسينيات والستينيات حول الوحدة العربية والصراع العربى الاسرائيلى ، بينما برزت فى السبعينيات قضايا التنمية الشاملة كأحد التحديات الرئيسية لتلك المرحلة والنابعة من الرغبة فى الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الآخرين ومحاولة القضاء على كافة أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية . أما مرحلة الثمانينيات فقد شهدت قائمة جديدة من القضايا دارت حول الديمقراطية والغزو الثقافى الغربى والصهيونى وآثار الحقبة النفطية على القيم والممارسات الثقافية والسياسية .

واستمرت هذه القضايا طوال حقبة التسعينيات وأضيف إليها حقوق الإنسان العربى المادية والمعنوية والاعتماد الجماعى على الذات فى مواجهة العولمة الاقتصادية والثقافية كما برزت ضرورة بناء قاعدة قومية للعلم والتكنولوجيا على المستوى العربى فى ظل تزاوج ثورتى الاتصال والمعلومات فى عصر يمكن توصيفه (تعلم أو تموت) . (٢٨)

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربى السياسى والثقافى والإعلامى فجاء الخطاب الثقافى مؤكداً لوحدة التراث الثقافى العربى ومغفلاً لجوانب التفرد والاختلاف التى تتفاوت من مجتمع عربى إلى آخر .

كما جاء الخطاب السياسى مراوغاً ومتمحوراً حول العموميات والشعارات الشكلية ومكرساً لروح الانبهار بالتفوق الغربى سواء فى التكنولوجيا أو الاقتصاد . ونظراً للعلاقة العضوية بين السياسة والإعلام خصوصاً فى العالم العربى. لذلك نحا الخطاب الإعلامى العربى منحى الخطاب السياسى واخذ نفس المسار فى صورة متناقضة ظاهرها التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها تكريس الأوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادى الاحادى الجانب للحكم وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافدة . ورغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطناً مشتركاً لشعوبه مثل وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن هناك عدة عوامل حالت دون تحقيق التقارب وأدت إلى إضعاف احتمالات التوحيد بين الدول العربية ويعزى ذلك إلى عاملين تاريخيين يشير أولهما إلى طبيعة الزعامات السياسية التى حكمت العالم العربى منذ انتهاء الحقبة العثمانية واستمرارية الكثير منها فى ظل السيطرة الأوربية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث استمدت مشروعيتها من خلال تحالفها الوثيق مع قوى الاستعمار الأوربى التى أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة فى دائرة العمل السياسى المباشر وتوظفت لمصلحة قوى سياسية عربية استبدادية موالية للخارج الاستعمارى أما العامل الثانى،فهو يشير إلى عملية الاختراق الثقافى للوطن العربى التى اختلفت اشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقاً لحاجة المشروع الاستعمارى . فقد كانت الأمة العربية من اوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت مبكر من تاريخها الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى دول المركز الأوربى (بريطانيا وفرنسا على الأخص) حيث نجحت المركزية الأوربية فى فرض ثقافتها وغرس نظمها التعليمية فى العالم العربى مخترقة بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والأجيال مستهدفة خلق نخبة من المثقفين العرب الذين رأوا انه لابديل امامهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية مما

اسفر عن ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية التابعة لثقافة المستعمر الأوربى على حساب اللغة العربية والتراث الثقافى العربى . وقد تبنت هذه الانساق وروجت العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها الأمر الذى ادى فى النهاية إلى فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية شبه كاملة . (٢٩)

الواقع الإعلامى العربى الراهن

هذا وتشير قراءتنا للواقع الإعلامى المعاصر فى الوطن العربى إلى وجود عدة نظم إعلامية قطرية تتشابه فى أنماط ملكيتها إذ يغلب عليها الطابع الحكومى وبالتالى تحكمها قوانين وتشريعات إعلامية متقاربة إلى حد التطابق وإن كانت تختلف هذه النظم فى توجهاتها السياسية ومنطلقاتها الايديولوجية التى تتجسد فى سياسات إعلامية متباينة . وتفصيلاً لذلك نلاحظ ما يلى :

أولاً : يسود نمط الملكية الحكومية جميع وسائل الإعلام المرئى والمسموع ووكالات الأنباء فى الوطن العربى . إلا أن الخريطة الصحفية فى العالم العربى لاتخلو من بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التى تعتمد فى تمويلها على الموارد الفردية والحزبية مثال : مصر وتونس والمغرب والكويت ولبنان والإمارات .

ثانياً : فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامى فى الوطن العربى يلاحظ أن الحكومات العربية تحتكر الحق فى منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية كالصحف ومؤسسات الطباعة والنشر مما يضع تحت يدها سلطات كبيرة تتمثل فى تعيين رؤساء المؤسسات الإعلامية ورسم السياسات الإعلامية وتحديد الميزانيات .

وقد أدت السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام العربية إلى هيمنة الطابع الرسمى على الممارسات الإعلامية ويتجلى ذلك فى الصحف التى لاتتسع أغلبها إلا لوجهات النظر التى ترضى الحكومات العربية وتدعم نفوذها السياسى وسلطتها الايديولوجية ونفس الشئ يحدث بالنسبة للإعلام المرئى والمسموع إذ نادراً ما يسمح بإذاعة برامج خاصة باحزاب المعارضة أوتحمل رؤية نقدية للحكومات (٣٠) .

ثالثاً : باستقراء قوانين الصحافة والمطبوعات فى ١٥ دولة عربية اتضح أن هناك ثلاث مجموعات رئيسية الأولى وتشمل ليبيا والعراق والسودان وتمارس رقابة كاملة على وسائل الإعلام وليس لها الحق بحكم القانون ان تعبر عن آراء تتعارض مع وجهات النظر الرسمية والمجموعة الثانية تشمل دول الخليج وتونس وسوريا وإلى حد ما الكويت ورغم اختلاف نظمها السياسية إلا أنها تتقاسم موقفاً مشتركاً تجاه وسائل الإعلام التى يغلب عليها التوجهات الحكومية وإن كانت توجد بهذه الدول بعض الصحف الخاصة التى تتمتع بالاستقلال القانونى، ولكنها تعمل على تحقيق أهداف ومصالح مالكيها دون أن تسهم بصورة جادة وفعالة فى خلق تعددية (فكرية أو ثقافية) وتتألف المجموعة الثالثة من الدول التى تستفيد من هامش الحرية النسبية بما فيها حرية الصحافة وتشمل مصر ولبنان واليمن وبدرجة أقل الكويت والمغرب والجزائر وهناك ٤ دول فقط تتضمن قوانينها ودساتيرها نصوصاً تحمى حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات تشمل مصر والاردن واليمن والجزائر ولكن جميع الدول العربية بما فيها هذه الدول الأربعة تفرض السرية على كثير من المعلومات التى يمكن تلخيصها فى ٩ أنواع تشمل المعلومات التى تتعلق بالأمن القومى (المخابرات ووزارات الدفاع) والمعلومات الخاصة بالمصالح العليا للدولة وهى مصطلحات مطاطة غير محددة وتلك التى تتعلق بالملوك ورؤساء الدول والدول الأجنبية والاتفاقيات والمعاهدات والجلسات المغلقة للبرلمانات وأنباء التحقيقات والمحاكمات والمعلومات التى تمس الحياة الخاصة للمواطنين وكل ما يتعلق بالاقتصاد الوطنى من ناحية السياسات وافلاس البنوك والمعلومات التى تمس المنظومة القيمية والاخلاقية السائدة فى الوطن العربى . (٣١)

رابعاً : يلاحظ على السياسات الإعلامية فى الوطن العربى تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك فى دائرة الحكام وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم مما ادى إلى اهمال الوظائف الأخرى للإعلام العربى وعلى الأخص التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية .

خامساً : يغلب على أسلوب الخطاب الصحفى فى الوطن العربى الدعائى الاقناعى الانفعالى التقليدى علاوة على استمرار انماط الكتابة الصحفية التى تميل إلى الإثارة والمبالغة والمعالجة الجزئية ذات الطابع السطحى للقضايا والأحداث . هذا فى الوقت الذى تشهد فيه

الصحافة كمهنة وكمهارة نوعية - نقلة عالمية بحيث أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والتحليل والاستقصاءات والحوارات الموسوعية وسائر السمات التى لاتزال مفتقدة وغائبة عن الصحافة العربية .

سادساً : شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال سقوط النظام الإعلامى العربى فى أسر التبعية الإعلامية للغرب (أوربا وأمريكا) والتى شملت مصادر الأخبار (وكالات الأنباء) وتكنولوچيا الاتصال المطبوع (الورق والأحبار والمطابع) أو تكنولوچيا الأقمار الصناعية والحواسب وبنوك المعلومات كذلك تجلت مظاهر التبعية فى أسوأ صورها فى البرامج الإخبارية والدراما والمنوعات والافلام والمسلسلات والتى استهدفت ترويض العقل الجمعى وقولبة انماط السلوك والقيم مما أسهم فى النهاية فى تزييف الوعى لدى الرأى العام العربى تجاه القضايا الوطنية والقومية والاجتماعية والثقافية علاوة على تشويه الصورة الذهنية عن العالم العربى وقضاياه وثقافاته حيث قام الإعلام الغربى بترويجها فى جميع انحاء العالم فى إطار سلبى مغرض وقد اظهرت التغطية الإعلامية الدولية لحرب الخليج خصوصاً من خلال شبكة CNN مدى اتحاد العالم العربى بصورة شبه مطلقة على التكنولوچية الغربية فى مجال الإعلام والاتصال . (٣٢)

سابعاً : لاتزال وكالات الزنباء الغربية تمارس تأثيرها الملحوظ على الإعلام العربى ويعزى ذلك إلى أنها قد تأسست وتوطد نفوذها فى العالم العربى قبل ظهور وكالات الأنباء الوطنية لذلك خلقت انماطاً لسريان الانباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامى جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة حتى على أساليب العمل داخل الوكالات العربية ذاتها . ورغم وجود ٢٢ وكالة انباء عربية إلا أن وكالات الانباء العربية لاتزال تستأثر بالساحة العربية بسبب انشغال الوكالات العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى . ومما يجدر ذكره أن معظم الوكالات العربية ليس لها مراسلين فى معظم انحاء الوطن العربى والعالم الخارجى مما يجعلها فى حالة اعتمادية كبيرة على وكالات الانباء العالمية فى متابعة الاحداث الدولية والاقليمية . ومما يجدر ذكره ان جميع المحاولات التى قامت بها اليونسكو فشلت لإقامة وكالة الانباء العربية (فانا) اسوة بوكالة الانباء الافريقية (بانا) والوكالة الأسيوية ووكالة أمريكا اللاتينية والكاريبى

وجميعها تعمل على مستوى اقليمي . وقد تعددت صور العجز والقصور الذى تعانى منه وكالات الانباء العربية خصوصاً أثناء الكوارث والنكبات التى تشهدها الوطن العربى فى السنوات الأخيرة ولعل أبرزها حربى الخليج الأولى والثانية والحرب الأهلية فى لبنان (٣٣) .

ثامناً : تسود المركزية الشديدة فى الأنشطة الإعلامية فى الوطن العربى حيث يتركز الانتاج الإعلامى فى العواصم مما أدى إلى حرمان وعزلة سكان الريف الذى يشكلون ٨٠٪ من سكان الوطن العربى وجاءت الثورة التكنولوچية فى الاتصال والمعلومات كى تخلق فجوه جديدة بين المستفيدين من الخدمات الإعلامية الحديثة وبين هؤلاء المحرومين منها حيث أصبح استخدام القنوات الفضائية المحلية والدولية وشبكات المعلومات مقصوراً على الأغنياء والقادرين وأصبحت تكنولوچيا الاتصال القديمة من نصيب الفقراء . مما أدى إلى تعميق فجوة المعلومات بين الذين يملكونها ويستخدمونها بما يعنيه ذلك من قدرة للوصول إلى المعلومات والمعرفة وبين أولئك الذين لايستطيعون امتلاكها واستخدامها . ويمكن القول بأن الثورة التكنولوچية قد أضافت تصنيفاً جديداً للخريطة الإعلامية فى الوطن العربى فأصبح هناك إعلام الأغنياء وإعلام الفقراء سواء كانوا من المتعلمين أو الأميين فى الريف أو الحضر علاوة على الإعلام المقروء وأعنى بها الصحافة العربية التى تخص المتعلمين فقط . (٣٤)

تاسعاً : لقد أدى احتكار الحكومات لصناعة الإعلام والمعلومات فى الوطن العربى إلى إعاقة نمو تكنولوچيا اتصالية ومعلوماتية قادرة على تلبية الاحتياجات الإعلامية للجماهير العربية مما أدى إلى حرمان المواطن العربى من حقوقه فى المعرفة والاتصال وفقدان الإعلام العربى للمصداقية مما أعطى ميزة تنافس كبرى لوسائل الإعلام الغربية التى أصبحت تحتكر الساحة بوكالاتها وأقمارها الصناعية وأجهزة الكمبيوتر فى غياب أى مواجهة جماعية جادة من جانب الإعلام العربى . وقد كان لذلك تأثيراته السلبية على الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين العرب الذين استسلموا للقيود الحكومية إذ أصبحوا أسرى لما يعرف بالرقابة الذاتية بعد أن أصبحوا يشكلون جزءاً عضوياً من أجهزة الخدمة المدنية الرسمية .

عاشراً : يشهد العالم العربى حالياً سباقاً محموماً فى مجال البث الفضائى تشارك فيها قناة فضائية عربية إلى جانب حوالى ٦٥ قناة دولية وقد أدى ظهور البث المباشر فى

العالم العربى إلى خلق العديد من الإشكاليات والمخاوف خصوصاً فى ظل عدم التزام الدول الكبرى بالمواثيق الدولية الت نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢) والمتضمن لمبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية فى البث التليفزيونى (٣٥) وقد تفاوتت مواقف الدول العربية من البث التليفزيونى المباشر وتراوحت ما بين التحكم فى نوعية البرامج المستوردة مع تطوير الخدمة التليفزيونية المحلية (مصر) وما بين المنع الجزئى لأجهزة استقبال البث المباشر من خلال التحكم المركزى عبر وزارات الإعلام التى تتولى الاستقبال والمراقبه واختيار البرامج المسموح بتوصيلها للمشتركين عبر شبكات الكابل (قطر والاردن) . أما الانفتاح الكامل أمام استيراد أجهزة الاستقبال التليفزيونية مع بعض الضوابط الطفيفه ويقتصر ذلك الاختيار على كل من لبنان والكويت والمغرب ومما يجدر ذكره أن معظم الدول العربية التى شاركت فى البث التليفزيونى الدولى أقدمت على هذه الخطوة دون أن تضع قضية البث الفضائى فى موضعها الصحيح على قائمة الأولويات الخاصة بسياستها الإعلامية الوطنية ودون مراعاة المستوى وكفاءة نظمها الاتصالية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الاتصالية داخل مجتمعاتها . ولاشك أن التنافس بين القنوات الفضائية العربية الإخبارية والبرامج الحوارية إلا أنه كشف عن صعوبة تغطية ساعات الإرسال بالبرامج المحلية التى تعانى من الضآلة الكمية من ناحية والاعتماد المكثف على الانتاج المصرى خصوصاً فى المجالين التعليمى والثقافى من ناحية أخرى مما أدى إلى ازدياد اعتماد القنوات الفضائية العربية على المنتج الأجنبى الوافد سواء فى المسلسلات أو برامج المنوعات والأفلام (٣٦) . والواقع أنه لاتوجد احصاءات دقيقة حول الاحتياجات البرامجية فى العالم العربى إلا أنه من المؤكد أنها تفوق القدرات المالية والفنية والإدارية المتاحة حالياً للانتاج البرامجى مما يعنى استمرار الاعتماد على البرامج الأجنبية بكل ما ينطوى عليه ذلك من مخاطر ثقافية .

الحادى عشر : فى اطار الجدل الدائر حول إمكانية توطين التكنولوجيا الاتصالية فى الوطن العربى تكشف هذه الإشكالية عن بعض جوانب التناقض التى تزخر بها الواقع الراهن ويتمثل فى أن الدول التى تملك القاعدة العلمية والبحثية والكوادر البشريه القادرة على تطوير

وتوطين التكنولوچيا الاتصالية مثل مصر والعراق والأردن هذه الدول لاتملك القدرات التمويلية والاقتصادية التى تمكنها من الانفاق على مشروعات التطوير التكنولوچى . أما الدول التى تملك الإمكانيات الاقتصادية للانفاق على مشروعات التطوير التكنولوچى فهى تفتقر إلى القاعدة العلمية والكوادر البشرية المؤهلة وتتجه سياساتها إلى نقل التكنولوچيا الاتصالية الجاهزة مثل السعودية والكويت ورغم أن العالم يعتمد بصورة إجمالية على الخامات الاتصالية المستوردة من دول الشمال المتقدمة تكنولوچياً إلا أن ذلك لاينفى وجود محاولات لتجميع بعض هذه الأجهزة فى مصر والأردن والأمارات وذلك فى إطار المشروعات التى تقوم بتنفيذها الشركات العابرة القوميات فى العالم العربى (٣٧) .

الثاني عشر : تشكل الإعلانات مصدراً رئيسياً من مصادر تمويل وسائل الإعلام العربية وتأتى فى المرتبة التالية للتمويل الحكومى وإن كانت تتفوق عليه فى بعض الدول العربية مثال لبنان - المغرب - تونس - الإمارات وإذا كانت الإعلانات قد لعبت دوراً تاريخياً فى ترويج المقولة الخاصة بحرية الصحافة فى ضوء التجربة الغربية (الأوربية تحديداً) فإن هذا القول لاينطبق على وظائف الإعلانات ودورها بالنسبة للإعلام العربى فالإعلانات تشكل حالياً ما يقرب من ٦٠٪ من مصادر تمويل العديد من الصحف العربية علاوة على ضخامة الميزانيات المخصصة لها فى الإعلام المرئى والفضائيات ولايخفى علينا الآثار السلبية للإعلانات إذا علمنا انها تمثل الأداة الدعائية الأكثر تأثيراً ونفوذاً للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان الدولية التى تبلغ ٤٠ وكالة عالمية منها ٣٠ وكالة امريكية لها ما يزيد عن مائتى وكيل فى العالم العربى ومن الآثار السلبية للإعلانات أنها تستأثر بالمساحة الإعلامية المخصصة للتثقيف والتوعيه مما يحرم القراء من حقوقهم الإعلامية والثقافية فضلاً عن دورها فى افساد العديد من الصحفيين العرب وتحويلهم إلى أبواق لشركات الإعلان بتسخير المادة الصحفية لخدمة الأهداف التجارية لهذه الشركات علاوة على ما تسهم به البرامج الإعلانية المرئية والإعلانات المطبوعة فى خلق انماط استهلاكية معادية للاقتصاد الوطنى فى أغلب الدول العربية . (٣٨)

الثالث عشر : رغم أن العالم العربى كان أسبق من كثير من دول الشمال الصناعى المتقدم ودول الجنوب فى تأسيس أول معهد عالى لتدريس الصحافة ممثلاً فى معهد التحرير

والترجمة والصحافة الذى انشئ بالجامعة المصرية عام ١٩٣٩ ثم توالت أقسام ومعاهد وكليات الإعلام وقد تنوع أداء هذه المؤسسات التى خرجت جميعها من معطف المدرسة المصرية فى الصحافة وأسهمت فى تأهيل بضعة آلاف من الكوادر التى حملت عبء ومسئولية الممارسة الإعلامية فى مختلف القطاعات المقروءة والمرئية والمسموعة فى الدول العربية . غير أن المؤسف أن اكاديميات الإعلام العربية تفتقر إلى التنسيق والتعاون فيما بينها فضلاً عما تدين به من تبعية أكاديمية للمدارس الغربية . إذ يسيطر تياران رئيسيان على المناهج الدراسية بهذه الأكاديميات تيار مرتبط بالمدرسة الأمريكية ويتمتع بالغلبه ويروج له الباحثون الإعلاميون العرب الذين درسوا الإعلام بالجامعة الأمريكية ويتمتع بالغلبه ويروج له الباحثون الإعلاميون العرب الذين درسوا الإعلام بالجامعة الأمريكية وتيار ثانى مرتبط بالمدرسة الفرانكوفونيه ويسيطر على معاهد الإعلام بدول المغرب العربى (تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) أما التيار الثالث فهو يضم هؤلاء الذين يحاولون ارساء رؤى نقدية للإعلام أكثر ارتباطاً بالواقع الثقافى والاجتماعى العربى ورغم ضآلة اعدادهم إلا انهم يحاولون شق طريقهم بصعوبية بالغة – هذا ويلاحظ غياب البحوث الإعلامية ذات الطابع الجماعى وغلبة الطابع الفردى على أغلب الدراسات والبحوث التى تجريها المؤسسات الاكاديمية الإعلامية فى الوطن العربى وقد أدى إلى بقاء القضايا والإشكاليات الإعلامية الاستراتيجية دون دراسة علمية مما يعد احدى السلبيات البارزة فى العمل الإعلامى العربى المشترك على المستوى الأكاديمى . (٣٩)

الإعلاميون العرب والجمهور

رغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين العرب تضم بضعة آلاف يعملون فى مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المقروء والمرئى والمسموع غير أن الصحفيين العرب يشغلون عن جدارة موقع الصدارة بحكم انتمائهم إلى أقدم المهن الإعلامية فى الوطن العربى وأعنى بها الصحافة العربية التى ترجع نشأتها الرسمية على أيدى العثمانيين فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر وإن كان يؤرخ لبدايتها الفعلية بنشأة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨ . ويكشف التاريخ المهنى الطويل للصحفيين العرب أن أغلبهم لايتمتعون بالحرية ولايمارسون حقوقهم الإتصالية على الرغم من المبادئ الطنانة التى تزخر بها القوانين والدساتير العربية حيث يلاحظ تعدد

وتنوع أشكال القيود المستترة أحياناً والتى تسفر عن وجهها فى أغلب الأحيان عندما تتخذ صورة العنف المباشر الذى يصل إلى حد السجن والاغتيال فضلاً عن المطاردة فى الرزق والتشريد من الأوطان ويواجه الصحفيون العرب العديد من المخاطر النفسية والاقتصادية أثناء ممارسة المهنة تتمثل فى حدها الأدنى فى اشكال الرقابة السافرة والمقنعة التى تمارسها الحكومات العربية وتتروح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والنقل إلى وظائف أخرى والمنع من السفر وصولاً إلى الاعتقال والمحاكمات العسكرية وذلك رغم تصاعد نبرة الخطاب السياسى العربى فى تأكيد حريات التعبير والرأى وكفاءة ممارستها . غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك إذ شهدت فى السنوات الأخيرة العديد من الدول العربية سلسلة من الممارسات المنافية لحرية الرأى والتعبير والنشر والإبداع والحق فى تداول المعلومات واشارت إليها بالتفصيل تقارير منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وجميعها تؤكد تزايد أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطاردات والسجون لفترات تتروح ما بين ٤٨ ساعة وثمانية أشهر عدا تعرض العديد من الصحفيين للضرب والتعذيب.(٤٠)

وعندما ننتقل إلى الطرف الثانى المعنى بالعملية الاتصالية والمقصود به الجمهور يلاحظ ان وسائل الإعلام العربية تتوجه إلى جمهور أغلبه من الأميين (٧٠٪) ولذلك تشير الدراسات إلى أن الخريطة الإعلامية العربية الراهنة تعكس المواقع الهامشية التى يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل أغلب وسائل الإعلام العربية مع جماهيرها باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين . وتستند فى ذلك إلى النظرة التقليدية إلى الاتصال التى تعمد إلى إفراغه من محتواه كعملية اجتماعية تعتمد على المشاركة وتبادل المعلومات والخبرات الإنسانية إذ تصر على قصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعى الدعائى الأحادى الاتجاه والواقع أن الجماهير العربية تقف عزلاء تحاصرها القيود التشريعية وتسيطر عليها مشاعر الإحباط واللامبالاه فى مواجهة سطوة وسائل الإعلام العربية التى لاتعترف أصلاً بالحقوق الإتصالية للجمهور سواء فى التعبير أو المشاركة .

التدفق الإعلامى بين الدول العربية :

تشير خريطة الاتصال الدولى (طبقاً لإحصاءات اليونسكو ١٩٩٠) إلى أن العالم العربى يشغل ١,٧٪ فقط من مساحة العالم الاتصالية ويحتل المرتبة السادسة . وتتفاوت معدلات الكثافة الإعلامية فى الوطن العربى بين الدول من ناحية وبالنسبة لوسائل الإعلام ذاتها (الصحافة والإعلام المرئى والمسموع) فإذا كان مجموع الصحف فى العالم يصل إلى ٩٢٢٠ صحيفة فى مستهل عقد التسعينات فإن مجموع الصحف العربية لايزيد عن ١٣٠ صحيفة كذلك ينخفض توزيع الصحف لكل ألف شخص فى الوطن العربى فيصل إلى ٣٩ نسخه فى الوقت الذى يبلغ ٣٣٣ نسخة لكل ألف شخص فى الدول الصناعية المتقدمة و١١١ نسخة لنفس العدد فى سائر انحاء العالم . هذا وتسجل الدول العربية نسبة أعلى فى معدل حيازة أجهزة الراديو قياساً إلى الدول النامية إذ تبلغ ٢٥٢ قياساً إلى ١٧٦ فى الدول النامية وكذلك فى التليفزيون إذ تبلغ ١٠٢ مقابل ٥٥ فى الدول النامية . (٤١)

كما تشير الدراسات والإحصاءات المذكورة إلى الخلل فى توزيع المضامين التى تبثها البرامج التليفزيونية فى الوطن العربى إذ تتركز ٨٠٪ من هذه البرامج حول الترفيه (٤٢٪) والأخبار (٢٨٪) والرياضة (٩,٥) ثم يليها الإعلانات (٨,٥٪) ولاتنال البرامج التعليمية والثقافية أكثر من ١١٪ ويخصص الباقى للبرامج الدينية والتنمية ... إلخ .

وتشير الإحصاءات الخاصة بالبرامج الإذاعية إلى نتائج مشابهة إذ تستأثر البرامج الإخبارية والترفيهية بحوالى ٧٠٪ من المضامين التى تبثها الإذاعات العربية .

وإذا كانت هذه البيانات الإحصائية تؤكد تقدم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتراجع موقع الصحافة وآثارها المفترضه فى الوطن العربى فإن تفوق البرامج الإخبارية والترفيهية فى البث اللاالكترونى يكشف عن اختلال التوازن فى تدفق المعلومات على الصعيد القطرى أولاً ثم على المستوى القومى ثانياً مع الأخذ فى الاعتبار ان التليفزيون العربية تستورد ما بين ٤٥٪ ، ٧٥٪ من برامجها فى الدراما والمنوعات من الدول الغربية (٤٢) .

هذا وتعانى المكتبة العربية الإعلامية من ضآلة بل غياب الدراسات والبحوث الامبيريقيه التى تتناول العلاقات العربية فى مجال الإعلام والاتصال سواء تمثل ذلك فى رصد وتحليل

اتجاهات الصحف العربية من القضايا المعاصرة التى يواجهها الوطن العربى أو دراسة وتحليل مستويات ونوعية وأشكال التدفق الإعلامى عبر وسائل الإعلام المطبوع والالكترونى فى الوطن العربى وكذلك لوحظ أن الدراسات الامبيريقيه التى أجريت عن مواقف واتجاهات اقتصارها على حقبتى السبعينيات والثمانينيات . ولعل أقدم هذه الدراسات تلك التى اجرتها چيهان رشتى تحت رعاية اليونسكو عام ١٩٨٢ وتناولت الأخبار الخارجية فى الصحف العربية وأبرزت أن وكالات الأنباء العربية لاتسهم كمصادر إعلامية فى حركة تدفق الانباء الغربية بما لايقل عن ٦٥٪ . ويشير بعض الباحثين الإعلاميين [٤٤] إلى أن نسبة الأخبار المتبادلة بين الدول العربية لاتزيد عن ٢٪ من جملة الأخبار المتداوله فى الصحافة العربية . كما ترصد احدى الدراسات مدى تأثير العلاقات العربية على معالجة الصحافة للقضايا العربية ويستشهد الباحث بالفترة من اكتوبر ١٩٧٠ إلى اكتوبر ١٩٧٧ حيث تغلبت العلاقات التعاونية على العلاقات الصراعيه بسبب شبه الإجماع العربى بدرجات متفاوته فى مواجهة الصراع مع اسرائيل . هذا بينما سيطرت العلاقات الصراعيه العربية فى الفترة من نوفمبر ١٩٧٧ – اكتوبر ١٩٨١ وهى الفترة التى شهدت خروج مصر من الصف العربى وعقد معاهدة الصلح مع اسرائيل واستمرار النزاع حول الصحراء الغربية والحرب العراقية الإيرانية . وقد انعكس كل ذلك على معالجة الصحافة المصرية للقضايا فى المرحلتين . وقد اهتمت هذه الدراسة بإبراز تأثير العلاقات المصرية العربية على التغطية الإعلامية ونوعية المضامين التى تركز عليها الصحافة المصرية طبقاً لحالات المد والجزر فى هذه العلاقات . فيلاحظ مثلاً انه فى حالة تحسن العلاقات يكون شكل التغطية أكثر إبرازاً ويتحاشى المضمون المواقف السلبية للحكومات العربية وتنقلب الصورة تماماً عندما تتوتر العلاقات بين الحكومات العربية . [٤٤]

هذا وقد اسفر استقراء مجموعة البحوث والدراسات [٤٥] التى أجريت على الصحافة والقضايا العربية عن بعض النتائج التى تعد بمثابة حقائق جوهرية تحدد أبعاد الخريطة الإعلامية العربية ومساراتها وطبيعة القوى المتحكمة فى صياغة واقعها الراهن . وتغطى هذه الدراسات الحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج الأولى (العراقية الإيرانية) والثانية (غزو الكويت وتحريرها) وجنوب لبنان والانتفاضة الفلسطينية وتكشف هذه الدراسات عما يلى :

١- التبعيه المركبه التى يدين بها الإعلام العربى محلياً للحكومات وخارجياً لمصادر الإعلام الغربى .

٢- عدم وجود مراسلين للصحف والوكالات العربية فى العواصم العربية خصوصاً عند وقوع أحداث أو أزمات أو كوارث قوميه .

٣- انغلاق الإعلام العربى داخل الوظائف التقليدية التى تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسميه والحكومية .

٤- قصور المؤسسات الإمبيريقيه التى تتناول السياسات الإعلامية والإعلاميين العرب ومشكلات التدفق الإعلامى بين الدول العربية وعلاقة الإعلام بالسلطة السياسية ودور الإعلام فى تأكيد الهوية الثقافية في مواجهة تحديات العولمة والغزو الصهيونى . ويضاف إلى ذلك عدم عقد مؤتمرات علمية عن الإعلام العربى لمناقشة مشكلاته والتحديات التى يواجهها وغياب حلقات النقاش والندوات .

٥- التفاوت فى الإشباع الإعلامى داخل المجتمعات العربية ذاتها علاوة على الفجوه التكنولوچيه والمعرفية بين الدول العربية وبين الريف والحضر فى القطر الواحد وبين الأميين والمتعلمين وبين الاغنياء والفقراء فضلاً عن حرمان الأقليات من ممارسة حقوقها الاتصالية فى كثير من الدول العربية وعدم الاهتمام باشتراكها فى التيار المجتمعى العام وعدم تمثيلها فى وسائل الإعلام بصورة عادلة .

التحديات التى تواجه
الإعلام العربى المعاصر فى عصر العولمة

من الجلى أن محاولات العولمة الثقافية والإعلامية فى إطار التفوق الساحق لدول الشمال فى تكنولوچيا الاتصال والمعلومات قد أسفرت عن فقدان الإعلام العربى لتمايزه وخصوصيته بمعنى ان ممارساته وتقييمه لايزال يخضع للمعايير العالميه أى الغربية فى الأساس مضافاً إليها موروثات تركة التخلف الاجتماعى والاستبداد السياسى والتبعيه الثقافية،

كما يغلب على برامج تدريسه التقليد والمحاكاة للمناهج الغربية مما عطل مسيرته المعرفية . فرغم كثرة ما أنتج من كتب وبحوث فى هذا المجال إلا أن عائدها المعرفى ضئيل فضلاً عن غياب أى مردود نظرى بسبب الإغراق فى استخدام مناهج وأطر نظرية لاتصلح فى أغلبها للكشف عما هو جوهرى والتمييز بينه وبين ما هو عارض أو وافد .

وتتعدد العوامل الدولية التى تفرض تأثيرها على النظم والسياسات الإعلامية فى العالم العربى وتتراوح ما بين استمرار سيطرة اللغات الأوربية (الانجليزية والفرنسية) كأدوات رئيسية للتعامل فى بعض قطاعات الإعلام والتعليم والمعاملات التجارية . وما بين سيطرة وكالات الانباء الغربية التى لاتزال تمارس تأثيرها على الإعلام العربى وقد تزايد الدور الذى تقوم به هذه الوكالات ذات الطابع العالمى فى ظل انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى .

أما التحديات التى فرضتها مستجدات العصر فهى تتمثل فى الاحتكار الغربى لتكنولوجيا الاتصال والدور الحاسم الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية فى مجال تسويق السلع الثقافية والإعلامية ثم الوكالات الدولية للإعلان . وتؤكد الدراسات ان الشركات المتعددة الجنسية تقوم بدور متزايد الأهمية فى الأنشطة الإعلامية والثقافية وذلك كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأصلية فى الشمال إلى البلدان الجنوبية وعلى الأخص العالم العربى وقد تضاعفت أنشطة هذه الشركات فى مجال توريد البنية الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وانتاج الكتب والترجمات ووسائل الإيضاح المرئية والحاسبات الالكترونية والافلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب وأخطر من كل ذلك تصدير البرامج التليفزيونية والمسلسلات التى تعتمد عليها جميع مؤسسات التليفزيون العربية إعتماداً كبيراً . كذلك يبرز الدور الخطير لهذه الشركات المتعددة الجنسية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيماً وانماطاً للسلوك الاستهلاكى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بالاقتصاديات الوطنية فى العالم العربى

وتحقق عدة أهداف فى وقت واحد تتمثل فى ترويج بضاعتها ونقل القيم الثقافية الأجنبية والتأثير على حرية الرأى فى وسائل الإعلام العربية .

وقد أدت هذه العوامل فى ظل استمرار النظام الإعلامى العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت التى تتمثل فى الأنسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسى الاحادى للإعلام الدولى من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الافراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الدول الأفقر فى الجنوب . لقد أدت هذه العوامل مجتمعه إلى بروز مجموعة من التحديات يمكن رصدها على النحو التالى :

١- التحديات المهنية وتتمثل فى :

(أ) تدنى الأداء المهنى للإعلام العربى بصفة عامة حيث يركز على الأخبار الرسمية والمعالجات الجزئية للأحداث من خلال خطاب صحفى - إعلامى تقليدى عاطفى ايديولوچى فى عصر المعلومات .

(ب) أزمة الإعلاميين العرب الذين يتعرضون لشتى أنوا ع الضغوط والرقابة والتصفية الجسدية والأدبية فضلاً عن تخلف وغياب برامج التأهيل والتدريب واضطراب علاقاتهم بمصادر المعلومات بسبب عدم توفر ضمانات ممارسة المهنة (التشريعات والقوانين - مواثيق الشرف).

(جـ) أزمة المصداقية بسبب سيطرة الحكومات العربية على الصحافة .

(د) ضعف الإعلام الذى يعبر عن مؤسسات المجتمع المدنى .

التحديات التكنولوجية :

ولعل من أبرز التحديات التى تواجه الإعلام العربى فى عصر العولمة ظهور الانترنت كمصدر عالمى للمعلومات ويطرح العديد من التحديات التكنولوجية والمهنية والثقافية لعل ابرزها:

(أ) حاجة الدول العربية لتطوير شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية .

(ب) الخلل الإعلامى والمعلوماتى بين من يملكون هذه التكنولوچيا المتقدمة وبين

المحرومين منها خصوصاً فى ظل ارتفاع أسعار الاشتراك فى الانترنت بالنسبة لقطاعات كبيرة من المتعلمين فى الدول العربية الفقيرة .

(جـ) تواجه الصحافة العربية ما يسمى بالصحافة الالكترونية التى تختلف عن الصحافة المطبوعة ذات الاتجاه الرأسى من القائم بالاتصال إلى الجمهور بينما تعتمد الصحافة الالكترونية على الاتجاه الأفقى (من الجمهور إلى الجمهور) .

(د) عدم التوازن وعدم الموضوعية فى عرض منتجات الحضارة العربية أسوة بالحضارة الغربية .

هذا ولايمكن إغفال الجوانب الإيجابية لظهور الانترنت فقد سهلت للصحفيين الحصول على كم هائل من المعلومات كما اتاحت الفرصة للصحفيين العرب للحوار حول الهموم المشتركة ويسرت لهم الوصول إلى الجمهور مباشرة دون رقابة الحكومات وإن كان ذلك قد تحقق بصورة محدودة على المستوى العربى .

ورغم ان بعض الدول العربية تستخدم أجزاء من منظومة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتقدمة مثل أنظمة النشر المكتبى والأقمار الصناعية وطباعة الأوفست مثل السعودية ومصر وليبيا والجزائر والامارات ولكن يعتمد العالم العربى فى مجمله على نقل التكنولوجيا الاتصالية الجاهزة - وتواجه محاولات توطين هذه التكنولوجيا صعوبات عديدة تتمثل فى :

(أ) مشكلة التمويل (لأن من يمول يتحكم فى المضامين الإعلامية) وتتأرجح ما بين احتكار الأفراد واللجوء للقروض الأجنبية .

(ب) المنافسة بين الإعلام المطبوع (الصحف) والإعلام المرئى والمسموع بسبب التطور التكنولوجى الهائل فى مجال الأقمار الصناعية مما أسفر عن بروز سباق محموم بين الدول العربية تمثل فى وجود ٣٦ قناة فضائية معظمها يركز على المواد والبرامج الترفيهية ولها تأثير سلبى بسبب انصراف المعلنين إليها وفقدان الصحافة العربية حوالى ٣٥٪ من حصتها الإعلامية .

(جـ) عدم توفر القاعدة العلمية والكوادر البشرية المؤهلة ومن صور التناقض العربى ان من يملك القاعدة العلمية والكوادر المؤهلة .

وتشير معظم الدراسات إلى أن عمليات نقل التكنولوچيا الاتصالية لم يستفد منها سوى رجال البنوك الأجانب والعرب والنخب السياسية والإعلانية والتكنوقراطية كما شكلت هذه التكنولوچيا عبئاً إدارياً ومهنياً ولم تسهم فى حل المشكلات المهنية العديدة التى تواجه الإعلام العربى - ولمواجهة التحديات التى تطرحها الثورة التكنولوچية فى مجال الاتصال هناك مهام أساسية على كل من أساتذة الإعلام والممارسين الإعلاميين والحكام العرب تتمثل فى :

أولاً : ضرورة تغيير المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالعملية الاتصالية (مسئولية الاكاديميين) .

ثانياً : ضرورة تغيير التشريعات والقوانين الإعلامية التى تنظم الأداء الإعلامى وعلاقته بالسلطة (السلطة السياسية) .

ثالثاً : ضرورة الإسراع بتطوير مستويات ونوعية الأداء الإعلامى لدى القائمين بالاتصال والممارسين . (مسئولية المؤسسات الإعلامية والنقابات والاتحادات الصحفية) وذلك من خلال برامج تدريبية متعددة المستويات .

التحديات الثقافيه للعولمه

لاشك ان العولمه بحكم آلياتها الاقتصادية التى تسعى إلى توحيد العالم تحت شعار (كل السلطة للأسواق) وممارساتها التى تعتمد أساساً على تحرير التجارة من كافة القيود وتحرص على تسليع كل الأنشطة البشرية وتدعيم حرية رؤوس الأموال فى التنقل عبر الحدود دون حواجز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية انما تؤكد طوال الوقت عدم حياد هذه الممارسات العولميه التى تتواصل وهى محمله بثقافة المنشأ . فالقوى العالميه المتحكمه فى العولمه لا تتطلع فحسب إلى تسويق السلع الماديه بل تروج فى ذات الوقت لمجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية تتمثل فى تعزيز ايديولوچية السوق التى تستهدف دوماً تعزيز الفردية والمنفعةالذاتية والقيم الاستهلاكية وتكريس المفاهيم الغربية عن الديموقراطية وحقوق الانسان .

وتتطلع العولمه من خلال آلياتها الاقتصادية والاتصالية والمعلوماتية الى صياغة ثقافة كونية شامله تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى . وإذا كان التطور الهائل الذى طرأ على تكنولوچيا الاتصال والمعلومات قد أدى إلى زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم غير أن المشكلة التى لايستطيع أحد انكارها أو تجاهلها والتى نبه إليها العديد من الباحثين فى شمال العالم وجنوبه تتمثل فى ان تدفق الرسائل الإعلامية والثقافية يأتى من المراكز الرأسمالية فى الشمال ويصب فى دول الاطراف أى فى دول الجنوب التى تتحول إلى مواقع لتلقى هذه الرسائل بكل ما تحمله من تحيزات وقيم تتعارض مع منظومة القيم السائده فى تلك المجتمعات وهى فى جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافى مما يهدر الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات والخطير فى الأمر أن (سادة السوق) شرعوا يسعون بدأب للهيمنه على حقل الثقافة من خلال نخب كونيه متجانسه تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرق العيش على نمط واحد تختزل الحريات إلى حرية (التعبير التجارى) وحقوق المواطن إلى (حق التمتع بسيادة المستهلك) وتشيع خطاباً يرى أن التاريخ قد انتهى وانه لم يعد هناك من خيار سياسى أو اجتماعى سوى خيار النمط العولمى السائد والرأسماليه القائمة . وقد استفاد مروجو

أيديولوچية السوق من أزمة الايديولوچيات وانحسار برامج التحرر الوطني والاجتماعى التى حملت للإنسان وعداً بالتغيير ولكنها اخفقت فخلفت اليأس والاحباط كما استفادوا من فشل مشروعات التنمية فى دول الجنوب واستثمروا جيداً لحظة التطور النوعى فى تكنولوچيا الاتصال والمعلومات التى أدت إلى صعود الثقافة المرئية على حساب الثقافة المكتوبة وجعلت من التليفزيون منبعاً أساسياً للمعرفة .

وأحدثت انقلاباً جذرياً فى مفاهيم الإعلام وعلاقته بالثقافة وبحكم التفوق الأمريكى فى مجال الإعلام إلسمعبصرى على وجه الخصوص وتكنولوچيا المعلومات أصبحت الشعوب تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافى عالمى على النمط الأمريكى يسخر لخدمة متطلبات السوق العالمية . وقد أثار ذلك بالفعل ردود أفعال عديده على مستوى العالم بأسره وشجع على تنامى الأصوليات الدينية والقومية وعلى تصاعد دعوات الانكفاء على الذات والاحتماء بالهويات الوطنيه .

ولقد تفاوتت ردود الفعل ما بين أصوات الاحتجاج الرسمية والشعبية الداعيه إلى اعتماد مبدأ الاستثناء الثقافى التى تزعمتها كل من فرنسا وكندا وما بين أشكال المقاومه الاجتماعيه والثقافية التى تصدت للأشكال الجديده للعوله واختلفت باختلاف المناطق والبلدان والشرائح الاجتماعيه والفئات العمرية إلا أنها تمثل فى كل مكان مؤشرات بالغة الدلاله تنم عن دينامية تاريخية جديدة تعبر من خلالها قوى المقاومة عن رفضها لشروط العوله وتداعياتها الثقافية والاجتماعية وإذا كانت صور المقاومة فى دول المركز قد تمت فى اطار تحركات تسعى لتحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية وتعتمد على منظمات ثقافية وجماعات للضغط إلا ان انهيار سلطة الدولة القومية فى اعقاب اجراءات التكيف الهيكلى التى فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات الوطنيه فى دول الأطراف قد أدت إلى انطلاق قوى اجتماعية تتسم بالعنف البالغ وتنظيم نفسها على أساس الهوية الاثنيه أو القبليه أو اللغويه أو الدينيه حول مطالب ثقافية الطابع فى أغلب الأحيان تتصدى لمحاولات عولمة الثقافة - التى تمارسها بدأب واصرار دوائر السوق العالميه . وإذا كان للعوله الثقافية ايجابيات تتمثل فى الدفاع عن حقوق البيئه وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسيه للأفراد والجماعات إلا انها تصطدم مباشرة

وبصوره فجة بحقوق القطاعات البشرية المهمشة ثقافياً واجتماعياً وهنا تثار قضية الحقوق الثقافية وكيفية ضمان حمايتها فى ظل عدم التكافؤ والتفاوت بين الامكانيات التكنولوجية المتقدمه فى الإعلام والاتصال والتى صارت حكراً لدول الشمال وبين سكان وأهالى حزام العوز فى دول الجنوب (٤٥) .

ولاشك ان ما أسفرت عنه العوله من تحجيم للسياسات القومية فى الأنشطة الاقتصادية كان له سلبياته على الحقوق الثقافية وضمان كفالتها وحمايتها مما أسهم فى خلق الصراعات التى اتخذت طابعاً اثنياً أو دينياً أو لغوياً خصوصاً فى دول الجنوب وطرحت اليونسكو فى نوفمبر ١٩٩٧ عندما أشار إليه على النحو التالى (كما ان حماية التنوع البيولوجى هو أمر لازم وضرورى لصحة البيئة كذلك يكون التنوع الثقافى واللغوى والفكرى والفنى هو ضرورى ولازم لضمان الصحة الروحية للمجتمعات والأفراد (٤٦) .

والواقع انه لاتوجد وثيقة من وثائق حقوق الإنسان الموجودة حالياً تعطى حصراً كاملاً للحقوق الثقافية أو تعريفاً لمصطلحات اساسية مثل الثقافة أو الهوية الثقافية ولكن تشير مسودة اعلان الحقوق الثقافية التى نشرها اليونسكو عام ١٩٩٨ إلى ان البعد الثقافى لحقوق الإنسان ككل يتضمن (القيم والاعتقادات واللغات والفنون والعلوم والتقاليد والنظم والدساتير وطرق الحياة التى يعبر بها الأفراد والجماعات عن انفسهم ويتطورون ويبحثون من خلالها) .

وتنص هذه المسودة على الحقوق الثقافية التالية : حقوق الهوية الثقافية وحقوق المشاركة فى الحياة الثقافية والتعليم والتدريب والمعلومات والتراث الثقافى وحرية البحث والنشاط الخلاق والملكية الفكرية والمشاركة فى صياغة ورسم وتطبيق وتقييم السياسات الثقافية. والواقع انه ليس هناك حاجة لخلق حقوق جديده بل تبرز الحاجه إلى توضيح وتحديد القائمة الكاملة من الحقوق المعلنه وإقرارها من جانب اليونسكو والعمل على إثارة الوعى بها لدى دوائر المثقفين ومختلف قطاعات الرأى العام محلياً وعالمياً (٤٧) .

وهنا يجدر بنا التوقف قليلاً للتمييز بين العام والخاص فى مسيرة الحضارة الانسانيه وما أفرزته من ثقافات متنوعه ومتباينه ذلك انه من المتفق عليه ان لكل مجتمع انسانى خصوصيته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعى الفريد كذلك هناك خصوصية حضارية مميزه

لكل مجموعة من البشر تجمعهم ثقافة مركزيه تتنوع بداخلها الانساق الفرعيه للثقافات المحليه مثال الحضارة الغربية وثقافاتها الفرعيه فى كل من أوربا وأمريكا وكندا والحضارة العربية الإسلامية وثقافاتها الفرعيه فى الدول العربية سواء المشرق أو المغرب أو وادى النيل ويشير تاريخ الحضارات القديمة والوسيطة والمعاصره إلى وجود صراع وجدل دائم يتجدد على مر العصور بين الخصوصية الثقافية لكل مجتمع وبين القواسم الحضارية والثقافية المشتركه بين المجتمعات والأمم حيث تثار قضية الثوابت والمتغيرات بالنسبة للحضارات المختلفة وثقافاتها الفرعيه .

وتبرز ثلاث تيارات رئيسية فى الصراع الدائر بين دعاة الانغلاق وبين دعاة التفاعل الثقافى . يركز التيار الأول على الأصول الثقافية ويقف على اعتابها مسقطاً كل ما احدثته حركة التاريخ من تفاعل وتأثيرات وتحولات لكافة المجتمعات دون استثناء ويعتقد انصار هذا التيار ان الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت ومستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية ولذلك فهى تصلح لكل زمان وهى قادرة على الاستمرار مكتفية بذاتها عن ثقافة الأخرين . ولعل العالم العربى هو المكان الأساسى الذى يضم أغلب انصار هذا التيار حيث تثار قضية العودة إلى التراث وينتشر الرأى الذى يؤكد ان الرجوع إلى الأصول الأولى ويقصدون بها فى الأغلب العصر الذهبى للإسلام باعتباره الدرع الحقيقى الذى يحمى المجتمعات العربية الإسلامية من كل ضروب التبعية والغزو الثقافى .

ويشير الوجه الآخر لهذه الدعوى إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزءاً لايتجزء من عملية التغريب التى يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى . إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات الغربية فوق تلك الجذور العربية الإسلامية التى تضرب فى أعماق التاريخ فتكون النتيجة مزيجاً غير متآلف لايمكن أن تستند عليه نهضة أو اصلاح خصوصاً وأن التحديث ليس محايداً بل أن كل عنصر من عناصره يأتى معه بأفكاره واخلاقه ونظرته إلى العالم ويفرضها على المجتمعات التى تسير فى طريق التحديث وهنا ينبغى أن ننتبه إلى أن هناك فارقاً بين العودة إلى الأصول من أجل التحرير كما حدث فى الثورة الجزائرية فى مواجهة استعمار استيطانى شرس وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخى والشعبى وكأن كل الفروق التى تفصل الحاضر عن الماضى البعيد قد

سقطت من حساب التاريخ فالواقع أنه لاشئ في المجال البشرى يعود إلى ما كان عليه بل تتولد على الدوام حقائق جديدة ويتشكل واقع ثقافي وحضارى جديد .

وأخيراً فإن عالمية الخطاب الذى يستخدمه انصار هذا التيار حيث العالمية سمة أصيلة للإسلام تسبغ على تحركاتها طابعاً عالمياً وتدفعها من ثم إلى الظهور بمظهر البديل الحضارى للغرب وهذه الخصائص التى لا تحوى بالضرورى كل سمات الحركات العربية الإسلامية تضفى على انصار هذه الدعوة مظهراً فريداً أو اسلوباً متميزاً كان لابد ان يشد إليه الباحثين العرب والأجانب وقد دفع البعض منهم مثل هنتنتجون إلى استخلاص نتائج متعسفة ومبتوره (٤٨) .

وإذا كانت الحركات التى تتزعم هذا التيار الإسلامى ترفض الرؤية المحلية الضيقة التى تتبناها الحركات الاثنيه غير انها تلتقى معها فى الوقوف خارج النطاق الجيوسياسى للدول القومية كما تشترك مع الرؤية الاثنيه فى تغليبها البعد الثقافى ذى الطابع الدينى وهى بذلك تكفى نفسها مشقة التصدى للمشكلات القومية على المستوى المحلى كما تعجز من باب أولى عن التصدى لقضايا وتحديات العوله على المستوى الاقتصادى فهى ترفض الدولة القومية والاقتصاد العالمى فى جملتها كنتائج لمراحل تاريخية سابقه أو كمعوقات شديدة الوطأة فى الوقت الحاضر . ويؤدى بها هذا الانكار للواقع إلى مواجهته على مستوى الرموز الثقافية أو على مستوى القيم وهو أمر قد يكون له فاعليته فى تعبئة ملايين الجماهير المحيطة ولكن تأثيره الفعلى ضئيلاً سواء على مستوى الديناميات السياسية أو الاقتصادية التى تحكم اليوم حركة المجتمعات فى اتجاه العولة ولاشك ان نشاطات هذه الحركات قد أدت داخل المجتمعات العربية إلى خلق مسارات جانبيه لمقاومة الأثار السلبية للعوله حيث ركزت على جبهة الهوية والثقافة والدين على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً وانها لم تقدم البدائل الصحيحه فى هذه المجالات كما قدمت للحكومات العربية المبررات الضرورية لتعزيز أجهزتها القمعيه وفى ذات الوقت قدمت لمخططى سياسات العوله ولخبرائهم فى العلوم السياسية والاتصال فرصه سانحه للتغطية على ما يمارسونه ضد ملايين البشر المهمشين والذين يتهددهم الموت والجوع كضحايا لتطبيق سياسات اعادة الهيكله العالمية للاقتصاد . إذ جعلتهم يعتبرون الارهاب الإسلامى هو الخطر الحقيقى الذى يتهدد العالم مغفلين عن عمد صورة

ملايين المسلمين الذى أفقرهم الاقتصاد العالمى واذلتهم المخططات العوليه (٤٩) .

أما التيار الثانى فهو على النقيض من التيار الأول إذ ينطلق من فكرة طمس الفروق الحضارية والثقافية بين المجتمعات ويؤمن بأن الثقافة المركزية أى الثقافة الغربية التى تنتمى إليها الولايات المتحدة باعتبارها القاعده الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العولمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائله وأدواته الإعلامية وشبكاته المعلوماتية المتقدمة هذه الثقافة هى الجديره بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الاستغلال وبث الفوضى والبيروقراطية وترويج للقيم الاستهلاكيه ذات الطابع التجارى .

وهذا التيار يتعمد إغفال وإسقاط الخصوصيات الثقافية الأخرى سواء خارج أو داخل الحضارة الغربية ذاتها ولذلك يرفع شعار ما يسمى (بثقافة السوق العالمية) وحواملها من الامبراطوريات الإعلامية والمعلوماتية .

أما التيار الثالث فهو ينطلق من أن قوانين الجدل والتأثير والتأثر التى ميزت المسار العام للحضارة الإنسانية طوال تاريخها هى التى منحت البشرية قدراً هائلاً من التنوع الثقافى كما حددت لنا المعالم الكونية المشتركة للحضارة الانسانية والسمات الخاصه التى تتميز بها كافة الروافد الثقافيه التى شاركت فى صنع هذه الحضارة . ويشير انصار هذا التيار إلى ان حركة التاريخ تؤكد ان جميع الثوابت الثقافية فى مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل والصيروره أى محكوم عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان .

وفى ضوء ما يشير إليه انصار التفاعل الثقافى تبرز عدم واقعية خطاب الاستقلال الثقافى إذ انه ما من ثقافة فى وسعها ان تحقق استقلالها عن الثقافات الأخرى التى توجد فى حالة تفاعل تتقارض وتتلاقح على حد قول المفكر المصرى سلامة موسى . كذلك تبرز مساوئ مفهوم الخصوصية الثقافية التى يركز على الخصوصيات إلى حد الانغلاق على حساب الجوانب المشتركه فى الثقافات الانسانية مما يحمل شبه التهديد بالعزلة الثقافية (٥٠) .

لذلك نرى انه لابديل عن التنوع الثقافى القائم على التفاعل المستمر بين الثقافات ولعل اخطر ما فى الأمر ضرورة التنبيه إلى حماية الثقافة ذاتها من سطوة السوق وايديولوجية

الاستهلاك ومقاومة كل المساعى الرامية إلى تسليع الثقافة وأمركتها وفى هذا الاطار يمكن ان تلتقى تيارات ثقافية عديدة فى الشمال والجنوب يجمعها الرغبة فى الحفاظ على الروح النقدية فى الفكر وحماية البشرية من السقوط إلى درك الاستهلاك القائم على تلبية الاحتياجات الغريزيه فحسب والسعى الجاد للنهوض بالابداع الثقافى انطلاقاً من إدراك الحقيقة التى تشير إلى انه ليس هناك ثقافة ما تملك حق تنصيب نفسها كمرجعيه كونيه وحيده .

والواقع ان الثقافة العربية لم تكن مستهدفه بصورة مباشرة كثقافة فى مرحلة الصراع الايديولوچى شرق / غرب بل كان هذا الصراع يخدمها على نحو ما باعتباره صراعاً ضد الأجنبى سواء كان شيوعياً أو رأسمالياً الأمر الذى كان يعزز الهوية الوطنيه ويخدم الثقافة القومية . أما العولمه فقد حملت بعض المخاطر الثقافية التى تهدد المنظومة العربية التراثية والمعاصره من خلال البرامج التليفزيونية والمسلسلات الوافدة وبرامج الانترنت والتى يزداد تأثيرها السلبى خصوصاً فى ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدوليه التى تنص على احترام الطابع المميز للثقافات مثل إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة ١٩٨٢ الذى ينظم قواعد استخدام الأقمار الصناعية فى البث التليفزيونى المباشر . وتتمثل أهم اشكالية تثيرها قضية الأقمار الصناعية فى كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والحفاظ على الهوية الثقافية خصوصاً فى ظل الانتهاك المتواصل من جانب الدول الكبرى للمواثيق الدولية فى هذا الصدد .

أما شبكة الانترنت التى تمثل ابرز آليات النظام العالمى الجديد باعتبارها أكثر الحوامل المعلوماتية تأثيراً وفاعليه فى تاريخ المجتمعات المعاصره . فقد حققت مبدأ الشفافيه الذى تمثل فى غزاره تدفق المعلومات فى مختلف فروع المعرفه بصورة غير مسبوقه الأمر الذى استلزم ضرورة وضع استراتيچية عالمية لتنظيم وتقنين التعامل مع هذا القطاع الهام بصورة تكفل ضمان دقة المعلومات وعدم تشويهها لصالح اباطرة السوق وسادة العولمة خصوصاً وان غزارة تدفق المعلومات دون ضوابط تنظيمية أو قانونية قد ادى إلى وقوع جرائم مستحدثه لايزال تكييفها القانونى والتعامل معها فى بداياته مثل ڤيروسات الحاسبات والتصنت والاختراق ورغم ان حجب المعلومات لايزال الأسلوب المتبع فى العديد من دول العالم فى الشمال والجنوب ويعتبر الاسلوب السائد فى جميع الدول العربية سواء على مستوى النظم أو مستوى الأفراد .

غير ان هذا الاسلوب ثبت عدم فاعليته خصوصاً فى سياق ثورة المعلومات وهنا تجدر الإشاره إلى قانون حرية المعلومات فى الولايات المتحدة الأمريكية الصادر فى عام ١٩٦٧ والذى يعطى لكل مواطن الحق فى الاطلاع على سجلات أية ادارة حكوميه يعنيه نشاطها باستثناء بعض البيانات التى تمس الأمن القومى (٥١) .

والواقع ان الاختراق الثقافى الذى أصبح يمثل أحدث آليات الهيمنة العولمية المعاصره لايعد أمراً مستحدثاً فى العالم العربى بل تشير قراءتنا للتاريخ العربى الحديث والمعاصر إلى ان عملية الاختراق الثقافى للوطن العربى قد اختلفت اشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقاً لحاجة المشروع الاستعمارى، فالأمة العربية كانت من أوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت مبكر من التاريخ الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى المركز الأوربى واستطاعت المركزية الأوربية فرض ثقافتها والظهور بمظهر المتفوق على الثقافات الأخرى ومنها الثقافة العربية التى وجد عدد كبير من روادها ومفكريها أنه لابديل أمامهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الادارية والمالية والسياسية والتربوية . وقد ترتب على ظهور انساق جديدة للثقافة العربية المرتبطة والتابعه لثقافة المستعمر الأوربى ولغاته وذلك على حساب اللغة العربية والتراث العربى الإسلامى . وقد تبنت هذه الانساق وروجت لها النخب العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها . مما أسفر فى النهاية عن فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية شبه كامله .

فقد عجزت النخب الثقافية فى الوطن العربى عن صياغة مشروع ثقافى حضارى مستقلاً فى مواجهة المشروع الثقافى الاستعمارى الوافد وبدلاً من ذلك تمت المصالحه معه على نفس أرضية التبعيه التى تكرست فى المجالين السياسى والاقتصادى .

ومما يجدر ملاحظته أن كل مرحلة من مراحل السيطره الغربية كانت أكثر خطوره وإحكاماً من سابقاتها . فالثقافة التى نشرتها المركزية الأوربية فى الوطن العربى عبر مدارسها وارسالياتها ومعاهدها وجامعاتها وصحفها وادابها وثقافتها ومسارحها وفنونها وتاريخها وغير ذلك من وسائل الانتاج الثقافى تبدو رغم تنوعها وثرائها الحضارى وكأنها تنوع فى أشكال الاختراق الثقافى الذى طوق المجتمعات العربية واخضاعها كلياً أو جزئياً للثقافة الوافده

والحقها بصناعة ثقافية إعلامية عصرية تسعى لتحقيق سيطرة عالمية من خلال بعض المراكز الثقافية فى الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً فى كل مرحلة .

ويلاحظ فى هذا المجال أن النفوذ الثقافى الأوربى الذى كان سائداً فى الوطن العربى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ ينحسر لصالح النفوذ الأمريكى الذى تغلغل وترسخ فى الوطن العربى عبر مجموعة من القواعد الثابتة أبرزها الكيان الصهيونى الاسرائيلى وعززها على المستوى الثقافى فروع الجامعات الأمريكية والبرامج والمسلسلات التليفزيونية والاذاعات والسينما والڤيديو والإعلانات والمطبوعات وغيرها من وسائل الإعلام وأدوات الثقافة الوافده . وقد أصبح من الصعب الفصل بين مشاريع السيطره العسكرية الخارجية وأدوات الاختراق الثقافى والقوى الداعيه له والمستفيده منه على المستوى المحلى . وإذا كانت الايديولوچية الاستعمارية الأوربية قد رسخت مفهوم التفوق الثقافى الأوربى على الثقافة العربية فعطلت ظهور ونمو المشروع الثقافى العربى المستقل وظهرت بدلاً منه الصوره الكاريكاتيرتية الممسوخه التى قامت على محاكاة وتقليد النخبه الثقافية العربية للثقافة الأوربية بكل مفرداتها وتمايزاتها ، فإن مرحلة الهيمنه الثقافية الأمريكية الراهنة فى ظل العولمه تشكل خطورة أشد فهى من جهة أبقت على الايديولوچية السابقه التى نشرتها أوربا فى مرحلة تفوقها وقبل ان تجبر على الرحيل من الوطن العربى ولكنها من جهة أخرى زادت من تبعية العالم العربى فتحولت التكنولوچيا المتقدمة إلى نمط استهلاكى مقابل تحول التراث الوطنى والقومى إلى مادة للسياحه وللدعايه والإعلانات .

ولعل أبرز ما يميز الاختراق الثقافى للدول العربية ان ثقافاتها المحلية أصبحت أكثر عرضه لخطر التفتيت الثقافى بل ان هذا الخطر قد بدأ يفعل فعله فى بعض أجزاء الوطن العربى وذلك بانبعاث النعرات العشائرية والطائفية مما يهدد التماسك الوطنى للعديد من الدول العربية . أمثلة (البربر فى الجزائر ، الأكراد فى العراق - جنوب السودان - الدروز والموارنة فى لبنان) .

إذن ما العمل لمواجهة هذه التحديات
التى تحاصر الإعلام العربى فى عصر العولمه

هناك مستويان للمواجهة ، المستوى الاستراتيچى ويشمل السياسات والخطط التى تتبناها الهيئات والمؤسسات القومية فى الوطن العربى لمواجهة الاختراق الثقافى الغربى والصهيونى والمستوى الاجرائى الذى يتضمن الأساليب والوسائل التى يتبناها كل قطر عربى على حده . كما ان كل شكل من أشكال الاختراق الثقافى يحتاج إلى أساليب مواجهة تختلف وتتباين طبقاً لنوعية الاختراق ومداه وعمق تأثيره مع مراعاة التمييز بين مظاهر وآليات العولمه الثقافية وبين الثمار العلمية والتكنولوچية للعولمه .

المستوى الاستراتيجى للمواجهة الثقافية :

ينطلق التصور الاستراتيچى للمواجهة الثقافية من حقيقتين جوهريتين تشير الحقيقة الأولى إلى أن الواقع الثقافى الراهن فى الوطن العربى الذى يتزامن فيه القديم والجديد والوافد والموروث دون تفاعل حقيقى وتهيمن فيه السياسة على الثقافة وتتسع الهوة بين التقليدى والعصرى فى مختلف مجالات الحياة العربية المعاصرة ويخضع فى مجمله لطغيان الثقافة الاستهلاكية التى تمارسها القوى العالمية المسيطرة على وسائل الإعلام المرئى والمسموع والتى تعمل باصرار على تهميش الثقافات القومية وتفتيتها . كل ذلك يفرض ضرورة تبنى استراتيچية ثقافية فاعلة وقادرة على تجاوز الثنائية والانشطار الثقافى فى الواقع العربى الراهن وقادرة على مواجهة الاختراق الثقافى من خلال ثورة ثقافية شاملة ومتعددة المراحل تستهدف اعادة بناء التراث الثقافى العربى من الداخل لأن أية محاولات جادة لتجديد الثقافة العربية لايمكن أن تتم إلا من داخلها .

ويتطلب ذلك ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للتراث فى إطار الدراسة النقدية للتاريخ الثقافى للوطن العربى وتوظيف هذه الجوانب فى إطار مشروع حضارى يستند إلى بنى اقتصادية واجتماعية مناهضة تماماً للبنى التقليدية السائدة حالياً ولايتحقق ذلك إلا بنشر العقلانية كإطار فكرى وكأسلوب للعمل فى العلاقات السياسية بين الحكام والشعوب والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الدول العربية على المستوى القومى ثم مع العالم الخارجى على المستوى العالمى كما ينبغى التاكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان العربى واعتباره قيمة

حضارية فى حد ذاته وليس رقماً مهملاً فى خانة الطوائف والقبائل واقبية السجون والاعتراف من جانب الحكومات بحق جميع القوى الاجتماعية والسياسية والاقليات الثقافية فى المشاركة فى إدارة شئون أوطانها والتمتع بعوائد ثرواتها القومية . ويضاف إلى ذلك ضرورة العمل على تدعيم دور المجتمع المدنى فى مواجهة المحاولات الدائبة من جانب الحكومات وشبكات المصالح الدولية والمحلية لتحويل العالم العربى إلى مركز للتخديم على السوق العالمية التى تسيطر عليها القيم الاستهلاكية وتحكمها قوانين العرض والطلب حيث يتحول المواطن العربى فى إطارها إلى كائن استهلاكى عالمى وتتوارى سماته الحضارية وتمايزه الثقافى .

المستوى الإجرائى للمواجهة الثقافية :

بقدر ما تبرز أمامنا الأهمية القصوى لرسم السياسات والخطط التى تترجم التصور الاستراتيجى العام للمواجهة الثقافية إلا أن هناك ضرورة مماثلة لتحديد أبعاد هذه السياسات وما تتطلبه من اجراءات عملية قابلة للتنفيذ ويمكن إيجازها على النحو التالى :

١- صياغة سياسات قومية إعلامية وتعليمية وثقافية تراعى الجمع بين خصوصيات كل قطر عربى والالتزام بالثوابت العربية المستقاه من تاريخ حركة التحرر الوطنى العربية والتراث الثقافى العربى الإسلامى والحرص على ترجمة هذه السياسات إلى برامج مشتركة تلتزم الدول العربية بتنفيذها تحت إشراف الجهاز الثقافى للجامعة العربية وأعنى به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٢- اعداد دراسات وبحوث توضح خريطة الخدمات الثقافية التى تقدمها وسائل الإعلام العربية وعلى الأخص الإعلام المرئى والمسموع وذلك بهدف التعرف على نوعية المضامين الثقافيه لتحديد مدى تلبيتها للاحتياجات الثقافيه الوطنيه القومية وأيضاً بهدف تحديد الفئات الاجتماعية التى تستأثر بهذه الخدمات الثقافية الوافدة والمحلية التى تقدمها وسائل الإعلام .

٣- أثبتت الدراسات استحالة الاستفادة من نقل التكنولوجيا الاتصالية إلى الوطن العربى دون الاستناد إلى بحوث وطنية تحدد الأولويات والأفضليات على أن يتم ذلك تحت اشراف المؤسسات القومية .

٤- اعداد كوادر إعلامية عربية مؤهلة ومدربة ومسلحة بالرؤية الثقافية العربية المشتركة مما يزودها بالقدرة على مواجهة التحديات الثقافية وفى مقدمتها الاختراق الثقافى العولى

والغزو الثقافى الصهيونى ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سياسات عربية مشتركة فى حقل التعليم الاعلامى وبرامج مشتركة للتدريب على استخدام تكنولوچيا المعلومات والاتصال بما يلبى الاحتياجات الاتصالية والثقافية للجماهير العربية فى الريف والحضر .

٥- اعداد مسوح ميدانية لتحديد الاحتياجات والمشكلات الثقافية لدى القطاعات الجماهيرية العربية فى الريف والبوادى والعواصم والاستعانة بنتائجها فى رسم وتصميم الاستراتيچية الثقافية والإعلامية للعالم العربى على أن يتم ذلك من خلال المؤسسات الاكاديمية القطرية وتحت إشراف قومى .

٦- الاهتمام باعداد برامج إعلامية مشتركة لمحو الأمية فى الوطن العربى وبرامج نسائية وشبابية وللأطفال العرب مع مراعاة أن تحوى هذه البرامج المضامين الثقافية القادرة على تحقيق أهداف المشاركة الجماهيرية كبديل للإعلام الرأسى الاتجاه السائد حالياً فى الوطن العربى والقادم من أعلى إلى أسفل ومن النخب المثقفة إلى الجماهير ومن العواصم إلى الريف ومن الحكام إلى المحكومين .

٧- تشجيع الاتحادات المهنية فى مجالى الإعلام والثقافة على استئناف أدوارها فى توثيق وتنشيط العلاقات الثقافية والإعلامية ذات الطابع الشعبى والجماهيرى مثل اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الكتاب العرب .

٨- تبدو الأهمية الملحة للتنسيق والتكامل الإعلامى بين الدول العربية خصوصاً فى مجال تكنولوچيا الاتصال سواء كان الهدف نقل التكنولوچيا (رغم مخاطرها فى تكريس التبعية التى سبق الإشارة إليها) أو توطينها كذلك الحرص على السماح بتوزيع الصحف فى مختلف انحاء الوطن العربى دون التقيد بالتقلبات السياسية التى تتعرض لها العلاقات العربية فى بعض الأحيان .

٩- تشكيل لجان قومية من الخبراء الإعلاميين والمثقفين العرب للاشراف على اختيار البرامج والمسلسلات التليفزيونية العربية والاجنبية التى تتميز بمستوى ابداعى رفيع وتوجه حضارى ايجابى وثقافى كى تتاح لها فرصة البث والانتشار على المستوى العربى .

١٠-التعجيل باخراج مشروع الوكالة العربية للأنباء إلى حيز النور مع مراعاة اختيار كوادر اعلامية متخصصة للأشراف على ادارتها وتشغيلها وذلك ضماناً لتحجيم الدور الذى تقوم به وكالات الانباء العالمية فى تكريس التبعية الإعلامية والثقافية فى الوطن العربى .

الهوامش والمراجع

(١) انـــظـــر : Pater Golding , Phil Harris : Beyoned Cultural Imperialism sage - London 1997 , PP . 49-52.

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله : الكوكبة - الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الامبرالية - الطريق - بيروت - يوليو ١٩٩٧ ص٤٦ - ٤٧ .

(٣) انظر : صادق جلال عبد العظيم : ما هى العولمة - مجلة الطريق ، مصدر سابق ، ص٣٤ .

(٤) انظر : فهيمة شرف الدين - تعليق على ورقتى بلقزيز والجابرى عن العولمة والهوية الثقافية - ندوة العرب والعولمة ، مجلة المستقبل العربى - بيروت - ابريل ١٩٩٨ .

(٥) انظر :

Global. Smith Antony : (Towards a Global Culture) in culture. (ed) Feather stone and and Mike . London. Sage,1990,P.176.

(٦) Ibid., P. 177 .

(٧) انظر : سمير أمين : مناخ العصر - ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى - مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع - القاهرة - مارس ١٩٩٧ .

(٨) : Yves Eudes ; La Conquete des esprits - Paris 1982 , PP. 18-24

(٩) انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى فى مواجهة الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية فى قضايا إعلامية معاصرة - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٦ ، ص٣٤-٣٧ :

- Hamid Mowlana ; Global Communication in Transition . The end of Diversity - Sage - London 1996 , PP. 176-180

(١٠) انظر : عبد الاله بلقزيز : العولمة والهوية الثقافية - ندوة العرب والعولمة - مصدر سابق .

Annabelle Sreberny : The many Cultuarl Faces of Imperialsim - in Peter - Golding , Op . cit , pp. 55-60 .

(١١) انظر :- H. Schiller : Mass - Communication and American Empire - Beacon press , 1977 .

(١٢) انظر : بول سالم : الولايات المتحدة والعولمة - ندوة العرب والعولمة - مصدر سابق ، ص ١١-١٤.

(١٣) انظر : سمير أمين : مناخ العصر - ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن

العربى - مركز البحوث العربية والجمعية العربية علم الاجتماع - القاهرة - مارس ١٩٩٧ (مصدر سابق) .

(١٤) انظر : جودة محمد عواد : تكنولوچيا الاتصال - مذكرة دراسية غير منشورة ، القاهرة ١٩٩٧ .

(١٥) محمود علم الدين : تكنولوچيا الاتصال فى الوطن العربى - عالم الفكر - عدد خاص عن الإعلام المعاصر - المجلد ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤ - الكويت - ص١١٥-١١٨ .

(١٦) انظر : 8- Le monde Diplomatique 1996 .

(١٧) انظر : 8- Le monde Diplomatique 1997 .

(١٨) Ibid .

(١٩) سمير أمين - مصدر سابق .

(٢٠) محمود علم الدين ومحمد تيمور : الحاسبات الالكترونية وتكنولوچيا الاتصال ، دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٧ - ص٢٠٢-٢٠٤ .

(٢١) محمود علم الدين - تكنولوچيا الاتصال فى الوطن العربى - مصدر سابق ، ص١١٩ .

(٢٢) Hamid Mowlana : Global in Formation and world Communication Sage - London 1997 , pp . 90-97.

(٢٣) حمدى حسن : الإعلام العربى - الفرص والتحديات فى النظام الإعلامى العالمى الجديد - المؤتمر العلمى لقسم الإعلام بمعهد الدراسات العربية - أبريل ١٩٩٩ .

(٢٤) Hamid Mowlana ; Op . cit ., pp. 59-62 .

(٢٥) انظر : محمود علم الدين ومحمد تيمور : مصدر سابق .

Hamid Mowlana : Global in Formation and world Communication Sage - London 1997 , pp . 113-119 .

Hamid Mowlana : Global in Formation , Jbid ., pp. 40-43 .

- John McManus : Market - Driven Journalism - Sage London - 1994 , pp . 3-9.

(٢٦) Peter Golding , Op . cit ., pp . 90-97 .

(٢٧) Hamid Mowlana : Global in Formation and world Communication Sage - London 1997 , pp . 107-123 .

(٢٨) Hamid Mowlana : Global Communication in Transition - Op.cit., pp. 65-68 .

(٢٩) انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى وتحديات العصر - مجلة عالم الفكر - المجلد ٢٣ - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ديسمبر ١٩٩٤ - ص١٨٦ .

(٣٠) انظر : عابد الجابرى : المسألة الثقافية – سلسلة الثقافة القومية مركز ودراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٤ – ص١٧٧–١٨٠ .

(٣١) انظر : عواطف عبد الرحمن : قضايا إعلامية معاصره – دار الفكر العربى – القاهرة ١٩٩٦ ، ص٣٢–٣٨ .

(٣٢) انظر : سليمان صالح : حق الصحفى فى الحصول على المعلومات – المجلة المصرية لبحوث الإعلام – العدد الاول يناير ١٩٩٧ .

(٣٣) لمزيد من التفاصيل انظر : عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الإعلامية والثقافيه فى العالم الثالث . سلسلة عالم المعرفة الكويت – ١٩٨٤ ، ص١٤٥–١٦٢ .

(٣٤) عصام المرسى : التدفق الإعلامى بين الدول العربية – مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة – يناير ١٩٩٥ – ص٢٢، ٢٣ .

(٣٥) انظر : انشراح الشال : الإعلام الدولى عبر الأقمار الصناعية – دار الفكر العربى – القاهرة ١٩٨٦ – ص٧٩–٨١ .

(٣٦) محمود علم الدين – تكنولوچيا الاتصال فى العالم العربى ، مجلة عالم الفكر – الكويت – ديسمبر ١٩٩٤ .

(٣٧) المصدر السابق ، ص١٢٠–١٣١ .

(٣٨) انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى وقضايا العولمة – العربى – القاهرة – ١٩٩٩ .

(٣٩) انظر : التقرير النهائى لليونسكو عن حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية – صنعاء – اليمن ، يناير ١٩٩٦ – ص٢٢–٢٤ .

(٤٠) انظر : عواطف عبد الرحمن : هموم الصحافة والصحفيين فى مصر – الفكر العربى – القاهرة ١٩٩٦ – ص١٢٣ – ١٤٢ .

(٤١) راسم الجمال : الإعلام العربى المشترك – دراسة فى الإعلام الدولى العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨٥ – ص١٢٣–١٢٧ .

(٤٢) انظر : چيهان رشتى : الإعلام الدولى ، القاهرة – دار الفكر العربى ١٩٨٦ ، ص٢٠١–٢٠٧ .

انظر : راسم الجمال : مصدر سابق ، ص٥٦ ٦٠ .

(٤٣) مصطفى المصمودى : النظام الإعلامى الجديد – سلسلة عالم المعرفة – الكويت ١٩٨٥ – ص٢٣٩ .

(٤٤) انظر : عبد القادر الادريس : الصحافة العربية والتدفق الإعلامى مجلة الدراسات الإعلامية – عدد ابريل – يونيو ١٩٩٥ .

(٤٥) انظر : عاطف عبد ربه : الشئون العربية فى الصحافة المصرية اليومية من ١٩٧٠ –١٩٨٠ –

رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإعلام – جامعة القاهرة ١٩٩٢ .

(٤٦) انظر : عواطف عبد الرحمن : تجليات التبعية الإعلامية فى حرب الخليج – مجلة الدراسات الإعلامية – يناير ١٩٩٣ .

(٤٧) انظر : هشام عطيه : تأثير السياسة الخارجية لمصر على المعالجة الصحفية للشئون الدولية – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة ١٩٩٥ .

(٤٨) انظر : حمدين صباحى : تطور مفهوم الوحدة العربية فى الصحافة المصرية ١٩٥٢–١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة ١٩٨٥ .

(٤٩) انظر : عواطف عبد الرحمن " القدس فى الصحافة العربية ١٩٧٠–١٩٨١ – فى الصحافة العربية المعاصرة – دار الفارابى – بيروت ١٩٨٩ .

(٥٠) انظر : على الكنز : المنظور الثقافى فى تناول قضايا العولمة وحدوده – فى صراع الحضارات أم حوار الثقافات – التضامن الافريقى الأسيوى – القاهرة – ١٩٩٧ ، ص٢٤٠–٢٤٧ .

(٥١) Repart of the world commission on culture and Development - our creative diversity , UNESCO publishing Paris - 1996 , pp 281-284.

(٥٢) Look : Januez Symonides International implementations of Cultural rights. Gazette , Vol. 60 , No. I, March 1998 , pp. 8-24.

(٥٣) انظر كل من : ماهر الشريف الاستقلال الثقافى فى زمن العولمة مجلة أدب ونقد المصرية – العدد ١٥٥ – القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ – ص٤٩–٥٤ .

(٥٤) سمير أمين : نحو نظرية للثقافة غير أوربية التمركز – مجلة فضاءات أهلية – عدد خاص عن العولمة – تونس ١٩٩٥ – ص١٤٤ – ١٦١ .

(٥٥) انظر على الكنز – مصدر سابق .

(٥٦) انظر ماهر الشريف – مصدر سابق .

(٥٧) انظر : هربرت شيللر : المتلاعبون بالعقول ترجمة عبد السلام رضوان سلسلة عالم المعرفة ، الطبعة الثانية ، مارس ١٩٩٩ .

صورة المجتمع المصرى
فى الخطاب الصحفى
فى التسعينيات

مقدمة

فى اطار التسليم بالأدوار الحاسمة التى تؤثر بها كل من المنظومه التعليمية والثقافية والاعلامية فى تشكيل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمعات العربية تبرز أهمية الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام والسياسات المرتبطة بها والتى تتمثل فى قدراتها الهائلة فى التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمه والأميه علاوة على ما تتميز به وسائل الاعلام من طبيعة مزدوجه تساعدها على نشر وترويج الافكار والقيم المتناقضة فى آن واحد فهى تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديده من الواعى أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية، ولقد ظهرت منذ نهاية السبعينيات تيارات فكرية جديده في سياق التغيرات العملية والتكنولوجية التى شهدتها دول الشمال والتى تواكبت مع المحاولات الدؤوبة التى تقوم بها القوى العالمية لعولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية وقد كان لذلك كله مردوده فى مجال الاعلام سواء فى المجال السياسى أو الثقافى والاجتماعى، إذ أصبح الاعلام يشغل موقعا مركزيا فى الاستراتجيات والسياسات التى تستهدف اعادة بناء المجتمعات المعاصره سواء فى الشمال أو فى الجنوب وإن كان ذلك أكثر وضوحا فى المجتمعات الصناعيه المتقدمة تكنولوجيا حيث يبرز دور الاعلام فى اعادة توزيع مراكز القوى فى مختلف المواقع بدءاً بالاسره والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العلم والترفيه على مستوى الاقاليم ثم مستوى الدوله ككل وإذا كانت العولمة تسعى إلى خلق ثقافة كوينيه شامله تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى وتتطلع الى خلق الانسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيدلوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكنا ان يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوق .

ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الاعلام السمعبصرى وشبكات المعلومات والطريق السريع للمعلومات والاتصال وفى ضوء ذلك أصبحت الامبراطوريات السمعبصرية

(الفضائية والأرضية) هى المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشئ والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعه من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية حيث تقوم بتقديم معلبات ثقافيه محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الانانية والفردية والروح النفعية (١) .

وفى ضوء هذه التطورات تبرز الأشكالية الخاصة بموقف الاعلام من قضايا وهموم المجتمعات العربية فى حقبة العولمة ويصبح السؤال المطروح هو هل يقوم الاعلام العربى بدور ايجابى فى دفع هذه المجتمعات إلى الأمام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وايجابياته أم يسعى متعمدا إلى تزييف الوعى بهذا الواقع بالتركيز على الانجازات الرسمية فى مجال الإداره والخدمات واقتصاديات السوق وتجاهل السلبيات الكثيرة التى تحتل بها هذه المجتمعات مثل (الأمية والبطاله والفقر ... إلخ) فى الريف والحضر والاكتفاء بالترويج للقيم الاستهلاكيه لصالح السوق العالمية والأسواق المحلية .

ان التصدى لمعالجة الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام وعلى الاخص الصحافه فى تشكيل صورة المجتمعات العربية المعاصره لابد أن يندرج ضمن سياق الدور الذى تقوم به هذه الوسائل فى تشكيل النسق القيمى والثقافى السائد فى المجتمعات العربية وانطلاقا من تراث العلم الاجتماعى بكافة فروعه وعلى الأخص وعلوم الصحافة والاعلام التى تؤكد انه ليس هناك ايديولوجية للدوله وأخرى لوسائل الاعلام بل هناك ايديولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى للدوله مستهدفه تحقيق التوازن الذى يكفل دعم وحماية قيم ومصالح وأهداف الطبقة أو مجموعة الطبقات والقوى الاجتماعية التى تسيطر على وسائل الانتاج الأساسية فى المجتمع وتتحكم بالتالى فى أدوات التعبير والنظام التعليمى والثقافى والاعلامى وتاكيداً لما أرساه اساتذة الاعلام سواء هؤلاء الذين ينتمون للمدرسة الغربية بمختلف تياراتها التقليدية الراديكالية أو أولئك الذين برزوا فى دول الجنوب من ان الاعلام يجسد من خلال الكلمه المطبوعه والمسموعه والمرئيه مجمل الواقع الاجتماعى بصراعاته

(١) انظر : عواطف عبدالرحمن: الاعلام العربى وقضايا العوله، دار العربى، القاهرة -١٩٩٩ ص ١٨٤- ١٨٥.

وتناقضاته وسياقه التاريخي انطلاقا من كل ذلك تسعى هذه الدراسة الى التعرف على صورة المجتمع المصرى كما تطرحها الصحف فى حقبة التسعينيات. وإذا كانت السياسة الاعلامية فى مصر تكشف من خلال القوانين والتشريعات الاعلامية المدونه عن طبيعة السلطة الحاكمة من حيث انتمائها لاجتماعي أو توجهاتها السياسية فإن نمط الملكية الاعلامية السائدة ومدى تدخل السلطة الحاكمه فى توجيه الأداء الاعلامي وتحديد نوعية المضامين الاعلامية يمثلان المعيار الحاسم فى تحديد الاطار العام للسياسة الاعلامية إذا سلمنا بهذا الاطار النظرى الذى يعد بمثابة مدخل ضرورى للتعرف على ملامح وأسس العلاقة المتعدده الأوجه التى توضح اشكال التفاعل السلبى والايجابى بين الصحافة وسائر مكونات المجتمع المصرى من الواقع المجتمعى الراهن في مصر بمختلف جوانبه المادية والفكرية وذلك سعيا للاجابة على السؤال المحورى الذى تطرحه هذه الدراسة عن طبيعية المواقف التى تتبناها الصحافة إزاء كل من السلطة الحاكمه بأجهزتها التنفيذية (الوزارات) التشريعية (مجلس الشعب) وسياساتها فى مجالات الأمن الاقتصادى والخدمات (التعليم والصحة والاسكان والثقافة) وقضايا وهموم المجتمع المدنى فى الريف والحضر والتى تتمحور حول الأمية والبطالة والتهميش السياسى والفقر والعشوائيات ويبرز فى قلب هذا السياق موقف الاعلام المصرى من قضايا المرأة فى الريف والحضر باعتبارها أحد المحكات التى تتميز بشفافية خاصه داخل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمع المصرى وانطلاقا من المنظور التكاملى الذى ينأى عن التجزئ المتعسف للظواهر المجتمعيه ويؤمن بوحدة الانشطة الانسانية وتكاملها مهما اختلفت أو تنوعت مظاهرها أو تعددت اشكالها المعرفية لذلك فإن تناولنا لصورة المجتمع المصرى فى الصحافة خلال حقبة التسعينيات سيتم فى اطار سياق اشمل يتضمن التغيرات المجتمعية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبه الحاكمة خلال هذه الفترة .

المجتمع المصرى فى التسعينيات :

عندما نستعرض فى عجاله أهم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى منذ الخمسينيات تبرز ثورة يوليو ١٩٥٢ باعتبارها المنعطف الرئيسى الذى حول مسار الاحداث وغير شكل المجتمع المصرى وعلاقاته الداخلية والعربية والعالمية واسفر عن ظهور توجه عربى

شامل فرض فاعليته السياسية والفكرية وان ظلت فاعليته الاقتصادية حتى الآن محدودة على الرغم من تعاظم الثورة العربية بسبب النفط وتضخم صادراته واحتياطاته ولعل أبرز معالم التغير التى طرأت على المجتمع المصرى فى سياق ثورة يوليو نزوح معظم الجاليات الأجنبية من مصر وتحول مصر من دولة مستقبلة للهجرة إلى دولة مصدرة للعمالة وبالتالى تمصير الكثير من الأنشطة التى كانت من قبل فى أيدى أجنبية حيث أصبح الاقتصاد المصرى لايعتمد على الزراعة إلا فى حدود ٢٠٪ على الأكثر وتقدم القطاع الصناعى وضخم قطاع الخدمات بصورة ملحوظة برزت فى التعليم والصحة والإسكان والتجارة الداخلية والخارجية والثقافة والإعلام والإتصالات والإنفتاح على العالم سياسياً وإقتصادياً وسياحياً .

وشهدت مصر عدة تحولات إقتصادية هامة تأثر بها كل من الريف والحضر وتمثلت فى حركة الاصلاح الزراعى فى الخمسينيات وتأميم المنشات الاقتصادية والمالية والتجارية وخلق قطاع عام واسع فى الستينيات كما شهدت هذه الفتره زيادة هائلة فى السكان قفزت من العشرين مليون نسمه فى بداية الثورة حتى بلغت ٦٥ مليون نسمه فى الوقت الراهن .

ولقد تزامنت هذه التغيرات فى المجتمع المصرى مع ظهور الحقبة النفطية فى دول الخليج العربى وتثبيت أسس الاستيطان اليهودى فى فلسطين وقيام الحرب البارده بين القطبين العالميين واستمرارها على مدى أربعين عاما وانقسام العالم بصورة حاده إلى دول صناعية متقدمة ودول فقيرة نامية مع ازدياد الضغط السكانى فيما بين الفقراء وضموره لدى الأغنياء مع تسارع التحول الحضارى من حضارة التصنيع إلى حضارة المعلومات(٢) .

ولقد استندت القيادة السياسية لثورة يوليو عبر مراحلها الثلاث (عبدالناصر - السادات - مبارك) على مصدر أو أكثر من مصادر الشرعية فاعتمدت خلال فترة حكم عبدالناصر (٥٤ - ١٩٧٠) على شرعية كاريزمية ارتبطت بشخص عبدالناصر علاوة على شرعية خطاب سياسى ثورى تشكل بصورة اساسية من عناصر الاستقلال والقومية العربية والتحول الاشتراكى. ولا شك أن الانجازات التى تحققت خلال الحقبة الناصرية حتى هزيمة ١٩٦٧ عززت من شرعية النظام الناصرى وتتمثل فى الاصلاح الزراعى ومجانية التعليم والقطاع العام الصناعى وبناء السد العالى ومواجهة اسرائيل باعتبارها قاعده للاستعمار الغربى ومحاولة توحيد الامة العربية. بيد ان السادات سعى لبناء نظامه وشرعيته باتجاه

نخالف لسلفه بصورة جذرية وقد ساعدته التحولات العالمية والعربية والتى تمثلت فى انتهاء الحرب الباردة وتحولها إلى انفراج أو وفاق وتصاعد نفوذ البترودلار وانحسار الفكر القومى العربى مما انعكس على مجمل سياسات السادات فتحول اقتصاديا إلى الانفتاح وسياسيا إلى المنابر ثم الاحزب السياسية وخارجيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة والصلح مع اسرائيل، وفى مواجهة الناصريين واليساريين لجأ السادات إلى الاسلام كمصدر لاضفاء الشرعية على نظامه وتشجيع التيارات الاسلامية لتدعيم مركزه وقد ادخل السادات تعديلات دستورية جعلت الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فى دستور ١٩٧١(٣) .

وبمجئ مبارك إلى الحكم عقب ازمة شاملة للنظام انتهت باغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ برز حرصه على تأكيد تمايزه عن سلفه ولئن بدأ مبارك مختلفا فى أسلوب ادائه السياسى عن سلفه السادات إلا ان سياساته تعد استمراراً واستكمالا لسياسات السادات اقتصادياً وسياسياً سواء فى خصخصه الاقتصاد أو التعددية الحزبية دون تداول السلطة أو توثيق العلاقه الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية علاوة على محاولة تعريب السلام المصرى الاسرائيلى، وبعد مرور ما يزيد عن أربعة عقود على ثورة يوليو ظل الحرص على الارتباط بشرعية يوليو متمثلا فى استمرار احتكار الحزب الوطنى الحاكم للسلطة السياسية باعتباره وريث الاتحاد الاشتراكى فى الدوله الناصريه وإلى جانب ادعاء شرعية الإنتساب إلى ثورة يوليو لجأ نظام مبارك إلى الإسلام كمصدر للشرعية مع حظر قيام حزب سياسى للإسلاميين كما تمثل اللجوء إلى الشرعية الاسلامية فى اضفاء المشروعية على بعض الممارسات الاقتصادية مثل تعديل قانون الايجارات الزراعيه والفائده المصرفية .

ويمكن القول ان عنصر الشرعية الوحيد المستمر للنظام الحاكم الحالى فى مصر يتمثل فى المؤسسة العسكرية التى لا تزال تتحكم فى معظم المواقع القيادية فى المجتمع المدنى وخصوصا فى المحليات والمشروعات الاستثمارية ولقد شهد عهد مبارك انسحاب الدوله من المجال الاقتصادى مع قصر الهامش الديمقراطى على حرية التعبير دون السماح بتداول السلطة أى حرية اقتصادية مع شموليه سياسية مع تعدديه اعلاميه محسوبه ومقصوره على الصحافة فحسب. وإذا كان استهلال حقبة الثمانينيات قد بدأ باغتيال رئيس الدولة (السادات) فإن السنوات الاخيره من الثمانينيات وخلال حقبة التسعينيات شهدت تتابع سلسلة حلقات

العنف فى مصر فشهدت الفترة من (٨٢ – ١٩٩٥) ١٢٠ اضرابا ١٨١ مظاهرة ، ٢٩ حادث شغب واغتيال رئيس مجلس الشعب ومحاولات لاغتيال ثلاثة من وزراء الداخلية علاوة على الصدامات بين الشرطه والجماعات الاسلامية فى كل من امبابة وصعيد مصر والاعتداء على رموز الحكومة والاعتداء على السياح الأجانب وآخرها حادث الاقصر ١٩٩٧ وهكذا استمر المجتمع المصري فى التسعينيات لا تخلو من أحداث العنف المتبادل بين السلطة الحاكمة وبين الجماعات المهشمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا(٤) .

هذا وقد شهدت فترة مبارك تخلى الدوله عن مسئولياتها التنموية وفتح الأبواب للقروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتوكيلات للشركات المتعددة الجنسيه واستيراد مخرجات التكولوجيات الغربية والتركيز على السياحة والزراعة التصديرية وتشجيع هجرة القوى العاملة مما ادى إلى ظهور فئة جديده من رجال الاعمال والمستمرين المحليين ،الأجانب الذين اعتمدوا على القروض البنكية فى تمويل المشروعات العقاريه وتسببوا في وقوع أزمات حادة اصابت المصارف المصرية. كما شهدت هذه الفتره ازدياد القبضة الأمنية فى اطار الهامش المحدود المسموح به لحركة المعارضة .

ويشهد المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة عدة انماط من الصراعات سواء على المستويين الفكرى والثقافى أو المستويين السياسى والاقتصادى فهناك صراع فكرى بين العلمانيين من انصار فصل الدين عن الدولة والجماعات الاسلامية الذين يتطلعون إلى تأسيس نظام حكم اسلامى . أما الصراع السياسى فهو يدور بين انصار السلطوية السياسية الذين يؤمنون بضرورة سيطرة الدولة والتنظيم السياسى الواحد على مقدرات البلاد ويرفضون فكرة تداول السلطة وانصار التعددية السياسية بمختلف توجهاتهم الذين يطالبون بضرورة تعديل الدستور والفصل بين السلطات واطلاق حرية تشكيل الاحزاب والقضاء على احتكار الدولة للاعلام المرئى والمسموع وتداول السلطة عبر انتخابات حره نزيهه. ويأتى فى النهاية الصراع الاقتصادى بين انصار حرية السوق وضرورة انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى تماما وتصفية القطاع العام والخصصه وترك المجال واسعا للقطاع الخاص وبين انصار التخطيط الاقتصادى وسيطرة الدولة على الانتاج والابقاء على القطاع العام ووضع قيود وضوابط على حرية السوق(٥) .

الخريطة الصحفية فى مصر التسعينيات :

يعتبر قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) أبرز حدث فى الفترة الناصرية لانه يمثل البداية الفعلية لتقنين العلاقة بين القياده السياسية لثورة يوليو والصحافة المصرية. وإذا كانت الفترة الناصرية قد شهدت ذروة السيطرة على الصحافة واستيعابها لصالح سلطة رئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون فإن الميثاق الوطنى الصادر عام ١٩٦٢ قد حدد المضمون الاجتماعى لحرية الصحافة وقصر ممارستها على القوى الاجتماعية التى يتشكل منها تحالف قوى الشعب العاملة من خلال تنظيمها السياسى الواحد أى الاتحاد الاشتراكى الذى أوكلت إليه مهام الملكية والتوجيه والاشراف السياسى والتنظيمى للصحافة المصرية، وعلى الرغم من الاطار المحكم الذى خضعت له الصحافة المصرية حينذاك إلا ان القيادة الناصريه تركت هامشا محسوبا للتيارات الراديكالية والليبرالية تمثل فى وجود الطليعة والكاتب والفكر المعاصر والمجله والثقافه مما سمح للرأى الآخر ان يطرح فيما عدا التيار الاسلامى .

ويلاحظ ان فترة السادات (١٩٧١ - ١٩٨١) لم تشهد أدنى تغيير فى القيادات والكودار الصحفية وكذلك التشريعات التى نظمت علاقة الصحافة بالسلطة السياسية والتى اضيفت إليها مجموعة قيود تشريعية تمثلت فى القوانين المتتالية مثل قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وإنشاء المجلس الأعلى للصحافة. وقد شهدت هذه الفترة تصاعد التوتر بين السادات والصحفيين والذى وصل إلى حد اعتقال بعض الصحفيين المعارضين ومصادرة صحيفتى الأهالى ثم الشعب رغم ان أهم حدث شهدته حقبة السادات تمثل فى اعلان المنابر السياسية ١٩٧٦ والتى تحولت إلى احزاب عام ١٩٧٧ وأصبح لها حق إصدار صحف ناطقه بإسمها وظهور ما يسمى بالتعددية الصحفية والساسية مما ترتب عليه ظهور مجموعتين صحفيتين الصحف القومية الموالية للسلطة السياسية الناطقة بأسمها والصحف الحزبية المعارضة وعلى الرغم من الشد والجذب بين الصحافة والسلطة فقد أتيح للرأى الآخر ان يعبر عن نفسه على صفحات الصحف الحزبية المعارضة واحيانا على صفحات الصحف القومية ذاتها. فقد طرحت الرؤية اليسارية على صفحات الاهالى والرؤية الاسلامية فى الدعوة والمختار الاسلامى والرؤية اليسارية المعتدلة فى صحيفة الشعب .

وبمجيئ مبارك عقب الازمة الشاملة لنظام السادات والتى انتهت باغتياله فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ لم تتح للنظام فرصة التضييق أو فرض المزيد من القيود على حرية التعبير. لذلك سمح النظام السياسى بهامش أكثر اتساعا برز من خلاله حزب الوفد وصحيفته وأرتفع صوت القوى الليبرالية التقليدية المتحالفة مع بعض العناصر الانفتاحية التى ازدهرت خلال الفترة الساداتية علاوة على الاقطاب الجدد لسوق المال والأعمال .

كما عادت الصحف الحزبية التى صودرت خلال عهد السادات (الاهالى والشعب) كذلك اتيح للناصريين اصدار صحيفتهم (صوت العرب) ثم الموافقة على تشكيل الحزب الناصرى وإصدار صحفية العربى لسان حال الناصريين. وقد شهدت الصحافة المصرية فترة استقرار نسبى فرضتها مصلحة النظام وحرصه على عدم تكرار تجاوزات الفترة الساداتية غير ان فترة الاستقرار لم تدم طويلا إذ تصاعد التوتر بين صفوف الصحفيين عقب صدور قانون اغتيال حرية الصحافة رقم ٩٣ لعام ١٩٩٥ واستطاعت نقابة الصحفيين خلال عام كامل من الاجتماعات والحوارات ان تضع مشروع قانون موحد للصحافة طبقا لقرارات المؤتمر الثالث للصحفيين المصريين فى سبتمبر ١٩٩٥ ونجحت فى اجبار السلطة السياسية على التراجع والغاء قانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ .

وقد شهدت حقبة التسعينات ظهور مجموعة جديده من الصحف التى اطلق عليها أصحابها (الصحف المستقلة) وهى خليط من الصحف التى حصلت على تراخيص من المجلس الاعلى للصحافة كشركات مساهمة مثل الأسبوع والنبأ والميدان والملاعب العربية وصوت الأمة أما باقى هذه الصحف فقد حصلت على تراخيص من قبرص أو لندن وأبرزها النداء العربى والدستور والاقتصاد العالمى واليوم العربى واخبار الاسكندرية والفرسان ولا تخضع هذه الصحف من الناحية القانونية للمجلس الأعلى للصحافة ولكنها تخضع لادارة المطبوعات بوزارة الاعلام، ويتم تمويل هذه الصحف من الاعلانات ويغلب طابع الاثارة والتهويل على معالجاتها للقضايا المحلية والعربية وتواجه الصحافة المصرية المعاصره العديد من التحديات التى تتعلق بجوهر أدوارها ووظائفها كمهنة ذات تاريخ عريق فى الدفاع عن حرية وحقوق الشعب المصرى فى السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتحرر الفكرى والاستنارة الثقافية وتتمثل هذه التحديات فيما يلى :

القيود القانونية والبيروقراطية واحتكار السلطة لمصادر المعلومات ومحاولات الاحتواء والاختراق التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية وشبكات المصالح المحلية التى تحتكر انتاج وتسويق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فضلا عن غياب الديموقراطية داخل المؤسسات الصحفية القومية والحزبية وسيادة المفاهيم الاوتوقراطية ذات الطابع الاحادى المركزى فى رسم السياسات الاعلامية علاوة على سيطرة القيم الغربية فى تقييم الأخبار والمعالجات الصحفية لقضايا المجتمع المصرى مع التأثير السلبى لسطوة الاعلانات والمعلنين .

مسح التراث العلمى :

أسفر مسح التراث العلمى عن ندرة الدراسات التى تتناول صورة المجتمع المصرى ككل سواء بمؤسساته الرسمية أو المدنيه فى الاعلام . لكن تشير الأدبيات الاكاديمية والعامة إلى مجموعة من البحوث القطاعية التى سلطت الضوء على بعض المفردات والقضايا التى شكلت حركة الواقع المصرى وتفاعلاته فى فترات زمنية محدده ويغلب على معظمها الطابع الإمبيريقى ذى الرؤية الأحادية الرأسية والتى تتكامل فى مخرجاتها ونتائجها ولكنها لم تفلت من سلبية التكرار وإعادة انتاج ما سبق دراسته وتدور فى مجملها حول رصد وتحليل علاقة الصحافة بالريف المصرى من خلال التركيز على بعض القضايا المحورية ذات الطابع التنموى مثل المسأله الزراعية وتنظيم الأسرة ودور الصحافه الاقليمية فى مجال التنمية الاجتماعية وعلاقة الجمهور الريفى بالصحافة المصرية(٦). كما ضمت هذه الأدبيات بعض الدراسات التى تناولت مشكلات المهاجرين من الريف الذين استقروا بالمناطق العشوائية وعنيت هذه الدراسات برصد وابراز الصله بين ظهور العشوائيات وظاهرة العنف والارهاب التى اجتاحت المجتمع المصرى فى حقبة التسعينيات (٧). هذا وتخلوا تقريباً المكتبة العربية من الدراسات الاعلامية ذات الطابع المقارن بين الريف والحضر(٨). وقد توصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج هامة تحتاج إلى المزيد من التقصى والاختبار العلمى لاستخلاص دلالاتها المجتمعية وامكانية توظيفها فى تطوير المداخل النظرية والنماذج التحليلية التى تتناول علاقة الجدل والتفاعل الصيرورى بين الصحافة والمجتمع. ويمكن ايجاز ابرز النتائج التى اسفرت عنها هذه الدراسات على النحو التالى :

اولاً : ان الصحافة المصرية لم تزد خلال تطورها التاريخى المعاصر عن كونها وسيلة اتصال حضرية ذات تأثير محدود على سكان المناطق الريفيه فهى لا تمثل مصدراً أساسياً يعتمدون عليه فى صنع قراراتهم أو ادارة شئونهم المعيشية ويشغل المضمون الدينى مكان الصداره فى اهتمامات وتفضيلات جمهور القراء فى الريف المصرى .

ثانياً : لم تحظ قضايا الريف المصرى مثل الأمية وتفتيت الملكية الزراعية وتجريف الأراضى الزراعية وتأثيرات الهجره على القرية المصرية ومشكلات الفلاحين سوى باهتمام اعلامى محدود للغاية فيما ركزت الصحافة المصرية على القضايا الريفية التى تحظى بأولوية واهتمام من جانب الدولة مثل تنظيم الأسرة والترويج للسياسات الزراعيه الحكوميه وتنمية الريف فى إطار الخطة العامة للدولة .

ثالثاً : ضعف الصحافة الاقليمية فى مصر وغلبة الطابع الحكومى عليها مما ادى إلى تحولها إلى نشرات رسمية منفصلة عن المشكلات الحقيقية للجماهير الريفية حيث أصبحت أساسا تستخدم كأداة دعائية للمحافظين والسلطات المحليه ولا تهتم برصد ما يحدث داخل مجتمعاتها المحلية كما انها تصدر بصورة غير منتظمه وتوزيعها محدود للغاية.

صورة المجتمع المصرى فى الخطاب الصحفى

نتائج الدراسة الاستطلاعية :

فى ضوء ندرة الدراسات الاكاديمية التى تناولت الصورة الكلية للمجتمع المصرى بمؤسساته وقضاياه واشكالياته فى الريف والحضر برزت ضرورة اجراء دراسة استطلاعية قامت بها الباحثه شملت عينات عشوائية من الصحف القومية (الاهرام - الاخبار - الجمهورية - وروز اليوسف) والصحف الحزبية (الشعب - الأهالى - الوفد - العربى) والمستقلة (الأسبوع) خلال عام ٩٨ - ٩٩ سعياً لاستكشاف الملامح العامه لتوجهات الصحافة وطبيعة معالجاتها للواقع المصرى فى التسعينيات. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها على النحو التالى:

١- مؤسسة الرئاسة :

إختزلت الصحافة المصرية بشقيها الحكومي والمعارض مؤسسة الرئاسة فى شخص الرئيس فقط وحرصت الصحف القومية على إبراز أخبار وتحركات وتنقلات الرئيس فى الصفحة الأولى منها وتركزت أخبار الرئاسة فى التالى:

(أ) إستقبالات الرئيس لرؤساء الدول والمباحثات التى دارت بينهما والتى تهدف إلى تنشيط العلاقات الثنائية بين البلدين.

(ب) تصريحات الرئيس مبارك وجهوده فى دفع عملية السلام فى المنطقة خلال حقبة التسعينات وقد أكدت الصحف الدور الكبير الذى قام به الرئيس خلال هذه الفترة حتى لا تتعثر مباحثات السلام.

(جـ) إفتتاح الرئيس مبارك لبعض المشروعات التى تمثل إنجازات لعهده وتركزت هذه المشروعات فى مترو الانفاق بمراحله وإفتتاح الكبارى وبعض المشروعات السكنية وإستصلاح الأراضى.

(د) إبراز مشاركة الرئيس فى الاحتفالات العامة ونشر خطبه فى هذه المناسبات مثل الاحتفال بثورة يوليو والاحتفال بنصر أكتوبر.

(هـ) تنشر الصحف القومية أحاديث الرئيس التى بها يدلى إلى الصحف أو الاذاعات العالمية وتهتم بإبراز عناصر الحوار التى تؤكد جهود الرئيس مبارك فى تسيير عملية السلام والإصلاح الاقتصادى.

(و) تنشر الصحف القومية أخبار إستقبال الرئيس مبارك للوزراء والذى يتم بشكل دورى وتحرص على نشر صور اللقاء وتصريحات وقرارات الرئيس التى صدرت أثناء اللقاء.

(ز) تبرز الصحف القوميه أخبار زيارات الرئيس مبارك وجولاته الخارجية التى تصفها الصحافة دائما بأنها رحلات ناجحة وقد حققت كل الأهداف المرجوة منها، بل تقوم الصحافة بالتمهيد للرحلات التى قوم بها الرئيس خاصة للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا.

٢- أبرزت الصحف جهود الرئيس مبارك ودوره فى إحتواء الأزمات العالمية وظهر هذا

واضحاً فى معالجة الصحف المصرية لأزمتى "حرب الخليج الثانية" بعد غزو صدام حسين الكويت وكان ذلك فى بداية التسعينيات من (أغسطس ١٩٩٠ حتى مارس ١٩٩١) وقد أشادت الصحف بموقف الرئيس مبارك خلال الأزمة بإستثناء صحيفتى الشعب والأهالى اللتان عارضتا موقفه، ثم فى الأزمة بين سوريا وتركيا عام ١٩٩٨ والتى نقلت خلالها الصحف المصرية إشادة الرئيسين حافظ الأسد وسليمان ديميريل بجهود الرئيس فى إحتواء الأزمة.

٣- حرصت الصحف القومية - فى صفحة أخبار الدولة الداخلية بها - على نشر أخبار التهانى والتعازى والتحيات المتبادلة بين الرئيس والوزراء من ناحية والرئيس ورؤساء الدول من ناحية ثانية كذلك نشر أخبار تسلم الرئيس لأوراق السفراء الجدد وإعتمادهم.

وقد لوحظ ان الصحف القومية تعكس دوما صورة إيجابية عن نشاطات الرئيس مبارك ومن ثم مؤسسة الرئاسة ككل بينما تحرص صحف المعارضة على التمسك باطار شكلى من المعارضة .. فمع إبرازها لأنشطة الرئيس مبارك لكنها فى الغالب لاتنشر بشكل يومى الخبر الرئيسى عن الرئيس مبارك.

كذلك لاتهتم الصحف الحزبية أن تتصدر صفحتها الأولى صورة للرئيس مبارك فى حين تحرص الصحف القومية على نشر صور للرئيس فى لقاءاته أو إستقبالاته الكثيرة.

أما الصحف المستقله فهى تحاول أن تبدو فى صورة غير منحازه وإن كانت تنحاز فى كثير من الأحيان لوجهة النظر الحكومية فى القضايا والمشكلات التى تعرض لها.

ولا تتعرض الصحافة الحزبية بالنقد الصريح الواضح لمؤسسة الرئاسة وإن كانت تقدم إنتقاداتها بصورة مغلقة.

٢- الوزارات:

تحرص الصحف القومية (الحكومية) على إبراز الإنجازات وإفتتاح المشروعات التى تقوم بها الوزارات المختلفة، والتاكيد على أن الهدف من كافة المشروعات التى يقوم بها الوزراء هو تنمية المجتمع.

وقد تطور معالجة شئون الوزارات والوزراء فى الصحف خلال عقد التسعينيات فبينما نرى فى النصف الأول من التسعينيات أن الصحف لا تتعرض للوزراء بسوء لا تعرض لمخالفتهم.. وتكتفى فقط بما يصرح به الوزراء وما يمررونه من أخبار.

نلاحظ فى النصف الثانى من التسعينيات ان الوزراء يتعرضرن لهجوم على بعض سياساتهم وقد تصدت صحيفة الشعب فى أكثر من مرة لظاهرة الفساد فى بعض الوزارات فقادت حملة ضد وزير الداخلية زكى بدر وممارساته ضد أصحاب الاتجاه الإسلامى، ثم قادت حملة فى ٩٦، ٩٧ ضد وزير الداخلية حسن الألفى وإبنه إيهاب وكشفت إستغلال الابن لنفوذ الأب فى تمرير مشروعاته كذلك قادت الشعب حملة صحيفية ضد يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة كشفت فيها عن اتفاقاته مع الصهاينه وتأثيرها السلبى على أحوال الزراعة فى مصر كما شاركت الصحف القومية فى إبراز سلبيات الوزراء من خلال الأحاديث الشخصية مع الوزراء (١٠) فى صحيفة الأخبار وإبتكر أحمد رجب ومصطفى حسين شخصية "فلاح كفر الهنادوة" الذى كان يواجه د. عاطف صدقى رئيس الوزاراء الأسبق ود. كمال الجنزورى وئيس الوزراء السابق ود.فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ببعض أخطاء الوزراء والنواب.

٣- الأحزاب

حظيت شئون الأحزاب باهتمام كبير فى الصحافة المصرية سواء كانت قومية أو حزبية فقد تابعت الصحف أخبار الأحزاب وأنشطتها وإضافة أعضاء جدد أو فصل أعضاء لأسباب معينه (١١).

ومما يجدر بالذكر أن الصحف القومية تركز على بعض السلبيات والمواقف المتراجعة لأحزاب المعارضة بما أسمته بالممارسة الديموقراطية الحقيقية (١٢).

كما أنها تحرص على إبراز الخلافات بين أعضاء أحزاب المعارضة من خلال الاشارة إلى ما أسمته بأزمة الرجل الثانى فى الأحزاب المصرية.

وتركز الصحف الحزبية على إبراز أنشطة رؤساء الأحزاب من إجتماعات ومؤتمرات وكذلك مشاركتهم فى المناسبات الوطنية، وبرقيات التأييد أو التهنئة التى يحرص رؤساء الأحزاب على إرسالها للرئاسة فى كل مناسبة.

أما الصحف المستقلة فهى تركز على مشكلة واحدة تعانى منها الأحزاب المصرية وهى أن القيادات التى تتولى رئاسة الأحزاب المصرية أصبحت قيادات عتيقة وشاخت فى مواقعها ولابد من التغيير.

٤- مجلس الشعب:

فى بداية التسعينيات كان يتم التعامل مع نواب مجلس الشعب على أنهم ممثلى الشعب بالفعل الذين يسعون إلى تحقيق مصالحه ومحاولة إجابة مطالبه، واتسمت الصحافة لشئون مجلس الشعب بالهدوء الشديد إنعكاساً للهدوء الذى كان يسود جلسات المجلس، غير ان صحف المعارضة وجريدة الشعب على وجه التحديد - كانت تتهم رئيس المجلس بالدكتاتورية وبعداءه الشديد للإسلام لأنه يحبس قانون تطبيق الشريعة الإسلامية فى درج مكتبه ولا يريد الإفراج عنه.

فى كل الحالات كان يتم التعامل مع أعضاء مجلس الشعب بلون من التقدير والإحترام، إلى أن إختلفت الصورة تماما وأصبحت الصحافة تركز على السلوكيات السلبية لدى أعضاء مجلس الشعب مثل:

١- ظاهرة التزويغ من الجلسات بل نشرت بعض الصحف صوراً لقاعة المجلس وهى خالية تماماً من الأعضاء، مما دفع رئيس المجلس إلى التهديد أكثر من مرة بإلغاء مكافآت الجلسات للعضو الذى يتغيب عن الحضور.

٢- التركيز على الجرائم التى يرتكبها أعضاء المجلس وصكت الصحافة مجموعة تعبيرات بدأت بنواب الكيف - النواب الذين يتاجرون فى المخدرات، ونواب القروض النواب الذين حصلوا على تسهيلات لقروض من البنوك دون نية فى إعادتها .

٣- التركيز كذلك على إنصراف أعضاء مجلس الشعب عن أهالى دوائرهم أثناء الدورة البرلمانية وإقترابهم منهم أثناء الحملة الإنتخابية.

٤- كذلك صنفت صحف المعارضة مجلس الشعب على أنه مجلس ضعيف لا يستطيع أن يقاوم ضغوط الحكومة التى تستطيع أن تمرر من خلاله أى قانون.

٥- الجيش.

يظهر الإهتمام بالجيش بصورة أكبر فى الصحف مع ذكرى حرب أكتوبر التى أثبت فيها الجيش المصرى جدارته .. وتظهر الصحافة أوجه الإعجاز فى هذا الجيش.

تستأثر الصحافة القومية بنشر موضوعات عن الجيش فى حين تمتنع الصحافة الحزبية

عن نشر أي خبر يتعلق بالجيش بدون إذن من القوات المسلحة وإلا تعرضوا للمساءلة.

وتسهب الصحف القومية فى الحديث عن الجيش ، فتتحدث عن مستقبل الجيش المصرى وهو مقدم على القرن ٢١ وذلك من حيث تنوع مصادر السلاح ، والتصنيع الحربى المحلى ومواكبة التقدم التكنولوجى وكذلك التدريب المستمر القائم على الأساليب الحديثة.

وتهتم الصحافة القومية كذلك بمتابعة أخبار المناورات التى يقوم بها الجيش، ولا تكف عن الإشادة بجهود كل المشاركين فيها، وتبرز تصريحات وزير الدفاع فى كل مناورة وتهتم الصحف القومية بأخبار تخرج الدفعات من الكليات العسكرية وتبرز مشاركة الرئيس مبارك فى تخريج هذه الدفعات، وإجمالا تعكس الصحافة القومية صورة ثابته عن الجيش تبرز ايجابياته وأنه يقوم بأعماله على الوجه الأكمل مثل اشتراكه فى إستصلاح الأراضى وإشتراكه فى أحداث زلزال ١٩٩٢ وإنقاذ ضحاياه .

٦- رجال الأعمال :

على إستحياء شديد كانت الصحافة فى بداية التسعينيات تشيد برجال الأعمال من خلال إعلانات مدفوعة الأجر ثم تحول الإهتمام برجال الأعمال من الإعلانات إلى الموضوعات الصحفية وخاصة الأحاديث الشخصية والتحقيقات المعنية بشئون الاقتصاد والتى أصبح رجال الأعمال فيها مصادر أساسية يتحدثون عن إصلاح مسيرة الاقتصاد المصرى ويرسمون لذلك الخطط ويقدمون الحلول .

وتقدم الصحافة القومية والمستقلة رجال الأعمال على أنهم مواطنين صالحين يساهمون فى تنمية مصر بمشروعاتهم وأموالهم – بينما تعكس الصحف الحزبية صراعات رجال الأعمال على الإنفراد بمشروعات الدولة ، وأن معظم مشروعاتهم مشروعات إستهلاكية وليست تنموية ، كما أكدت الصحافة الحزبية أن معظم رجال الأعمال فاسدين بالمستندات وأن هدفهم الوحيد هو الربح دون النظر إلى مصلحة الوطن .

وقد أصبح رجال الأعمال مادة للصحف المصرية فتناولت حياتهم الخاصة وبحثت خلف أصولهم الاجتماعية ومن أين حصلوا على أموالهم .

٧- جمعية حقوق الإنسان :

اهتمت الصحف بنشر التقارير الصادرة عن جمعيات حقوق الإنسان وخاصة تلك المعنية بالانتهاكات التى يتعرض لها المواطنون وإن اختلفت الصورة من الصحافة القومية إلى الصحافة الحزبية فقد عالجت الصحف القومية الموضوع من زاوية أن هذه التقارير فيها كثير من المبالغة وأنها لاتعبر بأى شكل من الأشكال عن الحقيقة ، فى حين أكدت الصحف الحزبية على صدق هذه التقارير وأكدت أن هناك إنتهاكات أكثر بكثير مما ورد فى هذه التقارير .

وقد اهتمت الصحف الحزبية بنشر الدراسات التى تقوم بها جمعيات حقوق الإنسان وخاصة تلك التى تسلط فيها الاضواء على مشكلات المجتمع مثل دراسة عن الأبواب المغلقة التى تفتح الطريق إلى العنف . كما ساد فى الصحف المصرية إتجاهان متضادان يتعلقان بجعيات حقوق الإنسان الأول يرى ضرورة وضع ضوابط أمام عمل جمعيات حقوق الإنسان خاصة بعدما أثير من شبهات حول مصادر تمويلها (١٣) .

الثانى : ويطالب بتوسيع مساحة عملها فى المجتمع لما فى ذلك من ضرورة ملحة(١٤).

الاتجاهات العامة للخطاب الصحفى :

استكمالاً للدراسة الاستطلاعية وحرصاً على تأصيل المؤشرات العلمية والنتائج العامة التى اسفرت عنها تم اجراء دراسة امبريقية استهدفت رصد وتحليل الاتجاهات التفصيلية التى طرحتها الصحف المصرية خلال حقبة التسعينيات ازاء القضايا الأساسية التى شكلت حركة المجتمع المصرى فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أثرت فى صياغة مفردات الخطاب الصحفى واتجاهاته ازاء صورة المجتمع المصرى .

ولقد برزت بصورة واضحه الفروق بين معالجات الصحف للقضايا والقوى الاجتماعية التى تنتمى إليها الصحافة المصرية وتشكل صوتاً لها وسنداً سواء فى الريف أو فى الحضر وتفصيلاً لذلك لوحظ ما يلى :

١- لقد فصلت معظم صحف الدراسة بين القاهرة كعاصمة للبلاد وبين المدن الأخرى

التي تقع في المحافظات الأخرى . فخصصت صفحات معينة لمعالجة شئون هذه المحافظات واتخذت هذه الصفحات أسماء مختلفة مثل «خارج حدود القاهرة» والمحافظات و «ليسوا بعيداً عنا» و «الشعب في المحافظات» .

٢- إرتبطت معالجة الصحف القومية لشئون الريف والعشوائيات بمدى إهتمام المسئولين بهذه المناطق .. أو اثناء زيارة مسئول ما لمنطقة من هذه المناطق .. أو عند وقوع أحداث كبيرة مثل حادث كفر الدوار أو تصادم القطارات في شربين أو قانون المالك والمستأجر الأخير حيث عرضت هذه الصحف القضية ولكن من وجهة نظر الحكومة .. بما يعني أن الاهتمام هذه الصحف بقضايا وشئون الريف والعشوائيات يأتي بشكل عشوائي يرتبط في الأساس باهتمام القيادة السياسية بها .

٣- اهتمت الصحف الحزبية بمختلف توجهاتها بشئون وقضايا الريف والعشوائيات على أساس أنها تمثل لها مدخلاً لانتقاد سياسيات الحكومة ، فنسبة كبيرة للغاية من اهتمام الصحف الحزبية تصل إلى ٨٠٪ من تغطيتها تبرز السلبيات التي تقع في الريف ومناطق العشوائيات وخاصة تلك المرتبطة بمستوى المعيشة في هذه المناطق ولذلك ظلت شئون وقضايا الريف والعشوائيات حاضرة بشكل دائم في الصحف الحزبية وليست بشكل موسمي .

٤- تركز صفحات الحوادث في الصحف القومية على الجرائم التي تحدث في المناطق العشوائية أكثر من تركيزها التي تقع في القاهرة أو بقية المدن الأخرى ، لكنها لا تبرز أسباب إرتكاب هذه الجرائم . وإن كانت الصحف الحزبية تبرز مسئولية الحكومة عن وقوع هذه الجرائم بسبب إهمالها لهذه المناطق (الصعيد مثلاً).

وإجمالاً إختلفت معالجة الصحف القومية عن معالجة الصحف الحزبية في عرضها لصورة الوطن بتكويناته (ريف – حضر – عشوائيات) .

فقد إهتمت الصحف القومية بعرض الصورة الإيجابية للوطن الخالية من المشكلات والتي تسعى من خلالها الحكومة إلى حل كافة المشكلات التي يتعرض لها المواطنون بينما عرضت الصحف الحزبية الجوانب السلبية في حياة المواطنين وعمدت إلى انتقاد موقف الحكومة من كافة المشكلات التي يقابلها المواطنون .

هذا وقد تم تصنيف القضايا على النحو التالى :

أولاً : قضايا تنفرد بها العاصمة وتشمل مؤسسة الحكم والأحزاب ورجال الأعمال وقد تم استخلاص دلالتها المعرفية فى اطار الدراسة الاستطلاعية وتشمل أيضاً قضايا الفساد الادارى – التعليم – الإسكان – العشوائيات .

ثانياً : قضايا ينفرد بها الريف المصرى وتشمل الزراعة – الفقر – الأمية .

ثالثاً : قضايا مشتركة بين الريف والحضر وتشمل المرأة – الصحة – البطاله .

قضايا العاصمة والحضر

(١) قضية التعليم :

تصدرت قضية التعليم بمختلف مراحله العام والجامعى قائمة الاهتمامات لدى كل من الصحف القومية والحزبية والمستقله وتنفرد هذه القضية باجماع الصحف ولكن تتفاوت الجوانب التى ركزت عليها كل صحيفة على حده .

فإذا كانت الصحف المصريه قد أجمعت على ضرورة تطوير المناهج التعليمية وجعلها مواكبة لروح العصر وهاجمت وادانت الدروس الخصوصية واعتماد التعليم على الأسلوب التلقينى فإنها اختلفت حول بعض قضايا التعليم مثل قضية الجامعات الأهلية ومدى حاجة التعليم فى مصر لها حيث تبنت بعض الصحف القومية (الأهرام – الأخبار) والحزبية (الوفد)(١٥) . هذه القضية واعتبرتها حلاً مثالياً لابناء القادرين مادياً كى يفسحوا أماكن لغيرهم فى الجامعات الحكومية نلاحظ ان كل من صحف الجمهورية والعربى والشعب والأهالى (١٦) . قد أدانت ما يسمى بخصخصة التعليم وعرضت بإسهاب للآثار السلبية التى يمكن ان تنجم عن هذا الخط من التعليم – هذا وقد اتخذت الأسبوع موقفاً وسطياً إذ حرصت على طرح كل من الرؤى الرسمية والرؤى المعارضة لقضية الجامعات الأهلية من خلال الندوات التى نشرتها (١٧) . وقد اتفقت كل من الصحف القومية والحزبية على ابراز صور الفساد التى تخلقت فى أوساط التعليم الجامعى والتى أكدت غياب التخطيط العلمى والمعايير الموضوعية وتفشى روح المنفعة والمجاملات خصوصاً فى الجامعات الأقليمية .

(ب) الفساد الإدارى :

تبارت الصحف الحزبية فى الكشف عن صور الفساد الادارى المتفشية فى الوزارات المختلفة خصوصاً التموين والصحه والإسكان وتتصدر هذه الصحف جريدة الشعب (١٨) . التى تابعت بالتزام حزبى غير مسبوق كافة أشكال الفساد فى الوزارات والمحافظات واعتمدت على شبكة قويه من المراسلين فى الأقاليم . وتبرز فى هذا الصدد حملاتها الصحفية المتميزة ضد كل من وزير الداخلية السابق حسن الألفى ووزير الزراعة الحالى يوسف والى . كما اعتمدت جريدة الشعب على بريد القراء فى ابراز شكاوى المواطنين البسطاء الذين يعانون من الظلم الادارى والقهر الاجتماعى بسبب استشراء الفساد فى كثير من المؤسسات الذين يعانون من الظلم الإدارى والقهر الاجتماعى بسبب استشراء الفساد فى كثير من المؤسسات الخدمية والوزارات . كذلك تميزت مجلة روز اليوسف بحملاتها الصحفية فى الكشف عن أوجه الفساد والرشوة والابتزاز خصوصاً فى اوساط رجال الأعمال (١٩)

(جـ) قضية الإسكان :

ارتبطت معالجة الصحف المصرية لقضايا الإسكان بوجود هذه المشكلة فى العاصمة والمدن الكبرى فى الأساس فهى لا توجد فى الريف وترتبط بها بصورة مباشرة مشكلة العشوائيات وظهورها بصورة حاده فى حقبة السعينيات وقد برزت بوضوح الفروق الايديولوجية فى معالجات الصحف المصرية لقضية الإسكان فقد تبنت الصحف القومية وجهة نظر الحكومة (الأهرام -الأخبار) (٢٠) . والدفاع عن رؤية المستثمرين فى التركيز على الإسكان الفاخر (الأخبار – الوفد) وانحازت (الجمهورية) (٢١) . إلى صف الفئات محدودة الدخل وحقها فى الحصول على مساكن عصرية ملائمة بالإيجار وليس بالتمليك حيث ركزت على قانون المساكن الجديد وطرحت وجهتى نظر كل من الملاك والمستأجرين كما أبرزت السلبيات فى مشاريع إسكان الشباب التى تمولها الحكومة والتى يتمتع بها غير المستحقين من ابناء الطبقات الميسورة . أما الصحف الحزبية وعلى الاخص صحيفتى الاهالى والعربى الناصرى (٢٢) فقد

سلطت الأضواء من خلال التحقيقات ومواد الرأى على هيمنة الشركات العقارية الاستثمارية على سوق العقارات وضياع حقوق الفقراء ومحدودى الدخل بسبب إهمال الحكومة لبناء المساكن الخاصه بمحدودى الدخل علاوة على تفشى الفساد بين موظفى الإسكان . كما طالبت بضرورة تغيير قانون الإسكان الخاص بالشباب والذى لا يسمح لهم بالحصول على الشقق إلا بعد الزواج . هذا وقد عالجت صحيفة الأسبوع (٢٣) المستقلة قضية الإسكان من خلال التقارير الصحفية وركزت على محافظات الصعيد (قنا - نجع حمادى - الأقصر) كما تناولت الآثار السلبية لقرارات إزالة المساكن وتشريد الأهالى دون توفير تعويضات أو بدائل للمضارين . ورغم خطورة هذه القضية إلا انها لم تأخذ حقها من الاهتمام على صفحات جريدة الوفد التى تناولتها بصورة سطحية ولم تحدد موقفاً واضحاً من آثارها وملابساتها .

(د) العشوائيات :

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح لأشكال الإسكان العشوائى التى ظهرت متزامنه مع ازدياد أزمة الإسكان فى مصر وازدياد حدة الفقر والتفاوت الصارخ بين الريف والحضر والذى يعد ثمرة مباشرة للسياسات الاقتصادية القائمة على الانفتاح الاقتصادى وحرية السوق . وقد بدأت بوادر هذه الظاهرة فى منتصف الثمانينيات وتصاعدت حدتها خلال التسعينيات حيث أصبحت تلك المناطق موكزاً لأحداث عنف داميه منها على سبيل المثال (الزاوية الحمراء وعين شمس والمنيره بامبابه) مما دفع الحكومة منذ أوائل التسعينيات إلى الاهتمام بقضية العشوائيات ووضعها على خريطة الأولويات القومية وتنفيذ برنامج لتطوير العشوائات فى جميع محافظات الجمهورية . وتشير الدراسات إلى ان نسبة ٨٠٪ من الإسكان العشوائى تتركز فى اقليم القاهرة الكبرى حيث وصل عدد سكان العشوائيات إلى ٦ ملايين أى ما يقرب من ٢٠٪ من سكان الأقليم (٢٤) عدا ٥ مليون آخرين يتناثرون فى شتى انحاء المناطق العشوائية فى مصر ورغم ان مشكلة العشوائيات تتجلى ملامحها بصورة ناصعه فى القاهرة إلا ان ذلك لا يعنى انها قاصرة عليها فالامتداد العشوائى انتشر وتشعب فى كافة أنحاء

الوطن إذ يبلغ عدد المناطق العشوائية فى مصر ١٠٣٤ منطقة منها ٩٥٣ مطلوب تطويرها و١١ منطقة مطلوب ازالتها . ان الأوضاع الحاليه بالمناطق العشوائية تعكس سلبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة والتى اسفرت عن ظهور هذه التجمعات التى تحولت إلى بؤر للارهاب والعنف المضاد للمجتمع بسبب تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق العشوائية علاوة على المراره التى يشعرون بها تجاه المجتمع [٢٥] ، هذا وقد اجمعت الصحافة المصرية على ادانة ظاهرة العشوائيات ولكن اختلفت المنطلقات الفكرية والسياسيه التى الزمت بها كل من الصحف القومية والحزبية والمستقلة . فقد ركزت الاهرام على أوضاع الطفل فى المناطق العشوائية ودعت إلى ضرورة وضع معالجات جذرية يشارك فيها كافة مؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية وشاركت سائر الصحف فى التأكيد على تردى الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية فى المناطق العشوائية ولم تغفل الاهرام التأكيد فى هذا الإطار على الإشارة إلى الجهود التى تبذلها الحكومة من أجل تطوير العشوائيات[٢٦].

وكثفت جريدة الجمهورية اهتمامها فى الكشف عن المخاطر الناجمه عن استمرار ظاهرة العشوائيات حيث انها تحولت مع الزمن من عشوائيات عمرانيه إلى عشوائيات اجتماعية وثقافية كما أوضحت تأثيراتها السلبية على مناطق الجذب السياحى مثل منطقة القناطر الخيرية[٢٧] . وأولت جريدة العربى الناصرى اهتماماً ملحوظاً بقضية العشوائيات ووظفتها فى عقد المقارنة بين عصر عبد الناصر الذى شهد انتشار (شقة للإيجار) وبين العصر الراهن الذى شهد اختفاء الشقق للإيجار مما ساعد على انتشار العشوائيات - أما جريدة الأهالى لسان حال حزب التجمع فقد ركزت على أوضاع المرأه فى المناطق العشوائية والحاله الصحية السيئه التى يعيشها سكان العشوائيات وطالبت بإزالة العشوائيات وانشاء مساكن خاصة لسكان هذه المناطق كما طالبت بوضع تخطيط محكم للمدن الجديدة حتى لا تتسرب إليه العشوائيات كما حدث فى القاهرة وباقى المحافظات [٢٨] .

ورداً على الصحف القومية التى تروج للحلول الترقيعيه المؤقته لمشكلة العشوائيات تبدى صحيفة الأسبوع المستقله اعتراضها وتنتقد سياسة تطوير العشوائيات وتصفها بأنها

إهدار للمال والوقت وترى ان تطوير العشوائيات من أعمال تجديد وإحلال يستهلك أموال طائلة ويمكن بنفس قيمتها إقامة مدن جديدة (٢٩) .

قضايا الريف المصرى فى الخطاب الصحفى .

اسفرت الدراسة التحليليه لقضايا ومشكلات الريف المصرى فى الصحف القوميه والحزبيه المستقله عن بعض الحقائق الهامه التى تشير إلى وجود إجماع من جانب الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها على الاهتمام ببعض قضايا الريف وعلى تجاهل بعضها الآخر من أمثلة الاهتمام تبرز قضية الأمية والفقر والمساله الزراعية والجرائم ومن أمثلة الاستبعاد قضايا المرأه الريفية التى لم تحظ سوى باهتمام موسمى يرتبط بموقف القياده السياسيه وقد تجلى ذلك بشكل ملحوظ فى اهتمام الصحف بصورة مكثفة للمره الأولى بقضايا المرأه الريفية فى إطار تغطيتها لوقائع المؤتمر القومى الثالث للمرأه المصريه الذى عقد بمحافظة المنوفيه فى مارس ١٩٩٨ برئاسة سوزان مبارك .. ورغم ان الريف يمثل حوالى ٧٠٪ من سكان المجتمع المصرى إلا ان معالجة قضاياه ومشكلاته لا تنال أكثر من ٥٪ من مساحة الاهتمام التى توليها الصحف لسائر قضايا الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا فضلاً عما يتسم به هذا الاهتمام من عدم تعمق وهامشية وتجزئ وموسمية .

وإجمالاً لوحظ ان هناك تأطير من جانب بعض الصحف القومية لقضايا الريف المصرى ويتمثل ذلك فى تخصيص صفحات أو أبواب اسبوعيه تتراكم فيها اخبار المحافظات وبعض مشكلاتها وهمومها ولكن يغلب على معظمها الطابع الرسمى لأنها تعتمد على مصادر رسمية حكومية مثل المحافظ والموظفين الرسميين ويتجاهل القطاعات الأهلية والمصادر الشعبية وخير مثال لذلك صحيفة الأهرام .

وقد لوحظ ان الصحف القومية تتجنب الحديث عن الفقر فى الريف وتركز على القضايا الأخرى مثل الأميه والصحه والزراعه ما عدا مجلة روز اليوسف التى اهتمت بالإشارة إلى الفقراء فى مصر عموماً وتدهور أوضاعهم فى ظل تنامى اعداد الأغنياء فى السنوات الأخيرة

من خلال بعض المقالات التى كتبها الابنودى وهاله سرحان والمراغى [٣٠] . هذا فيما ابدت مصر اهتماماً كبيراً برز فى تحقيقاتها ومقالاتها عن الأطفال الفقراء وانحياز الحكومة للأغنياء وانحرافات الشباب بسبب الفقر ولكنها لم تعرض حلولاً واضحه لمشكلة الفقر بل اكتفت بوصد الفقراء وحذرت الحكومة من العواقب الوخيمة الناتجه عن تزايد رقعة الفقر فى مصر خصوصاً فى الريف [٣١] ، ورغم ان قضية الفقر مغيبه على صفحات معظم الصحف القومية والحزبية إلا ان صحيفة الوفد حاولت طرح هذه القضية من خلال مواد الرأى (الأعمده) حيث اشار نعمان جمعه فى عموده (نبضات) إلى الفجوة الكبيره بين الأغنياء والفقراء وأعتبر الفقر القنبله الموقوته التى قد تؤدى إلى انفجار العنف السياسى كذلك اشار محمد مصطفى شردى إلى تقرير صندوق النقد الدولى الذى أكد ان مصر تعد بين ٥١ أفقر دوله فى العالم إذ ان أكثر من ٤٠٪ من المواطنين المصريين لا يملكون الحد الأدنى للمعيشة [٣٢] .

وقد انفردت صحيفة الجمهورية بتخصيص صفحة شبه دائمة للكشف عن الانحرافات فى الريف بعنوان (منافذ الانحراف فى المحافظات) وتناولت من خلال التحقيقات الصحفية قضايا الأميه والبطاله والتلوث فى المحافظات المختلفة حيث ركزت على البطاله فى (الغربية والشرقية والفيوم) والأمية فى سوهاج والغربية والتلوث فى الاسكندرية والصرف الصحى والإسكان والفساد الإدارى فى الفيوم كما خصصت باب (قبلى وبحرى) لمعالجة قضايا الريف المصرى [٣٣] .

وفيما يتعلق بالقضايا الزراعية وحقوق الفلاحين فقد برزت جريدة الأهالى لسان حال حزب التجمع حيث أولت اهتماماً مكثفاً لقضية الأرض الزراعية وركزت على المعارك الدموية التى نشبت بين الفلاحين والملاك بسبب صدور قانون ٩٦ للإيجارات الزراعية وأبرزت مطالبة شاهنده مقلد بإسقاط وحل مجلس الشعب الذى اصدر هذا القانون الذى تسبب فى تشريد آلاف الأسر وراح ضحيته مئات الشهداء من الفلاحين . وقد نشرت الاهالى بانوراما شامله لعيوب قانون الإيجارات الزراعية مدعمه بالاحصائيات وركزت على بعض الأمثله المثيره للاستياء الشعبى مثل استيلاء كبار الملاك فى محافظة البحيره على ٥٥٨ فداناً وطرد الفلاحين

بالقوة المسلحة (٣٤) . هذا وقد تميزت صحيفة الشعب بوجود مراسلين لها فى معظم المحافظات مما ساعدها على الكشف عن قضايا الفساد فى الريف المصرى ، وعلى الأخص فى الإسكان الحكومى والمحليات حيث دأبت على نشر صور موضوعيه عن المخالفات ومظاهر الفساد وصور للمحافظين فى الباب الذى خصصته للمحافظات كما نشرت من خلال بريد الشعب شكاوى المواطنين فى المحافظات وخصوصاً اهالى المعتقلين بمعدل ١٢ رسالة أسبوعياً وكلها تدور حول شكاوى وتضررات المواطنين البسطاء كما ركزت على صحة المواطنين فى الريف وأبرزت مدى تردى المستشفيات العامة وتدهور أوضاع الفلاحين بعد نزع الأرض من المستأجرين واعادتها للملاك والمواجهات الداميه التى وقعت بسبب القانون الجديد (٣٥) .

وهذا وقد تفاوت اهتمام الصحف المصريه بالقضايا الصحيه فى الريف سواء فى نوع القضايا أو مستوى الاهتمام بها إذ تراوح بين الحملات الصحفيه التى خصصتها كل من العربى الناصرى وروز اليوسف ضد الادوية الفاسده وامبراطورية الفساد فى المستشفيات وبين التركيز على مشكلات التأمين الصحى فى الريف والأغذية الفاسده وانتشار أمراض الكبد (الأهالى والأخبار والوفد)(٣٦) وابراز مأساة الوحدات الصحية ونقص الأدوية فى الأقاليم والأدوية المهربه داخل البلاد ومساوئ المستشفيات الاستثمارية (الأهرام والأسبوع)(٣٧) ورغم الاهتمام النسبى الذى تبديه الصحف بمختلف توجهاتها نحو قضية التعليم العام والجامعى غير ان قضية الأمية فى الريف المصرى لم تنل سوى اهتماماً محدوداً وتغلب عليه الطابع الخيرى خصوصاً فى الصحف القومية التى اهتمت بإبراز الجهود الحكومية فى مكافحة الأمية بينما تؤكد الصحف الحزبية (العربى - الشعب) ان الحكومة مقصره كعادتها فى التصدى فى التصدى لهذه المشكلة (٣٨) .

هذا وقد لوحظ ان الاهرام ركزت فى معظم معالجاتها لقضايا الريف على تصريحات الوزراء والمسئولين وكانت تحرص على ابراز افتتاح المشروعات الجديده والمدارس والمراحل الجديده فى مشروعات الإسكان وزيارات الوزراء الميدانيه وإشادتهم بتوجيهات الرئيس كما ركزت الاهرام فى تناولها لقضايا الزراعة على اهتمام الدوله بالمزارعين وزيارات الرئيس مبارك

للمشروعات الجديدة وتسليم عقود التمليك لصغار الفلاحين (٣٩) .

وكشفت الدراسة أيضاً عن حرص الصحف القوميه وصحيفة الوفد على نشر الجرائم التي تقع في الريف بصورة يغلب عليها الإثاره والسطحية دون محاولة ربطها باسبابها أو الآثار المترتبة على وقوعها وكيفية التصدى لمثل هذه الجرائم بإزالة مسبباتها والحد من اثارها السلبية هذا ولم تبدى الصحف المصرية اهتمامها بالتحديات الثقافية والاتصالية التى تواجه الريف المصرى فى هذه المرحلة خصوصاً مع اقتحام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عبر الفضائيات وما تبثه من برامج محمله بالكثير من القيم والممارسات السلوكيه التى تختلف جذرياً عن ثقافة وقيم أهالى الريف .

القضايا المشتركة بين الريف والحضر فى الخطاب الصحفى :

تتداخل كثير من القضايا والهموم المشتركة بين الريف والحضر فى المجتمع المصرى مثل قضايا الصحه والبطاله والمرأه والعشوائيات ولكن تبرز قضيتان محوريتان تستحقان التناول بالتفصيل هما قضيتى البطاله والمرأه وفيما يتعلق بالقضية الأولى وهى البطاله التى يعانى منها معظم الشباب المصرى من المتعلمين والأميين معاً وقد اهتمت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها بقضية البطاله وإن اختلفت محاور الاهتمام والقوالب الصحفية التي عالجت هذه القضية . إذ اكتفت الصحف القومية (الأهرام والأخبار بالتحديد) بالتناول الخبرى والتركيز على تصريحات المسئولين فى وزارة القوى العاملة والتى تؤكد عجز الحكومة عن توفير فرص جديده للعمل وتركز على دور القطاع الخاص فى خلق فرص عمل جديدة للعماله الماهرة (٤٠) . وتختلف الجمهورية عن سائر الصحف القومية فى معالجتها لهذه القضية حيث تنوعت القوالب الصحفية بين تحقيق ومقال وحوارات صحفية وتميزت بالطابع النقدى وعدم الاقتصار على المصادر الرسمية . فقد أشارت الجمهورية إلى الأسباب المختلفة التى تكمن خلف تصاعد أزمة البطاله بين الشباب والتى ارتفعت معدلاتها إلى ما يزيد عن ٢ مليون

متعطل من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية واهتمت الجمهورية بإبراز ظاهرة الإعلانات الوهمية التى تنشرها بعض الوزارات فى الصحف طلباً للعمالة فى الوقت الذى تكون هذه الوظائف محجوزه لابناء كبار العاملين من أصحاب النفوذ مما يمثل إخلالاً بالعدالة وتكافؤ الفرص(٤١).

أما الصحف الحزبية فقد أجمعت على إرجاع أسباب ازمة البطاله إلى سياسات الحزب الحاكم . وقد ناقشت الرفد قضية البطاله فى إطار المقارنه مع حقبة الستينيات التى لم تشهد بطاله بهذا الحجم الموجود حالياً على الرغم مما يقال عن مسيرة الإصلاح الاقتصادى والتقدم والازدهار (٤٢) . واضافت صحيفة العربى الناصرى مخاطر البطاله فى الصعيد حيث كشفت عن عدم جدوى المشروعات الحكومية فى حل هذه المشكلة . وأشارت إلى البطاله المتوقعة بين العمال فى ظل بيع القطاع العام وإتمام خصخصة المشروعات العامة كما ابرزت فشل الصندوق الاجتماعى للتنمية فى توفير فرص عمل كافيه للشباب (٤٣) .

ورغم قلة تعرض صحيفة الأهالى لقضية البطاله فى حد ذاتها إلا انها حرصت على ابراز العلاقة بين الارهاب والبطاله وأكدت على ان الخصخصة لن تزيد من العماله كما تزعم الحكومه ولكنها سترفع نسبة البطاله وطالبت الحكومه بضرورة التوسع فى المشروعات العامه لاستيعاب الاعداد الهائله من الشباب المتعطل فى الريف والحضر (٤٤) .

كذلك تناولت صحيفة الأسبوع المستقلة قضية البطاله من خلال التحقيقات والحوارات حيث اهتمت بالتركيز على محورين ، البطاله فى المحافظات وتفضيل الشباب من خريجى الجامعات للوظائف المكتبية وانتشار البطاله بين خريجى كليات القمه وخصوصاً كليات الطب التى تخرج سنوياً عشرة آلاف ولا يعمل سوى ألفين فقط (٤٥) .

قضية المرأة المصرية فى الخطاب الصحفى :

أبدت الصحافة المصرية اهتماماً متزايداً بقضية المرأه خلال حقبة التسعينيات وخصصت معظمها صفحات وأبواب أسبوعية لشئون المرأه والأسره إلا انه لايزال يغلب على

هذه المعالجات المنظور الذكورى التقليدى الذى يركز على الأدوار التقليديه للمرأه داخل المنزل ويهمش أدوارها المجتمعية الأخرى . كما تتميز معالجات الصحافة المصرية لقضايا المرأه ومشكلاتها بالطابع الانتقائى والانحياز السافر للشرائح العليا من نساء المدن والعواصم ونجوم المجتمع على حساب الاهتمام بقضايا المرأه الريفية إلا فى حالة اهتمام القياده السياسية والتى تتمثل فى عقد المؤتمرات أو الإدلاء ببعض التصريحات الوردية .

ورغم إجماع كل من الصحف القومية والحزبية والمستقلة على ابراز أوجه الظلم الاجتماعى المتعددة التى تسندها الموروثات الثقافية على المرأه المصرية وما ترتب على ذلك من اهدار لحقوقها فى التعليم والعمل والمشاركة السياسية والثقافية إلا أن هناك تفاوت فى محاور الاهتمام ونوعية المعالجات وتبرز صحيفة الأهالى التى تناولت معظم المشكلات والتحديات التى تواجه المرأه المصرية وبمنظور نقدى . إذ ركزت على حق المرأه فى تولى المناصب القضائية مؤكدة ان المرأة المصرية هى التى علمت المرأه العربية علوم القانون فكيف تتولى المرأه العربية فى بلادها مناصب قضائية وتحرم منها المرأه المصرية .

كما فندت الأهالى أسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية ولخصتها فى رسوخ النسق الذكورى وتأثيره السلبى على تفكير آلاف النساء المتعلمات فى مصر فضلاً عن انتشار الأمية الأبجدية والسياسية والثقافية بين غالبية النساء المصريات . لذلك قدمت الأهالى بانوراما كامله لمأساة المرأه العاملة وأكدت ان نسبة العائلات والأسر التى تعولها نساء لا تقل عن ٣١٪ ووظفت ذلك فى توضيح مدى تهافت حجج الذين يطالبون بعودة المرأه إلى المنزل .

وتناولت الأهالى أشكال العنف المجتمعى والمنزلى الذى تتعرض له المرأه المصرية خصوصاً فى الريف والعشوائيات وطالبت بضرورة انشاء محكمة لمكافحة العنف ضد المرأه واشترطت ان يكون قضاتها من النساء والرجال معاً .

أما قضايا الطلاق والعصمة فقد دعت الأهالى إلى أهمية تخصيص قضاء خاص للأحوال الشخصية وتغيير قانون الأحوال الشخصية الحالى الذى يتسبب فى اهدار حقوق آلاف النساء المصريات خصوصاً الفقيرات والأميات (٤٦) .

هذا وتبرز روز اليوسف (القومية) فى تناولها النقدى لكثير من المشكلات التى تواجه المرأه المصريه ويتصدرها حق المرأه فى تولى مناصب القضاء التى عالجتها روز اليوسف من خلال عدة تحقيقات ومقالات فيما يشبه الحمله الصحفية حيث فندت أراء المعارضين وطرحت أراء المؤيدين بإسهاب وتوسع . كما انها تناولت قضايا الأمية التى تلتهم حياة وحقوق ملايين النساء المصريات والصحة الإنجابية بمفهومها الشامل (٤٧) .

أما صحيفة العربى الناصرى فقد اثارت قضية طلاق الاقباط ورأى الكنسية وآثار ذلك على النساء القبطيات وتناولت موضوع حق المرأه فى السفر دون موافقة الزوج وعرضت لرأى الدين فى تعدد الزوجات وتتميز معالجتها لهذه القضايا بصفه عامه بالطابع المحافظ المفتقر إلى النقد (٤٨) هذا وقد حرصت صحيفة الأسبوع المستقلة على معالجة التحديات التى تواجه المرأة المصرية فى مجال العمل فأشارت عبر سلسلة مقالات كتبها محمد سليم العوا فى عمود أسبوعيات لكل من الآراء المؤيدة والمناهضة لعمل المرأه خارج المنزل (٤٩) وفعلت نفس الشئ فى قضية مدى صلاحية المرأه للقضاء حيث طرحت فى عدة تحقيقات وحوارات مختلف الآراء المؤيدة والمعارضة وضمنتها بحوار مع كمال أبو المجد الذى أكد على ان الإسلام لا يمنع تولى المرأه لمناصب القضاء . كما انفردت صحيفة الاسبوع بإثارة مشكلات الخادمات فى المنازل وخاصة الأطفال حيث أبرزت افتقادهن لأى نوع من الحماية رغم تعرضهن للعنف البدنى والتحرش الجنسى كما أشارت إلى ظاهرة اغتصاب الأطفال الصغار . وانفردت أيضاً بمعالجة هموم المسجونات وأوضحت مدى ازدحام السجون بالسجينات وحالات التسمم والإهمال وسوء المعاملة التى تعرضن لها داخل سجن القناطر ، ولقد كانت المرأة ضيفاً دائماً فى صفحة (سكة الندامة) التى تخصصت فى جرائم الاغتصاب والتحرش الجنسى وقضايا الخيانة الزوجية وتجارة المخدرات والدعارة (٥٠) ويلاحظ ان معظم الذين يقومون بتحرير صفحات المرأه فى الصحف القومية والحزبية من النساء فيما يشارك الصحفيون فى اعداد الموضوعات الخاصة بالمرأة فى كل من مجلة روز اليوسف وصحيفة الأسبوع .

الاستخلاصات العامة:

أسفر الرصد والتحليل الامبيريقى لمفردات الواقع الراهن للمجتمع المصرى كما تطرحه الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها الإعلامية وانتماءاتها الايديولوجية خلال حقبة التسعينيات عن مجموعة من المؤشرات العلمية الدالة والتى تحتاج إلى مزيد من التقصى والاختبار فى اطار التداخل النظرى والمعرفى بين فروع العلم الاجتماعى وفى اطار التغيرات التى طرأت على الأدوار المجتمعية للصحافة بفعل التأثير التكنولوجى المتزايد فى مجال الاتصال والمعلومات ويمكن اجمالها على النحو التالى :

أولاً : رغم اختلاف المنطلقات الأيديولوجية والتوجهات السياسية التى استندت إليها الصحافة المصرية بتقسيماتها الحزبية والقومية والمستقلة فى معالجتها للشئون والقضايا المصرية خلال حقبة التسعينيات إلا انها تتفق فى رصد الملامح الرئيسية التى تحدد الصورة الراهنة للمجتمع المصرى وإن كانت تختلف فى تحليل الاسباب وطرح الحلول ولاشك ان اتفاق معظم الصحف القومية والحزبية المستقلة فى رصد وتشخيص القضايا التى تمثل تحديات واقعية فى المجتمع المصرى مثل الأمية والفقر والبطالة والفساد تؤكد حقيقيتين هامتين تشير أولهما إلى صحة هذا التشخيص وان المجتمع المصرى يعانى بالفعل من عدة مشكلات حادة بعضها مزمن والآخر طارئ أو جدته وساعدت على استمراره السياسات العامة وتحيزات الصفوة الحاكمة وتشير الحقيقة الثانية إلى أن السياسات التحريرية التى تتبناها هذه الصحف لاتزال فى مرحلة غياب التفاعلية الفكرية والايديولوجية والتى لايمكن ان تتحقق إلا إذا اختفى التناقض القائم بين التوجه السياسى للدولة الذى يتدثر بثياب التعددية والليبرالية من الناحية الشكلية بينما يطبق ويلتزم بالفعل بكل السلوكيات السياسية للمجتمع الشمولى فى الوقت الذى يعكس التوجه الاقتصادى للدولة التزاماً غير محدود بحرية السوق وآليات العولمة ولاشك أن هذا التناقض قد ترك بصماته على مواقف الصحف تجاه قضايا وهموم المجتمع المصرى إذ أن هذا التناقض قد ترك بصماته على مواقف الصحف تجاه قضايا وهموم المجتمع المصرى إذ أن الإعاقة السياسية التى تعانى منها الأحزاب المصرية والتى تحول دون ممارسة فاعليتها الجماهيرية من خلال الالتحاق الفعلى بالقضايا والأشكاليات التى تعانى منها أغلبية

الشعب المصرى فى الريف والحضر والعشوائيات هذه الإعاقة حالت دون ظهور برامج وسياسات يمكن بلورتها فى ايديولوچيات فاعلة ذات ثقل وتأثير وقدرة على أحداث تغيير حقيقى .

ثانياً : كشفت الدراسة عن نجاح الصفوة السياسية متمثلة فى السلطة الحاكمه بكافة اجهزتها والصفوة الاقتصادية متمثلة فى المستثمرين ورجال الأعمال فى توظيف معظم الصحف القومية والمستقلة فى دعم وتعزيز الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة وذلك من خلال إعادة انتاج وتشكيل الصور الذهنية عبر المواد التحريرية والإعلانات التى تروج لأيديولوچية السوق وتسعى إلى تزييف الوعى الجماهيرى بحقيقة الأوضاع فى المجتمع المصرى فقد بدأ الانقسام فى الرأى واضحاً بين كل من الصحف القومية وعلى الأخص الاهرام والأخبار والصحف الحزبية (الأهالى والشعب والعربى الناصرى) وصحيفة الأسبوع المستقلة . إذ حرصت الصحف القوميه على ابراز إيجابيات وانجازات الحكومة وأتخذت موقف الدفاع عن السلبيات والمساوئ فى معالجاتها لقضايا البطاله والفقر والأمية والإسكان والصحة وفى كثير من الأحيان كانت تلقى المسئولية على الجهات التنفيذية وصغار الموظفين سعياً لاعفاء القيادة السياسية من المسئولية . هذا فيما حرصت الصحف الحزبية على تسليط الضوء على السلبيات وكانت دوماً تلقى مسئولية الاهمال والتقصير على الحكومة وسياساتها المنحازة للمستثمرين وتعليمات صندوق النقد الدولى ، ولكن لم يحل هذا دون حدوث تداخل بين معالجات ومواقف بعض الصحف القوميه ذات الصيغة النقديه مثل مجلة روز اليوسف وصحيفة الجمهورية وتشابهها مع معظم الصحف الحزبية وكذلك حدوث تشابه واتفاق بين مواقف صحيفة الوفد الحزبية ومعالجتها لبعض القضايا مثل الأميه والفقر والإسكان والزراعه مع مواقف بعض الصحف القوميه مثل الأخبار بالتحديد . والمعروف ان معظم الكادر الصحفى المسئول فى الوفد قد خرج من عباءة اخبار اليوم ومدرستها الصحفية .

ثالثاً : تشير الدراسة التحليلية إلى اعتماد الصحف القومية وعلى الأخص الأهرام والأخبار على المصادر الرسمية سواء فى العاصمة أو المحافظات وذلك فى مجالى الأخبار والمعلومات أو الآراء ووجهات النظر فيما حاولت الصحف الحزبية والمستقلة تنويع مصادر

المعلومات والآراء بالاستعانة بتقارير المنظمات الدولية واللجوء إلى المصادر الأهلية غير الحكومية والاستعانة بنتائج بعض الدراسات والبحوث العلمية .

رابعاً : لوحظ غلبة الطابع السردى والتقريرى على القوالب الصحفية والأخبار -التحقيقات - التقارير ... إلخ) التى استعانت بها الصحف القومية فى التصدى لمعالجة قضايا المجتمع المصرى وغلبة الطابع الاخبارى على الأبواب الخاصة بالمحافظات فيما غلب الطابع النقدى ومواد الرأى (المقالات - الأعمدة - التحقيقات) على معالجات الصحف الحزبية لقضايا الوطن وذلك فى إطار التزامها بالتوجهات الأيديولوچية للاحزاب التى عبر عنها هذا وقد جمعت الصحيفة المستقلة (الاسبوع) بين النمطين .

خامساً : كشفت الدراسة عن القصور الفادح الذى تعانى منه كل من الصحف القومية والحزبية فى شبكة المراسلين المحليين خارج القاهرة ما عدا صحيفة الشعب . وقد اتضح ان معظم هؤلاء المراسلين على قلتهم ليسوا مؤهلين علمياً ولا مهنياً للعمل الصحفى كما ان اغلبهم يعملون فى جلب الإعلانات إلى جانب وظائفهم الأخرى .. وقد كان لهذه الوضعية مردودها السلبى على معالجات ومواقف الصحافة من قضايا ومشكلات الريف المصرى إذ غلب عليها الطابع الرسمى والمجاملات وتجنب الاقتراب من المشكلات الحقيقية التى يعانى منها أهالى الريف .

سادساً : كشفت الدراسة عن تفاقم أزمة الصحافة الاقليمية فى مصر . فالصحف التى تصدر حالياً بالمحافظات أما مملوكة للمحافظات ويغلب عليها الطابع الحكومى كما تتخذ شكل نشرات العلاقات العامة ذات الصيغة الدعائية للقيادات المحليه وتغيب عن صفحاتها مفردات الواقع الجماهيرى فى المحليات بسبب تمركزها فى عواصم الإعلانات فى تمويلها مع تخصيص مساحات محدودة للمواد التحريرية ولاشك ان المخرج الوحيد لهذه الأزمة مرهون بضرورة اصدار صحف جديدة تلبى الاحتياجات الاتصالية لأهالى الريف والمحافظات ولن يتحقق ذلك إلا إذا تغير النص الوارد فى قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ الصادر عام ١٩٩٦ والذى يحصر الملكية الصحفية فى ٥ أنماط هى ملكية الدوله للصحف القومية الكبرى من خلال مجلس الشورى وملكية الاحزاب للصحف التى تعبر عنها والشركات المساهمة بتعقيداتها

والجمعيات التعاونية والملكية الفردية التى تنتهى بوفاة أصحاب التراخيص القديمة . وهنا يجدر الإشارة إلى تقاعس المؤسسات الصحفية الكبرى مثل الأهرام والأخبار عن اصدار طبعات محلية تغطى المحافظات الرئيسية فى الصعيد والوجه البحرى .

سابعاً : كشفت الدراسة عن غلبة الانحياز الطبقى فى الصحافة المصرية . فالصحف القومية تنحاز طبقياً إلى مصالح الصفوة الحاكمة وفئات المستثمرين ورجال الأعمال (الأهرام - الأخبار) وتشاركهم صحيفة الوفد الحزبية فيما تنحاز الصحف الحزبية (الأهالى - الشعب - العربى الناصرى) إلى مصالح الغالبية العظمى من فئات الشعب من الفقراء الكادحين والمهمشين فى الريف والحضر والعشوائيات وتشاركهم صحيفة الأسبوع المستقلة .

ثامناً : كشفت الدراسة عن تداعيات سوء تطبيق بعض مواد قانون العقوبات وقانون تنظيم الصحافة (٩٦ الصادر عام ١٩٩٦) والتى تعتبر ان الهجوم الموضوعى على النماذج الفاسدة فى المجتمع قذفاً أو سباً يعاقب عليها الصحف ما لم يقدم الأدلة التى تثبت ادانتهم إذا أصبحت هذه المواد القانونية (٢ ، ٣ من قانون العقوبات والمادة ٤٤ من قانون تنظيم الصحافة) أداة لقهر الرأى المخالف وحق المواطن فى المعرفة . مما يتعارض مع كل من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وإعلان الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية المنصوص عليها فى المادة ١٩ فى كل منهما . وقد ترتب على سوء تطبيق هذه المواد إصدار أحكام بالحبس على بعض الصحفيين المعارضين الذى تصدوا لقضايا الفساد فى القطاع الزراعى حيث ابرزوا هيمنة الصهاينه على المشروعات الزراعية بتواطئ يوسف والى وزير الزراعة . وقد اشعلت هذه الأحكام الغضب بين صفوف الصحفيين المصريين . ولا تزال المواجهه محتدمه بين السلطة ونقابة الصحفيين . ولعل اخطر ما أسفرت عنه هذه الأحكام هو تقييد حرية الصحفيين والانتقاص من حقوقهم المهنية وبث الخوف فى نفوسهم وحرمانهم من ممارسة حقوقهم فى حرية التعبير وتوجيه النقد لرموز الفساد فى السلطة الحاكمة مما يشكل اعتداء سافراً على حرية الصحافة والمساس بجوهر مهنة الصحافة ودورها فى تكوين الرأى العام من خلال طرح كافة الرؤى والاتجاهات التى تعكس حقيقة المجتمع المصرى وما يعتمل بداخله من صراعات وتناقضات وسعى جاد نحو التغيير للأفضل والأكثر عدالة .

هوامش ومصادر الدراسة

١- انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى وقضايا العوله ، دار العربى ، القاهرة - ١٩٩٩ ص١٨٤ - ١٨٥ .

٢- انظر : ابراهيم حلمى عبد الرحمن : بعض معالم الاقتصاد المصرى فى القرن ٢١ فى كتاب مصر فى القرن ٢١ الآمال والتحديات تحرير اسامه الباز ، مركز الترجمة والنشر - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٩٧ ، ص٨٣-٩٦ .

٣- انظر : رضا هلال : تحديث التخلف الدوله والمجتمع والإسلام فى مصر - سينا للنشر - القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٨٧-٢٠٦ .

٤- انظر : المصدر السابق .

٥- انظر : سيد ياسين : مجتمع الالفية الثالثة قيمه وتناقضاته وآفاق تطوره فى كتاب مصر فى القرن ٢١ - مصدر سابق ، ص١٠٢ - ١٠٤ .

٦- انظر الدراسات التالية : وسائل الإعلام الجماهيرى فى القرية المصرية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية - القاهرة ١٩٩٤ .

* محمد أحمد البادى . طبيعة الصحافة الريفية ودورها فى المجتمعات النامية مع التطبيق على المجتمع المصرى - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

* أمل السيد دراز : تعامل الجمهور مع الصحف فى الريف المصرى - دراسة ميدانية على عينة من القراء - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

* عبد الفتاح عبد النبى : الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف دراسة تحليلية لجريدة الأهرام - رسالة ماجستير - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

* هبه مسعد مختار : تاثير وسائل الاتصال على تنظيم الأسرة فى الريف المصرى - دراسة ميدانية مقارنة على قريتين - رسالة ماجستير - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .

* محمد منير حجاب : دور الصحافة اليومية فى نشر الأساليب الزراعية الحديثة - رسالة ماجستير - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

٧- انظر : مريم مصطفى : الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية دراسة في مدينة الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٩٧ .

٨- عايدة البطران : أثر العشوائات على تزايد ظاهرة العنف والارهاب فى مصر - ندوة السكان الأمن - المركز الديموجرافى - القاهرة ، ١٩٩٦ .

٩- ممدوح الولى : سكان العشش والعشوائيات - الخريطة الإسكانية للمحافظات - القاهرة ، ١٩٩١ .

١٠- هناك دراسة جماعية مقارنه تناولت علاقة الإعلام بالمرأه المصرية والتنمية فى الريف والحضر نامت بانجازها الباحثة مع فريق عمل من الباحثين الأكاديمين والميدانيين فى الحضر والريف - انظر : عواطف عبد الرحمن وآخرون : المرأه المصرية والإعلام فى الريف والحضر - العربى للنشر - القاهرة ، ١٩٩٩ .

١١- اعتمدت الدراسة الاستطلاعية على عينة عشوائية من الصحف المصرية القومية والحزبية والمستقله شملت حقبة التسعينيات (١٩٩٠ - ١٩٩٩) .

١٢- انظر : باب اهتمام الناس فى صحيفة الأهرام خلال حقبة التسعينيات حيث يستضيف محمد زايد الوزراء وتتم مواجهتهم بالأخطاء التى يتحدث عنها الرأى العام المصرى .

١٣- انظر : جريدة الأخبار ٥ أكتوبر ١٩٩٢ .

١٤- انظر : كل من صحيفتى الأهرام نوفمبر ١٩٩٣ ، الأخبار أكتوبر ١٩٩٢ .

١٥- انظر : قضايا التعليم فى الأخبار والأهرام والوفد عام ١٩٩٨ .

١٦- انظر : ملف التعليم فى الأهالى - الشعب - العربى - الجمهورية عام ١٩٩٨ .

١٧- انظر : ندوات جريدة الأسبوع عن قضايا التعليم مارس - ابريل - مايو ١٩٩٨ .

١٨- انظر : الحملات الصحفية لجريدة الشعب ضد وزير الداخلية عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ، وحملاتها ضد يوسف والى خلال عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .

١٩- انظر : روز اليوسف فبراير - مارس - أكتوبر ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

٢٠- انظر : ملف الإسكان بصحيفتى الاهرام والاخبار خلال عام ١٩٩٨ .

٢١- انظر : ملف الإسكان (التحقيقات - مواد الرأى) بصحيفة الجمهورية خلال عام ١٩٩٨ .

٢٢- انظر : كل من الأهالى والعربى (قضايا الإسكان) فى النصف الثانى من عام ١٩٩٨ .

٢٣- انظر : الاسبوع (١٩-٢٦ يناير) ٢-٩ مارس ٦-٢٠ ابريل ، ٣ أغسطس خلال عام ١٩٩٨ .

٢٤- انظر : محمود عبد الفضيل : تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٣ .

٢٥- عايده البطران : أثر العشوائيات على تزايد ظاهرة العنف والارهاب فى مصر - ندوة السكان والأمن - المؤتمر السنوى للمركز الديموجرافى - ديسمبر ١٩٩٦ .

٢٦- انظر : جريدة الاهرام مارس - يونيو ١٩٩٨ .

٢٧- انظر : جريدة الجمهورية (تحقيقات ومقالات عن العشوائيات) خلال عام ١٩٩٨ .

٢٨- انظر : جريدة الأهالى يناير - مارس - مايو - يوليو ١٩٩٨ .

٢٩- انظر : جريدة الاسبوع اغسطس - سبتمبر - نوفمبر ١٩٩٨ .

٣٠- انظر : روز اليوسف ١٣ ، ١٩ ، ٢٦ يناير ١٩٩٨ ، ١٩ مارس ١٩٩٨ .

٣١- انظر : العربى الناصرى ٤ يناير ١٩٩٨ ، ١٩ مارس ١٩٩٨ .

٣٢- انظر : الوفد ٤،١ اغسطس ١٩٩٨ ، ١١،٨ سبتمبر ١٩٩٨ ، ١٣ ، ٩ ، ١٧ ، ٢٢ أكتوبر ٩٩٨

٣٣- انظر : الجمهورية ملف المحافظات خلال عام ١٩٩٨ .

٣٤- انظر : الاهالى : يناير - مارس ١٩٩٨ .

٣٥- انظر : الشعب - يناير - فبراير - ابريل - مايو ١٩٩٨ .

٣٦- انظر : الاهالى - الوفد - الأخبار اعداد متفرقة خلال عام ١٩٩٧ .

٣٧- انظر : الاهرام والأسبوع ملف الصحة ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

٣٨- انظر : الشعب والعربى اعداد متفرقه من عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

٣٩- الاهرام : ملف الريف المصرى (قضايا الإسكان والصحة والزراعة) اعداد متفرقة خلال عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

٤٠- انظر : كل من الاهرام والاخبار ملفات البطاله عام ١٩٩٨ .

٤١- انظر : الجمهورية ٢ ، ٤ ، ٦ فبراير ١٩٩٨ .

٤٢- انظر : الوفد فبراير - أبريل ١٩٩٨ .

٤٣- انظر : العربى الناصرى يناير - مارس - مايو ١٩٩٨ .

٤٤- انظر : الأهالى يناير - فبراير - مايو - يونيو ١٩٩٨ .

٤٥- انظر : الاسبوع ٣٠ مارس ، ١٣ يوليو ١٩٩٨ .

٤٦- أنظر : الأهالى ملفات المرأه الأخرى ١٩٩٨ .

٤٧- أنظر : روز اليوسف ٢ ، ٢٣ مارس ١٩٩٨ ، ١٣ ، ٢٠ أبريل ١٩٩٨ ، ١٣ يوليو ١٩٩٨ ، ١٩ أكتوبر ١٩٩٨ .

٤٨- انظر : العربى الناصرى مارس - يونيو ١٩٩٨ .

٤٩- انظر : الاسبوع ٢٣ ، ٣٠ مارس ١٩٩٨ ، ٦ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٧ ابريل ١٩٩٨ .

٥٠- انظر : الأسبوع ٢٥ مايو ، ٢٢ يونيو ، ١٣ يوليو ، ٢٧ يوليو ، ٣ اغسطس عام ١٩٩٨ .

التغطية الإخبارية
فى الصحافة العربية
بين الاستقلال والتبعية
مصر نموذجاً

دراسة حالة للعدوان الأمريكى
على العراق

بقدر ما كشفت حرب الخليج عن بزوغ حقبة جديدة فى تاريخ العالم المعاصر وعلى الأخص المنطقة العربية فإنها كشفت بصورة جلية الثقوب الهائلة فى النظام العربى الراهن وكان نصيب الإعلام أكبر من سواه إذ برزت تصوراته الذاتية وتبعيته المتعددة المستويات واغترابه عن جماهيره فضلاً عن الخلل المهنى المتمثل فى الالتزام بأصوليات الشرف المهنى ومقتضياته فقد جاءت حرب الخليج كى تطرح مجدداً أبعاد الأزمة الشاملة التى يعانى منها الإعلام الجنوبى والتى تكمن حلقتها الرئيسية فى حقيقة مركزية حاكمة تتفرع منها العديد من الحقائق الأخرى وتتمثل فى هيمنة مراكز الإعلام الغربية المسماه بالعالمية على حركة الأنباء والمعلومات فى العالم شماله وجنوبه واحتكارها لأدوات صنع صورة شعوب الجنوب ومجتمعاته من خلال مناهج انتقائية لا تركز إلا على الجوانب السلبية كالمجاعات والكوارث والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية . كما كشفت هذه الحرب عن زيف الشعار المسمى بالتدفق الحر للأنباء والمعلومات (*) الذى أرست مبادئه الولايات المتحدة الأمريكية بعد كسرها للاحتكار الأوربى فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تدفقت الأخبار والمعلومات والبرامج الإعلامية والمنتجات الثقافية من المراكز المهيمنة فى الشمال إلى الأطراف الفقيرة فى الجنوب حيث قام الإعلام العربى بتسليم الراية للإعلام الأجنبى والأمريكى بالذات معتمداً على مصادره وتغطياته وتحليلاته للأحداث مفسحاً الطريق أمامه كى يسجل أهدافاً جديدة تضمن له احكام سيطرته الشاملة على عقول ووجدان شعوب المنطقة .

ولقد ساعدت حرب الخليج على إبراز بعض القضايا القديمة التى تتعلق بتبعية الإعلام العربى (المتعددة الأوجه والمستويات) والتى برزت تجلياتها كأوضح ما تكون خلال أزمة الخليج كما طرحت الحرب قضايا جديدة لم تأخذ بعد حقها من الدراسة والتأمل تتعلق بأزمة الإعلاميين العرب من الصحفيين والإذاعيين ومراسلى وكالات الأنباء . ولعل أهم تلك القضايا أزمة الرأى العام العربى أو الجماهير العربية التى زيفت إرادتها على أيدى بعض الحكام وزيف

(*) كشف عن زيف هذا الشعار المعروف بحرية تدفق المعلومات استطلاع للرأى قامت به صحيفة المدن الفرنسية لعينة من الصحفيين أثناء حرب الخليج جاء فيه أن ٨٤٪ من هؤلاء الصحفيين يشعرون بأنهم كانوا أدوات بيد السلطات العسكرية و٦١٪ منهم غير راضين عن أراء وسائل الإعلام الغربية أثناء الحرب و٥٢٪ متأكدون من هبوط مصداقيتهم لدى الجماهير .

وعيها على أيدى الإعلام . كما أجهزت الحرب على حقوقها فى المشاركة فى صنع القرارات المصيرية لأوطانها .

ولقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى طوال الفترة التى أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة العربية المختلفة ، كما أن التداعيات الدولية والاقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوربى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق / غرب وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام بقضايا المرأة والبيئة والسكان هذا علاوة على الملابسات والنتائج التى أعقبت حرب الخليج على المستوى القومى وذلك فى ظل اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية . كل ذلك أسفر عن بدء ظهور خريطة جديدة للصراع الاقليمى والعالمى كما تمخض عن حدوث تغيرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كأداة للهيمنة الدولية والمحلية وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الاقليمية .

وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تباين وتنوع القضايا التى استقطبت اهتمام الرأى العام العربى . إذ تمحورت فى الخمسينيات والستينيات حول الوحدة العربية والصراع العربى الاسرائيلى . بينما برزت فى السبعينيات قضايا التنمية الشاملة كأحد التحديات الرئيسية لتلك المرحلة والنابعة من الرغبة فى الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الآخرين ومحاولة القضاء على كافة أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية . أما مرحلة الثمانينيات فقد شهدت قائمة جديدة من القضايا دارت حول الديمقراطية والغزو الثقافى الغربى والصهيونى وآثار الحقبة النفطية على القيم والممارسات الثقافية والسياسية .

واستمرت هذه القضايا طوال حقبة التسعينيات وأضيف إليها قضايا حقوق الانسان العربى المادية والمعنوية والاعتماد الجماعى على الذات فى مواجهة العولمة الاقتصادية والثقافية كما برزت ضرورة بناء قاعدة قومية للعلم والتكنولوجيا على المستوى العربى فى ظل تزاوج ثورتى الاتصال والمعلومات فى عصر يمكن توصيفه (تعلم أو تموت) .

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربى السياسى والثقافى

والإعلامى . فجاء الخطاب الثقافى مؤكداً لوحدة التراث الثقافى العربى ومغفلاً لجوانب التفرد والاختلاف التى تتفاوت من مجتمع عربى إلى آخر .

كما جاء الخطاب السياسى مراوغاً ومتمحوراً حول العموميات والشعارات الشكلية ومكرساً لروح الانبهار بالتفوق الغربى سواء فى التكنولوچيا أو الاقتصاد . ونظراً للعلاقة العضوية بين السياسة والإعلام خصوصاً فى العالم العربى . لذلك نحا الخطاب الإعلامى العربى منحى الخطاب السياسى واتخذ نفس المسار فى صورة متناقضه ظاهرها التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها تكريس الأوضا ع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادى الاحادى الجانب للحكم وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافده . ورغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطناً مشتركاً لشعوبه مثل وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن هناك عدة عوامل حالت دون تحقيق التقارب وأدت إلى إضعاف احتمالات التوحيد بين الدول العربية ويعزى ذلك إلى عاملين تاريخيين يشير أولهما إلى طبيعة الزعامات السياسية التى حكمت العالم العربى منذ إنهاء الحقبه العثمانية واستمرارية الكثير منها فى ظل السيطرة الأوربية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث استمدت مشروعيتها من خلال تحالفها الوثيق مع قوى الاستعمار الأوربى التى أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة فى دائرة العمل السياسى المباشر وتوظفت لمصلحة قوى سياسية عربية استبدادية موالية للخارج الاستعمارى أما العامل الثانى فهو يشير إلى عملية الاختراق الثقافى للوطن العربى التى اختلفت أشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقاً لحاجة المشروع الاستعمارى .

فقد كانت الأمة العربية من أوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت مبكر من تاريخها الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى دول المركز الأوربى (بريطانيا وفرنسا على الأخص) حيث نجحت المركزية الأوربية فى فرض ثقافتها وغرس نظمها التعليمية فى العالم العربى مخترقه بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والأجيال مستهدفة خلق نخبة من المثقفين العرب الذين رأوا أنه لابديل أمامهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية والتربوية .

مما أسفر عن ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية التابعة لثقافة المستعمر الأوربى ولغاته وذلك على حساب اللغة العربية والتراث الثقافى العربى . وقد تبنت هذه الانساق وروجت لها النخبة العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها الأمر الذى أدى فى النهاية إلى فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية شبه كاملة .

ولقد استفادت الولايات المتحدة من قاعدة التبعيه الإعلامية والثقافية لاوربا واضافت إليها التكنولوجيا المتقدمه فى الاتصال والمعلومات التى تجريها للترويج للمصالح الأمريكية والثقافة الاستهلاكية ثم جاءت الشركات العملاقه واستفادت بهذه البنيه التابعه والمخترقه وسخرتها للترويج لايديولوجية السوق ولمنظومة القيم الخاصه بالعوله فالعوله ورثت تركة التبعية وتركة الاختراق واضافت إليها آلياتها الخاصه ممثله فى الفضائيات وشبكات المعلومات هذا وإذا كانت قراءتنا للواقع الإعلامى المعاصر فى الوطن العربى تشير إلى وجود عدة نظم إعلامية قطرية تتشابه فى أنماط ملكيتها إذ يغلب عليها الطابع الحكومى (مع وجود بعض الاستثناءات التى تؤكد القاعدة) وبالتالى تحكمها قوانين وتشريعات إعلامية متقاربه إلى حد التطابق وإن كانت تختلف هذه النظم فى توجهاتها السياسية ومنطلقاتها الايديولوجية التى تتجسد فى سياسات إعلامية متباينة .

لذلك فإن المكتبة العربية الإعلامية لا تزال تعانى من ضآلة بل غياب الدراسات والبحوث الامبيريقية التى تتناول العلاقات العربية - العربية فى مجال الإعلام والاتصال سواء تمثل ذلك فى رصد وتحليل اتجاهات الصحف العربية من القضايا المعاصرة التى يواجهها الوطن العربى أو دراسة وتحليل مستويات ونوعية وأشكال التدفق الإعلامى عبر وسائل الإعلام المطبوع والالكترونى فى الوطن العربى وكذلك لوحظ أن الدراسات الامبيريقية التى أجريت عن مواقف واتجاهات الصحافة العربية من القضايا القومية تتسم بالمحدودية علاوة على اقتصارها على حقبتى السبعينيات والثمانينيات . ولعل أقدم هذه الدراسات تلك التى اجرتها چيهان رشتى تحت رعاية اليونسكو عام ١٩٨٢ وتناولت الأخبار الخارجية فى الصحف العربية وأبرزت أن وكالات الأنباء العربية لاتسهم كمصادر إعلامية فى حركة تدفق الأنباء الخارجية داخل الوطن العربى بأكثر من ٢٢٪ وتعتمد الصحف العربية فى مجملها على وكالات الأنباء الغربية

بما لا يقل عن ٦٥٪ ، ويشير بعض الباحثين الإعلاميين إلى أن نسبة الأخبار المتبادلة بين الدول العربية لاتزيد عن ٢٪ من جملة الأخبار المتداولة فى الصحافة العربية . كما ترصد احدى الدراسات مدى تأثير العلاقات العربية على معالجة الصحافة للقضايا العربية ويستشهد الباحث بالفترة من أكتوبر ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٧ حيث تغلبت العلاقات التعاونية على العلاقات الصراعية بسبب شبه الإجماع العربى بدرجات متفاوتة فى مواجهة الصراع مع اسرائيل . هذا بينما سيطرت العلاقات الصراعية العربية فى الفترة من نوفمبر ١٩٧٧ - أكتوبر ١٩٨١ وهى الفترة التى شهدت خروج مصر من الصف العربى وعقد معاهدة الصلح مع اسرائيل واستمرار النزاع حول الصحراء الغربية والحرب العراقية الإيرانية . وقد انعكس كل ذلك على معالجة الصحافة المصرية للقضايا العربية فى المرحلتين وقد اهتمت هذه الدراسة بابراز تأثير العلاقات المصرية طبقاً لحالات المد والجذر فى هذه العلاقات . فيلاحظ مثلاً انه فى حالة تحسن العلاقات يكون شكل التغطية أكثر ابرازاً ويتحاشى المضمون المواقف السلبية للحكومات العربية وتنقلب الصورة تماماً عندما تتوتر العلاقات بين الحكومات العربية .

وقد أسفر استقراء مجموعة البحوث والدراسات التى أجريت عن الصحافة والقضايا العربية عن بعض النتائج التى تعد بمثابة حقائق جوهرية تحدد أبعاد الخريطة الإعلامية العربية ومساراتها وطبيعة القوى المتحكمة فى صياغة واقعها الراهن . وتغطى هذه الدراسات الحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج الأولى (العراقية الايرانية) والثانية (غزو الكويت وتحريرها) وجنوب لبنان والانتفاضة الفلسطينية وتكشف هذه الدراسات عما يلى :

١- التبعيه المركبه التى يدين بها الإعلام العربى محلياً للحكومات وخارجياً لمصادر الإعلام الغربى .

٢- عدم وجود مراسلين للصحف والوكالات العربية فى العواصم العربية خصوصاً عند وقوع أحداث أو أزمات أو كوارث قومية (مع بعض الاستثناءات القليلة) .

٣- انغلاق الإعلام العربى داخل الوظائف التقليدية التى تهدف إلى اقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية .

٤- قصور المؤسسات الاكاديمية الإعلامية ويتجسد ذلك كأوضح ما يكون فى غياب الدراسات الامبيريقية التى تتناول السياسات الإعلامية والإعلاميين العرب ومشكلات التدفق

الإعلامى بين الدول العربية وعلاقة الإعلام بالسلطة السياسية ودور الإعلام فى تأكيد الهوية الثقافية فى مواجهة تحديات العولة والغزو الصهيونى . ويضاف إلى ذلك عدم عقد مؤتمرات علمية عن الإعلام العربى لمناقشة مشكلاته والتحديات التى يواجهها وغياب حلقات النقاش والندوات .

٥- التفاوت فى الاشباع الإعلامى داخل المجتمعات العربية ذاتها علاوة على الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الدول العربية وبين الريف والحضر فى القطر الواحد وبين الأميين والمتعلمين وبين الأغنياء والفقراء فضلاً عن حرمان الأقليات من ممارسة حقوقها الاتصالية فى كثير من الدول العربية وعدم الاهتمام باشراكها فى التيار المجتمعى العام وعدم تمثيلها فى وسائل الإعلام بصورة عادلة .

وقد يكون من المجدى أن نختبر مدى صحة واستمرارية هذه الحقائق أو اختفائها على ضوء المستجدات التى تطرأ على الواقع العربى الراهن والتى تتمثل فى الحلقات المتتابعة للصراع العربى الأمريكى وتجلياته المتعددة سواء فى الصراع العربى الاسرائيلى بمفرداته الفلسطينية واللبنانية والسورية أو الصراع الأمريكى العراقى وتداعياته الخليجية والعربية .

ومن هنا وقع اختيارى على أحدث حلقات أزمة الخليج متمثلاً فى العدوان الأمريكى على العراق خلال شهرى ديسمبر ١٩٩٨ ويناير ١٩٩٩ حيث قمت برصد وتحليل التغطية الخبرية التى قامت بها الصحافة المصرية للعمليات العسكرية التى شنتها القوات الأمريكية والبريطانية ضد العراق والتى عرفت بعملية ثعلب الصحراء .

وذلك من خلال رصد وتحليل التغيرات التى طرأت على معالجات الصحافة المصرية لتطورات الأزمة العراقية مستهدفة التوصل إلى الكشف عن مكامن التصورات وآليات وابراز الأسباب المباشرة والمزمنة ومحاولة استشراق البدائل ان وجدت .

وسوف اقتصر فى تناولى على رصد وتحليل أنماط ونطاق التغطية الخبرية للعدوان الأمريكى - البريطانى على العراق خلال شهرى ديسمبر ١٩٩٨ ويناير ١٩٩٩ فى صحف الأهرام والشعب والأسبوع من خلال المحددات التالية :

١- المصادر الإعلامية المحلية والعربية والدولية التى اعتمدت عليها صحف العينة فى تغطية أنباء العدوان الأمريكى وتطوراته والملابسات التى أحاطت به .

٢- الأطر المرجعية التي استندت إليها صحف العينة وتشمل أسباب الهجوم ومستويات الخطاب الإعلامي واتجاهاته .

٣- القوى الفاعلة وتتضمن الصفات والأدوار المنسوبة لأطراف الصراع والتى ركزت عليها صحف العينة .

أنماط ونطاق التغطية الخبرية للعدوان الأمريكى على العراق

لقد تم رصد المعالجة الخبرية للضربة الأمريكية للعراق فى كل من صحف الأهرام القاهرية كصحيفة قومية والشعب ممثلة للتيار الإسلامى والأسبوع كصحيفة مستقلة وقد عكست الأخبار والتقارير الإخبارية مواقف واتجاهات الصحف الثلاث من الحدث . وذلك على النحو التالى :

أولاً : تميزت الأهرام فى متابعتها للعدوان الأمريكى على العراق بحكم كونها صحيفة يومية كبرى ذات جهاز تحريرى متميز إذ قامت بمتابعة الأزمة بصورة موسعة فى الأيام الأولى التى وقعت خلالها الهجمات العسكرية ضد العراق وشملت التغطية الخبرية الصفحات الأولى والرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة ثم اقتصرت بعد ذلك على أجزاء من الصفحة الأولى وصفحة داخلية . وكانت المواد الخبرية فى الأيام الأولى للأزمة تميل إلى الطابع التفسيرى المفصل فيما اقتصرت بعد ذلك على الطابع السردى . وقد قامت الأهرام بمتابعة ردود فعل الهجمات العسكرية ضد العراق من خلال تغطية موسعة شملت تصريحات القيادات العراقية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والقيادات السياسية والدبلوماسية فى الدول العربية وكل من إيران وتركيا واسرائيل ودول أخرى من العالم سواء المؤيدة أو المعارضة للهجمات العسكرية .

وقد جاءت المتابعة الخبرية التى قامت بها الأهرام من خلال :

(أ) وصف تفصيلى للدمار العسكرى والمدنى الذى حل بالعراق من جراء الهجمات العسكرية حيث أبرزت الأهرام معاناة الشعب العراقى متمثلاً فى نقص الأدوية والأطعمة وانخفاض سعر الدينار العراقى . كما تابعت الحالة الداخلية للعراق من خلال موقف الأكراد

فى الشمال والشيعة فى الجنوب والأحزاب الكردية والشيعية المناهضة لصدام حسين حيث ركزت على مساعدة الولايات المتحدة لهم لقلب نظام الحكم العراقى .

(ب) حرصت الأهرام على رصد الخطاب الرسمى للقيادات العربية وعلى الأخص حسنى مبارك (مصر) وعصمت عبد المجيد (الجامعة العربية) وركزت على ردود الفعل الشعبية الغاضبة فى سوريا وفلسطين والاردن وأغفلت الأهرام الإشارة إلى ردود الفعل المصرية سواء من جانب القوى السياسية أو الجماهيرية وأيضاً أغفلت متابعة ردود الفعل الخليجية .

(جـ) تابعت الأهرام التصريحات الروسية والصينية المناهضة للعمليات العسكرية وكذلك الموقف الفرنسى الحذر الذى سعى إلى التعامل مع الأزمة بأسلوب حيادى . كما تابعت الأهرام ردود الفعل الشعبية الغاضبة فى الهند وبعض دول العالم الثالث ومن ناحية أخرى أبرزت موقف الدول المؤيدة للهجوم مثل اليابان ومعظم دول الاتحاد الأوربى .

(د) تابعت الأهرام الخطاب المؤيد للهجمات العسكرية المتمثل فى الخطاب الأمريكى والبريطانى كما حرصت على ابراز الخطاب المعارض للهجمات العسكرية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سواء داخل الكونجرس الأمريكى ومجلس العموم البريطانى وخطاب الجماعات الانسانية المناهضة للعدوان من خلال المظاهرات الشعبية لوقف العدوان على العراق .

(هـ) تابعت الأهرام موقف دول العالم المختلفة من ريتشارد بتلر والذى جاء أغلبه مناهضاً له وللجنة التفتيش الدولية حتى من داخل الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المؤيدة للهجمات العسكرية . كما تابعت الأهرام موقف الأمم المتحدة والتوتر بين كوفى عنان وكلينتون بسبب تشدد الأول ضد ريتشارد بتلر .

ثانياً : تميزت المتابعة الخبرية لكل من صحيفتى الشعب والأسبوع بالاهتمام الواسع والعمق التحليلى المشوب بالحماس الدينى والقومى وقد تأثرت التغطية بثلاث عوامل جوهرية تمثل أولها فى طبيعة التوجه الفكرى والانتماء الايديولوچى لكل منهما فيما ارتبط ثانيهما بدورية صدور كل منها باعتبارهما صحف أسبوعية لا تملكان الإمكانيات البشرية والتكنولوچية التى تتمتع بها الأهرام كصحيفة قومية يومية راسخة . أما العامل الثالث فهو يشير إلى الخلط الواضح بين الخبر والرأى فى كليهما .

هذا وقد لوحظ فى التغطية الخبرية التى قدمتها جريدة الشعب للعدوان الأمريكى على العراق ما يلى :

(أ) أفردت الصحيفة فى العدد التالى للعدوان ٨ صفحات كاملة تحت عنوان (بغداد) .

(ب) نشط فنان الكاريكاتير لصحيفة الشعب فى تغطية العدوان لدرجة أنه كان يبدع فى العدد الواحد حوالى ٥ رسوم كاريكاتيرية تسخر من أمريكا تارة ومن الموقف العربى تارة أخرى .

(جـ) أدت كثافة التغطية الاخبارية التى تناولت العدوان الأمريكى داخل العدد الواحد فى صحيفة الشعب إلى وجود نوع من التكرار سواء سرد الأحداث أو فى التعليق عليها .

(د) تميزت التغطية الخبرية فى صحيفة الشعب بالطابع التفسيرى الاستقصائى للحدث شمل معظم وقائع وتطورات العدوان الأمريكى على العراق حيث كانت تتدخل الصحيفة بالتعليق وعقد المقارنات بين العراق وغيرها من الدول العربية والإسلامية فى متن الخبر ذاته . وقد اقتصر الطابع السردى على الأخبار المترجمة وارتفعت نسبة الاستمالات الدينية فى معالجة أخبار العدوان حيث استخدمت الصحيفة عبارات مثل (الحملات الصليبية) واليهود المتآمرون بدلاً من مصطلح الصهيونية .

أما صحيفة الأسبوع (المستقلة) فقد أهتمت بابراز ضرب العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية من خلال معالجتها للحدث عبر الأنماط الصحفية التقليدية التى شملت الأخبار والتقارير الإخبارية والتحقيقات والأحاديث والرسوم الكاريكاتيرية كنمط مستحدث نسبياً واستعانت الأسبوع بالصورة الصحفية فى التغطية الخبرية للعدوان حيث نشرت أكثر من مرة صورة كبيرة لأطفال ونساء من العراق تبدو عليهم ملامح الإعياء بما يمكن أن نطلق عليه معالجة الموضوع بالصورة فقط .

ويلاحظ أن التقارير الإخبارية جاءت فى المرتبة الثانية بعد التحقيقات التى عرضت من خلالها (الأسبوع) رفض الشارع المصرى بكل فئاته وطبقاته تجديد ضرب العراق ويمكن تفسير تراجع المواد الخبرية للمرتبة الثانية إلى كون الصحيفة أسبوعية بما يعنى أن الصحف اليومية قد سبقتها فى التغطية الخبرية خصوصاً أن أول عدد صدر من الصحيفة بعد وقوع العدوان بأربعة أيام كاملة الأمر الذى فطنت إليه الصحيفة فنحت المادة الخبرية جانباً وأهتمت بمواد الرأى .

محددات الدراسة :

أولاً : المصادر الإعلامية :

تفاوتت المصادر التى اعتمدت عليها الصحافة المصرية فى متابعة العدوان الأمريكى على العراق ما بين وكالات الأنباء العالمية والعربية والمراسلين والشبكات الدولية ويمكن رصدها على النحو التالى :

١- احتلت وكالات الأنباء العالمية المرتبة الأولى حتى بالنسبة للأخبار الآتية من بغداد أو من الدول العربية كان يأتى معظمها من وكالات الأنباء وقد جاء ترتيبها بالنسبة للأهرام كالتالى:

شغلت وكالات الأنباء العالمية المرتبة الأولى وكانت تذكر بصورة مجردة دون تحديد فى الأيام الأولى للعدوان . وجاءت وكالة الأنباء الفرنسية فى المرتبة الثانية بعد توقف العمليات العسكرية وجاءت وكالة أنباء الشرق الأوسط فى المرتبة الثالثة .

ولم تعتمد الأهرام على المصادر المستحدثة كالانترنت فيما اعتمدت مرتين فقط على شبكة الـCNN.

أما جريدة الشعب فقد أعتمدت بصورة مكثفة على الوكالات العالمية وإن كانت تتدخل بالتعليق فى معظم الأحوال ولاتكتفى بالسرد المجرد .

٢- انفردت الأهرام عن سائر الصحف المصرية بوجود مكاتب ومراسلين لها فى واشنطن وموسكو وباريس قدموا معظم التغطية التفسيرية لوقائع العدوان والمواقف الدولية وردود الفعل الرسمية والشعبية .

٣- اعتمدت الأسبوع فى تغطيتها لأحداث العدوان الأمريكى على العراق على محرريها فى القاهرة ولم تحدد أسمائهم بل اكتفت بتصدير تقاريرها الاخبارية عن العدوان بعبارة (كتب المحرر السياسى) كما أعتمدت على صياغات غامضة مثل (ذكرت مصادر عليمة للأسبوع) أو(علمت الأسبوع) أو (أكدت مصادر سياسية للأسبوع) أو (أشارت مصادرنا) ولم تعتمد على مراسل واحد سواء فى العراق أو الدول المعتدية . وقد جاءت الصحف العالمية والعربية فى المرتبة الثانية لدى صحيفة الأسبوع حيث نقلت عن جريدة تايم الأمريكية خبراً واحداً

بعنوان (كلينتون شخصية العام بفضائحه) كما نقلت عن جريدة الخليج الاماراتية أن المذيع الاماراتي عبد الجليل الطريق اجهش بالبكاء وهو يرى آثار العدوان الأمريكي على العراق .

أما المصادر المستحدثة فقد احتلت المرتبة الثالثة لدى الأسبوع إذ اعتمدت على شبكة الـCNN في تكذيبها لجريدة الصنداي تلجراف التي أشارت إلى أن البصرة غير مستقرة حيث أكدت الأسبوع أن الشعب العراقي رغم الضربات المتتالية لكنه شعب صامد يقاوم محاولات تركيعه . ويلاحظ أن الأسبوع قد حاولت أن تجمع بين المصادر التقليدية للأخبار (المحررون - الصحف العربية والأجنبية) والمصادر المستحدثة (شبكات الاتصال الفضائية) . وقد تعاملت معها بأسلوب نقدي إذ حرصت على التعليق بما يعكس وجهة النظر التي تبنتها من العدوان الأمريكي على العراق .

٤- لوحظ غلبة التجهيل للمصادر في صحيفة الشعب إذ اعتمدت منهجيتها في ذكر المصادر على تضافر المصادر التقليدية (وكالات الأنباء والمراسلون) مع المصادر المستحدثة (والفضائيات فحسب وليس الانترنت) . في اطار مادة صحفية واحدة يكتبها المحرر ويضع عليها اسمه دون ذكر المصادر التي استقى منها المادة الخبرية .

المحدد الثاني : الأطر المرجعية

تميزت الأهرام في تغطيتها للعدوان الأمريكي على العراق بشمول واتساع الأطر المرجعية التي استندت إليها سواء بالنسبة لمستويات الخطاب أو اتجاهاته واسبابه . إذ شملت الأطر المرجعية جميع أطراف الحدث المباشرين والمعاصرين له هذا ولم يتح للصحيفتين الآخرتين (الشعب والأسبوع) نفس المستوى في الأداء لأسباب تتعلق بالتوجهات الأيديولوجية ودورية الصدور والامكانيات البشرية والتكنولوجية . وقد اعتمدت المرجعية الأساسية للأهرام على الخطاب الأمريكي البريطاني بكافة مستوياته واتجاهاته . إذ جاءت تصريحات الرئيس الأمريكي وخطابيه (الخطاب السنوي وخطابه بمناسبة حلول شهر رمضان) على قمة اهتمامات الأهرام ثم تلي ذلك تصريحات الخارجية الأمريكية ووزير الدفاع الأمريكي والمتحدث باسم البيت الأبيض ومستشار الأمن القومي والأمريكي . وبالنسبة للإعلام الأمريكي كانت شبكة الـ CNN.

المرجعية الأساسية للتغطية الخبرية فى الأهرام ثم صحيفة نيويورك تايمز فالواشنطون بوست ثم شبكة ABC .

وصحيفة يو إس نيوز أند ورلد الأمريكية ويو أس أيه توادى الأمريكية .

وبالنسبة لاتجاهات الخطاب ابرزت الأهرام المعارضة الأمريكية للعمليات العسكرية من خلال المظاهرات وموقف الجماعات الإنسانية مثل جاعة أصوات فى العراء التى تظاهر أعضائها فى واشنطن حاملين لافتات كتب عليها (ليكن العزل بسبب القصف لا الجنس) .

وبالنسبة للخطاب البريطانى اعتمدت الأهرام على خطاب تونى بلير فى المقدمة ثم وزير الخارجية البريطانى ووزير الدفاع البريطانى وأبرزت الأهرام المعارضة البريطانية الممثلة فى أعضاء حكومة الظل ومجلس العموم البريطانى . وبالنسبة للإعلام البريطانى اعتمدت الأهرام على راديو لندن ثم وكالة رويتر فصحيفة الديلى ميرور والصنداى تلجراف والاندبنرنت . ويلى الخطاب الأمريكى البريطانى فى الأهمية الخطاب المعارض للهجوم العسكرى وهو الخطاب الروسى الصينى الفرنسى وقد أبرزت الأهرام تصريحات الرئيس الروسى بوريس يلتسن ووزير الخارجية ثم رئيس الوزراء بريماكوف وذلك أثناء الاهتمام بالأزمة الروسية الأمريكية على أثر قيام روسيا بسحب سفيرها من واشنطن وإعلانها عن اعادة النظر فى علاقتها مع حلف الاطلنطى . أما الخطاب الفرنسى فقد جاء اهتمام الأهرام به فى واقعتين الأولى المشروع المصرى الفرنسى لحل الأزمة سلمياً والثانية عندما هاجمت فرنسا بعنف لجنة التفتيش الدولية بقيادة بتلر . وبالنسبة للخطاب الصينى فقد ذكر مجرداً من المسئولين وجاء الاهتمام به على أثر دعوة الصين لتقييم فاعليات مجلس الأمن فى ظل النظام الدولى الجديد . وبالنسبة للإعلام اعتمدت الأهرام على وكالة الأنباء الفرنسية ثم وكالة الأنباء الروسية وصحيفة لبيراسون الفرنسية ووكالة الأنباء الصينية .

وقد جاء فى المرتبة الثالثة الخطاب العراقى ممثلاً فى خطابات الرئيس العراقى فى بداية الأزمة ثم تصريحات طارق عزيز ونزار حمدون ومحمد سعيد الصحاف ورافيون وخبراء عسكريون وشهود عيان وبالنسبة للإعلام العراقى جاء فى المقدمة راديو بغداد ثم التليفزيون العراقى والصحف العراقية ووكالة الأنباء العراقية (و ا ع) وبالنسبة لاتجاهات الخطاب ذكرت الأهرام مرجعيات معارضة للنظام العراقى تمثلت فى الحزب الشيوعى العراقى ومتحدثين باسم الشيعة والأكراد .

وجاء في المرتبة الرابعة خطاب المنطقة - العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط - بالنسبة للدول العربية جاءت مصر في المقدمة بخطاب الرئيس مبارك وتصريحات له أولى بها لإبراهيم نافع ثم تصريحات السيد عمرو موسى وبيان عن رئاسة الجمهورية وبيان عن وزارة الخارجية ، ثم الجامعة العربية بتصريحات عصمت عبد المجيد ثم السلطة الوطنية الفلسطينية . وبالنسبة للخليج جاءت التصريحات الخليجية ضعيفة جداً . كما ذكرت المصادر الخليجية تحت مسمى دبلوماسي خليجي .

الإعلام العربي : توارى إهتمام الأهرام بذكر مرجعياتها الإعلامية العربية فلم تذكر إلا صحيفة القبس الكويتية وذكرت باقي الصحف بصيغة الجمع مثل صحف الكويت وصحف السعودية .

بالنسبة للمنطقة (الشرق الأوسط) كانت المرجعية الأساسية للإهتمام بالتصريحات الاسرائيلية (بنيامين نتنياهو - اسحاق موردخاى وزير الدفاع) ثم تلى ذلك في الأهمية ذكر عسكريون إسرائيليون وأعضاء في الكنيست الاسرائيلي وركزت الأهرام على التليفزيون الاسرائيلي والقناة الثانية الاسرائيلية وصحيفة معاريف على التوالي .

جاءت تركيا في المرتبة الثانية بعد اسرائيل وكانت مرجعية الأهرام بالنسبة لتركيا تعتمد على تصريحات رئيس الوزراء التركي وبيانات الخارجية التركية وبالنسبة للإعلام جاءت قناة إن تي في التركية كمصدر لمعلومات الأهرام بالإضافة إلى الصحف التركية .

جاءت إيران في إشارة عبارة إلى موقف إيران من ضرب العراق تضامنه مع الشعب العراقي وربط المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن ضرب العراق هو مجرد شعار ليغطي أفعال الرئيس كلينتون وفضائحه الجنسية ، وكانت مرجعية الأهرام في هذا الخبر وكالات الأنباء . ثم تمت الإشارة مرة أخرى لإيران حيث أن إيران على استعداد للتضامن عسكرياً مع العراق في حالة تحرش البحرية الأمريكية بالسفن الإيرانية في الخليج .

جاء في المرتبة الخامسة خطاب الأمم المتحدة والهيئات الانسانية وجاء على رأس هذا الخطاب تصريحات كوفي عنان أثناء احتدام الأزمة بينه وبين ريتشارد بتلر ، ثم تلى ذلك تصريحات ريتشارد بتلر نفسه في دفع الاتهامات الموجهة ضده من جانب الأمم المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والخاصة بالتجسس لصالح أمريكا وإسرائيل ، ثم المتحدث الرسمي

باسم الأمم المتحدة ، وجون ميلز المتحدث باسم النفط مقابل الغذاء ، والتحدث باسم هيئة الصليب الأحمر الدولية ، ومتحدثين باسم برامج الإغاثة الانسانية ، ثم المتحدث باسم مجلس الأمن وكانت مرجعية الأهرام تعتمد فى ذلك بشكل أساسى على وكالات الأنباء - رويتر- CNN، التايمز (والتى شنت حملة ضد ريتشارد بتلر وضد تونى بلير) .

جاء فى المرتبة الأخيرة الخطاب الأوربى وعدة دول أخرى وجاء على قمة الخطاب الأوربى تصريحات المستشار الألمانى جير هارد شوردر والذى كان محايداً فى بداية الهجوم ثم مؤيداً له وبعنف بعد ذلك كما ذكر داخل الخطاب الألماني مسئولين . ألمان ، ثم تأتى إيطاليا فى المرتبة الثانية وذكرت الأهرام مسئولون إيطاليون عند الحديث عن إيطاليا ، وبالنسبة لدول العالم الأخرى إحتلت الهند المركز الأول ثم دول جنوب شرق آسيا .

واعتمدت الأهرام فى ذلك على مرجعياتها من وكالات الأنباء والصحف الأمريكية والبريطانية السابق ذكرها بالإضافة إلى وكالة أبناء الشرق الأوسط وصحيفتى لاريبو بليكا والمايتنو الإيطاليتين .

أساليب الهجوم العسكرى ضد العراق :

(أ) بالنسبة لأسباب الضربات العسكرية من وجهة نظر الخطاب المؤيد لها (الأمريكى - البريطانى - اليابانى - الأوربى - الاسرائيلى) :

١- منع بغداد لخبراء التفتيش على أسلحة الدمار الشامل من دخول قصور الرئاسة العراقية ومقر حزب البعث العراقى .

٢- فشل العراق فى تسليم الوثائق الخاصة بالأسلحة الكيماوية

٣- عدم إحترام العراق لقرارات مجلس الأمن .

٤- شل القدرة العسكرية للعراق حتى لا يهاجم جيرانه .

٥- مواصلة الهجوم لحماية الشيعة فى الجنوب والأكراد فى الشمال .

٦- توغل الطائرات العراقية فى منطقة الحظر الجوية .

٧- قيام النظام العراقى بطرد الشيعة من الجنوب .

٨- قيام النظام العراقى بالمذابح الجماعية ضد الشيعة والأكراد والمعارضين السياسيين.

٩- عدم الإعتراف الغراقى بالكويت كدولة مستقلة .

١٠- الدفاع عن الكويت والسعودية .

١١- إعتقال ٢٥ عربى معهم أوراق تحرض على الثورة على النظام الكويتى والأمريكين الموجودين هناك .

ويلاحظ أن هذه الأسباب كانت تذكر فى بداية الأزمة ثم بدأت تقل تدريجياً مع إنتهاء الضربات العسكرية ضد العراق ، ويلاحظ أيضاً أن هذه الأسباب كانت تذكر بتنوعيات وصيغ مختلفة أثناء الأزمة ويلاحظ أن هناك سبباً تهكمت عليه الأهرام فى صياغتها له : وهو ضرب العراق فى أول أيام رمضان ووصف الرئيس الأمريكى ذلك الضرب بأنه حماية للإسلام والمسلمين بعد ما إنهالت الوعود الأمريكية بعدم الضرب أثناء شهر رمضان .

(ب) بالنسبة لأسباب الضربات العسكرية من وجهة نظر الخطاب المناهض لها (روسيا - الصين - فرنسا - العراق) :

١- إسقاط النظام العراقى وإحلال نظام بديل .

٢- تفتيت الأراضى العراقية فى مسلسل لتفتيته أراضى الأمة العربية .

٣- مساعدة النظام الأمريكى لسبع جماعات عراقية للعمل ضد النظام العراقى حتى يتم اسقاطه بالإضافة للضربات العسكرية .

٤- إستخدام أسلحة متطورة جداً كانت تعدها أمريكا فى حالة حربها مع الاتحاد السوفيتى .

٥- إستخدام أسلحة القرن المقبل فى الهجوم ضد العراق .

٦- تغطية الرئيس الأمريكى على فضيحة مونيكا جيت .

٧- سعى الولايات المتحدة للإنفراد بالهيمنة على العالم والقيام بدور شرطى العالم .

٨- سعى الولايات المتحدة لفرض ريتشارد بتلر ولجنته (جواسيس الولايات المتحدة وإسرائيل) على العراق بالقوة .

٩- القضاء على القوى العسكرية العراقية بعد القضاء على الإيرانية حتى لايبقى إلا إسرائيل فى المنطقة .

أما الأطر المرجعية التى استندت إليها صحيفة الشعب فقد جاء ترتيبها على النحو التالى :

١- يتصدر خطاب القيادة العراقية والعسكريون والشعب العراقى قائمة الاهتمام وقد اعتمدت الشعب على راديو بغداد والصحف العراقية ووكالة الأنباء العراقية ومراسلى التليفزيون الأمريكى . ووكالات الأنباء .

٢- جاء فى المرتبة الثانية الخطاب الأمريكى البريطانى واعتمدت الشعب على وكالات الأنباء العالمية ولكنها حرصت على تفنيد الخطاب وتجريمه .

٣- حرصت الشعب على إبراز الخطاب المصرى المعارض للهجمات العسكرية ممثلاً فى مظاهرات واعتصامات الصحفيين ومواقف النقابات المهنية واعتمدت على تصريحات القيادات الحزبية والمهنية هذا وقد تصدر خطاب القيادة المصرية ثم القيادة العراقية والشعب العراقى قائمة المرجعيات التى اعتمدت عليها صحيفة الأسبوع كما انفردت بنشر رسائل القراء لمساندة الشعب العراقى فى محنته واعتمدت الأسبوع على محرريها أولاً ثم راديو العراق والصحف العراقية وأخيراً وكالات الأنباء العالمية .

المحور الثالث : القوى الفاعلة

بالنسبة للخطاب المؤيد للهجمات العسكرية تميزت أغلب الصفات والأدوار المنسوبة للنظام العراقى وصدام حسين بالطابع السلبى مثل وصف النظام العراقى بأنه يهدد مصالح شعبه ووصف صدام حسين بأنه دكتاتور يعذب الشعب العراقى ومتهور ويشكل خطراً على جيرانه ووصف الإعلام العراقى بأنه بذئ وتضليلى . وقد بلغت نسبة الأوصاف السلبية التى حملها الخطاب المؤيد للعمليات العسكرية ١٠٠٪ أما الخطاب المناهض للعدوان الأمريكى فقد وصف الهجوم العسكرى بأنه يهدف إلى تقسيم العراق كما وصف زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية بشمال العراق بأنه انتهاك لسيادة واستقلال العراق ووصف أمريكا وبريطانيا بأنهم أعداء الإسلام والعروبة والإنسانية ووصف بتلر بأنه جاسوس وعميل لأمريكا ووصف العراق

بعراق الجهاد والعرب والإسلام . كما وصف كلينتون بأنه عاهر وداعر ويريد أن يحول الأنظار عن فضائحه الجنسية من خلال ضرب العراق (الأسبوع).

وهناك عدة أدوار وصفات منسوبة لأطراف أخرى مثل وصف الصحف الخليجية للرئيس مبارك بأنه حكيم وحازم ويسعى لجمع شمل العرب ووصف الأهرام للعمليات العسكرية فى رمضان بأنها أعنف من حرب الخليج وأن الهجوم يسعى لتدمير العراق نهائياً وأن خطاب الرئيس كلينتون إلى العرب والمسلمين بمناسبة شهر رمضان هو خطاب (مزعوم) .

يلاحظ من خلال تحليل القوى الفاعلة أن الأهرام حاولت أن تكون موضوعية فى عرض الخطاب المؤيد والمعارض للهجوم من خلال التغطية الخبرية ، ولكن معالجة الأهرام نفسها شهدت اضطراب فى الأهرام فى الأيام الأولى للأزمة تؤكد على الأوصاف والأدوار السلبية للنظام والرئيس العراقى ، بينما اتجهت فى رمضان لإبراز الأوصاف السلبية لأمريكا وبريطانيا إلى الحد الذى جعلها تبرز خبراً مجهول المصدر يصف العمليات العسكرية فى رمضان بأنه غزو صليبى لديار الإسلام مع ابراز خبر آخر مرفق بصورة يتحدث عن قيام أحد الطيارين الأمريكيين بكتابة عبارة "هدية رمضان" على أحد القنابل ، وبالنسبة للخطاب العراقى بأوصاف سلبية ، بينما اتجهت إسرائيل وتركيا إلى وصف موقفهما بالحيادية التامة فى هذه الأزمة .

استخلاصات أولية

كشف الرصد الامبيريقى لتفاصيل التغطية الخبرية للعدوان الأمريكى على العراق التى قدمتها الصحف المصرية عن استمرارية الأزمة التى يعانى منها الإعلام العربى والتى تتسم بتعدد المستويات وتباين الملامح والأبعاد ويمكن تلخيصها فى مجموعة الحقائق التالية :

١- لا تزال وكالات الأنباء الغربية تمارس تأثيرها الملحوظ على الإعلام العربى وقد أظهرت التغطية الإعلامية لحرب الخليج خصوصاً من خلال شبكة الـ CNN مدى اعتماد العالم العربى بصورة مقلقة على شبكات الإعلام الدولية فى تغطية أحداث المنطقة وقد أكدت هذه الدراسة نفس الحقيقة إذ أبرزت هيمنة وكالات الأنباء الغربية على معالجات الصحف

المصرية ورغم محاولات كل من صحيفتى الشعب والأسبوع عدم الإشارة إلى الوكالات والحرص على نقد وتفنيد الأخبار والتقارير التى تبثها . ورغم وجود ٢٢ وكالة أنباء عربية إلا أن وكالات الأنباء الغربية لاتزال تستأثر بالساحة العربية بسبب انشغال الوكالات العربية بالترويج للحكومة والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى ومما يجدر ذكره أن معظم الوكالات العربية ليس لها مراسلين فى معظم أنحاء الوطن العربى والعالم الخارجى مما يجعلها فى حالة اعتمادية كبيرة على وكالات الأنباء العالمية فى متابعة الأحداث الدولية والاقليمية . وقد فشلت جميع محاولات اليونسكو لانشاء وكالة الأنباء العربية (فاتا) أسوة بوكالة الأنباء الافريقية (بانا) ووكالة الأنباء الأسيوية ووكالة أنباء الكاريبى وأمريكا اللاتينية وجميعها تعمل على مستوى اقليمى .

٢- رغم استمرار تأثر التغطية الفعلية للأحداث فى المجتمعات العربية بالمفاهيم الغربية للقيم الإخبارية التى تعتمد على الفورية والقرب المكانى والغرابة والشهرة والصراع والموضوعية والإثارة والتى تطبقها الصحف العربية بدرجات متفاوتة تتناسب مع طبيعة الأحداث والسياسة التحريرية لكل صحيفة ولكن فى ضوء الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمعات العربية تبرز مجموعة أخرى من القيم الإخبارية الخاصة التى تحدد أولويات المعالجة الإخبارية للأحداث فى تلك المجتمعات وتتمثل فى التركيز على شخوص رجال الحكم ورأس الدولة وتضخيم مواقفهم وإبراز إيجابياتهم وقد تجسدت هذه القيمة فى معالجات كل من الأهرام والأسبوع لوقائع العدوان الأمريكى على العراق حيث سلطوا الضوء بكثافة على مواقف القيادة السياسية المصرية ممثلة فى الرئيس مبارك ووزير الخارجية فيما ركزت صحيفة الشعب على ردود أفعال القوى الشعبية والجماهيرية ممثلة فى النقابات والمظاهرات وقد حاولت الأسبوع أن تجمع بين الموقفين فى إطار الإشارة إلى ردود فعل الشارع المصرى تجاه ضرب العراق جنباً إلى جنب مع ابراز تحركات القيادة المصرية من أجل إيجاد حل سلمى للصراع الأمريكى العراقى .

٣- رغم ما كشفت عنه الدراسة تفوق الأهرام فى معالجاتها للعدوان الأمريكى على

العراق والذى تجسد فى اتساع شبكة مراسيلها وكفاءة جهازها التحريرى . وتعدد مرجعياتها وتنوع مستويات خطابها إلا أنها أغفلت عن عمد الإشارة إلى ردود الفعل الشعبية فى مصر وذلك بحكم انتمائها لمنظومة الصحف القومية الموالية للقيادة السياسية المصرية هذا فيما ركزت كل من صحيفة الشعب الحزبية والأسبوع المستقلة على ردود فعل الجماهير والنقابات والأحزاب تجاه العدوان الأمريكى على العراق .

وذلك اتساقاً مع الخط الفكرى والسياسى لهاتين الصحيفتين ولكن ضآلة الإمكانيات التكنولوجية وقصور الكفاءة المهنية لدى الكوادر الصحفية فى كل من الشعب والأسبوع حال دون بلوغهما المستوى الذى حققته الأهرام سواء فى نوعية التغطية أو اتساع نطاقها وتعدد مستوياتها . فضلاً عن شيوع روح الانفعال والخروج عن آداب المهنة أحياناً باستخدام بعض المصطلحات غير اللائقة فى وصف الخصوم الأمريكية والبريطانية وعلى الأخص الرئيس الأمريكى كلينتون .

٤- إذا كانت التغطية الإعلامية الدولية لحرب الخليج خصوصاً من خلال شبكة الـCNN قد أظهرت مدى اعتماد العالم العربى على التكنولوچيا الغربية فى مجال الإعلام والإتصال فإن هذه الدراسة قد أكدت هذه الحقيقة ولكنها أضافت أن الصحف الراسخة تاريخياً والمتطورة تكنولوچياً ومهنياً والمستوردة حكومياً مثل الأهرام تملك القدرة والكفاءة على تلبية الاحتياجات الإعلامية والاتصالية لدى جمهور القراء بدرجة تفوق كثيراً الصحف الحزبية والمستقلة ذات التوجه الشعبى والإمكانيات المتواضعة تكنولوچياً وبشرياً ومهنياً وهذه إشكالية تدعونا إلى ضرورة ادراك التحديات التى يواجهها الإعلام العربى فى عصر العولمة وفى مقدمتها التحدى التكنولوچى المتمثل فى ما يسمى نقل أو توطين التكنولوچيا الاتصالية .

٥- يغلب على أسلوب الخطاب الصحفى فى الوطن العربى الطابع الدعائى الاقناعى الانفعالى التقليدى علاوة على استمرار أنماط الكتابة الصحفية التى تميل إلى الإثارة والمبالغة والمعالجة الخبرية ذات الطابع السطحى للقضايا والأحداث . وقد برز ذلك بنسب متفاوتة فى معالجات صحيفتى الشعب والأسبوع للعدوان الأمريكى على العراق وخصوصاً فى متابعة

ورصد ردود الأفعال تجاه العدوان والأوصاف المنسوبة للرئيس الأمريكى وللغرب عموماً .
ولاشك أن هذا المستوى فى الأداء الإعلامى ينال من مصداقية وتأثير هذه الصحف فى الرأى العام العربى خصوصاً وأن الصحافة تشهد حالياً نقلة نوعية على مستوى العالم كمهنة وكمهارة وكآلية عولية تسعى لتوحيد السوق العالمية من خلال توحيد الأفكار والأذواق والثقافات ولذلك أصبحت تعتمد بشكل أساسى على المعلومات والتحليل والاستقصاءات والحوارات الموسوعية وسائر السمات التى لاتزال مفتقدة وغائبة عن كثير من الصحف العربية .

٦- أكدت الدراسة غلبة الروح القطرية على الخريطة الصحفية فى العالم العربى وقد تجسد ذلك فى غياب مراسلى الصحف العربية عن مواقع الأحداث الهامة التى تقع داخل المنطقة العربية مما يفسح المجال للمراسلين الأجانب الذين يسيطرون على الساحة الإعلامية بتصوراتهم وتحيزات دولهم وتنقل عنهم الصحف العربية نقلاً حرفياً هذا ما حدث فى الحرب اللبنانية وحرب الخليج وضرب العراق والحرب الأهلية فى الجزائر .

٧- رغم التطور التكنولوچى الهائل الذى اكتسح العالم والمتمثل فى انتشار الفضائيات وشبكات المعلومات الدوليه إلا انه لوحظ ان الصحف المصرية الثلاث لم تعتمد على شبكات الاتصال والمعلومات الدولية إلا بصورة محدوده للغاية فى تغطية ومتابعة وقائع العدوان الأمريكى على العراق واعتمدت بصورة كامله على الآليات التقليدية المتمثله فى وكالات الأنباء والمراسلين والصحف والإذاعات الأجنبية مما يكشف عن بطء ومحدودية تأثير الثورة التكنولوچية فى الاتصال والمعلومات على وسائل الإعلام وخاصة الصحف فى الوطن العربى .

المصادر

الصحف المصرية التالية :

١- الأهرام فى الفترة من أول ديسمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ .

٢- الشعب فى الفترة من ٢١ ديسمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ .

٣- الأسبوع فى الفترة من ٢١ ديسمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ .

الدراسات والكتب :

١- عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٥٤ - فبراير ١٩٨٣ - الجامعة العربية - تونس .

٢- مجموعة من الكتاب المصريين والعرب : أزمة الإعلام فى أزمة الخليج مجلة الدراسات الإعلامية - عدد خاص ٦٤ - يوليو / سبتمبر ١٩٩١ .

٣- عواطف عبد الرحمن : تجليات التبعية الإعلامية فى حرب الخليج - فى كتاب الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى - دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩٦ .

٤- عبد الفتاح عبد النبى : سوسيولوچيا الخبر الصحفى - دراسة فى انتقاء ونشر الأخبار - دار العربى ، القاهرة ١٩٨٩ .

٥- عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى وقضايا العولمة - دار العربى - القاهرة ١٩٩٩ .

٦- عاطف صقر : الشئون العربية فى الصحافة المصرية ، رسالة ماچستير غير منشورة ، كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

٧- عصام المرسى : التدفق الإعلامى بين الدول العربية ، مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة ١٩٩٥ .

٨- عبد القادر الادريسى : الصحافة العربية والتدفق الإعلامى ، مجلة الدراسات الإعلامية - أبريل ١٩٩٥ .

٩- حمدين صباحى : تطور مفهوم الوحدة العربية فى الصحافة المصرية ، ١٩٢٣ - ١٩٦١ ، رسالة ماچستير غير منشورة - كلية الإعلام ١٩٨٥ .

الخطاب البيئى
فى الإعلام المصرى
بين الوصاية والمشاركة

الخطاب البيئى فى الإعلام المصرى

بين الوصاية والمشاركة

تشير المفاهيم المعاصره للتنمية إلى اهمية ان تبدأ العملية التنموية بهؤلاء الناس الذين يحتاجون الى التنمية ويستفيدون من عائدها أى هؤلاء البشر الذين تستهدفهم مشروعات التنمية وليس بمجموعات التكنوقراط والخبراء أو النخب المثقفه الذين يصممون مشروعات التنمية من واقع خبراتهم المعزوله عن الجمهور المستهدف .

فإذا كان الامر يبدو اكثر يسراً بالنسبة لهؤلاء الباحثين الذين توثقت علاقتهم الفكرية بالبيئة الثقافية والاجتماعية الغربية فى اوربا أو الولايات المتحدة سواء فى تحديد الجمهور المستهدف وأجندة اولوياته واحتياجاته أو اختيار وسائل الإعلام الاكثر ملائمة للجمهور المستهدف مستفيدين من رصيد المعلومات المتجدد عن قضايا البيئة وسواها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية . فإن الامر يختلف بالنسبة للباحثين المنتمين للعالم الثالث وعلى الاخص هؤلاء الاكثر التصاقاً بالواقع المعاش فى مجتمعات الجنوب عندما يقتربون من العملية الاتصالية لإختيار الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى التنمية . فقد شهدت الفترة الممتدة من الخمسينيات حتى نهاية السبعينات صعود النماذج التى تربط مفهوم التنمية بالتحديث وتؤسس بناء عليه رؤية ترى ان وسائل الإعلام تمتلك قوة تأثير هائلة على الجمهور باعتباره كتلة سلبية من المتلقين يمكن اقناعهم بتطبيق وتبنى السلوكيات التنموية دون عناء كبير خصوصاً فى اطار الاساليب المتقدمه التى تستخدمها وسائل الإعلام فى بث رسائلها الى الجمهور المتلقى . وبعد مرور ما يقرب من الربع قرن اثبتت هذه النماذج فشلها بعد أن تأكد لهم ان الجمهور الذى يتوجهون إليه ليس سلبياً ولذلك بدأ المنظرون الإعلاميون يشيرون الى

ضرورة استبعاد النموذج الرأسي للاتصال المتجه من أعلى إلى أسفل وإحلاله بالنموذج ذي الاتجاهين (رأسي – افقى) وأهمية تحجيم دور الخبراء والتكنوقراط فى فرض وصايتهم الفكرية على الجمهور .

وقد تواكب هذا التغيير فى مجال الإعلام التنموى مع التغيرات التى حدثت فى نظريات التعليم والتعلم حيث تراجعت النظريات التقليدية التى تعتمد على التلقين والوصاية وبرزت النظريات التى تعلى من شأن المشاركة والتفاعل بين القائمين بالتعليم والجمهور ويمكن الإشارة هنا الى اعمال كل من دوكورث ١٩٦٤ ، بارت ١٩٧٢ ، كامو ١٩٧٤ ، باولو فريرى ١٩٧٠ فى فلسفة التعليم . إذ اشاروا الى ان التنمية فى الاساس هى عملية تربوية وتعليمية يقوم الإعلام بدور رئيسى فيها وأكدوا على ضرورة المشاركة الشعبية فى العملية التنموية .

فى اطار هذا المفهوم للتنمية المعتمدة على المشاركه الشعبية تتحدد رؤيتنا لدور الإعلام ووظائفه فى المجتمعات الساعيه للنمو فى دول الجنوب . ومن هنا اود ان اطرح مفهوم الخطاب الإعلامى الذى يعتمد على المشاركة كبديل للخطاب الإقناعى الذى يكرس وصاية الخبراء والنخب المثقفة ويصطدم بعوالم وتلوينات الجمهور التى يجهلها هؤلاء الخبراء والتى تؤدى فى نهاية الامر وفى الاغلب الى تهميش هذه الكتل البشرية بدلاً من اشراكها فى فعل التغيير باعتبارهم طرف اصيل وهدف نهائى للعملية التنموية .

واعتقد وكما يرى الكثيرون من اساتذة الإعلام فى العالم النامى ان نقطة الانطلاق الصحيحه فى تناول علاقة الإعلام بالبيئة وتأثير كل منهما على الآخر لابد ان تبدأ من نقاط التماس الحيويه بين البيئة الطبيعية بكل خصوصياتها واشكالياتها والبيئة الاجتماعية الثقافية بكل عوامل المد والجذر التى تتوالى عليها وفى قلبها الإعلام كعنصر استقطاب رئيسى تتجلى فى ممارسته كافة اشكال الصراع والوحده بين مفردات الواقع المعاش بتعقيداته وكوامنه وتداعياته المتباينه .

وتشير الكثير من المشروعات والتجارب المعاصره التى جرت فى مجال التوعية بالبيئة خصوصاً فى ميادين الصحه والزراعه والتنمية البشرية فى بعض دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية سواء فى البرازيل أو الهند أو كينيا أو زيمبابوى أو تايلاند (وليس بالضرورة ان تستمد الامثله من الدول النامية فى الجنوب فحسب بل ان هناك دولاً صناعية متقدمة مثل كندا تمتلك تجربة هامه فى هذا الصدد ..) اقول تشير هذه التجارب إلى مجموعة من السمات المشتركة نوجزها على النحو التالى :

١- تعتمد استراتيجيات التوعية البيئية فى هذه الدول على المنظور التكاملى الذى يحقق اهدافه من خلال المزج بين الإعلام والتعليم .

٢- تركز هذه البرامج على التعليم الإعلامى باعتباره عنصراً رئيسياً فى حملات التوعية البيئية سواء اقتصر الأمر على حماية البيئة من التلوث بكافة اشكاله (الهواء - الماء - الغذاء) أو امتد ليشمل الصحه والزراعة والنهوض بالمرأه والشباب .

٣- يعتمد الاسلوب التعليمى فى هذه الحملات على رصيد معرفى مستمد من البحوث الاجتماعية والنفسية والتربوية والخبرات الميدانية فى مجال التسويق الاجتماعى الحديث .

٤- تعتمد هذه البرامج على عدة مداخل معرفية ووسائل وقنوات إعلامية تتآزر وتتكاتف من أجل توصيل الرسالة الإعلامية الى الجمهور .

٥- تتولى تنفيذ هذه الاستراتيجيات كوادر مؤهله ومدربه إعلامياً وبيئياً قادره على تصميم وادارة مشروعات وحملات التوعية البيئية .

٦- تعتمد هذه الاستراتيجيات على دراسات ميدانية للتعرف على اتجاهات الجمهور وارائه واحتياجاته لتحديد مستوى وعيه وسلوكياته ازاء التحديات البيئية التى تواجهه .

٧- يتم تصميم المشروعات والحملات الإعلامية بناء على نتائج الدراسات والمسوح الاجتماعية والثقافية ودراسات الجمهور لتحديد القوالب الإعلامية والمضامين البيئية الاكثر ملائمة والاقدر استجابة واشباعاً لاحتياجات الجمهور .

وقد اثبتت هذه التجارب أهمية اللجوء أو الاستعانه بوسائل إعلاميه بديله يديرها الجمهور بنفسه وتعتمد على المشاركة المتواصلة حيث يتحمل الجمهور المسئولية فى نقد وتغيير السلوكيات السلبية تجاه البيئة وتحدياتها .

أزمة الخطاب البيئى

فى إطار الجدل المثار حول دور وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى البيئى تبرز مجموعة من الإشكاليات التى تحيط بالخطاب البيئى وتحول دون وصول الرسالة البيئية الى جمهورها فرغم الاسهامات الهامه التى قدمها الإعلام الدولى والمحلى على امتداد العقدين الماضيين فى جعل المشكلات والقضايا البيئية جزءاً من قضايا الرأى العام حيث أصبحت البيئة قضية حيه منظوره لدى كل من النخب المثقفه والجمهور العام كما تشير الى ذلك استطلاعات الرأى التى اجريت فى كل من كندا وبريطانيا والولايات المتحده ومصر . رغم كل هذا الاهتمام الإعلامى الذى اصبحت تحظى به قضايا البيئة إلا أن الخبرة العالمية تشير إلى ان هناك نمطان على خريطة الاهتمام الإعلامى بالبيئة فى شمال العالم وجنوبه يعتمد النموذج الأول على الاهتمام الموسمى المؤقت المرتبط بالازمات والنكبات البيئية وغالباً ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على الإثاره والاكتفاء بالجوانب الصارخة فى الاحداث البيئية وتحاشى الإشارة إلى الاسباب مع الميل الى التهويل والمعالجه السطحيه علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير اثاره .

ويرى انصار هذا النموذج الذى ما زال يسيطر على ضفتى العالم شماله وجنوبه ان الاهتمام بقضايا البيئة فى اطار كونه استجابة لما تفرضه احتياجات السوق المحلية والعالمية حيث تخضع المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة فى اطار هذا النموذج لآليات المنافسه التى تفرضها السوق الإعلامية . وقد افرز ذلك كثيراً من السمات السلبية التى يتسم بها هذا

النموذج الذى يستمد اسسه النظرية من المفهوم الغربى الذى يركز على الوظائف التسويقية للإعلام ويحصر ادواره فى تلبية احتياجات السوق دونما نظر إلى وظائفه التربوية والتثقيفية .

وتتميز المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة فى اطار هذا النموذج بالطابع الخبرى وقلة التحقيقات الميدانية الموثقه عن البيئة والخلط بين الموضوعات الإعلانية المدفوعة الأجر والموضوعات الإعلامية . فضلاً عن انحياز اغلب هذه المعالجات لوجهة نظر الحكومات واصحاب المشروعات الصناعية وذلك بسبب اعتمادها على المصادر الرسمية . علاوة على الاهتمام بالقضايا البيئية العالمية على حساب القضايا المحلية . كما يتجاهل الخطاب البيئى والتعليق عليه احياناً من جانب رجال الصناعة أو المسئولين الرسميين أو الخبراء وغالباً ما يخفق فى عرض رؤيتهم العلمية بصورة مبسطة وواضحه .

اما النموذج الثانى للاهتمام الإعلامى بقضايا البيئة فهو يعتمد على النظرة المتكامله لهذه القضايا سواء فى علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الاخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول والمتابعة المستمرة ولا تقتصر فقط على الازمات والنكبات .

ويطرح هذا النموذج نمطين من انماط المعالجه الإعلامية لقضايا البيئة وهما النمط التعليمى والنمط النقدى . ويركز النمط الاول على رؤية ترى أن نشر المعلومات الصحيحه عن البيئة ليس كافياً بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه البيئية والمسئوليات المترتبة على هذه الحقوق . ويضيف النمط التربوى النقدى الى النمط السابق اهتمامه بمحاولة اشراك الجمهور فى عملية تقييم المشروعات البيئية التى تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام بحيث لايسهم الجمهور المتلقى فى تعديلها وتطويرها فحسب بل ويحرص على تحويلها الى فعل بيئى يتسم بالالتزام والفاعلية .

ويتميز النمط النقدى فى معالجة قضايا البيئة بقدرة اصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة اشكال التضليل الإعلامى التى يقدمها انصار النموذج الاول كذلك يمتلكون القدره والإمكانيات المعرفية على مواجهة ادعاءات الحكومة واصحاب المصالح التجارية والصناعية الذين يحاولون تجميل وجه سياستهم ومشروعاتهم الضارة بالبيئة وتفصيلاً لذلك يلاحظ ان انصار هذا الاتجاه (النقدى) يتميزون بعدم الانغلاق فى متاهات نظرية معزوله عن الواقع كما لاتربطهم بدوائر المال والاستثمارات التجارية والصناعية مصالح شخصية تفقدهم الرؤية الصحيحة ولذلك تراهم يحرصون على الانطلاق من المستوى الواقعى للوعى الجماهيرى بقضايا البيئة ومراعاة ربط المعالجات الإعلامية بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والاهتمامات والقيم الثقافية للجماهير كأفراد وجماعات فى اطار ظروفهم وإمكانياتهم الفعلية مع العمل على ابراز علاقة التأثير والتأثر المتبادلة بين مشكلات البيئة والمشكلات الحياتية للجماهير ومدى تأثير ذلك سلباً وايجاباً على مستوى ونوعية الحياة وذلك بالإكثار من نشر التجارب الاخرى للشعوب التى نجحت فى القضايا على بعض المشكلات البيئية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المشكلات الحيوية التى تمس مصالح الجماهير بصوره مباشرة وليس فقط باعتبارها جزءاً من اهتمامات الدولة أو باعتبارها مشكلات عالمية لايقدر على حلها الافراد .

ويترجم انصار هذا التيار النقدى ادراكهم الواعى لقضايا البيئة فى صورة معالجات إعلامية تتميز بالطابع التربوى مراعين التدرج فى عرض المشكلات البيئية متحاشين التهويل والمبالغة متابعين بذلك الإسهامات البعيدة عن دائرة الضوء والتى تقدمها الجماعات التطوعية الاهلية فى مجال النهوض بالبيئة . ويؤمن اصحاب هذا الاتجاه بأن استجابة الجمهور بالاسهام فى حل مشكلات البيئة يرتبط بصورة اساسية بمدى حصول افراد هذا الجمهور على حقوقهم المعيشية فى السكن والتعليم والعمل والعلاج والمشاركة السياسية والثقافية

فالمواطن المحروم من حقوقه الاساسية لايستطيع ولايرغب فى الاسهام فى حل مشكلات البيئة ولذلك فإن فاعلية الخطاب البيئى مهما توافرت فيه الشروط الموضوعية من حيث الوضوح والتحديد والتنويع واستخدام الادله والشواهد والاقتراب من الاهتمامات الحياتية للجمهور أقول ستظل هذه الفاعلية موضوع شك لأن الخطاب البيئى قد يكثف المعلومات ويثرى خيال المتلقى ولكن لن يدفعه الى دائرة الفعل الإيجابى بل قد يحوله فى افضل الحالات الى مجرد ملاحظ متخم بكم هائل من المعلومات والاخبار ولكنه غير قادر على المشاركة الفعليه لأن المواطن لايحيا فقط على المعرفه الإعلامية فلا شك ان الاجساد العاريه والنفوس الخائفه والايدى المرتعشه لاتنتمى الى بيئة اوطانها التى تضن عليها بالامان والكرامه وبالتالى لاتحرص على حمايتها أو النهوض بها .

عواطف عبد الرحمن

الإعـــلام
وقضايا المرأة العربية
فى عصر العولمة

دور الأسرة فى عصر العوله

إذا كانت العوله تعنى فى جوهرها رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الاقتصادية والإعلامية كى تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة وكى تحل محل الدولة فى ميادين المال والاقتصاد والثقافة والإعلام مما يعنى تقلص السيادة القومية للدولة فى هذه المجالات بالتحديد وإذا كان التفوق التكنولوجى قد أتاح إمكانية التحكم فى صناعة المعلومات والإتصال من خلال الشركات العملاقة والمهيمنة على السوق العالمية بواسطة الثلاثى المعروف **[البنك الدولى - صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية]** فإن المجال الثقافى وسائر مكونات المنظومة الحضارية لا يزال يمثل الساحة الرئيسية للصراع حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية . ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافى الوطنى لفترة طويلة تمثل عمر الدولة الوطنية وسيادتها على أرضها ومواطنيها وظلت الثقافة الوطنية تستمد أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسين أحدهما اجتماعى يتمثل فى الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى التى تنتج الوجدان الثقافى الوطنى بواسطة شبكة القيم التى ترسخها فى وجدان الأفراد منذ نشأتهم الأولى والمصدر الثانى يتمثل فى المدرسة التى تواصل الوظائف التربوية للأسرة ولكن فى إطار الجماعة الوطنية حيث تقوم المدرسة بوظيفة ارساء أسس الثقافة الوطنية . وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العالم المعاصر إلى فقدان هاتين المؤسستين لأدوارهما الحاسمة فى التنشئة الاجتماعية والثقافية بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج ونشر القيم فى مقدمتها الإعلام المرئى وتصاعد أدواره فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات وبسبب فشل النظام التعليمى وقصور السياسات التربوية عن تلبية الحاجات المعرفية والعلمية والتربوية للمواطنين فى إطار الدولة الوطنية (١).

لقد أدى تفكك وفشل النظام الثقافى الوطنى التقليدى فى دول الجنوب إلى إفساح الطريق لآليات العوله الثقافية التى تسعى الى توحيد العالم فى منظومة قيمية وفكرية واحدة تستجيب دون مقاومة لمتطلبات ومصالح السوق العالمية . فى ضوء هذا السياق يمكننا تحديد طبيعة العوله الثقافية وقوانين حركتها فهى تنشط وتتوسع فى ظل تصاعد الثقافة المرئية أى ثقافة الصورة وفى مناخ يشهد تراجعاً ملحوظا للثقافة المكتوبة التى حفظت تاريخ البشرية

ورافقت الحضارة الانسانية منذ اختراع السومريون الكتابة منذ ٣٦٠٠ سنة قبل الميلاد وشكلت جوهر الاتصال الجماهيرى منذ ظهور المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر واستمرت تنسج وترصد معالم الثورات الفكرية والحضارية على نطاق العالم حتى ظهور الأقمار الصناعية التى تجسد الثورة الخامسة فى مسيرة التكنولوچيا الاتصالية .

إذن ثقافة العوله هى ثقافة ما بعد المكتوب فالكتابة ليست من أدوات أو آليات انتشار العوله . والواقع أن ذلك لم يكن ممكناً إلا بسبب ما تحقق من انجازات تكنولوچية هائلة فى مجال الإعلام السمبعصرى حيث أصبح فى وسع البث المباشر عبر الأقمار الصناعية أن ينقل المنتج الثقافى إلى كافة أنحاء العالم فى يسر وسرعة غير مسبوقة مخترقاً الحدود القومية والحواجز الجغرافية دون مشقة .

هذا وتعتمد ثقافة العوله بصورة أساسية على وسائل الإعلام السمبعصرية التى أصبحت تغطى الكرة الأرضية عبر الأقمار الصناعية وإخترقت جميع القارات والدول والعواصم والريف والحضر لتمارس الهيمنة الثقافية فى أحدث صورها وذلك لأسباب ترتبط بالمستجدات التى طرأت على الواقع الثقافى الدولى خصوصا بعد إختفاء الاتحاد السوفيتى وإنحسار الصراع الايديولوچى من الساحة الدولية وحلول الاختراق الثقافى محله . فإذا كان الصراع الايديولوچى لايزال يستهدف تشكيل الوعى سواء بتزييفه أو تصحيحه فإن الإختراق الثقافى يستهدف السيطرة على الإدراك من خلال الصورة السمعبصرية سعياً للتأثير فى الوجدان والفكر والسلوك بالعمل على تنميط الذوق وقولبة السلوك فى أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه تصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الانسان وتحول دون البحث عن البديل أو الرغبة فى التغيير وتشكل الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العولى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوچية الهائلة وأدواته الإعلامية المتقدمة والتى تلعب الدور الحاسم فى نشر وترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجارى بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية وإعادة إنتاج البنية المتخلفة بكل ماتحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الانانية والاستغلال وانعدام لممارسات العقلانية وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد(٢) .

وعندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنه للعالم شماله وجنوبه تصادفنا حقيقتين هامتين

تشير أولهما الى اجتياج الثقافة الأمريكية للعالم المعاصره بما فيه وقد أكد وزير الثقافة فى الاتحاد الأوروبى فى بيان أصدره عام ١٩٨٨ خطر التهميش الذى تتعرض له الثقافات الأوربية فى عالم توحده ثقافياً الصور والرسائل الأمريكية التى تذاع وتنشر عبد الأقمار الصناعية أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العالميتين الثقافة الانجلو - أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم فى مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية .

مكانه المرأة فى عصر العولمه :

تشير الدراسات المعاصرة فى العلم الاجتماعى إلى حقيقة هامة مفادها أن القوى العامله النسائية لا تحظى بإهتمام الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين رغم جزء أساسى من المنظومة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي وأن كان لها وضع خاص فى البنيه الاقتصادية الاجتماعية يختلف عن وضع الرجل فهى تقوم بأعمال حيوية دون أجر بينما الرجل لا يقوم بأى عمل إلا إذا تقاضى عنه أجراً أو دخلاً وقد نشأ هذا الوضع الخاص بالمرأة منذ مرحلة مبكرة فى التاريخ ترجع الى مرحلة الصيد حيث كانت تقوم على تخزين وحفظ المواد الغذائية وإعداد الطعام والمكان يستقرون فيه ثم قادها جمع الثمار إلى اكتشاف الزراعة والاهتمام بها ولكن طغى عليها الرجل فى هذا المجال حيث لم يتح لها التكوين البيولوچى المت]لق بالانجاب ورعاية الأطفال نفس القدر من حرية الحركة التى كان يتمتع بها الرجل فاستطاع أن يفرض علّها الأوضاع التى تناسبه ومن هنا نشأ التقسيم الذى$أصاب وظائف المرأة وجعلها تعمل فى مجالين داخل ال\يت وخارجه أ تصبح عرضه لمستويين من الاستغلال الـــبوى الطبقى قد لعب هذان العاملان دوراً أساسياً پى التراكم الرأسمالى منذ أولى مراحله ولا يمكن فهم آليات تطور$النظام الرأسمالى دون ادراك العلاقة بين هذين الب]دين الطبقى والأبوى فالواقع ان عمل المرأة خارج ا|بيت مقابل أجر لا يختلف فى الجوهر عن عمل الرجل ر[ما الفارق الاساسى هو ان المرأة تخصص لها ادنى امكعمال وتلك التى تحتاج الى الصبر والطاعة والمهارة اليدوية مثل تطريز الرسومات أو صنع السجاد أوقطف أوراق الشاى أوتجميع الصفائح الالكترونية الدقيقة وفى معظم الأحيان تتلقى اجراً أقل من الرجل ولاتصل إلى مستوى الوظائف الاشرافية إلا نادراً .

ويكمن الاختلاف بين عمل المرأة والرجل فى انها تقوم بكافة الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال أى بكل المهام التى تتعلق بضرورة الحياة لأفراد اسرتها دون أجر فيما يقتصر دور

الرجل على الأعمال التى خارج البيت ويعفى تماما من المسئوليات المنزلية رغم أن هذه النشاطات التى تؤديها المرأة دون أجر تدخل فى صميم التراكم الاقتصادى للنظام الراسمالى فلا يمكن أن تتصور استمرار النشاط الانتاجى والخدمى لقوى العمل الذكوريه بدون هذا الجهد الذى تقوم به المرأة فى بيتها فضلا عن دورها فى انجاب قوة العمل وتنشئتها ورعايتها حتى تنضم إلى سوق العمل (٣) .

ومع ذلك يتجاهل علماء الاقتصاد والاحصاء هذه الأنشطة التى تقوم بها المرأة والتى تعد جزءاً لا يتجزأ من قوة العمل ذاتها ولذلك لايتم ادراجها ضمن عائد الانتاج القومى أو حسابات الدخل القومى .

وفى عصر العوله تتزايد أهمية الدور الذى تقوم به قوة العمل النسائية فى مضاعفة التراكم الاقتصادى لصالح القوى العالمية والمحلية فالمرأة فى نظر هذه الشركات تعد منجما جديداً يجب استغلاله إلى أخر قطره أولاً باعتبارها تمثل قوة العمل الرخيصة غير المنظمة التى لا تحتاج الى ضمانات صحية أو تأمينيه فهى تقبل مالا يقبله الرجل سواء فى مجالات القطاع غير الرسمى أو فى الحرف والخدمات والصناعات التكميليه أو فى المنازل .

وثانياً : باعتبارها ربة بيت لا تزال تقوم بالأعمال المنزلية الحيوية دون أجر فضلا عن دورها الاساسى فى الاستهلاك الذى يعد عماد السوق فى عصر العولمة . والمرأة ربة البيت التى لا تعمل خصوصا إذ كان زوجها ميسورا هى المستهلكة الأولى فى الأسرة . فالمرأة فى مجتمع الشركات المتعددة الجنسية إذن مهمة كأداة للعمل الرخيص إذ علمنا ان ٧٠٪ من القوى العاملة فى مناطق لانتاج فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيه مكونة من النساء وأيضاً مهمة كأداة أساسية للاستهلاك مما يضاعف مكانتها كركن أساسى فى التراكم المتزايد المبنى على عولمة السوق لصالح هؤلاء المتحكمين فى مجلس ادارة اقتصاد العالم (٤) .

الخطاب العالمى الخاص بقضايا المرأة :

تتجسد أبرز ملامح الخطاب الدولى عن قضايا المرأة فيما حوته وثيقة موتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٥ حيث ركزت على عدة قضايا محورية تمثلت فيما يلى :

١- تضمين رؤية المرأة عند اعداد مختلف السياسات التعليمية والاعلامية والاقتصادية بل

والسياسات المتعلقة بدور السلم والحرب واقترن بذلك فكرة اقتسامها للسلطة التمثيل المادي لها داخل دوائر صنع القرار باعتبار ان هذا الاجراء كفيل بضمان نفاذ رؤيتها داخل دوائر صنع القرار .

٢- تنمية الحساسية الإعلامية ازاء قضايا المرأة وذلك فى مواجهة نمطيه صورة المرأة في الإعلام التى تكرس التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل مما يرشح عدم أهليتها وتهميشها .

٣- ظاهرة تأنيث الفقر حيث تربط الوثيقة بين زيادة معدلات الفقر وبين انتهاج عدد كبير من الدول النامية لسياسات اعادة الهيكله وظاهرة الديون الأجنبية وتزايد نفقات التسلح وتأثير ذلك على تخفيض الانفاق على الخدمات الاجتماعية مما أدى الى انتقال مسئوليتها من الدولة إلى النساء وتشير الوثيقة إلى أن ربع الأسر على صعيد العالم يتولى أمره النساء . كما أوضحت أن غياب الاهتمام بدراسة الأسباب البنيوية للفقر ودراسة آثار سياسات التكيف الاقتصادى على النساء قد أدت إلى تأنيث ظاهرة الفقر فضلا عن تفاقمها .

٤- التعليم فى صفوف النساء وقد ابرزت الوثيقة مظاهر التقدم التى تحققت فى مجال تعليم الأناث إلا انه لا يزال ثلثى الأميين فى العالم من النساء وهناك ٦٠ مليون فتاه غير متاح لهن التعليم الابتدائى .

٥- حقوق الطفلة وتركز وثيقة بكين على مظاهر التمييز فى التعليم والغذاء والرعاية الصحية لصالح الذكر وخصوصاً الأسر الفقيره فى معظم الدول النامية .

٦- العنف ضد المرأة وتبرز وثيقة بكين ان العنف ضد المرأة ظاهرة واسعة الانتشار بدءاً بالولايات المتحدة التى تتعرض فيها امرة للعنف كل ١٨ دقيقة وانتهاءاً بالهند حيث تتعرض ٥ نساء يوميا للحرق بسبب الخلافات المرتبطة بالمهور وتوضح الوثيقة ان النساء يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف البدنى أو النفسى أو الجنسى فى مختلف الطبقات الإجتماعية فى ظل أطر ثقافية وحضارية متباينه .

٧- مشاركة المرأة فى صنع القرارات وقد أشارت الوثيقة استمرار تدنى نسبة تمثيل النساء فى البرلمانات بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر نيروبى للمرأة إذ لا تزال المرأة نحو ١٠٪ فقط فى الهيئات المنتجة على صعيد العالم وتضيف ان الأمم المتحدة لا تمثل استثناء لتلك القاعدة إذ لا تضم سوى ٦ سيدات من بين ١٨٤ سفيراً يمثلون الدول الأعضاء كمندوبين

لها فى المنظمة الدولية وهناك ١٠٠ دوله لا توجد بها نساء فى البرلمان هذا وقد صدق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة ٢٣٣ دوله عدا ١١ دولة عربية وضعت تحفظات على بعض بنود الاتفاقيه لاعتبارات دينية وثقافية . وتتمحور القضايا الخلافية فى وثيقة بكين حول ما يلى :

١- الطابع العالمى الحقوق الإنسان وفى مقدمتها حق الفتاة والمرأة.

٢- الصحة الانجابية .

٣- أثر التطرف الدينى والارهاب على وضعية المرأة .

٤- المساواة فى الميراث .

٥- توسيع نطاق العمل أمام المنظمات غير الحكومية .

٦- أثر سياسات إعادة الهيكله على المرأة .

٧- الحاجة إلى بناء نظام إقتصادى واجتماعى عالمى جديد (٥) .

قضايا المرأة العربية فى عصر العولمه :

ثمة تغيرات جوهرية لا يمكن إغفالها طرأت على الوقع النسائى العربى خلال الخمسين سنه الماضية تمثلت فى العديد من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة العربية فى اطار التغيرات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه التى شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة. إذ لا يمكن إغفال الزيادة المضطرده فى نسبة الفتيات المتعلمات ونسبه النساء العاملات فى الوطن العربى كله. غير أن هذه الزيادة الكمية الملحوظة وسواء فى عدد النساء المتعلمات أو العاملات ليست فى حد ذاتها دليلا على التغيير الجوهرى فى الوضع الاجتماعى للمرأة أو قرينه على تحررها الشامل بصورة حقيقية فما زالت المرأة العربية تواجه كثيرا من العقبات التى تحول دون انطلاق قدراتها ومواهبها للمشاركة فى صياغة شكل المجتمع العربى وعلاقاته .

والواقع ان العالم العربى يواجه على مشارف القرن الحادى والعشرين مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوچية فى ظل مناخ إقليمى ودولى يشهد تحولات متسارعة ونزوعاً إلى مزيد من الهيمنة الاقتصادية والسياسية التى تركزت آثارها على المرأة العربية بشكل خاص ولعل من أبرز التحديات التى تواجه العالم العربى فى السنوات

الأخيرة ذلك التطبيق القاصر فى مفهوم التنمية البشرية وتجاهل المغزى الحقيقى لهذا المفهوم. وما ينص عليه من توسيع دائرة الخيارات أمام كافة أفراد المجتمع من الرجال والنساء بما ينمى طاقات الشباب من الجنسين للاسهام فى خلق الظروف الملائمة لتحقيق العداله والمساواه وفق منهج تنموى متكامل وفى مناخ ديمقراطى حقيقى وفى هذا السياق تبرز الحقيقة التى تشير إلى غياب الحوار فى كافة التشكيلات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية فى الدول العربية مما يقود إلى العنف بمختلف صورة المفضيه إلى التوتر والصراع الذى يقوض تماسك الأسرة العربية النصيب الأكبر من تداعيات العنف وآثاره . كذلك تشهد المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات تطبيقا لسياسات التكيف الاقتصادى الهيكلى فى كثير من البلدان العربية بما يتضمنه من تقليص لدور القطاع العام وتخفيض للانفاق الحكومى على الخدمات مضافا إليها ماشهده عقد الثمانينيات من تفاقم فى المديونيه وتباطؤ فى النمو الاقتصادى مما أدى فى ظل غياب التعاون الاقتصادى العربى إلى آثار سلبية على الوضع الاقتصادى عامة وعلى عمالة المرأة وتمتعها بالخدمات الاجتماعية بشكل خاص.

وبالرغم من التقدم الذى شهده القطاع الزراعى فى بعض البلدان العربية إلا أن شعار الكفاية والعدل فى المجال الزراعى لم يتحقق بعد .. وترتبط تنمية القطاعين الزراعى والصناعى ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية لاعتماده بصورة متزايدة على العالم الخارجى فى سد احتياجاتها من الآليات والمعدات والسلعة الوسيطة ويتجلى الإعتماد المتزايد للعالم العربى على التجارة الخارجية فى تزايد الواردات فى الأغذية وهيمنه المواد الزراعية الأولية على صادرات الدول العربية غير النفطيه ويضاف إلى كل ذلك اتساع الفجوة التكنولوجية القائمة بين العالم العربى والدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيا ويضاعف من هذا الوضع قصور السياسات العلمية وضعف التعاون العربى فى هذا المجال .

كذلك يشكل الضعف والقصور فى مجال الاحصاءات والمسوحات الخالية من التصنيف حسب نوع الجنس عائقا أمام اكتمال أى دراسة علمية شاملة لأوضاع المرأة العربية وذلك فى عصر أصبح امتلاك المعلومات والقدرة على تخزينها وتحليلها ونقلها الدور الحاسم فى تحديد قدرة الأفراد والشعوب على مواكبة العصر ، ولكن فى ضوء التراكم المعرفى المتاح حاليا عن المرأة والمساهمة فى إتخاذ القرار والتوعية والتربية والتعليم ومحو الأمية والتأهيل والتدريب المستمر وتوفير العمل والحد من الفقر والحماية من صور العنف المختلفة التى تتعرض لها

المرأة داخل وخارج البيت وتوفير الخدمات الصحية والطبية والنفسية والبيئية السليمة وانشاء آليات مركزية لرعاية المرأة والنهوض بأحوالها فى ضوء كل ذلك تبرز أمامنا المعطيات التالية :

أولاً - النساء العربيات بين الأمية والتعليم :

بالرغم من التطورات التى لحقت بتعليم النساء العربيات فى فترة ارتفاع عوائد البترول وما نتج عنها من انشاء سوق عمل عربية أولاً لابد ان نسجل أن معدلات الأمية التى حددتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا تشير إلى ان كل دول المنطقة قد نجحت فى تخفيض نسبة الأمية فيها سواء بين الرجال أو النساء باستثناء مصر واليمن حيث ارتفعت الأميه فى صفوف نساء مصر إلى ٧١ ٪ عام١٩٩٠ وارتفعت فى اليمن إلى ٩٧٪ مما يؤكد ان عمليات الحديث التى طرأت على المجتمعات العربية فى شكل ارتفاع فى معدلات وارداتها من السلع الاستهلاكية المعمرة وفى شكل ارتفاع فى معدلات الاستهلاك العام والخاص لا يمكن اعتباره إلا تبديداً لامكانيات الوطن العربى لانه تحديث مؤسسى على قاعدة بشرية أمية (٧) .

وعندما ننتقل إلى التعليم نلاحظ أن المرأة العربية قد حققت فيه خطوت لا بأس بها سواء فى لنخراطها فى مراحل التعليم المختلفة أو فى تنوع مجالات التخصص خلال العقود الأربعة الأخيرة إلا ان ذلك لا يعنى بحال من لأحوال كفالة ديموقراطية التعليم بمعناها الشامل .

كما لا يعبر عن أندماج أهداف التعليم مع أهداف المجتمع ، كذلك لا يتسق مع حجم التحدى أو الإمكانيات المتاحة . إذ يلاحظ أن هذا التوسع فى تعليم النساء العربيات كان توسعاً كمياً فى المقام الأول دون أن يقترن ذلك بإجراءات تكفل تطويرا نوعيا للمنظومة التعليمية بما يحقق ديمقراطية التعليم بين النساء والرجال ، ويرجع ذلك إلى سيطرة قوى اجتماعية فرضت توجهاتها على النظام التعليمى حيث سعت إلى توفير التعليم للفئات المتميزة والأكثر حظا وبنوعية أفضل بينما قيدته بالنسبة لسائر الفئات ومن بينها المرأة.

كذلك لوحظ ان العملية التعليمية فى مختلف الأقطار العربية - سواء فى مضمون الكتب او المناهج او طرق التدريس - مازال يسيطر عليها المنظور الذكورى الذى يكرس القيم المتوارثة والمفاهيم التى شاعت واستقرت حول التفرقة بين أدوار المرأة بما يدعم فكرة النقص الأنثوى .

وإذا كان العديد من الدراسات يؤكد تأثير الفقر والثراء - سواء على مستوى الدول

أوالقطاعات [حضر - ريف - بادية] أو الشرائح الاجتماعية داخل البلد الواحد - على كم ونوع الفئات المتعلمة فإن الفئة التى يضحى بها فى جميع الأحوال هى البنات باعتبار أن الذكر هو العائل فى المستقبل .

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن أبرز الأسباب التى أعاقت تعليم المرأة فى العالم العربى تكمن فى رسوخ البناء الاجتماعى الأبوى التقليدى الذى يتبنى قيما ثقافية عميقة الجذور ترفض اطروحة المساواة بين الجنسين وتعطى الرجل مكانة أعلى من مكانة المرأة . ولذلك يحصل الأبناء من الذكور على امتيازات تعليمية أكثر [كميا ونوعيا] من تلك التى تحصل عليها الإناث . كما كشفت بعض الدراسات أنه على الرغم من انتشار التعليم فى الوطن العربى باعتباره مطلبا شعبيا عاما إلا أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد فى المجتمعات العربية لا تزال تؤمن بأن هناك طبيعة خاصة بالمرأة وأخرى بالرجل ، وأن الوضع الطبيعى للمرأة هو الزواج والبيت ، وهو التصور الذى انعكس بصورة سلبية على النظام التعليمى (٨) .

هذا ، ويلاحظ أنه حدث تقدم ملموس فى معدلات الأجيال الشابة فى الوطن العربى إلا أنه يظل صحيحا أنه مازال خارج المدرسة - على مستوى الوطن العربى - حوالى ٧٠٪ من البنات اللائى فى سن التعليم الابتدائى ، ورغم أن هذه النسبة تتفاوت من بلد عربى إلى آخر غير أنها كفيلة بإثارة القلق لدى جميع المهتمين بقضية تحرير المرأة العربية .

المرأة العربية والعمل

تشير الدراسات التى تناولت قضايا ومشكلات العمالة النسائية فى الوطن العربى إلى أن مشاركة المرأة فى قوة العمل خلال العقدين الماضيين بدأت تتزايد بمعدلات ملحوظة ، وامتدت الى مختلف النشاطات الاقتصادية والإجتماعية فى قطاعات التنمية إلى جانب مشاركتها فى القطاع التقليدى للزراعة . ولكن لوحظ أن هذه الزيادة الكمية لا تزال أقل بكثير من الموارد البشرية المتاحة من النساء فضلا عن الظواهر السلبية العديدة التى صاحبت الحقبة النفطية ، وتمثلت فى تراجع قيمة العمل الإنسانى أمام الثروة الريعية. كما تراجعت القيم الإنتاجية أمام تدفق غرائز الاستهلاك . كذلك كشفت ظاهرة التعطل فى صفوف النساء العربيات المتعلمات عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات المجتمع . وتفصيلا لذلك تجدر الإشارة إلى خريطة توزيع المرأة العربية فى مجالات العمل المختلفة حسب القطاعات

الاقتصادية . يلاحظ أن الزراعة العربية اعتمدت بالفعل على كم ملحوظ من النساء العاملات في الزراعة وصلت إلى ١٨٪ في مصر ٦٧٪ في العراق و ٦٠,٤٪ في سوريا . أما في مجال العمل الصناعي فقد تراجعت في بعض الأقطار العربية مثل البحرين ومصر وسوريا ، بينما ارتفعت في أقطار أخرى مثل الأردن واليمن ، ويلاحظ أن قطاع الخدمات مازال يستوعب نسبة عالية من النساء العاملات بما جعله في حالة اتساق كامل مع المخطط التعليمي الذي حوصرت فيه النساء العربيات في التعليم الفني التجاري (٩) .

وفيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالعمال وتشغيل النساء يلاحظ أن القليل من الدول العربية التي تملك تشريعات لتنظيم العمالة النسائية وحمايتها ، وهي : مصر وسوريا والعراق وتونس والأردن، ورغم ذلك فإن مستوى أجر الإناث بالنسبة للذكور أقل من مستوى أجر الذكور في كثير من القطاعات الاقتصادية . فضلاً عن تردد كثير من المسئولين في قطاعات الإدارة والإنتاج في تعيين المرأة في مراكز القيادة . مما جعل نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية لا تتناسب على الاطلاق مع حجمهن في قوة العمل بهذه الإدارات . كما أن هناك مواقع وظيفية عديدة لا تزال موصدة أمام المرأة في بعض المجتمعات العربية.

ويلاحظ أن مجالات التدريب المهني لاتزال محدودة الى درجة كبيرة بالنسبة للمرأة العربية بما لا يتماشى مع الزيادة الملحوظة في حجم العمالة النسائية . ومما تجدر الإشارة إليه أن التدريب المهني لتحسين الكفاية الإنتاجية للنساء في الريف العربي لا يحظى بأي اهتمام كما تقتصر مراكز التدريب المهني للنساء في المدن على بعض المهارات التقليدية المرتبطة بالتدبير المنزلي والحرف النسائية بالمفهوم لضيق مما لا يفتح المجال أمام الفتاة العربية لاكتساب مهارات جديدة تؤهلها لاقتحام سوق العمل (١٠).

المرأة العربية والمشاركة السياسية :

في إطار التصنيف الذي تجمع عليه الأدبيات السياسية المعاصرة ينقسم العالم العربي إلى ثلاث مجموعات أساسية ، تضم المجموعة الأولى كلاً من السعودية وعمان تعتمد في قوانينها وتشريعاتها على أحكام الشريعة الإسلامية ، ولا توجد بها هيئات تشريعة منتخبة أومعينة ويقتصر نشاط المرأة العام في هذه الدول على المشاركة في التجمعات النسائية ذات الطابع الخيري [رعاية الأمومة والطفولة] .

أما المجموعة الثانية فهي تضم كلاً من الكويت والبحرين والإمارات العربية وتحرم



قوانينها صراحة المشاركة السياسية للمرأة إلا أن ذلك لم يمنع النساء فى هذه الدول من تشكيل تنظيمات ديمقراطية مثل لجنة المرأة العاملة فى الاتحاد العام لعمال الكويت التى تلعب دوراً هاماً فى طرح مطالب المرأة العاملة والمطالبة بحقوقها النقابية والاجتماعية والسياسية . وتتصدر مصر المجموعة الثالثة التى تعترف قوانينها بحق المرأة فى المشاركة السياسية . وتضم كذلك العراق وسوريا والجزائر والسودان وتونس والأردن واليمن . وتعد مصر الأولى فى الوطن العربى التى أعطت المرأة حقوقها مساوية للرجل فى المشاركة السياسية رغم أن قانون الانتخاب قد فرق بين المرأة والرجل فى القيد فى الجداول الانتخابية إذ جعله إجباريا بالنسبة للرجل وتركه إختيارياً بالنسبة للمرأة مما ترتب عليه أن نسبة المقيدات من النساء فى الجداول الانتخابية لم تزد عن ١٢٪ من إجمالى المقيدين (١١) .

وبالنسبة لقوانين الأحول الشخصية ،

يلاحظ انه رغم تحريم الإكراه فى الزواج فى معظم الدول العربية إلا أن درجة الحرية التى تتمتع بها المرأة فى اختيار زوجها تختلف من مجتمع عربى إلى آخر ، وأيضا بين الفئات والطبقات الاجتماعية وبين الريف والحضر . ويتعرض العديد من النساء وخاصة فى المجتمعات العشائرية والريفية لأنواع من الضغوط للقبول باختيارات العائلة فى هذا الشأن . وقد طرأت بعض التعديلات فى قوانين الأحوال الشخصية مما يضمن توفير حماية أكبر للمرأة أو حقوقا أوسع ، وتقتصر هذه التعديلات على أربع دول عربية هى مصر والعراق واليمن وتونس . ويلاحظ ان المرأة فى جميع الدول العربية - باستثناء الأردن - تتمتع بنفس حقوق الرجل فيما يتعلق باكتساب جنسيتها أو تغييرها او الاحتفاظ بها . أما فيما يتعلق بجنسية الأبناء فتختلف الدول العربية فيما بينها ، وإن كان الاتجاه السائد هو التشدد فى إعطاء جنسية الأم للأبناء ، ويعزى ذلك إلى أن النسب الأبوى هو السائد فى المنطقة وبالتالى لابد أن ينسب الطفل إلى جنسية أبيه .

ولعل من أبرز صور التمييز بين الرجل والمرأة ما تنص عليه بعض قوانين الأحوال الشخصية بشأن احتفاظ الزوج بالحق المطلق فى طلاق زوجته ومراجعتها خلال العدة دون موافقتها ، كذلك حقه فى تعدد زوجاته وفى حق الأب فى حضانة الأولاد بعد بلوغ سن معينة دون تحقق أهليته للقيام بهذه المسئولية ، هذا إلى جانب قوانين ولوائح أخرى تفرق بين الرجل

والمرأة فى حركتها وقدرتها على حرية التصرف .

هذا ولم تتوقف المؤتمرات المحلية والاقليمية والعالمية منذ عقد المرأة فى السبعينات حتى مؤتمر بكين [١٩٩٥] عن المطالبة بضرورة تعديل هذه التشريعات وتطويرها بما يكفل ضمان تحرير المرأة العربية من كافة المعوقات المعاصرة والمتوارثة التى تحول دون مشاركتها الكاملة فى بناء المجتمعات العربية وتنميتها . إلا أن الواقع العربى لايزال يزخر بأنواع شتى من التمايز بين مكانة وحقوق كل من المرأة والرجل وإن كانت درجات هذا التمايز تختلف طبقا لمستوى التطور التاريخى والاجتماعى والنسق الثقافى الخاص بكل مجتمع عربى بل وتتفاوت داخل المجتمع الواحد [حضر - ريف - بادية] وأيضا بين نساء الطبقات الاجتماعية المختلفة .

المرأة العربية والعنف :

تعانى معظم النساء العربيات فى الريف والحضر والبادية من أشكال مختلفة من العنف الذى يمارس ضدهن سواء داخل الأسرة أو فى أماكن العمل وفى الأماكن العامة مما يعد انتهاكاً لحقوق الانسان . ويعتبر اجبار الفتيات على ترك المدرسة والأكراه فى معظم الأحيان على الزواج وتعرضهن للضرب من جانب الأهل واجبار المرأة العربية على التنازل عن حقوقها الشرعية والشخصية أو المدينة بقوة ضغط التقاليد أو الأعراف السياسية شكلا صارخاً من أشكال العنف ضد المرأة . كما تتعرض النساء إلى العنف والاغتصاب بشكل خاص فى ظل الحروب والاحتلال وسائر الصراعات المسلحة [وعلى الأخص اللاجئات والمهجرات والنازحات والاسيرات والسجينات والمعتقلات] بالإضافة إلى ما تتعرض اليه النساء من عنف بسبب قوانين الأحوال الشخصية فى ظل المناخ العربى العام المفتقر إلى الديمقراطية والوعى بحقوق الإنسان .

صحة المرأة العربية :

على الرغم من تحسن المستوى الصحى للمرأة العربية حسب مؤشر التنمية البشرية الذى تضعه الأمم المتحدة . إلا ان ذلك التحسن لايزال بعيدا عن المستوى المطلوب ويتفاوت من بلد عربى إلى آخر . وغالبية البلاد العربية ما زالت تعانى من الانخفاض النسبى فى العمر المتوقع للمرأة عند الولادة . وذلك مقارنة بالدول المتقدمة. وتعتبر معدلات وفيات الأمهات

المرتبطة بالولادة وكذلك معدلات تعرضهن للمرض مرتفعة . وما زالت معدلات وفيات الأطفال الرضع وإصابتهم بالمرض مرتفعة وتؤدى معدلات الخصوبة المرتفعة إلى تدهور صحة المرأة نتيجة الحمل المبكر أو المتأخر أو المتعدد والمتلاحق جداً وخاصة لدى المرأة التى تعيش فى ظروف إقتصادية صعبة . ويؤدى تدهور مستويات التغذية إلى زيادة عدد الأمهات والأطفال الذين يعانون من فقر الدم . ويعتبر عدم الوعى بالصحة الانجابية ، بما فى ذلك تنظيم الأسرة وعدم كفاية الخدمات الصحية وسوء نوعيتها، من المشاكل التى لم يتم حلها فى عدد من البلدن العربية . كذلك فإن بعض الدول العربية ما زالت تعانى من إنخفاض المستوى الصحى فيها بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كالحروب والاحتلال والنزاعات أو الحصار المفروض على بعضها .

أدوار الاعلام فى عصر العوله :

فى إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التى تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية فى تشكيل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمعات العربية تبرز أهمية الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام والسياسات المرتبطة بها والتى تتمثل فى قدراتها الهائلة فى التأثير المستمر والمتعدد الابعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية علاوة على ما تتميز به وسائل الاعلام من طبيعة مزدوجة تساعدها على نشر ترويج الأفكار والقيم المتناقضه فى آن واحد فهى قد تساعد على تغير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديدة من الوعى أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد بواقعهم ونواتهم وادوارهم الحقيقية . ولقد ظهرت منذ نهاية السبعينيات تيارات فكرية جديدة فى سياق التغيرات العلمية والتكنولوچية التى شهدتها دول الشمال والتى تواكبت مع المحاولات الدؤوبة التى تقدم بها القوى العالمية لعولة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية وقد كان لذلك كله مردوده فى مجال الاعلام والاتصال وعلاقته بالعالم المعاصر حيث احتدم النقاش حول الأدوار الجديدة للاعلام سواء فى المجال السياسى أو الثقافى . إذ أصبح الإعلام يشغل موقع مركزيا فى الاستراتيچيات والسياسات التى تستهدف اعاده بناء المجتمعات المعاصرة سواء فى الشمال أو فى الجنوب وإن كان ذلك أكثر وضوحاً فى

المجتمعات الصناعية المتقدمة تكنولوچيا حيث يبرز دور الاعلام فى إعادة توزيع مراكز القوى العاملة فى مختلف المواقع بدءاً بالاسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العمل والترفيه على مستوى الاقاليم ثم مستوى الدوله ككل وإذا كانت العولة تسعى الى خلق ثقافة كونيه شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى وتتطلع إلى خلق الانسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيديولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها شعارات فإن ذلك ما كان ممكنا ان يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوچى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوق .

ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل العلم السمعبصرى وشبكات المعلومات والطريق السريع للمعلومات والاتصال وفى ضوء ذلك أصبحت الامبراطوريات السمعبصرية [الفضائية والأرضية] هى المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشئ والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعةمن سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية حيث تقوم بتقديم معلبات ثقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الانانية والفردية والروح النفعية .

وفى ضوء هذه التطورات تبرز الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية المرأة العربية فى حقبة العولة ويصبح السؤال المطروح وهل يقوم الاعلام العربى بدور ايجابى فى دفع قضية المرأة إلى الأمام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وايجابياته أم يسعى متعمدا إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلاً انجازاتها فى مجالات التعليم والعمل والابداع الفكرى والفنى . أم يحاول أستثمارها من خلال الإعلانات لترويج القيم الإستهلاكية لصالح السوق العالمية والاسواق لمحلية .

ان التصدى لمعالجة الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام فى تشكيل صورة المرأة العربية المعاصرة لابد أن يندرج ضمن سياق الدور الذى تقوم به هذه الوسائل فى تشكيل النسق القيمى والثقافى السائد فى المجتمعات العربية وهذا بدوره يستلزم ضرورة تناول الاعلام وعلاقته بالمرأة العربية من خلال الأطر الفكرية والنظام القيمى السائد فى الوطن العربى فى سياق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى طرأت على الواقع العربى وعلى الأخص خلال العقود الثلاثة الاخيرة فى القرن العشرين حيث يسود المجتمعات العربية

نمطين بارزين من العلاقات والقيم الاجتماعية يتمثل أولهما فى النمط التقليدى الذى يقوم على توازن العصبيات المحلية حيث لا وجود حقوقى أو سياسى للمواطن الفرد سواء كان رجلا أوامرأة خارج إطار العصبية القائم على العائلة والعشيرة . ويعتبر هذا النمط من نظم تقسيم العمل الاجتماعى الذى تتميز به المجتمعات غير الصناعية ويتفاوت بين كل من البيئات البدوية والزراعية فى الوطن العربى حيث يلعب الرجل دور المنتج والمقاتل والفلاح فى علاقة مباشرة مع العالم الخارجى فى حين تتكفئ المرأة داخل الأسرة كعنصر استهلاكى لانشطة منزلية غير معترف بها من الناحية .

وينفرد الرجل داخل هذا النمط بالأولوية ضمن نظام القيم السائد حيث تشكل المرأة أحد المحرمات المقدسة ، وقد رسم هذا النمط التقليدى من العلاقات الاجتماعية للمرأة العربية حدود فعلها الاجتماعى بحيث انحصر دورها داخل الأسرة وتمحورت صورته حول المرأة الأم والأخت والزوجة والابنه. ويتجسد ثانيهما فى النمط الأوربى الوافد الذى بدأ يتغلغل فى البلاد العربية فى نهاية القرن الثامن عشر ، واتخذ أشكالا تاريخية متباينة ومتنوعة عبر الاحتكاك السياسى والاقتصادى والعلمى فى إطار محاولات الدول الكبرى للسيطرة على الإمبراطورية العثمانية التى كان العالم العربى جزءاً منها حتى أوائل هذا القرن . وافرز هذا الاحتكاك نظاماً قيمياً وافداً انعكس على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية . كما حدد الصراع المستمر بين هذين النمطين مسار كل من المرأة والرجل العربى ضمن السياق المجتمعى العام الذى خضعت له المجتمعات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث أصبح الصراع سافرا بين نمط غربى وافد تغلغل داخل النسيج الثقافى والاجتماعى العربى وحمل معه العلم الحديث والتكنولوچيا المتقدمة فى إطار غزو سياسى اقتصادى - ثقافى شامل فى مواجهة نمط تقليدى يدافع عن مصالحه السياسية وهويته الثقافية ولا يستطيع تجاهل التفوق العلمى والتكنولوچى اللذين يتميز بهما الغرب . وقد إتخذت المواجهة بين هذين النمطين أشكالا متعددة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التى مر بها العالم العربى وعبرت عن نفسها سياسيا فى تراث حركة التحرر الوطنى العربية التى انتزعت بعض المكاسب السياسية الشكلية ، وتمثلت فى الاستقلال الوطني ، وبقيت الهيمنة الاقتصادية الغربية وإن تدثرت بأثواب معاصرة واستمرت المواجهة محتدمة على الجبهة الثقافية .

وقد انعكس هذا الصراع بصورة مباشرة على قضية المرأة باعتبارها أحد المحكات



التى تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافى والقيمى واسفر هذا الصراع عن بروز ثلاثة اتجاهات رئيسية ما زالت تتعايش وتتصارع حتى الآن فى مواجهة حادة لم تحسم فصولها بعد إزاء مختلف القضايا الحياتية المعاصرة وفى قلبها قضية المرأة فى الوطن العربى .

ويمكننا أن نرصد هذه الاتجاهات على النحو التالى :

أولاً - الاتجاة التقليدى السلفى :

يستمد شرعيته من التركة التاريخية من القهر والاستغلال المنظم للمرأة عبر العصور ومن التفسير السلفى الجامد للنصوص الدينية الذى ينظر للمرأة على أنها مخلوق ناقص عقلاً ودينا ، ويفرض هذا الاتجاه وجوده بواسطة سلطة منظورة أو غير منظورة وعبر مجموعة من النواهى التى تستند إلى العرف والتقاليد والأديان . ويستفيد هذا الاتجاة من الأوضاع الراهنة فى المجتمعات العربية التى تعانى من تفكك المنظومة القيمية وعدم التوازن الاجتماعى والاقتصادى للقوى الدولية المعاصرة ، ويستمد هذا الاتجاة استمراريته من خضوع وقبول وسلبية القطاع الأكبر من النساء العربيات المعلمات والأميات سواء فى الحضر أو الريف . ويعبر عن نفسه فى بعض الكتابات والصور الإعلامية التى تحصر أدوار المرأة فى مسئولياتها المنزلية ، وتلغى الخط الفاصل بين حقوقها وإرادتها ككائن مستقل ، وبين تبعيتها لسلطة الرجل فى الحقوق والمسئوليات داخل وخارج المنزل [١٢] .

ثانياً - الاتجاه الاجتماعى المتحرر :

ويستند إلى الدعوات الفكرية التى تبناها جيل الرواد فى الوطن العربى مثل رفاعة الطهطاوى وقاسم أمين والطاهر حداد وخير الدين التونسى والكوكبى وغيرهم مطالبين بسفور المرأة وتحررها فى إطار حركة الإحياء القومى التى تمثلت فى المحاولات الطليعية الرواد من المثقفين العرب الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالعالم بعد فترة انكماش حضارى طويلة خلال الحقبة العثمانية حيث سيطرت على الفكر العربى الإسلامى قوالب جامدة . وقد ساعد على أوضاع المرأة العربية بفضل انتشار التعليم وخروج المرأة للعمل ، وذلك فى إطار ثورات التحرر الوطنى التى هزت المجتمعات العربية خلال فترة السيطرة الأوربية وصولا إلى

مرحلة الاستقلال ، يعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى التيارات المعاصرة التى تنادى بضرورة ادماج المرأة فى التنمية أى إشراكها فى كافة الأنشطة المجتمعية السياسية والثقافية [١٤] .

- الاتجاه النسوى لتحرير المرأة :

وينقسم هذا الاتجاة الى تيارين ، أولهما : التيار التقليدى شبه المتغرب الذى يستند إلى الرصيد الذى حققته المرأة العربية فى مجال التعليم والعمل ويتشبه بالحركات النسوية الغربية التى تحضر نضال المرأة من أجل التحرر فى أطر معزولة تعكس رؤية احادية فى قضية تحرر المرأة ، ويضم هذا التيار معظم التنظيمات النسائية العربية التى كرست هامشية النضال النسائى فى العالم العربى . ويحاول هذا التيار التوفيق بين الأطر النسائية الوافدة من الغرب وبين قيم المجتمع التقليدى التى يفرضها النسق الثقافى السائد فى المجتمعات العربية .

أما التيار الثانى فهو يتبنى الرؤية النسوية الغربية فى تحرير المرأة من خلال تحطيم النظام الأبوى الذى يميز نمط العلاقات بين الجنسين سواء داخل الأسرة أو المجتمع بكافة مؤسساته أو أنساقه الثقافية السائدة . ويضم هذا التيار شريحة محدودة من النساء العربيات نوات الثقافة الغربية ، وتكمن إشكالية هذا التيار فى أنه لا يربط بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع ، بل يؤكد على فردية وأحادية النضال النسائى [١٥] .

هذا وقد أنعكست الاتجاهات الثلاثة بتياراتها المختلفة على معالجات ومواقف وسائل الإعلام من القضايا النسائية فى العالم العربى ، وأنتجت لنا صورا إعلامية عن المرأة تجسد مختلف التناقضات وصور التفاوت الاجتماعى والثقافى التى تشكل الواقع الراهن للمرأة العربية .

المرأة العربية والإعلام

سيتم التركيز في هذا المحور على رصد أبرز النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات الخاصة بالمرأة والإعلام التي أجريت في مختلف أنحاء العالم العربي خلال العقود الأربعة الماضيه مستهدفين تحديد ملامح الصورة الإعلامية للمرأة التي روجت لها وسائل الإعلام العربية والتي يمكن تناولها من خلال ما يلي :

<u>أولاً :</u> رصد وتحليل السياسات الإعلامية العربية الراهنة تجاه المرأة ويتم ذلك من خلال تناول بعدين رئيسين :

أ- المعالجات الإعلامية وتتضمن تحليل المضامين (القضايا - الأدوار - الفئات الاجتماعيه - القيم) التي ركزت عليها وسائل الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع مع الإشارة الى نوعية هذه المعالجات .

ب- الأداء الإعلامي والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربيات إزاء قضية المرأة .

<u>ثانياً :</u> المنظور الفكري والثقافي للقيادات الإعلامية تجاه قضية المرأة في الوطن العربي.

<u>ثالثاً :</u> القضايا النسائيه المهمشه والمستبعدة في الإعلام العربي وتفصيلاً لذلك نشير الى الجوانب المذكورة على النحو التالي :

<u>أولاً : (أ) المعالجات الإعلامية</u>

اهتمت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمسموعه والمرئيه بتخصيص مساحات ثابتة تتسم بالاستمرارية لمعالجة مشكلات وقضايا المرأة العربية . وقد تمثل هذا الاهتمام الإعلامي في شكل أبواب ثابتة أو صفحات للمرأة في الصحف اليوميه والأسبوعيه علاوة علي المجلات النسائية المتخصصه مثال (حواء ونصف الدنيا في مصر وأسرتي وزهرة الخليج في الكويت والإمارات العربية والجزائرية في الجزائر والأسرة في السعودية .... إلخ) .

وكذلك خصصت وسائل الإعلام المرئيه والمسموعه عدة برامج نسائية يوميه وأسبوعيه .

كما اهتمت وسائل الإعلام العربيه باستخدام مختلف الاشكال الإعلامية والتي تتمثل صحفياً في الأخبار والتحقيقات والأحاديث والصور الشخصية والموضوعية والتعليقات والتقارير الصحفية كذلك تنوعت المواد النسائية في الإذاعة والتليفزيون مابين الدراما والأخبار

والأحاديث. ويتفاوت هذا الاهتمام من وسيلة إعلامية إلى أخرى ومن بلد عربى إلى أخر . غير أن هناك سمات عامة مشتركة يمكن استخلاصها من خلال عمليات الرصد الجزئيه التى قامت بها الدراسات التى أجريت عن معالجة وسائل الإعلام لقضايا المرأة العربية . ويمكن القول أن هناك سياسة إعلامية مشتركة أو شبه موحدة تلتزم بها كافة وسائل الإعلام العربية ازاء قضايا المرأة وتعبر عن نفسها من خلال المعالجات المتنوعة التى تتمحور حول مجموعة ركائز قيميه وفكرية يمكن استخلاصها على النحو التالى :

<u>أولاً :</u> تدور أغلب المضامين الإعلامية الموجهه للمرأة والتى تنشرها الصحف العربية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة حول الاهتمامات التقليدية للمرأة العربية كزوجة وأم وربة بيت أى لاتتجاوز أمور الطهى والمطبخ والأزياء والتجميل والموضه ثم رعاية الأطفال والزوج وتشير بعض البحوث الى أن ٨٠٪ من موضوعات برامج المرأة فى التليفزيون تتناول فن الطهى والحياكة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور . (١٦)

وتؤكد الدراسات التى أجريت عن المجلات النسائية المتخصصة فى العالم العربى أنها تخصص ٧٥٪ من صفحاتها للقضايا التقليدية للمرأة سواء تلك التى تتعلق بالجوانب الجماليه والمظهريه (الأزياء - المكياج) أو المشاكل العاطفية للقارئات ثم العلاقات الأسرية وموضوعات التربية .

ولاشك أن هذا التوجه يعكس قناعة المسئولين عن الصحافة النسائية فى أن القضية الأولى بالنسبة للمرأة العربية هو تنمية اهتمامها بأنوثتها واغفال قدراتها الأخرى كإنسانه وكمواطنه مما يساعد على ترسيخ الطابع التقليدى لصورة الذات لدى المرأة . (١٧)

<u>ثانياً :</u> تتفق وسائل الإعلام العربية فى التركيز على الأدوار التقليديه للمرأه كزوجة وأم وربة بيت بينما لاتنال الأدوار الأخرى للمرأة فى مواقع الانتاج والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية والأعمال الإبداعيه إلا اهتماماً هامشياً . ولكن ذلك لايعنى وجود بعض الاستثناءات التى تمثلت فى قليل من الصحف العربية التى اهتمت بإبراز المشكلات التى تعانى منها المرأه فى مجال العمل وفى إطار التشريعات والتقاليد والقوانين السائدة وركزت على أهمية دمج المرأة فى خطط التنمية كما لايمكن اغفال المحتوى الثورى الذى تتضمنه بعض

، المجلات النسائية التى تصدر فى إطار حركات التحرر الوطنية العربية *. (١٨)

هذا وتركز السينما العربية والدراما التليفزيونية على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة العربية تنحصر فى الزوجة الخاضعة للزوج والمعتمدة عليه والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والأم المعطاءه الراعية لابنائها والمنحازه للذكور منهم والابنه المطيعه لوالديها . (١٩)

ثالثاً : تشير الدراسات الى تركيز وسائل الإعلام العربية على قطاعات محدودة من النساء العربيات تتمثل فى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن وتتجاهل فى مقابلها نساء الريف والبوادى والقطاعات النسائية الشعبيه من سكان المدن فقد أظهرت احدى الدراسات الحديثة الغياب شبه الكامل للاهتمام بقضايا المرأة المصرية فى الريف اذ لم تتجاوز نسبة هذا الاهتمام فى الصحف اليومية عن ٢,٣٪ من اجمالى الاهتمام بكل قضايا المرأة المصرية بكافة قطاعاتها . كذلك كشف التحليل عن اهتمام المجلات الأسبوعية بقضايا وهموم المرأة المصرية فى الحضر بنسبة ٩٧,٥٪ من اجمالى الاهتمام بقطاعات المرأة المصرية. ولم يزد الاهتمام بالمرأة الريفية عن ٢,٥٪ . (٢٠)

وفى الحالات التى عولجت فيها قضايا المرأة الريفيه تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقى وفى اطار الجرائم وأزمة الشغالات والتغطيه السطحيه لأنشطة بعض الرموز النسائيه المنتمية للحزب الحاكم . كما كان الاهتمام بالمرأة البدوية يكاد يكون معدوماً . (٢١)

كذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئى والمسموع ٤٥,٠٪ من مجموع المواد التى قدمت خلال حقبتى السبعينات والثمانينات فى الراديو (٢٢) وتشير احدى الدراسات إلى أن الصحافة الخليجيه تتوجه أساساً إلى نساء المدن وتتجاهل قضايا نساء البادية . (٢٣)

ويتكرر نفس الإتجاه لدى الصحافة المغربيه والسوريه وإن كانت هناك استثناءات محدوده تتمثل فى بعض الصحف النسائيه الأردنية والعراقيه التى تبدى بعض الاهتمام بقضايا المرأة الريفية . (٢٤)

---

* من أبرز الأمثلة مجلة ٨ مارس فى المغرب والمرأة السودانية (الحزب الشيوعى السودانى) ومجلة فلسطينية (الجبهة الشعبيه) والجزائرية (الجزائر) ومجلة (النهار المصرية) ومجلة (نساء اليمن) اليمن الجنوبى ومجلة (المرأة العراقيه) بغداد .

كما تولى وسائل الإعلام العربيه اهتماماً مبالغ فيه بعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى مثال اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال ونساء السلك الدبلوماسى على حساب المعلمات والطبيبات والعالمات والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاحات . وتشير الدراسات أيضاً الى تركيز وسائل الإعلام العربية على مراحل عمريه معينه لدى المرأة التى تتروح ما بين ٢٠ عاماً - ٤٠ عاماً أى مرحلتى الشباب والنضج وتهمل فى الأغلب المراحل الأخرى وعلى الأخص مرحلتى الكهوله والشيخوخه مما يشير الى رسوخ الرؤيه التقليدية عن المرأة بتركيز الاهتمام عليها فى فترة الخصوبة واهمالها بعد تجاوز هذه المرحلة وأيضاً قبلها فالملاحظ ان الفتيات صغيرات السن لايشغلن أدنى اهتمام لدى وسائل الإعلام العربية . (٢٥)

كذلك أوضحت الدراسات التى أجريت عن الإعلام المرئى والمسموع ان الدراما التليفزيونية تركز على فئات المرأة فى السن من ٢٠-٣٠ عاماً بنسبة تصل الى ٥٤٪ من اجمالى الفئات النسائية وأيضاً تركز برامج المرأة فى الراديو المصرى على مخاطبة مراحل عمرية معينة وتهمل المسنات . (٢٦)

ولايقتصر هذا التوجه الاحادى من جانب وسائل الإعلام العربية على الفئات النسائية السابق ذكرها بل ينصب اهتمامها الرئيسى على رصد ومتابعة أنشطة الشرائح العليا من نساء الطبقات الاجتماعية المتميزة والثرية فى العالم العربى سواء تمثل ذلك فى أنشطة شبه انتاجيه أو خدميه أو ترويحيه أو احتفاليه .

ولعل من أبرز التداعيات السلبية التى أفرزتها الحقبه النقطية تراجع العديد من القيم الإيجابية الأصيلة مثل قيمة العمل والكفاءة وتعظيم الجهد البشرى والغيريه والانتماء للوطن أمام قيم الثروة الريعيه والاستهلاك والرفاهية والبذخ وتقليد ومحاكاة الأنماط الغربيه المظهرية وقد انعكس ذلك بوضوح على كافة الممارسات الإعلامية فى العالم العربى وتجسد كأوضح ما يكون فى صفحات وبرامج المرأة فى الصحف ووسائل الإعلام المرئى والمسموع وعلى الأخص فى الإعلانات حيث تبرز الاهتمام الإعلامى والإعلانى بالترويج للقيم الاستهلاكية فى مجال الإعلانات عن السلع المستوردة مثل الأثاث المنزلى والأزياء والعطور والأطعمه وإذا كان لهذا الوضع مبرراته الشكلية بالنسبة لدول الخليج فإنه غير مبرر بالنسبة للدول العربية الأخرى

وعلى الأخص مصر التى تتميز بانتاجها الوطنى فى مختلف القطاعات الانتاجية والاستهلاكيه فضلاً عن الشوط الذى قطعته المرأه المصريه فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع .

نوعية المعالجات الإعلامية :

كشفت الدراسات عن تشدد وتنوع القوالب الإعلامية التى تستخدمها وسائل الإعلام العربية فى تناولها لقضايا المرأة إلا أنه :

فى الإطار الصحفى : يلاحظ الاكتفاء بسرد المعلومات من خلال التغطية الخبرية المجردة والخاليه من المعالجه التفسيريه وذلك فيما يتعلق بقضايا المرأة والأسرة أو قضايا المرأة والتنمية فى الصحف اليومية . أما بالنسبة للاهتمامات التقليدية للمرأة فقد غلب على معالجتها اشكال مواد الخدمات واستخدام الحديث الصحفى ويلاحظ قلة الاستعانة بمواد الرأى (الأعمدة الصحفية - المقالات الموقعه .... الخ) فضلاً عن ضآلة الاستعانة برسائل القراء . مما يكشف عدم حرص الصحف العربية على استخدام القوالب الإعلامية التى تتيح تعدد الآراء ووجهات النظر المختلفة حول قضايا المرأة علاوة على عدم اتاحة الفرصة أمام جمهور القارئات للتعبير والمشاركة بالرأى فى المشكلات والقضايا النسائية المطروحة . كذلك لوحظ غلبة الطابع المحايد عند طرح بعض القضايا الخلافيه الخاصه بالمرأة .

رابعاً : تشير الدراسات إلى أن الإعلام العربى يقدم المرأة على أنها مخلوق ناقص يفتقد القدرة على التفكير العقلانى فى مقابل التأكيد على أنها مخلوق عاطفى حساس هش وأنها تتوقع دوماً العون والمساندة والقيادة من جانب الرجل بالإضافة الى تصويرها على أنها أداه للجذب والامتاع الجنسى وخصوصاً فى الإعلانات التى تبالغ فى استخدام المرأة كرمز للجنس حتى وإن لم يكن لها علاقة بالسلع المعلن عنها . (٢٧)

وانطلاقاً من هذا المفهوم الذى يتبناه الإعلام العربى مهدراً الجوانب الإنسانية والتاريخ الطويل لكفاح المرأة كإنسانة وشريكة للرجل فى صنع الحضارة العربية الإسلامية تركز وسائل الإعلام على مجموعة من القيم التراثيه التى تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعى والثقافى بين الجنسين باعتباره من الأمور الطبيعيه التى لاتقبل الجدل . ويؤكد ذلك العديد من

الشواهد التى تتمثل فى الصور السلبيه التى تنشرها وتعرضها وسائل الإعلام عن المرأة ككائن انثوى جنسى يتسم بالانانيه والتردد والسلبيه وتستغل وسائل الإعلام هذا المفهوم فى استخدام المرأة كأداه إعلانيه وكجمهور استهلاكى لذلك تتوجه إليها أغلب الرسائل الإعلامية والإعلانيه التى تؤكد على القيم المظهريه والشكليه والاستهلاكيه فى مقابل اغفال قيم المساواة والقيم الانتاجية وقيم المشاركة فى صنع القرار السياسى وقيم الإبداع فى الفكر والفن والبحث العلمى .

واستمراراً لنفس النهج الفكرى تدعم وسائل الإعلام العربى اغفالها وتجاهلها للواقع المعاصر للمرأة العربية فى اطار الذاتيه الثقافية التى تتميز بها المنطقة العربية فتطرح صورة المرأة الغربيه كنموذج وكمثل أعلى على المرأة العربية ان تحتذى به وتقلده فعلى سبيل المثال حينما ارادت احدى الصحف المصرية اليومية ان تقدم نموذجاً للصلابه والإراده والنجاح قدمت روزا كنيدى والدة الرئيس الأمريكى چون كنيدى وذلك رغم وجود عشرات بل مئات الألاف من النساء العربيات والمصريات اللائى يتميزن بالصلابة والإرادة والنجاح فى مواجهة العوائق العديدة التى تحاصرهن . (٢٨) أو الاكتفاء بعرض وجهة نظر واحدة وإغفال وجهات النظر الأخرى . ويغلب على الأخبار النسائية المنشورة فى الصحف طابع المجاملة وخصوصاً ما يتعلق بالتهانى أو متابعة أنشطة الشخصيات النسائية البارزة وبالنسبة لمواد الرأى يلاحظ اعتمادها على شتى أنواع البراهين مثل العرف الاجتماعى والبراهين البراجماتيه وقلة الاستعانة بالبراهين العقليه . أما فى الإطار المرئى والمسموع يلاحظ غلبة القوالب الإعلامية الوصفية وتجنب القضايا الخلافيه والاستعانه بمجموعات معروفه من المفكرين والمشرعين الرسميين لغرض وجهة النظر التقليدية وعدم السماح لجمهور المشاهدات والمستمعات بالمشاركة إلا فى أضيق الحدود وبما يؤكد ترسيخ القيم والرؤى التقليديه التى تتبناها وسائل الإعلام المرئى والمسموع فى العالم العربى . (٢٩)

هذا ويلاحظ بصفة عامة قلة التحقيقات الميدانية التى تتناول أوضاع المرأة العربية . كما لوحظ الاعتماد على الترجمة من المجلات والصحف الأجنبية . وبقدر ما تعكس هذه الظاهرة مدى عزلة الإعلاميات العربيات عن واقعهن المجتمعى وعن المشكلات الحقيقية التى تعانى منها

المرأة العربية فإنها وهذا هو الأخطر تؤدى إلى قيامهن من حيث لايرون ولايدرين بدور الوسائط الناقلة للقيم والسلوكيات الأجنبية دون تعمق أو استيعاب نقدى .

<u>أولاً :</u> الاداء الإعلامى والاتجاهات الفكريه للإعلاميات العربيات تجاه قضية المرأة.

تشير الدراسات القليلة التى أجريت عن القائمات بالاتصال فى الإعلام العربى المطبوع والمرئى والمسموع الى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالى :

١- أن أغلب القائمات بالاتصال فى مجال إعلام المرأة من النساء سواء المحررات فى الصحف أو مقدمات البرامج النسائيه فى الراديو والتليفزيون وجميعهن حاصلات على مؤهلات جامعيه وينتمين الى الشرائح الوسطى والصغرى من الطبقة الوسطى ومن سكان المدن (العاصمة على وجه التحديد) .

٢- اعتراف غالبيتهن (حوالى ٧٥٪ من العينات المدروسة) أنهن التحقن بالعمل الإعلامى عن طريق العلاقات الشخصية بينما لم تزد نسبة اللوائى تقدمن للعمل الإعلامى دون واسطه عن ٢٥٪ - وتبرز هنا خطورة التحاقهن للعمل بأقسام المرأة دون اقتناع أو تأهيل للقيام بهذه المسئولية التى تتطلب ثقافة موسوعيه بقضية المرأة ومشكلاتها فضلاً عن الحماس والإيمان بها كقضية مجتمعية ذات أولويه خاصة .

٣- ذكرت القائمات بالإتصال ان صحافة المرأة يجب أن تركز على القضايا التالية :

أ- الدعوة الى محو أمية المرأة الريفيه .

ب- تنظيم الأسرة .

جـ- التوسع فى مشروعات تشغيل المرأة الريفيه .

د- التربية السليمة للأبناء .

هـ- التوعيه الصحية .

و- تدريب القيادات النسائية .

ن- التوعيه السياسيه .

ى- ترشيد الاستهلاك .

وقد أظهرت الدراسات وجود فجوة بين ما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام العربية عن

---

* يقتصر الحديث على القائمات بالاتصال فى إطار التجربة الإعلامية المصرية .

المرأة وبين قائمة الأولويات التى طرحتها الصحفيات المصريات . مما يكشف عن وجود تناقض واضح قد يرجع فى بعض أسبابه إلى السياسات الإعلامية التى تميل الى تهميش الصفحات والبرامج النسائية وقد يرجع إلى عدم ادراك القائمات بالاتصال للدور الذى يجب أن يقمن به لدفع قضية المرأة على المستوى الإعلامى من خلال امتلاك التصور الصحيح للأولويات والعمل على طرحها إعلامياً بروح دؤوبه وحرص على إدخالها ضمن قائمة الأولويات الإعلامية .

٤- معظم القائمات فى الصحف لم تتح لهن فرصة السفر الى الريف وذلك عكس الإعلاميات فى التليفزيون والراديو إذ تعددت مرات سفرهن الى الريف المصرى .

٥- يتبنى معظم الإعلاميات المصريات توجهات تقليديه إزاء قضية المرأة ويبدى أغلبهن تحيزاً واضحاً للمرأة الحضرية المثقفه كما لايخفين انبهارهن بالمرأة الغربيه والحريات التى تتمتع بها ولايملكن تصوراً خاصاً بأولويات قضايا المرأه على المستوى المجتمعى كما لايعرفن على وجه التحديد الجمهور النسائى الذى يتوجهن إليه سواء من حيث سماته أو خصائصه أواحتياجاته الفعلية .

٦- أشارت أغلب القائمات بالاتصال الى عدم ادراك واقتناع القيادات الإعلامية بأهمية أقسام المرأة . (٣٠)

٧- تغفل القائمات بالاتصال اقتصار الصحافة النسائية على معالجة مشكلات المرأة فى المدينة إذ لاتربطهن فى الواقع أية علاقة موضوعيه بنساء الريف فكيف يكتبن عنهن وهن معزولات تماماً عما يدور فى الريف بنسائه ورجاله .

٨- أشارت الإعلاميات الى بعض المحظورات التى لايستطعن الاقتراب منها مثل الكتابه عن قانون الأحوال الشخصيه أو الخيانات الزوجية أو الزواج العرفى بين طلاب وطالبات الجامعات ... الخ .

ثانياً : المنظور الفكرى والثقافى للقيادات الإعلامية تجاه قضايا المرأة :

رغم انعدام الدراسات التى تتناول السمات والخصائص الثقافية والمهنيه للقيادات الإعلامية فى الوطن العربى إلا أن الدراسات القليلة التى أجريت عن القائمين بالاتصال فى مجال إعلام المرأة قد أشارت إلى إجماع الإعلاميات العربيات على إرجاع كافة العوائق المهنية

التى يعانين منها إلى موقف القيادات الإعلامية وعدم اقتناعهم بأهمية صفحات وبرامج المرأة . ولذلك تتعرض المساحات المخصصه للمرأة الى التحجيم بل والإلغاء أحياناً عندما تطرأ ظروف استثنائية مثل زيادة الإعلانات أو خطبة سياسيه لأحد الرؤساء . كذلك تعانى البرامج النسائيه فى التليفزيون والراديو من عدم الاستقرار سواء فى المساحة الزمنية المخصصة لها أومحاصرتها فى موضوعات تقليدية بل وتتعرض أحياناً إلى الإلغاء فى بعض الدورات الإذاعية.

كما أن الأسلوب الذى يتم به اختيار الإعلاميات العاملات فى صفحات وبرامج المرأة يعكس الرؤية الهامشيه التى ينظر بها المسئولون الإعلاميون الى قضايا المرأة . إذ يعتبرون اقسام المرأة لاتزيد عن كونها أداة لإعادة انتاج القيم والسلوكيات التقليدية الخاصة بالمرأة ولايمكن ان ترقى الى مستوى الأقسام الإعلامية الأخرى مثل الأقسام السياسية والجريمة والرياضة والاجتماعيات والفن . ولذلك أصبحت هذه الأقسام مستودعاً للكثيرات من المغضوب عليهن أو المفتقرات الى الموهبه والكفاءه من أصحاب الواسطه ، يضاف إلى ما سبق أن أغلب القيادات الإعلامية فى العالم العربى ينتمون الى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى ومؤهلون جامعياً ويعتبرون ان الدائرة السياسيه تحتل المكانه والأفضليه الأولى فى الاهتمام الإعلامى وتأتى بعدها بل وتسير فى فلكها سائر الدوائر الأخرى الاقتصادية والثقافيه والاجتماعيه وفى ذيل هذه القائمة تأتى قضايا المرأة والطفولة . كذلك يعتقدون كما تؤكد ذلك ممارساتهم المهنيه أن العاصمة بأحداثها وشخصياتها واهتماماتها تشغل بؤرة الاهتمام الإعلامى . وإذا لم يكن هناك بد من متابعة ما يحدث فى الريف فإن ذلك يتم فى أضيق نطاق (الصفحات الداخليه والبرامج القصيرة) إلا إذا وقعت أحداث جسام فى الريف تفرض عليهم تسليط الأضواء الإعلامية لبعض الوقت . ولاشك أن هناك بعض الاستثناءات القليلة التى تؤمن بضرورة إدماج المرأة فى خطط التنمية الشاملة وتعكس رؤى متقدمة تجاه المرأة العاملة وتطالب بضرورة محو أمية النساء فى الريف والبادية وتطالب أحياناً بضرورة تعديل قوانين الأحوال الشخصية لصالح الأسرة العربية ولكنها أصوات قليلة لاتؤثر بالقدر الكافى فى تغيير الاتجاهات السائدة . وتتأرجح أغلب القيادات الإعلامية بين الرؤية السلفية التقليدية للمرأة وبين الانبهار بالسلوكيات المظهرية للمرأة الغربية مما يعكس ازدواجية ثقافية تنعكس على المواقف

والممارسات المهنية سواء تجاه الإعلاميات أو تجاه المضامين النسائية التى تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام .

ثالثاً : القضايا النسائية المهمشة والمستبعده فى الإعلام العربى :

تشير الدراسات الى تميز وسائل الإعلام العربيه على قضايا نسائية دون أخرى وفئات نسائية تنتمى الى طبقات ومهن دون غيرها . كما جعلت وسائل الإعلام جل اهتمامها على نساء المدن المحصورات فى دائرة الضوء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . وتتجاهل فى مقابل ذلك الكثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمرأة العربية وأدوارها .

وتفصيلاً لذلك :

١- تتجاهل وسائل الإعلام العربية بصورة عامة الموضوعات التى تعكس التطور الذى طرأ على وضعية ومكانة المرأة العربية من خلال الإنجازات التى حققتها عبر نصف القرن الأخير فى التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والسياسية والإبداع .

٢- هناك إهمال لقضية المشاركة السياسية والعمل النقابى من جانب المرأة العربية إلا فى استثناءات محدودة تبرز فى معالجات بعض وسائل الإعلام العربية فى مصر والعراق وفلسطين والجزائر وسوريا .

٣- تبدى وسائل الإعلام العربية اهتماماً محدوداً بقضية محو الأمية لدى النساءالعربيات رغم ارتفاع معدلاتها بصورة ملحوظة خصوصاً فى الريف والبوادى .

٤- يتجاهل الإعلام العربى مشكلات وهموم الغالبية العظمى من النساء العربيات فى الريف والأحياء الشعبية والبوادى . وإذا كانت الحجة التى يسوقونها فى هذا المجال هى انتشار الأمية بين نساء الريف وصعوبة إطلاعهم على الصحف . فإن الدراسات التى أجريت عن الإعلام المرئى والمسموع تدحض هذه الحجه . إذ أسفرت عن نتائج مماثلة تتلخص فى التجاهل شبه الكامل لمشكلات وقضايا المرأة الريفية والبدوية رغم انتشار الراديو والتليفزيون فى مختلف انحاء الريف والباديه العربيه مما يعنى انتفاء عقبة الأمية فى هذه الحالة .

٥- تتجاهل وسائل الإعلام العربية الجماهير النسائية فى العالم العربى فلا تخصص إلا فى النادر بريد للقارئات أو المستمعات كما لاتحاول تنظيم حملات إعلامية للتوعيه الصحية

أو البيئية أو السياسية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات .

٦- تتحاشى وسائل الإعلام العربية الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافيه مثل قوانين الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية واشتغال المرأة ببعض المهن مثال : قاضيه أو نقيبه لاحدى النقابات المهنية أو العمالية .... الخ . أو المطالبه بتسهيلات وخدمات تخفف العبء عن المرأة العاملة أو حقوق المعوقات والمسنات أو حماية اليتيمات واللقيطات وخادمات المنازل .... الخ .

٧- تتجاهل وسائل الإعلام العربية النساء الفقيرات فى المدن والريف ولاتتعرض لمناقشة أسباب الجرائم النسائية وخصوصاً الانحرافات الأخلاقيه التى غالباً ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعيه تتعرض لها نساء الطبقات الفقيره بصفة خاصة .

استخلاصات أساسيه :

من خلال المقارنه بين الاتجاهات الفكريه السائدة فى المجتمعات العربيه إزاء قضية المرأة وبين الواقع الفعلى للمرأة العربية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع وبين معالجات وسائل الإعلام لقضايا المرأة ومشكلاتها فى إطار السياسات الإعلامية السائدة . من خلال كل ما سبق يمكن استخلاص ما يلى :

١- تخلف الإعلام العربى عن مواكبة الانجازات التى حققتها المرأة العربيه على أرض الواقع إذ تشكل المتعلمات نسبة تزيد عن ٥٠٪ فى بعض المجتمعات العربية ولاتقل عن ٣٥٪ فى أغلب المجتمعات العربية . وتشكل المرأة العربية ما بين ١٠٪ - ٤٠٪ من قوة العمل الانتاجى فى معظم البلاد العربيه كذلك فى مجالات الإبداع الفنى والأدبى والبحث العلمى . أما فى المشاركة السياسية فهناك محاولات دؤوبة من جانب النساء العربيات لتشكيل تنظيمات مستقاه لخوض معركة العمل السياسى ولاشك أن العقبات التى تصادفهن تشكل جزءاً من أزمة الديموقراطية وسيطرة النظم الأوتوقراطيه فى العالم العربى ككل .

ويبدو واضحاً تقاعس الإعلام العربى عن مساندة المرأة العربية فى المطالبة بحقوقها سواء فى المشاركة السياسية . ويبرز ذلك واضحاً من خلال تكريسه للتوجهات التقليدية التى تحصر المرأة فى أدوارها المتوارثة كأم معطاءة وزوجة منقادة وابنه مطيعه ومن خلال تحريضه

المستمر لمحاكاة وتقليد النماذج النسائية الأوربيه والأمريكية .

٢- التحيز الطبقى والاجتماعى من جانب وسائل الإعلام العربيه لنساء المدن على حساب نساء الريف ولصورة المرأة الأنثى الجميلة الأنيقة على حساب الصور الأخرى للمرأة كمنتجه ومشاركه فى التنمية وفى صنع القرار السياسى وكعاملة وأديبة وفنانة وكمواطنه تتساوى مع الرجل فى الحقوق والمسئوليات وقد يكون هذا التحيز مفهوماً ومبرراً إذا افترضنا أن وسائل الإعلام العربية تتوجه أصلاً إلى جمهور تتحدد اهتماماته بدائرة مصالحه ولكن إذا كانت هذه الوسائل تزعم أنها تحاول شق قنوات إعلامية متنوعة تشمل مختلف القطاعات الجماهيرية لذلك فإنها ملزمة إزاء جمهورها من القراء والمستمعين والمشاهدين فى المدن أن تطلعهم على أنماط الحياة ومشاكل وهموم النساء من الطبقات الأخرى وليس من مهام الإعلام العربى تكريس عزلة الطبقات العليا والنخب السياسية والثقافية داخل ابراج عاجيه سواء كانوا رجالاً أم نساء .

٣- سيادة نمط الاتصال الأحادى العلوى فى الإعلام النسائى تأكيداً لما هو سائد فى الإعلام العربى ككل الذى يتجه من الحكام الى المحكومين ومن النخبة الى القاعدة ومن المتعلمين إلى الأميين ومن سكان المدن الى سكان الريف ويقوم بدور أساسى فى عمليات الضبط الاجتماعى وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة . ومن الواضح أن هذه النظرة تستند الى فلسفة لاتحترم عقلية الجماهير ولاتحرص على تلبية احتياجاتها الإعلامية والاتصالية . وتعد هذه القضية من أهم التحديات التى تواجه الحكومات العربية فى مجال الإعلام والاتصال وذلك بسبب ارتباطها بالنظرية العامة للسلطة التى تحدد السياسات وتتحكم فى الممارسات الإعلامية فى الوطن العربى . وغنى عن القول أن الإعلام العربى يدين بالتبعيه شبه الكاملة للنظريات الغربيه فى الإعلام مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع الاجتماعى والسياسى فى الوطن العربى والذى يتمثل فى سيطرة النظم الاستبدادية والفلسفات السلفيه والنظره الاستعلامية للجمهور بسبب انتشار الأمية والجمود الاجتماعى .

ولاشك أن سيادة هذا النمط الاجتماعى الاتصالى الأحادى القادم من أعلى والذى يستبعد الحوار والمشاركة الجماهيرية كفيل بأن يفسر لنا أسباب تجاهل وسائل الإعلام العربية للجمهور النسائى كجزء من تجاهل الجمهور العام ومحاولة حصره فى دور المتلقى السلبى

للرسائل الإعلامية وهذا يثير بدوره اشكالية الحقوق الاتصالية للجماهير النسائية فى العالم العربى . فالمشاركة النسائية فى العمليات الإعلامية الخاصة بالمرأة تكفل تحقيق التفاعل بين القائمين بالاتصال والجمهور النسائى المتلقى بما يضمن لوسائل الإعلام التعرف على جمهورها وخصائصه واحتياجاته الثقافية والاتصالية وبما يساعد فى المدى الطويل على كسر احتكار القيادات الإعلامية لسلطة صنع واتخاذ القرارات الإعلامية .

٤- افتقار الإعلاميات العربيات الى الثقافة المجتمعية المعاصرة بصفة عامة وما يتعلق بقضية المرأة بصفة خاصة . ويؤكد ذلك الدراسات التى أجريت عن القائمات بالاتصال والتى أبرزت التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام العربية وبين الصورة المرتسمة فى أذهان الإعلاميات اللائى يتولين كتابة ونشر وإذاعة المواد الإعلامية التى تتشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وإيجابياتها . ولاشك أن ذلك يرجع الى مجموعة من الأسباب فى مقدمتها الأسلوب الذى يتم به اختيار الجهاز الإعلامى من الصحفيات والإذاعيات المشتغلات فى الإعلام النسائى . إذ تبين أن ٢٥٪ فقط يتم اختيارهن بناء على الكفاءه والاهتمام بقضايا المرأة بينما يتم اختيار ٥٠٪ بناء على الوساطة والعلاقات الشخصية والنسبة الباقيه هى٢٥٪ يتم فرضهن على صفحات وبرامج المرأة طبقاً لظروف كل وسيلة إعلامية . هذا علاوة على انعدام الفرص للتدريب والاحتكاك بالعالم الخارجي من خلال المؤتمرات وذلك بالنسبة للإعلاميات عموماً والصحفيات تحديداً .

٥- تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى الممارسات الإعلامية فى مجال إعلام المرأة . وقد لوحظ أن هذه القيادات لاتملك تصوراً محدداً إزاء قضايا المرأة فضلاً عن تأرجحهم بين الاتجاهات التقليدية السلفية التى تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المتغربة الوافدة . وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المتحرر إزاء قضية المرأة . وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تناقضات يعانى منها الإعلام النسائى فى العالم العربى بصورة ملحوظة .

٦- غياب الجمهور النسائى واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية إذ لوحظ أن الإعلاميات العربيات لايمتلكن أى تصور محدد عن الجمهور النسائى الذى يتوجهن إليه برسائلهن الإعلامية ويؤكد ذلك ما جاء على لسان القائمات بالاتصال وكذلك نتائج الدراسات

التى أجريت لتحليل المضامين الإعلامية الخاصة بالمرأة إذ أوضحت غياب قطاعات كبيرة من الجمهور النسائى عن دائرة الاهتمام الإعلامى وخصوصاً المرأة الريفيه والبدويه والمنتميه الى القطاعات الشعبيه . مما يشير الى أن الإعلاميات يتخاطبن فقط مع الفئات النسائية التى تتواجد داخل الدائرة الاجتماعية والطبقية للإعلاميات وأيضاً اللواتى تتسلط عليهن أضواء المجتمع فى العواصم العربية والمراكز الحضريه وحتى هؤلاء لم نجر عنهن أية دراسات لتحديد سماتهن وخصائصهن ومشاكلهن الحقيقيه . ويرجع ذلك الى موقف المؤسسات الإعلامية العربية عموماً من قضية الجمهور وحقوقه الاتصالية . فلم يحدث أن قامت أى مؤسسة إعلامية باجراء دراسات للتعرف على الجمهور بصفة عامة وعلى الجمهور النسائى تحديداً . بل يتم ذلك فى الأغلب بناء على التخمين والانطباعات الذاتية وتصور زائف يسود لدى الإعلاميين مفاده أن ما يفكرون فيه يتطابق مع الاحتياجات والقضايا والهموم الحقيقية للجماهير مما يعكس نوعاً من الوصاية الفكرية غير المنظورة يمارسها الإعلاميون على الجماهير ويترتب عليها حرمان الجماهير من حقوقهم الاتصاليه التى نصت عليها المواثيق والدساتير المحلية والعالمية .

وإذا كان المهتمون والباحثون فى قضايا حقوق الإنسان قد توصلوا إلى تحديد أبرز مقومات الحق فى الاتصال على النحو التالى : (٣١)

١- الحق فى المشاركة .

٢- الحق فى الإعلام .

٣- الحق فى تلقى المعلومات .

٤- الحق فى الانتفاع بموارد الاتصال .

فإن تحقيق هذه المقومات يستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمه للوفاء باحتياجات الاتصال الانسانى لكافة الشرائح الاجتماعية والجماعات الثقافية . كما تقتضى ضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس . فهل هذا متحقق بالنسبة للجمهور النسائى كجزء من الجمهور العام ؟ وإلى أى مدى يمكن أن يتحقق ذلك فى ظل الجهل التام بطبيعة هذا الجمهور واحتياجاته الاتصالية ؟ فضلاً عن سيطرة النمط المركزى السلطوى الاحادى الاتجاه واتساع دائرة المحرمات والممنوعات فى الإعلام العربى .

وفي ضوء هذه الاستخلاصات تبرز مجموعة من الضرورات نجملها على النحو التالي.

أولاً : ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة - الراديو - التليفزيون) بإجراء استطلاعات دوريه منظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته . وفي اطار ذلك تتحدد مسئولية القائمين على الإعلام النسائى بإيلاء اهتمام خاص للتعرف على خريطة الجماهير النسائية وتحديد سماتها الواقعيه ومشاكلها الفعليه واحتياجاتها الحقيقيه ومتابعة التطورات السلبية والإيجابية التى تطرأ على هذه الخريطة بفعل التغيرات والأحداث المجتمعيه مع مراعاة الاستعانة بنتائج هذه الاستطلاعات فى رسم وتحديد التوجهات العامة للسياسة الإعلامية فى مجال الإعلام النسائى .

ثانياً : كسر الحلقة التى تفصل بين الممارسين الإعلاميين فى مجال إعلام المرأة والأكاديميين فى مجال العلوم الاجتماعيه وعلى الأخص علوم الإعلام والاتصال وخلق جسر من التواصل لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية سعياً للتوصل الى صيغة تساعد على النهوض بالإعلام النسائى وتصحيح مساره بما يكفل قيام وسائل الإعلام العربية بدورها الاجتماعى والثقافى إزاء قضية المرأة والتمايز بين الجنسين .

ثالثاً : ضرورة التوسع فى عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش للإعلاميات والإعلاميين وعلى الأخص القيادات الإعلامية حول قضايا المرأة والتمايز بين الجنسين فى المجتمعات العربية .

رابعاً : اهتمام القيادات الأكاديمية فى مجال البحث الاجتماعى بتأسيس وتدعيم الفرع الخاص بعلم اجتماع المرأة والتمايز بين الجنسين . بحيث يصبح قادراً على تزويد سائر العلوم الاجتماعية وفى قلبها علوم الإعلام والاتصال بالبحوث والدراسات الأساسية الخاصة بالمرأة العربية وقضاياها .

الهوامش

١- أنظر : سمير أمين : مناخ العصر - ندوة التطورات والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى - مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع بالقاهرة .

٢- H. Schiller : Mass. Communication Cation and American empire . Beacon pres 1977 . yver Eudes : La Conquete des esprits - Paris 1982.

٣- Maria Meis : Patriarchy and Capaitalist acceimulation . Zed Books - London - 1993 .

٤- أنظر : شريف حتاته : المرأة وتقسيم العمل الدولى - ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى - مركز البحوث العربية القاهرة - مارس ١٩٩٧ .

٥- أنظر : إيناس طه : مؤتمر المرأة فى بكين الخصوصية والعالمية - كراسات استراتيجية - الأهرام - القاهرة - ١٩٩٥ .

٦- أنظر : خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ الاجتماع العربى الاقليمى التحضيرى لمؤتمر بكين - عمان الأردن - نوفمبر ١٩٩٤ .

٧- أنظر : أمينة شفيق : تأثير الحقبة النفطية على أوضاع المرأة العربية ورقة عمل مقدمة إلى (ندوة المرأة العربية فى إطار الحقبة النفطية) منظمة التضامن الأفريقى الأسيوى - القاهرة ١٩٩٨ .

٨- زينب شاهين : المرأة وأزمة التعليم - جريدة الأهرام - القاهرة ٢٩ مارس ١٩٩٤ - ص٨ .

٩- أنظر : أمينة شفيق مصدر سابق ص٨ .

١٠- أنظر : عواطف عبد الرحمن : صورة المرأة العربية فى وسائل الإعلام فى كتاب (دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة) دار الفارابى - بيروت - ١٩٨٩ - ص٥٢ .

١١- أنظر : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى - الأمم المتحدة عن تطور أوضاع المرأة العربية فى منطقة غربى آسيا خلال العقد العالمى للمرأة - بغداد ١٩٨٤ - ص٣١،٣٢ .

١٢- أنظر : عبدالعظيم أنيس : مؤشرات لقياس أحوال المرأة فى الوطن العربى - دراسة غير منشورة مقدمة الأليسكوا - فبراير ١٩٨٢ .

١٣- أنظر : (أ) هشام شرابى : مقدمة لدراسة المجتمع العربى - القدس - منشورات صلاح الدين ص١١٢-١٢٤ .

(ب) **هدى رزق** : المرأه والتغيير الاجتماعي - ملاحظات منهجية وندوة المرأة العربية المعاصرة - جامعة قار يونس - ليبيا ١٩٨٩ .

١٤- **أنظر : (أ) عواطف عبد الرحمن** : صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام في كتاب دراسات في الصحافة العربية - قار يونس - ليبيا ١٩٨٩ - مصدر سابق .

(ب) **فهيمه شرف الدين** : المرأة والتغيير - ملاحظات أوليه ، ندوة المرأة العربية المعاصرة - قار يونس - ليبيا ١٩٨٩ - مصدر سابق .

١٥- **انظر : تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي** - الأمم المتحدة عن تطور أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي أسيا - بغداد - مصدر سابق ص٤٦-٤٧ .

١٦- **أنظر كل من :**

- **چيهان الهامي** : الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

- **عليه السيسي** : مجلة حواء - دراسة نظرية وتحليلية ١٩٥٧ - ١٩٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام جامعة القاهرة - ١٩٨٥ .

١٧- **أنظر : محمد طلال** : صورة المرأة في الإعلام العربي - لجنة المرأة العربية ، جدول أعمال الدورتين ١٠ ، ١١ - عمان . جامعة الدول العربية - ١٩٨٤ .

١٨- **أنظر : ناهد رمزي** : المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال وتغيير الوضع الاجتماعي للمرأة في المجتمع العربي - مجلة شئون عربية - العدد ٣١ - سبتمبر ١٩٨٢ - نقلاً عن ليلى عبد المجيد - موقع المرأة العربية على خريطة السياسات الإعلامية - مجلة الدراسات الإعلامية - العدد ٦٠ - سبتمبر ١٩٩٠ - ص٧١ .

١٩- **أنظر كل من : محمد طلال** : مصدر سابق .

- **منى الحديدي** : دراسة تحليليه لصورة المرأة في الفيلم المصري - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٧٧ .

٢٠- **أنظر : د. ليلى عبد المجيد** : التقرير الإعلامي - دراسة جماعية عن تأثير المرأة والإعلام على التنمية في الريف المصري - مصدر سابق .

٢١- **أنظر : عليه السيسي** : مصدر سابق ، ليلى عبد المجيد - هامش رقم (١٤) .

٢٢- **ماجي الحلواني** : برنامج المرأة في الراديو المصري - مجلة الفن الإذاعي العددان ١٠٢ ،

١٠٤ - اكتوبر ١٩٨٤ ، يناير ١٩٨٥ .

٢٣- **عواطف عبد الرحمن** : صورة المرأة الخليجيه فى صحافة الخليج العربى - المؤتمر الاقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة - الكويت - مارس - ١٩٨١ .

٢٤- **أنظر** : **محمد طلال** - مصدر سابق .

٢٥- **أنظر: ليلى عبد المجيد وعليه السيسى - مصدران سابقان .**

٢٦- **أنظر كل من** : Soha Abdel Kader : Opeit.

- **عاطف العبد وعدلى رضا** : برامج المرأة فى الراديو والتليفزيون - د.ن ١٩٨٨ نقلاً عن ليلى عبد المجيد - هامش رقم (١٤) مصدر سابق .

٢٧- **أنظر** : **ثورة الفلاح** : نظرة الإعلام العربى إلى عمر المرأة - المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية - الكويت - مارس - ١٩٨١ .

٢٨- **أنظر** : **عواطف عبد الرحمن وأخرون** : بحث تأثير المرأة والإعلام على التنمية فى الريف المصرى - التقرير الإعلامى - مصدر سابق .

٢٩- **المصدر السابق** : (ليلى عبد المجيد - التقرير الإعلامى) .

٣٠- **أنظر** : **عواطف عبد الرحمن** : صورة المرأة فى الصحافة المصرية فى كتاب دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - دار العربى - القاهرة - ١٩٨١ .

نجوى كامل : القائمات بالاتصال فى الإعلام المصرى فى إطار دراسة تأثير الإعلام والمرأة على قضايا التنمية فى الريف المصرى - مصدر سابق .

٣١- **عواطف عبد الرحمن** : الحق فى الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال مجلة عالم الفكر - الكويت - مايو ١٩٩٤ .

الممارسة السياسية للمرأه العربية

مصر نموذجاً

ورقة بحثيه مقدمه إلى المؤتمر القومى

(مائة عام من تحرير المرأة)

المجلس الأعلى للثقافة

في الفترة من ٢٣ - ٢٨ أكتوبر ١٩٩٩

تشير الوثيقة العالمية التى صدرت فى چنيف عام ١٩٩٤ بعنوان (تصحيح عدم التوازن فى ممارسة الحقوق السياسية بين المرأة والرجل) إلى حقيقة مفادها (انه بعد مرور ٤٠ عاماً على صدور اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ورغم التقدم الذى تم احرازه إلا ان الحياة السياسية والبرلمانية فى العالم لاتزال خاضعة لهيمنة الرجل) . فقد كشفت أحدث دراسة للاتحاد البرلمانى الدولى عن ان عدد مقاعد النساء فى برلمانات العالم تعانى من الهبوط ففى عام ١٩٨٨ كان النساء يشغلن ١٤,٨٪ من ١١٪ . كما اشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة النساء فى البرلمانات العربية لاتتعدى ٣,٢٪ من اجمالى المقاعد حالياً .

فى هذا السياق تبرز التجربة البرلمانية للمرأه المصريه والسؤال هو ما هى المحددات التى تحكم مشاركة المرأه المصرية فى الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً وكيف نقوم الاداء البرلمانى للمرأه عبر المجالس العشرة التى شاركت فيها منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٩٥، بداية يعد المحدد الثقافى من ابرز المحددات التى تحكم مشاركة المرأه المصريه فى الانتخابات فقد تأثر الشعب المصرى دوماً بالثقافات الفرعونية والعربية والاسلامية ونظرتها للمرأه التى اتسمت احياناً بتصوير المرأه ككائن ادنى وأحياناً مساو وآخر أرقى من الرجل لكن ظل الاتجاه العام اكثر ميلاً لأخذ الجوانب السلبية لوضع المرأه فى هذه الثقافات وإهمال الجوانب الإيجابيه الأمر الذى أثر على المشاركه السياسية للمرأه وتكشف المسيرة التاريخيه للمرأه المصريه خلال القرنين الأخرين عن وجود نسقين من القيم والممارسات الملكية للمرأه يتمثلان فى النسق (البدوى- الجاهلى) والنسق (المملوكى - التركى) كما شهد المجتمع المصرى ثلاثة انساق ايجابية كانت دافعه لمشاركة المرأه فى شئون مجتمعها هى النسق (النهرى - الزراعى) و (النسق الإسلامى) والنسق (الحديث والمعاصر) ولقد تفاعلت هذه الانساق الخمسة مع ظروف الواقع الاجتماعى الثقافى المصرى وكان لها تجلياتها السلبية والايجابية بالنسبة لقضايا المرأه طبقاً لحالات المد والجذر التى توالت على المجتمع فى اطار الصراع والجدل الدائر بين قوى التقدم وقوى التخلف . ولقد ارتبط تقدم المرأه المصريه خلال القرنين الأخيرين بظروف المد الوطنى والاجتماعى الذى تحقق من خلال محاولات النهوض الوطنى على ايدى محمد على واسماعيل وعبد الناصر أو من خلال الثورات الوطنية والانتفاضات الشعبية (ثورة ١٩١٩ . انتفاضة ١٩٤٦) وقد سجلت الحركة النسائية السياسية فى مصر أولى خطواتها فى مظاهرة السيدات

يوم ١٦ مارس ١٩١٩ حيث شاركت النساء لأول مره في المسيرات الوطنية ضد الاحتلال البريطاني وأكدن مشاركتهن بعقد أول مؤتمر نسائي منظم ضد الاحتلال يوم ٨ يناير ١٩٢٠ . ثم جاء في دستور ١٩٢٣ النص على ان التعليم الابتدائي اجباري بالنسبة للجنسين ولكنه لم يعط أي حقوق سياسية للمرأه فما كان من منيره ثابت إلا ان ارسلت في يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ بياناً إلى سعد باشا زغلول زعيم الأغلبية آنذاك في البرلماني المصري الذي عقد أول جلسة له بعد إعلان دستور ١٩٢٣ . وقد تضمن البيان احتجاج نساء مصر على عدم وجود أي بند في الدستور يشير إلى أي حقوق سياسية للمرأه . كما طالبت النساء بالسماح لهن بحضور حفل افتتاح البرلمان لكن طلبهن رفض في الوقت الذي دعيت فيه سيدات الجاليات الأجنبية إلى الحفل . وقد استمرت منيره ثابت في المطالبه بحقوق المرأه . وكانت أول من نادى بحق مساواة المرأه والرجل دستورياً من خلال سلسلة من المقالات التي نشرتها في صحيفة البلاغ ومجلة الأمل . هذا وواصلت الحركة النسائية محاولاتها طوال حقبة الأربعينيات لاستخلاص الحقوق السياسية للمرأه وكان يساندها نخبة مستنيره من مثقفي العصر مثل طه حسن وزكي عبد القادر وسلامه موسى ويمثل الاعتصام النسائي بزعامة دريه شفيق بمبنى نقابة الصحفيين في ١٢ مارس ١٩٥٣ الحلقة الأخيرة في نشاط الحركة السياسية النسائية التي ظلت مقصوره على النخبه المتعلمه من نساء الطبقة الوسطى بالعاصمه .

وبصدور دستور ١٩٥٦ وقانون مباشرة الحقوق السياسية تبدأ صفحه جديدة في مسيرة المرأه المصريه إذ أقرّ هذا الدستوّر المساواه بين النساء والرجال وأعطى المرأه لأول مره حق المشاركه في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً وشاركت المرأه في انتخابات ١٩٥٧ ومن بين ٦ سيدات رشحن أنفسهن للانتخابات في تلك السنة فازت اثنتان هما راوية عطيه وأمينه شكري بمقعدين في البرلمان وكان ذلك ٠,٧٥٪ من اجمالي مقاعد البرلمان . وظل عدد العضوات في البرلمان صغيراً إذ لم يتجاوز ثماني عضوات في انتخابات ١٩٦٤ وهبط عددهن إلى ست عضوات في انتخابات ١٩٦٨ . ورغم بدء تجربة التعددية عام ١٩٧٦ إلا ان هذا لم يؤثر على زيادة فرص وصول المرأه إلى مقاعد البرلمان ففي المجال الزمني التي تم انتخابها من عام ١٩٥٧-١٩٧٦ في ظل نظام الحزب الواحد فازت ٢٥ سيدة بمقاعد في المجلس . أما في الانتخابات التالية التي جرت في ظل نظام التعددية الحزبية (١٩٧٦-١٩٩٥) فقد تعرض

التمثيل النسائى فى البرلمان لموجة غير مستقره من الصعود والهبوط بسبب تأثير بعض التغيرات السياسية والقانونية التى طرأت على الواقع النسائى فى مصر . فإذا كانت مشاركة المرأة فى البرلمان قد بلغت الذروه فى انتخابات ١٩٧٩ (٨,٢٥٪) فإن هذه الزيادة الكبيرة تعزى فى الأساس إلى تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ والذى سمح بتخصيص ثلاثين مقعداً للنساء كحد أدنى وبواقع مقعد على الأقل فى كل محافظة ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس على هذه المقاعد فى الوقت الذى سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال على كل المقاعد الأخرى . ومن بين حوالى ٢٠٠ أمرأه تقدمن إلى الترشيح فى انتخابات ١٩٧٩ فازت ثلاثون منهن بالمقاعد المخصصه لهن كما فزن بثلاث مقاعد أخرى وبالاضافة إلى ذلك عين رئيس الجمهورية سيدتين وبهذا أصبح اجمالى النساء العضوات فى مجلس الشعب ٣٥ عضوة . ومما يجدر الإشاره إليه ان قيد المرأه فى جداول الانتخابات ظل اختيارياً حتى صدور القانون ٤١لعام ١٩٧٩ الذى ازال هذه التفرقه وجعل القيد فى جداول الانتخابات بالنسبة للرجل والمرأه . وقد أسفر ذلك عن زيادة المشاركة النسائية فى عام ١٩٨٤ إذ بلغ عدد العضوات بمجلس الشعب ٣٧ عضوة (٣٠ عضوة منتخبة لمقاعد المرأه و٤ منتخبات و٣ معينات) بنسبة ٨,٩٪ من أعضاء مجلس الشعب .

ويمثل عام ١٩٨٦ بداية الانتكاس والتراجع للمشاركه النسائية إذ قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ لما ينطوى عليه من تمييز على اساس النوع . وقد انعكس الغاء هذا القانون بصورة سلبية على المشاركة النسائية فى انتخابات ١٩٨٧ حيث انخفضت النسبة إلى ٣,٩٪ ممثله فى ١٨ عضوة منها ١٤ منتخبة و٤ معينات وكان النظام الانتخابى المعمول به آنذاك مبنياً على القوائم الحزبية وقد خلت قوائم معظم الأحزاب من العناصر النسائية فيما عدا الحزب الحاكم وحزب التجمع . وفى انتخابات ١٩٩٠ التى استندت إلى النظام الفردى تم انتخاب ٧ عضوات كما تم تعيين ٣ عضوات وبذلك استمر تمثيل المرأه فى مجلس الشعب فى الانخفاض حتى وصلت النسبة ٢,٢٪ ثم ازداد الوضع سوءاً فى انتخابات ١٩٩٥ التى شهدت مشاركة ٨٧ مرشحه نجح منهن خمس مرشحات أضيف إليهن ٤ معينات فأصبح العدد ٩ عضوات بنسبة ١,٦٪ . ومن الجدير بالذكر ان مجموع اعداد النساء عضوات البرلمان منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٩٥ بلغ ١٤٤ عضوه منهن ١٩

فقط حصلن على العضوية بالتعنين و١٢٥ بالانتخاب وهنا يثار التساؤل هل العبرة بعدد النساء في مجلس الشعب أم بمدى فعاليتهن فيه ؟ بالنسبة لأداء المرأه البرلماني فإن سجل مشاركة المرأه سواء في مجال اقتراح القوانين أو طلبات الإحاطة يتميز بقدر من التوازن إلا ان مناقشة المرأه لمشروعات القوانين اتسمت بالضعف الملحوظ ولايستثنى من ذلك مشروعات القوانين التى تهم المرأه كقوانين العمل والجنسية والأحوال الشخصية . كما يلاحظ ان الأداء التشريعي والرقابي للمرأه داخل البرلمان كان يتناسب طردياً مع درجة انفتاح النظام السياسي القائم على التعددية الشكلية وثقافة الحزب الواحد .

هذا وقد اقتصر النشاط الرقابي للمرأه المصرية داخل البرلمان على وسيلتين تقليدتين هما الإحاطة والسؤال وتجنب اللجوء إلى الاستجواب على الموضوعات الرقابية ذات الطابع الاجتماعي وقدمت أساساً للوزارات الخدمية هذا مع الأخذ في الاعتبار أن المرأه قد تولت رئاسة اللجنة الدستورية والتشريعية كما سبق لها رئاسة لجان الثقافة والإعلام والسياحة والإسكان والتعمير والعلاقات الخارجية إذن ما هو المعنى الكامن خلف رحلة الصعود والهبوط والانجازات التى حققتها والإخفاقات التى منيت بها المرأه المصريه في مجال المشاركة السياسية خلال الأربعين عاماً الماضية لابد ان يستوقفنا لماذا ارتفعت نسبة المشاركة السياسية للمرأه . وبلغت الذروه في انتخابات ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ولماذا هبطت بعد ذلك حتى وصلت إلى انتخاب ٥ مرشحات فقط عام ١٩٩٥ وما مغزى مردودهما في مجال المشاركة السياسية بهذا القدر من الضآلة والانحسار وما جدوى ان تتمتع المرأة المصرية دستورياً بكافة حقوقها السياسية غير المشروطه مما يميزها عن غيرها من نساء الكثير من الدول بما في ذلك بعض الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً وما هى الأسباب الحقيقية التى تكمن وراء عدم ممارسة المرأه المصرية لحقوقها السياسية وما هى المبررات الموضوعية لعزوف الاحزاب عن ترشيح اعداد كافية من النساء في الانتخابات العامه لاشك ان الزيادة الكميه الملحوظه سواء في عدد النساء المتعلمات أو العاملات لاتعد في حد ذاتها دليلاً على التغيير الجوهري في الوضع الاجتماعي للمرأه أو قرينة على تحررها الحقيقي من كافة العوائق المتوارثه والمستجده فما زالت المرأه المصريه تواجه كثيراً من العقبات التى تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة في صياغة صورة المجتمع وعلاقاته وعندما تحاول ان تتأمل نتائج الدراسات

والمسوح التى اجريت عن الأوضاع المجتمعية للمرأه المصريه فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والثقافية سوف يدهشنا تعدد وتنوع المفارقات وأشكال التناقض التى تثير العديد من الإشكاليات مما دفع البعض إلى النظر إلى الحقوق التى تتمتع بها والمكاسب التى حققتها والمناصب التى وصلت إليها المرأه على انها نوعاً من الديكور الذى يهدف إلى تقديم صورة عصرية عن المجتمع المصرى ولكن فى النهاية تظل المرأه عاجزة عن الوصول إلى منصب قاضية أو رئيسة جامعة أو رئيسة تحرير لصحيفة يوميه أو رئيسة أو وكيلة للبرلمان . وتشير خريطة تعليم الأناث فى مصر إلى ان ارتفاع نسبة مشاركة المرأه المصريه فى التعليم خلال العقود الأربعة الماضية لم يصاحبه ارتفاعاً مماثلاً فى مشاركة المرأه فى قوة العمل أو فى المشاركة السياسية مما يفرغ التعليم من محتواه الاجتماعى بالنسبة للمرأه ويحوله إلى أداة مظهرية ظاهرها التقدم بينما تهدف فى جوهرها إلى تكريس الأوضاع التقليدية للمرأه المصرية .

ومهما اختلفت الأراء حول أسباب عزوف المرأه عن المشاركة فى العمل السياسى إلا ان هناك اجماعاً حول سبب محورى يكمن وراء عزوف النساء والرجال معاً عن العمل السياسى يتمثل فى المناخ السياسى العام الذى لايشجع على المشاركة الفعلية سواء بالنسبة للرجل أو المرأه بل ويدفع بالأغلبية المتعلمه إلى الشعور باللامبالاه والعزوف عن المشاركه والتأثير فى صنع السياسات العامه . ان فشل النظام الحزبى المتمثل فى عجز الأحزاب عن طرح سياسات وحلول بديله للمشكلات التى تواجه الجماهير وانعدام فرص وصول هذه الأحزاب إلى السلطة فضلاً عن غياب الممارسات الديمقراطية داخل هذه الأحزاب واستمرار وتفشى ثقافة الحزب الواحد لدى صناع القرار والتى تتجلى فى أسوأ صورها فى ادارة العمليات الانتخابية وتزوير نتائجها . لاشك ان كل هذه الأسباب مجتمعه أدت إلى فقدان الثقة فى جدوى المشاركة السياسية لدى النساء والرجال سواء من خلال الانضمام إلى الاحزاب أو المشاركة فى الانتخابات ترشيحاً أو انتخاباً . اضافة إلى ان جميع الاحزاب التى نشأت منذ عام ١٩٧٦ سعت إلى ارضاء الناخبين الذين تشبعوا على مدى قرون طويلة بالموروثات الثقافية التى تكرس فكرة النقص الانثوى ودونية المرأه وبالتالى عزفت هذه الأحزاب عن ترشيح المرأه فى الانتخابات وتناست ما اشتملت عليه برامجها . كذلك لايمكن إغفال التأثير السلبى لظاهرة عدم الاستقرار

التشريعى لنظام الانتخابات خلال الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٠ نتيجة لادخال نظام الانتخابات بالقائمة النسبيه والطعن فى دستوريته أكثر من مره إلى أن حكم بعدم دستوريته فى ١٩ مايو ١٩٩٠ .

كذلك لوحظ ان تعقد اجراءات التسجيل فى الجداول الانتخابية وعدم ثقة الناخبين فى صحة الجداول الانتخابية كرس الاعتقاد بعدم جدوى المشاركه ودفع احزاب المعارضه إلى المطالبة بتنقية سجلات الانتخابات من اسماء الموتى والمهاجرين واخضاع الانتخابات لاشراف القضاء والحقيقة ان كل هذه الأسباب ساهمت فى تراجع مشاركة المرأه فى الحياة السياسية إلا انه يبقى فى النهاية الأسباب الذاتية الخاصه بالمرأه المصرية والتى شكلت معالم الصوره الراهنة للمشاركة النسائية فى العمل السياسى . وإذا كانت الأميه المتفشية بين نساء مصر (٧٩,٨٪) تتصدر هذه الأسباب فإن منظومة القيم الثقافية والتقاليد الاجتماعيه تلعب دوراً حاسماً فى تكريس الرؤية التى تقصر ادوار المرأه على المجال الأسرى والاجتماعى بينما تخصص المجالات العامه وفى قلبها الممارسة السياسيه للرجل فقط وهى نفس المنظومة التى تضع تعليم الأنثى فى أولوية متأخرة عن تعليم الذكر كما تتلقى هذه المنظومة من القيم الثقافية المتوارثه والمتحيزه ضد المرأه كل المساندة والدعم من مناهج التعليم ووسائل الإعلام إذ يغلب على ممارستها الرؤية الذكورية التقليدية التى تعيد انتاج الاتجاهات التقليدية السلفية وترسخ الإيمان بسيطرة النمط الأبوى وفكرة النقص الانثوى وغيرها من الموروثات التاريخية السلبية تجاه المرأه وحقوقها وادوارها ومسئولياتها ولا تسعى مطلقاً لتصحيح المفاهيم البدوية والقبلية الوافدة والتى تتعارض مع مكانة المرأة ودورها التاريخى فى صنع الحضارة المصرية . ولا شك ان الذين سارعوا إلى المحكمة الدستورية العليا من المناهضين لتحرير المرأه المصريه ونجحوا فى عرقلة مبادرات الدوله فى هذا الصدد وأعنى بذلك الغاء قانونين هامين أولهما القانون رقم٢١ لعام ١٩٧٩ الذى خصص ثلاثين مقعداً للمرأه فى مجلس الشعب (أسوة بتخصيص مقاعد للعمال والفلاحين) وثانيهما القانون رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩ للأحوال الشخصية والذى أعطى للمرأه ضمانات حمائية ضد تعسف الرجال فى الطلاق وتعدد الزوجات والحضانة وحقوق المسكن . لاشك ان هؤلاء قد استنفروا أكثر الانساق القيمية تخلفاً فى تراث وتقاليد المجتمع المصرى أى موروثات النسق الجاهلى البدوى والنسق المملوكى العثمانى كما اعتمدوا

على المسانده المعنويه والفكرية غير المباشره التى تقدمها بصورة منتظمه كل من المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام من خلال مناهج تعليمية قاصره ، متحيزه ضد المرأه وسياسات وبرامج اعلامية تتجاهل عن عمد التطور والانجازات التى حققتها المرأه المصرية خلال القرن الأخير وتركز على الأدوار التقليدية للمرأه وتولى عنايتها للشرائح العليا من نساء المدن وتتجنب الاقتراب من القضايا النسائية الحيوية مثل قوانين الأحوال الشخصية والمشاركه السياسية للمرأه ومحو الأمية كما تتجاهل هموم ومشكلات نساء الريف والعشوائيات واحتياجاتهم الاتصاليه والانسانية وإذا كان النظام التعليمى فى مصر يكرس الحفظ والتلقين ويساعد على قولبة النشء من الرجال والنساء فى انماط ومناهج دراسية تؤكد التقسيم التقليدى للأدوار بين الجنسين وان (الأنثى تطبخ والذكر يعمل) ويتجاهل كافة الانجازات التى حققتها المرأه المصريه فى مجالات العمل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى علاوة على الابداع فى مجالات الأدب والفن فإن تأمل خريطة العمالة النسائية فى مصر بما تحويه من تناقضات يساعدنا فى استكمال التعرف على أسباب تراجع المرأه فى مجال المشاركة السياسية إذ تشير هذه الخريطة إلى تركز النساء فى وظائف بعينها مثل أعمال السكرتارية وقطاع الخدمات حتى فى ظل تنوع مجالات عمل المرأه مع التطور الذى حققته وتؤكد بيانات منظمة العمل الدولية إلى ان تمثيل النساء فى قطاع الخدمات بمصر يصل إلى ٨٩,١٪ من قوة العمل بينما لايزيد تمثيل الرجال فى هذا القطاع عن ١٠,٩٪ كما تشير بعض الدراسات إلى ان (نسبة العمالة النسائية ٤٣٪ هذا عدا العماله النسائية غير المنظوره والتى تتمثل فى العمل الزراعى غير المأجور والأعمال المنزليه التى لا تندرج ضمن الأنشطة الاقتصادية حيث يتضح لنا من هذه الخريطة ان نوع الأنشطة الاقتصادية التى تشارك فيها المرأه (الخدمات السكرتارية - الزراعة) لاتساعد على تحرير رويتها لذاتها ولأدوارها المجتمعية بل على العكس تكرس منظومة القيم التقليدية إذ تفرغ العمل من قيمته الحقيقية ودوره فى تحرير وعى وارادة الانسان وتأكيد ذاته وتعظيم فاعليته فى المشاركة فى ادارة شئون مجتمعه وتجعل العمل مجرد مصدراً للرزق والإعاشة دون المساس بمنظومة القيم السائدة أو الأوضاع المجتمعية المتوارثة ومنها أوضاع المرأه وأدوارها . ولاشك ان هذا التفسير يثير اشكالية تطرح نفسها بالحاح وتتمثل فى سيادة المنطق الصورى أو الشكلى عند التعرض لقضايا المرأه وأدوارها وصورة الذات لديها إذ غالباً ما

يسيطر مفهوم الكم ويغيب مفهوم الكيف فالملاحظ انه بالرغم من تنامى اعداد النساء فى جميع الميادين والتزايد النسبى لمعدل مشاركتهن فى الحياة العامه إلا ان درجة فاعليتهن لاتزال محدوده وهناك تقصير ووعى زائف وقلة حيلة تشوب الكثير من الممارسات النسائية مما يعطل مسيرتهن الجماعية ويعوق احراز أى تقدم حقيقى فى هذا الصدد . ولاشك ان ضعف المشاركة النسائية فى عضوية الاحزاب السياسية والمجالس المحليه يؤكدان هذا القصور فعلى سبيل المثال فهناك ثلاث سيدات ممثلات فى اللجنة العليا لحزب الوفد من بين ٥٠ عضواً أما الحزب الناصرى هناك سيدتان فقط من ٧٢ عضواً فى اللجنة المركزية كذلك حزب التجمع هناك ثلاث عضوات من مجموع ٦٤ عضواً فى الأمانة العامة للحزب ويكتفى حزب العمل بعضوتين فقط فى اللجنه العليا للحزب .

وهناك ٤ قيادات نسائيه فقط فى أربع نقابات عماليه عامه على مستوى الاتحاد العام للعمال ، وفى النقابات المهنية لايزيد عدد النساء عن عشر عضوات فى المجالس العامه للنقابات. هذا ويلاحظ ارتفاع نسبة التمثيل النسائى فقط فى الجمعيات الأهلية ذات النشاط التقليدى مثل رعاية الطفوله والأمومة . أما المجالس المحليه ومجلس الشورى فقد شغلت المرأه ٢,٦٪ من المقاعد فى انتخابات ١٩٩٧ بعد ان كانت قد وصلت فى الفتره من ١٩٧٩ - ١٩٨٦ إلى ٢٠٪ من المقاعد وتبلغ النسبة النسائية حالياً فى مجلس الشورى ٤٪ ، خلاصة القول ان المرأه المصريه تعانى ضعفاً بنيوياً متواصلاً فى حجم ونوعية مشاركتها فى المجالات التشريعية والنيابية والمراكز القياديه فى مؤسسات المجتمع المدنى .

وبقدر ما تدعو هذه الحقيقة إلى التأمل المشوب بالأسى إلا انها تدعونا إلى محاولة الاقتراب من الواقع الحى بكل تعقيداته وتشابكاته وصراعاته الخفيه والمعلنه لرصد حركة التأثير والتأثر والتفاعل المحيط والخلاق بين المرأه المصريه وهذا الواقع خصوصاً فى مجال العمل السياسى .

المرأه المصرية وانتخابات ١٩٩٥ :

تأتى انتخابات ١٩٩٥ ومشاركة النساء المصريات فيها كى تشكل لنا الساحه التى تطرح على ارضيتها كافة الإشكاليات والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى وفى قلبه المرأه نحاول ان نستنطق من وقائعها الدلالات الكافية وما تحمله من مؤشرات عن المستقبل القريب

والمتوسط للمرأه المصرية فى مجال المشاركة السياسية التى يمكن اعتبارها معياراً موضوعياً لقياس حركة التقدم والتراجع للمرأه المصرية وقضاياها وأدوارها .

ومن واقع الرصد المباشر لحركة المشاركة النسائيه فى انتخابات ١٩٩٥ تطالعنا المعطيات التالية :

أولاً : بلغ عدد المرشحات لهذه الانتخابات ٨٧ مرشحه من اجمالى عدد المرشحين ٣٩٨٠ مرشح بنسبة ٢,١٪ هناك ٤٦ مرشحة شاركوا للمرة الأولى بنسبة ٥٤٪ من المرشحات . وهناك ٢٠ دائرة جديدة تغطى ١٤ محافظة شاركت فيها المرشحات - وترجع الزيادة فى اعداد المرشحات عام ١٩٩٥ عن الانتخابات السابقة ١٩٩٠ (١,٥٪) إلى شيوع الاعتقاد بأن هذه الانتخابات ستكون نظيفة ونزيهة وأن التدخل الحكومى سيقل إلى ادنى مستوى . وقد ظهر ذلك واضحاً فى شعارات وبرامج وتعليقات المرشحات .

ثانياً : تتفاوت أصول الانتماء السياسى والطبقى والأيديولوجى للمرشحات فإذا كانت الغالبية منهن تنتمى إلى الشرائح الدنيا والوسطى للطبقة المتوسطة (٨٥٪) مثال نفيسه حامد حسن التى تعمل بالوحده الصحيه بإدفو ولاتزيد مكافاتها الشهرية عن ٢٥ جنيهاً إلا ان هناك بعض المرشحات اللواتى ينتمين إلى أصول اجتماعية وقبليه ودينيه ذات تأثير ونفوذ بارز فى مجتمعاتهن المحليه مثل هانم طوبار (مرشحة حزب العمل بالمنزله) حفيدة الشيخ حسن طوبار بطل المقاومة الشعبية ضد نابليون وزوزو رشاد (مرشحة مستقله عن ملوى) حفيدة جلال الدين السيوطى وهى شقيقة آمال رشاد مرشحة الوفد ودكتوره مروءه اسماعيل (مرشحة مستقله فى بلقاس) تنتمى إلى احدى العائلات القديمه المعروفه بتراثها .

ثالثاً : لوحظ ضآلة عدد المرشحات الحزبيات فهناك ٧ أحزاب من جملة ١٤ حزباً قدموا ١٦ مرشحه منهم الحزب الوطنى الحاكم لم يجد بين اعضائه على امتداد ٢٦ محافظة سوى ٧ سيدات يصلحن للترشيح لعضوية مجلس الشعب من بين ٤٣٩ مرشحاً وذلك على حد قول أحد الصحف القومية (الجمهورية ١٩٩٥/١١/٢) وقدمت احزاب المعارضه مرشحه واحده (حزب التجمع) و٤ مرشحات وفديات وثلاث مرشحات عن حزب العمل ومرشحه واحده عن حزب مصر العربى .

ويفسر الحزبيون ذلك التقصير بصعوبات النظام الانتخابى وقلة الإمكانيات المادية علاوة

على قلة الكوادر النسائية المدربة فضلاً عن ضبابية الخط السياسى لبعض تلك الأحزاب .

ومما يجدر ملاحظته ان عدد المرشحات على قوائم الأحزاب ذات التوجه الاسلامى تزيد عن بعض الأحزاب ذات التوجه العلمانى فقد اكتفى حزب التجمع بمرشحه واحده (فتحية العسال) ولم يرشح الحزب الناصرى نساء فيما رشح حزب العمل ثلاث مرشحات (نجلاء القليوبى - هان طوبار - منى الامبابى) بمحافظات القاهرة والدقهلية والشرقيه . وهنا لايفوتنا الإشاره إلى الوثيقة التى اصدرتها جماعة الإخوان المسلمين فى مارس ١٩٩٤ (قبل الانتخابات بعام ونصف) أوضحت فيها تأييدها للحقوق السياسية للنساء ترشيحاً وانتخاباً حيث فندت دعاوى المتشددين وأكدت على حق المرأه المسلمه فى المشاركه فى الانتخابات بالتصويت كناخبه والترشيح كنائبه .

رابعاً : تتصدر القاهرة قائمة المحافظات فى عدد المرشحات الذى بلغ ١٤ مرشحة منهن ٩ مرشحات يتقدمن لأول مره للانتخابات وجميعهن مستقلات ما عدا مرشحة حزب العمل ويلى محافظة القاهرة سيناء التى قدمت ١٠ مرشحات مستقلات ثم كفر الشيخ (٦مرشحات منهن واحده وطنى والباقى مستقلات) ثم تأتى الاسكندرية (٥ مرشحات) اغلبهن حزبيات (الوطنى ومصر العربى والوفد) .

هذا ولم تقدم محافظات الصعيد (الجيزه - بنى سويف - المنيا - اسيوط - اسوان) سوى ١٠ مرشحات منهن ٤ مرشحات يتقدمن للمرة الأولى ومنهن ٤ حزبيات (٢ وفد) وواحده تجمع والرابعة (الحزب الوطنى) والباقيات مستقلات .

ورغم ضآلة عدد المرشحات فى محافظات الصعيد مقارنة بالمحافظات الأخرى فى الوجه البحرى وسيناء ومنطقة القناه إلا ان هذه هى المره الأولى التى يصل فيها عدد المرشحات ٦ مرشحات (عدا محافظة الجيزه) منهن ٥ مرشحات مستقلات ولابد ان نأخذ فى الاعتبار مسألة التقاليد والموروثات الثقافية الخاصه التى تميز مجتمعات الصعيد وتؤثر بصوره سلبية على واقع المرأه الصعيديه ومشاركتها فى العمل العام .

خامساً : تفاوتت المستويات التعليمية للمرشحات ما بين فك الخط وتعليم أولى وشهادات متوسطة وعليا وماجستير ودكتوراه . وكان هناك ٤ سيدات حاصلات على الدكتوراه (سوسن الغزالى - ليلى عبد الوهاب - مروءه اسماعيل - آمال عثمان) .

سادساً : تنوعت الوظائف والمهن للمرشحات ما بين ربات بيوت ومدرسات ومحاميات وطبيبات وموظفات (وزيره ووكيلة وزاره ومديرات عموم) .

سابعاً : تراوحت أعمار المرشحات ما بين ٣٠ عاماً إلى ٦٠ عاماً وتنتمى أعلى نسبة (٣٥٪) إلى فئة من ٥٠-٦٠ عاماً يليها فئة من ٣٠-٤٠ عاماً فقد بلغت نسبتها ٢٣٪ من المرشحات وتقل نسبة اللوائى ينتمون إلى الفئة العمرية الوسطى من ٤٠-٥٠ عاماً . ويوضح ذلك ان المرأه المصريه لاتشارك فى العمل السياسى إلا فى المرحله العمرية التى تشير إلى انحسار مسئولياتها العائلية والمنزليه وإمكانية تفرغها للعطاء خارج منزلها .

ثامناً : لوحظ ان ٩٨٪ من المرشحات متزوجات ومستقرات اجتماعياً ولهم أبناء وبنات متميزين علمياً ووظيفياً وقد شاركوا امهاتهم فى الدعاية الانتخابية . كما كشفت الحوارات مع المرشحات عن مستوى الاستناره والحماس والاقتناع لدى ازواج المرشحات ومن الأمثلة الداله الزوج والزوجه اللذين خاضا معاً انتخابات ١٩٩٥ كل منهما فى دائرة مختلفة (عنايات أبواليزيد فى طنطا وزوجها المستشار عبد العزيز أبو زيد فى ادفو بمحافظة أسوان) . ولعل هذا يشير إلى حقيقة جوهرية فى إمكانية ان تجمع المرأه بنجاح بين مسئولياتها التقليدية داخل المنزل ومسئولياتها الوظيفية والعامة خارج المنزل خصوصاً فى حالة توفر المساندة والتفاهم من جانب الأزواج .

تاسعاً : لوحظ ان أغلب المرشحات كانت لهن تجارب سابقة فى العمل العام سواء فى اطار حكومى أو منظمات أهليه أو اطار اجتماعى عائلى وقد تقدم النشاط الاجتماعى على النشاط السياسى للمرشحات مثال عين الحياة صالح ونفيسة حامد فى قضايا محو الأمية وتنظيم الأسرة .

البرامج الانتخابية للمرشحات :

طغت القضايا ذات الابعاد المحليه على القضايا الدولية والاقليمية كما ركزت المرشحات على القضايا ذات الطابع الاجتماعى والاقتصادى . ولم تحتل قضايا المرأه مكانة هامه فى سلم أولويات المرشحين والمرشحات على السواء . إذ لوحظ ان المرشحات قد حرصن على الأخذ بالنظره القومية الشاملة أكثر من التركيز على قضايا ذات طابع فئوى . هذا ويمكن استخلاص ثلاثة محاور أساسية فى برامج المرشحات لمجلس الشعب فى انتخابات ١٩٩٥ .

أولاً : المحور الخدمي ويحتل الصداره في برامج أغلبية المرشحات حيث برزت مطالبهن بتطوير قطاعات معينة مثل التعليم والصحه والمياه النقيه والنقل والمواصلات والإسكان والصرف الصحي . وهناك حالات جمعت المرشحات بين المطالبة على المستوى المحلى مع المطالب على المستوى القومي ولكن هناك قلة من البرامج التى اثارت قضايا عامه مثل الوحدة الوطنية والبطاله وادماج وزارتى الصحه والبيئه وربط التعليم بالتربية واحياء علوم الدين .

ثانياً : المحور الفئوى ويطرح قضايا الشباب الذين احتلوا بؤرة الاهتمام يليهم الأطفال ثم المسنين وقد طرحت البرامج الانتخابية للمرشحات العديد من الاقتراحات (حل مشكلة البطالة كقضية محورية ترتبط بظاهرة الارهاب وتهدد الاستقرار السياسي فى البلاد والدعوه لمد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الطلاب طيلة فترة تعلمهم واقتراح مشروعات للرعاية الصحية للمسنين . وقد جاءت قضايا المرأه فى اطار هذا المحور حيث برز الاهتمام بقضية تعليم المرأه ومحو أميتها الأبجدية والثقافية وتنشيط دورها فى الممارسة السياسية والتوسع فى انشاء دور حضانة نموذجية وضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية . ومن الفئات الأخرى التى اهتمت بها المرشحات فى برامجهن الانتخابية الأقباط والتأكيد على أهمية اعطائهم حقوقهم تأكيداً للوحدة الوطنية وتجنباً للفتنة الطائفية (نجلاء القليوبى - فتحية العسال - سعاد الديب) وتلى ذلك مصالح الفئات الأخرى مثل الفلاحين والعمال وجنود الأمن المركزى وموظفى الحكومة .

ثالثاً : المحور السياسى وقد شمل العديد من المطالب التى تمس القضايا الداخلية التى اندرجت تحت عنوان الاصلاح السياسى والقانونى وشملت التنمية المستقلة وتنشيط دور المنظمات غير الحكومية والغاء القوانين المكبله للحريات وسن قانون لمحاكمة الوزراء . اما القضايا الخارجية التى تطرقت إليها برامج المرشحات فقد دارت حول ضرورة التسلح النووى المصرى لتحقيق التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل والمطالبة بتحقيق تكامل اقتصادى عربى . ومما يجدر الإشاره إليه فى هذا الصدد الدعوى القضائية التى رفعتها المرشحة حنان الشامى ضد رئيس الوزراء احتجاجاً على عدم اتخاذ اجراء عاجل ومناسب ضد قتل اسرائيل للأسرى المصريين .

قضايا المرأه فى برامج الأحزاب والمستقلين :

يلاحظ تراجع قضايا المرأه فى البرامج الانتخابية للأحزاب فقد احتلت مساحة ضئيلة فى أغلب البرامج الحزبية باستثناء الحزب العربى الناصرى اعتبرها أم القضايا ويلاحظ أن الأحزاب السياسية بصفة عامة حكومة ومعارضة تتفق على كل ما يتعلق بصحة المرأه العامة والانجابية وتعليمها وتثقيفها باعتبارها أم الأجيال ولكن تختلف هذه الأحزاب على عمل المرأه ومشاركتها فى الأنشطة السياسية . ورغم أن حزبى الوفد والتجمع قد اهتما بحقوق المرأه الكاملة إلا انهما لم يشيرا إلى المشاركة السياسية ومما يثير الدهشة أن أكثر الأحزاب دفاعاً عن الحقوق السياسية للمرأه وأعنى به الحزب العربى الناصرى لم يتقدم بمرشحة واحدة بينما تقدم حزب العمل بثلاث مرشحات عاملات رغم تحفظاته على خروج المرأه للعمل .

أما اهتمام المرشحين المستقلين بقضايا المرأه فقد برز اتجاهان أولهما يرفض تخصيص اهتمام معين لقضايا المرأه والثانى يعتبر أن المرأه تعانى من الظلم السياسى والاجتماعى الفادح الواقع عليها .

أساليب الدعاية الانتخابية للمرشحات :

عكست الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥ بوضوح ضعف الالتزام الحزبى لدى المرشحين والمرشحات واعتمادهن على العلاقات الشخصية والروابط العائلية والقبلية للتأثير فى الناخبين وقد تفاوتت مستويات الأنفاق على الدعاية الانتخابية إذا شهدت الانتخابات صور عديدة فى سوء استخدام المال والمناصب فى الدعاية الانتخابية وذلك بالنسبة للمرشحين وان لم تستثنى منها بعض المرشحات ولكن بصورة أقل .

هذا وقد اعتمدت غالبية المرشحات على الأساليب المباشرة فى الدعاية التى اقتصرت على الاتصال الشخصى فى الساحات العامة والمصايف والشوادر والحقول بالاضافة إلى الوسائل التقليدية (اللافتات الورقية) والقماشية والسيارات المتجولة حاملة الميكروفونات .

ما العمل :

لاشك ان حالة غير مسبوقة من الانشغال والقلق تتسلل إلينا وتدعونا إلى التساؤل عن حصاد هذه التجربه كحلقه فى سلسلة التواصل بين المرأه المصرية والمجتمع السياسى التى بدأت ولن تتوقف ويأتى السؤال مباغتاً عن المستقبل وماذا يحمل للمرأه المصرية لقد جاءت نتائج الانتخابات مخيبه للآمال فقد أسفرت عن فوز ٥ مرشحات من الـ٨٧ مرشحه من اجمالى ٤٤٤ هم الأعضاء المنتخبون وتنتسب العضوات الفائزات إلى الحزب الحاكم ثلاثة يمثلن العاصمة وواحدة محافظة ساحلية وأخرى محافظة حدودية ولاتمثيل لنساء الصعيد أو الوجه البحرى والناجحات فى الانتخابات كلهن خضعن للتجربة من قبل بالإضافة إلى أن رئيس الجمهورية قام بتعيين ٤ عضوات وبذلك أصبح هناك ٩ عضوات من اجمالى ٤٥٤ عضواً بنسبة ١,٦٪ وفى خضم التفسيرات العديدة لنتائج الانتخابات والملابسات والظروف التى أحاطت بالمعركة الانتخابية يبرز تساؤلان أولهما محلى يتعلق بموقف الناخبات المصريات وثانيهما قومى على المستوى العربى يتعلق بالمقارنة بين تمثيل المرأه فى المجالس النيابية فى مصر وسائر الدول العربية .

أما عن التساؤل الأول فالمعروف أن هناك حوالى ٤ مليون ناخبة مصرية مقيدة فى الجداول الانتخابية فلو أن جميعهم ذهبن للادلاء بأصواتهن كان من المؤكد نجاح ٦٠٪ على الأقل من المرشحات وكان من المحتمل نجاح جميع المرشحات أما الوضع الراهن يشير إلى نجاح ٥ مرشحات فقط فهذا يعنى أحد الاحتمالات الثلاث أما أن أصوات النساء ذهبت للمرشحين الرجال أو انهم صوتوا للمرشحات النساء وزيفت أصواتهم أو انهم لم يمارسوا حقهن الانتخابى من أساسه والواقع أن هذا هو الأرجح خصوصاً وأن الدراسات قد أكدت أن أغلبهن لايثق فى نزاهة الانتخابات وبالتالى فهم يخشون من ضياع اصواتهن . كذلك تشير هذه النتائج بأصبع الاتهام إلى الهيئات والمنظمات النسائية بسبب تقصيرها فى اعداد الناخبات وفى مقدمة هذه الهيئات اللجنة القومية للمرأه وامينات المرأه والأحزاب السياسية والجمعيات النسائية وهنا تجدر الإشارة إلى تصريح سامية شلبى أمينة المرأه فى الحزب الوطنى والتى

كانت تحشد الجهد فى المحافظات لدعم المرشحين الرجال من ممثلى الحزب الحاكم .

وبالنسبة للتساؤل الثانى فهو يشير إلى التناقض الذى تعانى منه التجربة الديموقراطية فى مصر خصوصاً الشق الذى يتعلق بالمشاركة النسائية فرغم ان التطور الديموقراطى المتمثل فى التعددية بدأ فى مصر مبكراً (١٩٧٦) عن سائر الدول العربية غير انه يلاحظ ان نسبة تمثيل المرأه فى المجالس النيابية العربية تزيد عن مثليتها فى مصر وخصوصاً فى الدول ذات النظم المركزيه الاوتوقراطية مثل سوريا والعراق مما يؤكد أهمية التدخل من جانب الحكومات لاحداث التغيير المطلوب لصالح مشاركة المرأه فى المؤسسات السياسية الرسمية والشعبية وهنا يثار التساؤل ماذا كان يحدث لو أن القيادة السياسية المصريه رفضت ادراج النص الخاص بمنح المرأه المصرية حقوقها السياسية انتخاباً وترشيحاً فى دستور ١٩٥٦ ؟

وإذا كان لنا ان نمد البصر استشراقاً لما يأتى به الغد للمرأه المصرية فإن الرؤية المستقبلية تشير إلى ثلاثة احتمالات وبدائل .

السيناريو الأول يشير إلى استمرار الوضع مشابهاً لما هو سائد حالياً وهذا مستبعد أما السيناريو الثانى (سيناريو التشاؤم) فهو يشير إلى تدهور الوضع كما يشير السيناريو الثالث (سيناريو التفاؤل) إلى تحسين الوضع وكل منهما هون بشروط فالتدهور سيحدث إذا استمرت الأوضاع الراهنة التى تتمثل فى استمرار التصاعد فى نسبة الأمية بين النساء (٧٩٪ مقابل ٦٨٪ للذكور) وتكريس الصورة التقليدية للمرأه فى وسائل الإعلام بالاضافة إلى عدم الاستقرار التشريعى لنظام الانتخابات وضعف المؤسسات الحزبية علاوة على التقاليد التى لاتشجع المرأه فى الريف على المشاركة السياسية فضلاً عن تعدد الأدوار والمسئوليات التى تقوم بها المرأه داخل وخارج المنزل ، ويضاف إلى كل ذلك استمرار تخاذل الأحزاب عن مساندة المرأه فى الانتخابات العامة واستمرار تخاذل القياده السياسية عن التدخل الإيجابى لكسر الطوق الاجتماعى والسياسى الذى يعوق تقدم المرأه وتنشيط مشاركتها فى العمل العام أما شرط تحقيق السيناريو المتفائل الذى يشير إلى تغير الأوضاع وتحسنها فهى تتمثل فيما يلى :

١- تدخل الدوله لتخصيص عدد من المقاعد للمرأه من خلال نص قانون يلزم الناخبين بانتخاب سيدة مرشحه فى كل دائره على الأقل (أسوه بما هو مطبق بالنسبة للعمال والفلاحين وتخصيص ٥٠٪ من المقاعد لهم) .

٢- تغيير السياسات الإعلامية الراهنة تجاه المرأه بحيث تتحول وسائل الإعلام إلى عنصر مشارك وفعال فى النهوض بقضية المرأه ومحو أميتها وتشجيعها على المشاركة السياسية .

٣- ضرورة ان تتبنى الأحزاب السياسية توجهات إيجابية ازاء قضايا المرأه وترجمها إلى سياسات ومواقف تتمثل فى اعداد المزيد من الكوادر النسائية المؤهلة والمدربة لخوض الانتخابات والمشاركة فى العمل العام .

٤- ان تسعى الجمعيات والمنظمات النسائية بجديه واخلاص للقضاء على التشرذم فى صفوف الحركه النسائية وذلك بالعمل على توحيد الجهود النسائية لخلق حركة نسائية موحده فى استراتيجيتها وتوجهاتها ومتنوعه فى انشطتها ومساراتها وقادرة على تأهيل النساء وتزويدهم بالوعى والمعرفة والمهارات العصرية التى تجعلهم قادرين على مواجهة التحديات المعاصرة والمستقبلية .

٥- تنشيط دور الجامعات ومراكز البحث العلمى لاعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمرأه وتخصيص دورات علمية وادراج قضايا المرأه كجزء من المناهج الدراسية والخطط البحثية .

٦- مراجعة صورة المرأه المصريه فى المناهج التعليمية والعمل على تصحيحها بما يتلائم مع حقيقة الانجازات والاسهامات التى قدمتها ولا تزال المرأه المصرية لمجتمعها فى مختلف المجالات .

المصادر والمراجع

اعتمدت الورقه على المصادر التالية :

١- **عطيات الأبنودى** : حوارات مع المرشحات المصريات لانتخابات ١٩٩٥ .

٢- **نيفين مسعد** : المرأه فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ - تحرير د. ودوده بدران - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٦ .

٣- **أمانى قنديل** : أساليب الاقناع والتأثير فى الحمله الانتخابية فى (المرأه وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥) - مصدر سابق كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة . ١٩٩٦ .

٤- **منى ذو الفقار** : المرأه المصرية فى عالم متغير - رسائل النداء الجديد - رقم ٦ - القاهرة - يناير ١٩٩٥ .

٥- **عمر وهاشم ربيع** : محددات دور المرأه الانتخابى والبرلمانى - جريدة الأهرام - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ .

٦- **سلوى شعرواى جمعة** : المشاركة السياسية للمرأه المصرية بين الفاعلية والسلبية - مجموعة الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزيز دور المرأة فى المجتمع - المؤتمر العالمى للسكان والتنمية - القاهرة سبتمبر ١٩٩٤ .

٧- **فرخنده حسن** : رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأه فى الحياة السياسية - التحديات واجراءات المواجهة - ندوة قضايا المرأه المصرية بين الواقع والمستقبل - وزارة الشئون الاجتماعية الادارة العامة لشئون المرأه - فبراير ١٩٩٧ .

٨- **مديحه السفطى** : دور المرأه من الزياده بالتراكم إلى التحول الكيفى - فى (مصر فى القرن٢١ - الآمال والتحديات) - تحرير اسامه الباز - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٦ .

٩- **عواطف عبد الرحمن وآخرون** : المرأه المصرية والإعلام فى الريف والحضر - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - فبراير ١٩٩٧ .

١٠- **اسماعيل صبرى عبد الله** : التخطيط العلمى لضمان المشاركه الفعالة للمرأه فى الانتاج القومى - فى (مؤتمر المرأه المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين) من ٦-٨ يونيو ١٩٩٤ - التقرير الختامى - الجزء الأول - المجلس القومى للطفولة والأمومه - اللجنة القومية للمرأه .

١١- **على الدين هلال** : مشاركة المرأه فى الحياة السياسية - فى (مؤتمر المرأه المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين) يونيو ١٩٩٤ - مصدر سابق .

١٢- **حورية مجاهد** : المرأه المصرية فى المجالس التمثيليه (مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية) - مؤتمر المرأه المصريه وتحديات القرن الحادى والعشرين - يونيو ١٩٩٤ - مصدر سابق .

١٣- **سعد الدين ابراهيم** : التقاليد والاعراف والعادات - نظرة المجتمع للمرأه مؤتمر المرأه المصريه وتحديات القرن الحادى والعشرين - يونيو ١٩٩٤ - مصدر سابق .

الإعلاميات المصريات

بين المسئولية المهنية

والدور الاجتماعى

مقدمة

تؤكد الشواهد المعاصرة أن قضية المرأة ليست مجرد قضية نظرية يمكن تناولها فى إطار التوجهات السياسية والأيديولوجية لتحديث المجتمعات العربية فحسب بل يلاحظ تميزها وخصوصيتها النوعية مقارنة بسائر القضايا المجتمعية مثل قضايا الاستقلال السياسى أو التحرر الاقتصادى أو الذاتية الثقافية فهى قضية تتشابك مع كل هذه القضايا وتنفرد بسمات نوعية ذات جذور تاريخية تتعلق بالنسق الثقافى والقيمى وتقسيم العمل والأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة واستمرارية ورسوخ الأعراف وتأثير الأديان والتقاليد التى تكرس دونية المرأة اجتماعياً ولذلك يلاحظ أنه مهما يكن من تأثير الدعوات الفكرية على خلخلة نسق القيم التقليدية المسيطرة فى المجتمعات العربية فإن العامل الحاسم فى تغيير وضعية النساء يكمن فى التغييرات الجوهرية التى لابد أن تتناول البنى التحتية للمجتمعات العربية بكل مكوناتها المادية المعاصرة والموروثة .

ولقد تعاظم الاهتمام بقضايا المرأة فى مختلف أنحاء العالم بانتهاء عقد المرأة الأول (١٩٧٥-١٩٨٥) الذى شهد اقرار الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة فى ديسمبر ١٩٧٩ وانضمت ١١٦دولة حتى نهاية عام ١٩٩٢ . وفى اطار هذا الاهتمام الدولى صدرت العديد من التشريعات لتحسين أوضاع المرأة فى كثير من الدول استجابة لنداءات الأمم المتحدة . كما أنكب الدارسون والباحثون لاعداد الدراسات حول أوضاع المرأة وأدوارها . وبزغ منذ ذلك التاريخ داخل الحقل المعرفى للعلوم الاجتماعية فى اطار اهتمامها بقضية المرأة العديد من المفاهيم التى أصبحت متداولة وشائعة على الصعيد العالمى مثل مفاهيم المشاركة والتمكين بأبعادها الاقتصادية والثقافية . ورغم أهمية هذه المفاهيم وما يدور حولها من جدل على الصعيد العالمى والغربى بصفة خاصة إلا أنها تحمل دلالات ومضامين تختلف باختلاف الميراث التاريخى والسياق المجتمعى والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التى تحدد مكانة المرأة وأدوارها فى المجتمعات الغربية والتى تختلف

جذرياً عن المجتمعات العربية وعلى الأخص المجتمع المصرى . فالمرأة المصرية قد خضعت فى مسيرتها التاريخية لمجموعة من الثوابت والمتغيرات حددت مكانتها الاجتماعية وهويتها الثقافية وأدوارها الاقتصادية والسياسية . وتشير الدراسات إلى أن التكوين الأول للوجود المصرى قام على أساس المشاركة الكاملة للمرأة فى العمل .

ومن ثم ، كانت مساواتها التامة بالرجل كأثر لوجودها الفعال على المستوى الاقتصادى والاجتماعى . وقد تجلت هذه المساواة فى كافة مجالات الحضارة المصرية القديمة حيث حكمت أول ملكة فى التاريخ وبرزت معن آلة للعدالة وايزيس رمز الخير والفضيلة .

ولم تشر الأدبيات الفرعونية إلى أى صورة من صور سيادة الرجل على المرأة غير أن هذه الصورة المشرقة لم تستمر طويلاً إذ تعرضت مكانة المرأة المصرية لتغيرات جذرية نتيجة الاحتكاك بشعوب وثقافات لم تكن تحمل للمرأة تلك النظرة المصرية التى تضعها على قدم المساواة مع الرجل تأسيساً على مشاركتها الفعلية فى الانتاج وصنع الحضارة . وقد حل الفتح العربى لمصر فى القرن السابع الميلادى بالكثير من القيم البدوية والقبلية التى فرضت رؤيتها المتدينة للمرأة والتى طرحت فى سياق دينى مما أكسبها الكثير من القداسة والشرعية وجاءت الحقبة العثمانية كى تضيف المزيد من القيود التى ساهمت فى انحدار مكانة المرأة إلى أدنى درجة . وفى هذا السياق استمرت المرأة المصرية تواصل أداء دورها ومسئولياتها التقليدية داخل الأسرة فى المدن كما ظلت تشارك الرجل فى تحمل أعباء العمل والانتاج فى الريف ولكن فى اطار الاهدار الكامل لحقوقها وعدم الاعتراف بأدوارها واسهاماتها الاجتماعية والاقتصادية .

وقد شهدت مصر منذ نهضتها الحديثة فى القرن التاسع عشر بروز نمطين من العلاقات والقيم الاجتماعية والثقافية تمثل أولهما فى النمط التقليدى الذى يقوم على توازن العصبيات وثقافة الموروث الدينى حيث لاوجود حقوقى أو سياسى للمواطن الفرد سواء كان رجلاً أو أمرأة خارج اطار العصبية القائم على العائلة أو العشيرة وحيث تسود القيم الثقافية المتوارثة والتى تدور فى جوهرها على ما استقر من مفاهيم جرى تصويرها على أنها مفاهيم

دينية . ويعبر هذا النمط عن نظام تقسيم العمل الاجتماعى الذى تتميز به المجتمعات غير الصناعية ويتفاوت بين كل من البيئات البدوية والزراعية فى الوطن العربى حيث يلعب الرجل دور المنتج والمقاتل والفلاح فى علاقة مباشرة مع العالم الخارجى فى حين تكتفى المرأة داخل الأسرة كعنصر استهلاكى وينفرد الرجل داخل الأسرة كعنصر استهلاكى وينفرد الرجل داخل هذا النمط بالأولوية ضمن نظام القيم السائدة فيما تشكل المرأة أحد المحرمات المقدسة وتنحصر حدود فعلها الاجتماعى فى أدوار الأم والأخت والزوجة والأبنة .

ويتجسد ثانيهما فى النمط الأوربى الوافد الذى بدأ يتغلغل فى البلاد العربية فى نهاية القرن الثامن عشر واتخذ أشكالاً متباينه ومتنوعة عبر الاحتكاك السياسى والاقتصادى والعلمى فى اطار محاولات الدول الاوربية الكبرى للسيطرة على الامبراطورية العثمانية التى كنا جزءاً منها حتى أوائل هذا القرن .

وأفرز هذا الاحتكاك نظاماً قيمياً وافداً انعكس على شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية التعليمية . كما حدد الصراع المستمر بين هذين النمطين مسار كل من المرأة والرجل العربى ضمن السياق المجتمعى العام الذى خصصت له المجتمعات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث أصبح الصراع سافراً بين نمط غربى وافد تغلغل داخل النسيج الثقافى والاجتماعى العربى وحمل معه العلم الحديث والتكنولوچيا المتقدمة فى اطار غزو سياسى اقتصادى - ثقافى شامل فى مواجهة نمط تقليدى يدافع عن مصالحه السياسية وهويته الثقافية ولايستطيع تجاهل التفوق العلمى والتكنولوچى الذى يتميز بهما الغرب . وقد اتخذت المواجهة بين هذين النمطين أشكالاً متعددة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التى مر بها العالم العربى وعبرت عن نفسها سياسياً فى تراث حركة التحرر الوطنى العربية التى انتزعت بعض المكاسب السياسية الشكلية وتمثلت فى الاستقلال الوطنى وبقيت الهيمنة الاقتصادية الغربية وإن تدثرت بأثواب معاصرة واستمرت المواجهة محتدمة على الجبهة الثقافية وقد انعكس هذا الصراع بصورة مباشرة على قضية المرأة العربية باعتبارها أحد المحكات التى تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافى والقيمى السائد . وأسفر هذا الصراع عن

بروز ثلاث اتجاهات رئيسية ما زالت تتعايش وتتصارع حتى الآن فى مواجهة حادة لم تحسم فصولها بعد ازاء مختلف القضايا الحياتية المعاصرة وفى قلبها قضية المرأة فى الوطن العربى ويمكننا أن نرصد هذه الاتجاهات على النحو التالى :

أولاً : الاتجاه التقليدى السلفى

يستمد شرعيته من التركة التاريخية من القهر والاستغلال المنظم للمرأة عبر العصور ومن التفسير السلفى الجامد للنصوص الدينية الذى ينظر للمرأة على أنها مخلوق ناقص عقلاً وديناً . ويفرض هذا الاتجاه وجوده بواسطة سلطة منظورة أو غير منظورة وعبر مجموعة من النواهى التى تستند إلى العرف والتقاليد والأديان . ويستفيد هذا الاتجاه من الأوضاع الراهنة فى المجتمعات العربية التى تعانى من تفكك المنظومة القيمية وعدم التوازن الاجتماعى والاقتصادى وغياب الديمقراطية بفعل ضغوط النظم الحاكمة فى اطار تبعيتها واستسلامها السياسى والاقتصادى للقوى الدولية المعاصرة . ويستمد هذا الاتجاه استمراريته من خضوع وقبول وسلبية القطاع الأكبر من النساء العربيات المعلمات والأميات سواء فى الحضر أو الريف . ويعبر عن نفسه فى بعض الكتابات والصور الإعلامية التى تحصر أدوار المرأة ومسئولياتها المنزلية وتلغى الخط الفاصل بين حقوقها وارادتها ككائن مستقل وبين تبعيتها لسلطة الرجل فى الحقوق والمسئوليات داخل وخارج المنزل .

ثانياً : الاتجاه الاجتماعى المتحرر

يستند إلى الدعوات الفكرية التى تبناها جيل الرواد فى الوطن العربى مثل رفاعة الطهطاوى وقاسم أمين وغيرهما مطالبين بسفور المرأة وتحررها فى اطار حركة الاحياء القومى التى تمثلت فى المحاولات الطليعية لجيل الرواد من المثقفين العرب الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالثقافة الغربية بعد فترة انكماش حضارى طويلة خلال الحقبة العثمانية حيث سيطرت على الفكر العربى الإسلامى قوالب جامدة . وقد ساعد على نمو وازدهار هذا الاتجاه التغيرات الاجتماعية التى طرأت على أوضاع المرأة العربية بفضل انتشار

التعليم وخروج المرأة للعمل ، وذلك فى اطار ثروات التحرر الوطنى التى هزت المجتمعات العربية خلال فترة السيطرة الأوربية وصولاً إلى مرحلة الاستقلال ويعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى التيارات المعاصرة التى تنادى بضرورة ادماج المرأة فى التنمية أى اشتراكها فى كافة الأنشطة المجتمعية السياسية والاقتصادية والثقافية .

ثالثاً : الاتجاه النسوى لتحرير المرأة

وينقسم هذا الإتجاه إلى تيارين أولهما التيار شبه المتغرب الذى يستند إلى الرصيد الذى حققته المرأة العربية فى مجال التعليم والعمل ويتشبه بالحركات النسوية الغربية التى تحصر نضال المرأة من اجل التحرير فى أطر معزولة تعكس رؤية احادية فى قضية تحرير المرأة ، ويضم هذا التيار معظم التنظيمات النسائية العربية التى كرست هامشية النضال النسائى فى العالم العربى ويحاول هذا التيار التوفيق بين الإطار النسائى الوافد من الغرب وبين قيم المجتمع التقليدى التى يفرضها النسق الثقافى السائد فى المجتمعات العربية .

أما التيار الثانى فهو يتبنى الرؤية النسوية الغربية فى تحرير المرأة من خلال تحطيم النظام الأبوى الذى يميز نمط العلاقات بين الجنسين سواء داخل الأسرة أو فى المجتمع بكافة مؤسساته وانساقه الثقافية السائدة . ويضم هذا التيار شريحة محدودة من النساء العربيات ذوى الثقافة الغربية وتكمن أشكال هذا التيار فى انه لايربط بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع بل يؤكد فريدة واحادية النضال النسائى .

هذا وقد انعكست الاتجاهات الثلاث بتياراتها المختلفة على معالجات ومواقف وسائل الإعلام من القضايا النسائية فى العالم العربى وانتجت لنا صوراً إعلامية عن المرأة تجسد مختلف التناقضات وصور التفاوت الاجتماعى والثقافى التى تشكل الواقع الراهن للمرأة العربية .

المرأة المصرية والإعلام

فى اطار التسليم بالأدوار الحاسمة التى تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية فى تشكيل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمعات العربية وفى قلبها المجتمع المصرى يبرز الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام والسياسات الموجهة لأسباب كثيرة تتمثل فى

قدراتها الهائلة على التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية فى الريف والحضر علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر وترويج الأفكار والقيم المتناقضة فى آن واحد فهى قد تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديدة من الوعى أو تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد وذواتهم وأدوارهم الحقيقية . وفى ضوء هذه الحقيقة تطرح الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضايا المرأة وأدوارها وهنا يبرز السؤال المحورى : هل يقوم الإعلام المصرى بدور إيجابى فى دفع قضية المرأة إلى الامام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وايجابياته أم يسعى متعمداً إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلاً انجازاتها فى مجالات الانتاج والتعليم والمشاركة السياسية والثقافية والابداع الفكرى والفنى .. ؟ . وتشير الدراسات التى أجريت عن المرأة والإعلام إلى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالى :

١- تتفق وسائل الإعلام المصرى المقروء والمرئى والمسموع فى التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت بينما لا تنال الأدوار الأخرى للمرأة فى مواقع الانتاج والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية والابداعية إلا اهتماماً هامشياً . كما تركز السينما والدراما التليفزيونية على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة تنحصر فى الزوجة الخاضعة للزوج والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والأم المعطاءة والمنحازة للذكور منهم والأبنة المطيعة لوالديها ، فضلاً عن شيوع نموذج المرأة اللاهثة وراء الثروة أياً كان مصدرها وبائعة المخدرات والراقصة وفتاة الملاهى الليلية فى كثير من الأعمال السينمائية .

٢- تركيز وسائل الإعلام المصرية على قطاعات محدودة من النساء تتمثل فى الشرائح العليا من سكان المدن وتتجاهل فى مقابلها نساء الريف والقطاعات الشعبية من نساء الحضر وقد أظهرت احدى الدراسات الحديثة غياب المرأة الريفية عن وسائل الإعلام المصرية إذ لم تتجاوز نسبة الاهتمام بها فى الصحف والمجلات عن ٢,٣٪ . كما أن الحالات التى عولجت فيها قضايا المرأة الريفية تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقى وفى اطار الجرائم وأزمة

الشغالات وكذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئى والمسموع ٤٥٪ من مجموع المواد التى قدمت خلال حقبتى السبعينات والثمانينات فى الراديو والتليفزيون.

٣- تولى وسائل الإعلام المصرية اهتماماً مبالغ فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى مثل اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال ونساء السلك الدبلوماسى ونساء الحزب الحاكم على حساب المعلمات والطبيبات والمحاميات والموظفات والعاملات والباحثات والفلاحات والعاملات .

٤- تتجاهل وسائل الإعلام المصرية بصورة عامة الموضوعات التى تعكس التطور الذى طرأ على وضعية ومكانة المرأة المصرية من خلال ابراز الانجازات التى حققتها عبر نصف القرن الأخير فيلاحظ اهمالها لقضية المشاركة النسائية فى الأنشطة السياسية والنقابية والثقافية والابداعية كما تتجنب الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافية مثل قوانين الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية خصوصاً الانحرافات الاخلاقية التى غالباً ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعية تتعرض لها نساء الطبقات الفقيرة بصفة خاصة .

٥- تتجاهل وسائل الإعلام المصرية الاحتياجات الاتصالية للجماهير النسائية فى الريف والحضر فلا تخصص إلا فى النادر بريد للقارئات أو برامج للمستمعات والمشاهدات . كما لاتحاول تنظيم حملات إعلامية للتوعية الصحية أو البيئية أو السياسية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات .

٦- افتقار الإعلاميات العربيات إلى الثقافة المجتمعية المعاصرة بصفة عامة وما يتعلق بقضية المرأة بصفة خاصة . ويؤكد ذلك الدراسات التى أجريت عن القائمات بالاتصال والتى ابرزت التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام العربية وبين الصورة المرتسمة فى أذهان الإعلاميات اللائى يتولين كتابة ونشر واذاعة المواد الإعلامية التى تتشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وإيجابياتها . ولاشك أن ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب فى

مقدمتها الأسلوب الذى يتم به اختيار الجهاز الإعلامى من الصحفيات والاذاعيات المشتغلات فى الإعلام النسائى . إذ تبين أن ٢٥٪ يتم فرضهن على صفحات وبرامج المرأة طبقاً لظروف كل وسيلة إعلامية . هذا علاوة على انعدام الفرص للتدريب والاحتكاك بالعالم الخارجى من خلال المؤتمرات وذلك بالنسبة للإعلاميات عموماً والصحفيات تحديداً .

٧- تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى الممارسات الإعلامية فى مجال إعلام المرأة . وقد لوحظ أن هذه القيادات لاتملك تصوراً محدداً ازاء قضايا المرأة فضلاً عن تأرجحهم بين الاتجاهات التقليدية السلفية التى تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المتغربة الوافدة . وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المتحرر ازاء قضية المرأة وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تناقضات يعانى منها الإعلام النسائى فى العالم العربى بصورة ملحوظة وفى مصر على وجه الخصوص .

٨- غياب الجمهور النسائى واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية إذ لوحظ أن الإعلاميات لا يمتلكن أى تصور محدد عن الجمهور النسائى الذى يتوجهن إليه برسائلهن الإعلامية ويؤكد ذلك ما جاء على لسان القائمات بالاتصال ، وكذلك نتائج الدراسات التى أجريت لتحليل المضامين الإعلامية وخصوصاً المرأة الريفية والبدوية والمنتمية إلى القطاعات الشعبية . مما يشير إلى أن الإعلاميات يتخاطبن فقط مع الفئات النسائية التى تتواجد داخل الدائرة الاجتماعية والطبقية للإعلاميات وأيضاً اللواتى تتسلط عليهم أضواء المجتمع فى العواصم العربية والمراكز الحضرية وحتى هؤلاء لم نجر عنهن أية دراسات لتحديد سماتهن وخصائصهن ومشاكلهن الحقيقية . ويرجع ذلك إلى موقف المؤسسات الإعلامية العربية عموماً من قضية الجمهور وحقوقه الاتصالية . فلم يحدث أن قامت أى مؤسسة إعلامية باجراء دراسات للتعرف على الجمهور بصفة عامة وعلى الجمهور النسائى تحديداً . بل يتم ذلك فى الأغلب بناء على التخمين والانطباعات الذاتية وتصور زائف يسود لدى الإعلاميين مفاده أن ما يفكرون فيه يتطابق مع الاحتياجات والقضايا والهموم الحقيقية للجماهير مما يعكس نوعاً من

الوصاية الفكرية عبر المنظومة يمارسها الإعلاميون على الجماهير ويترتب عليها حرمان الجماهير من حقوقهم الاتصالية التى نصت عليه المواثيق والدساتير المحلية والعمالية .

وإذا كانت الصحفيات الشاميات هن أول من بادرن باصدار وتأسيس الصحافة النسائية فى مصر فإن الصحفيات المصريات قد سار عن بدخول هذا الميدان منذ عام ١٩٠٨ وتتصدرهن جميلة حافظ صاحبة (الريحانة) وفاطمة نعمت راشد صاحبة مجلة (شرقية المرأة).

أما فى مجال الإعلام المرئى والمسموع فقد خرج الصوت النسائى من الاذاعة المصرية التى تأسست عام ١٩٣٤ فى بداية الخمسينيات ، كما ارتبط ظهور المرأة المصرية فى التليفزيون ببداية البث المرئى فى عام ١٩٦٠ وقد بلغ فى أوائل الثمانينيات اجمالى عدد النساء المصريات اللوائى شغلن منصب وكيل وزارة ١١ امرأة ، كان نصيب الإعلاميات ٥ مواقع قيادية أما اجمالى مديرات العموم فقد وصل ٦٨ امرأة كان لقطاع الثقافة والإعلام ٢٠ منصباً . ومع تزايد نسبة النساء العاملات فى الوظائف العليا فى الحكومة من ٧,٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١,٨٪ عام ١٩٩٢ شهد الحقل الإعلامى منذ السبعينات وحتى اليوم ٤ رئيسات لقطاع الإعلام المرئى وثلاث رئيسات تحرير لمجلات عامة ومتخصصة عدا بعض الوظائف القيادية فى المستويات التنفيذية المختلفة فى كل من الصحف والاذاعة والتليفزيون .

وتشير الدراسات الأولية إلى أن نسبة النساء الصحفيات المشتغلات فى المؤسسة الصحفية المصرية (١٠ مؤسسات) تبلغ ٢٨٪ من اجمالى المجتمع الكلى للصحفيين المشتغلين (ذكور واناث) وذلك حسب آخر بيانات متاحة فى سجلات القيد بنقابة الصحفيين المصرية . وقد كشفت هذه الدراسة عن أعلى نسبة مشاركة نسائية فى الصحافة المصرية فجاءت وكالة انباء الشرق الأوسط فى المقدمة من حيث استعانتها بالمرأة فى انجاز المهام الصحفية . كما اتضح أن نسبة مشاركة المرأة الصحفية مقارنة بالمجتمع الكلى للصحفيين لاتزيد عن ٣٩,٥٪ أى ٢/٥ العمالة الصحفية بالمؤسسات القومية والحزبية . وقد جاءت كل من مؤسسة الأخبار والاهرام فى مقدمة المؤسسات الصحفية التى تعتمد على المشاركة النسائية فى اصدراتها

الأساسية من الصحف اليومية والأسبوعية كما جاءت مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر في مؤخرة المؤسسات الصحفية بالنسبة للعمالة النسائية . هذا وقد لوحظ انخفاض العمالة النسائية الصحفية بصفة عامة داخل الصحف الحزبية .

أما المواقع القيادية فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك رئيستين لتحرير مجلتي حواء ونصف الدنيا النسائيتين ، وتشتغل رئيسة تحرير نصف الدنيا منصب نائب رئيس تحرير الاهرام . وهناك العديد من نائبات رؤساء التحرير فى الصحف اليومية ، كما تبلغ نسبة النساء اللاتى يشغلن وظيفة رئيس قسم أو مشرفة على القسم ١٣٪ من المجتمع الكلى للقيادات الصحفية ، وتتفاوت الأقسام ما بين المرأة والأخبار والحوادث والقسم العلمى والقسم الثقافى وشئون الجامعات والصفحة الطبية والتحقيقات . كما تشغل وظيفة محررة أو مندوبة ٧٦٪ من اجمالى الصحفيات المشتغلات والمقيدات بجداول النقابة .

الإعلاميات والقضايا المهنية

تشير الدراسات إلى ان الإعلاميات المصريات أصبحن يشاركن فى المجالات الإعلامية المتخصصة سواء فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية أو الإعلام المرئى والمسموع أو وكالة الانباء الوطنية (أ ش.أ) ، كما أن الإعلاميات المصريات يتبوأن حالياً العديد من المواقع القيادية فى المؤسسات الصحفية والإعلامية وتتفاوت المسئوليات والتخصصات الإعلامية التى تتوزع عليها العمالة النسائية . ففى الصحافة مثلاً لوحظ أن أقسام التحقيقات تعد أكثر الأقسام التحريرية التى تساهم فيها الصحفيات باستثناء أقسام المرأة وتأتى أقسام الترجمة والشئون الخارجية ثم الحوادث ، فالبيئة ويليها القسم الرياضى والدينى ، أما أقسام الأدب والثقافة فقد جاءت فى مؤخرة الأقسام التحريرية التى تشارك فيها المرأة .

هذا وقد كشفت الدراسات الميدانيه التى اجريت عن الإعلام المصرى والمرأه عن مجموعة من الحقائق التى ترصد تأثير مستويات التأهيل والتدريب وبيئة العمل الإعلامى على الأداء الإعلامى والعلاقات المهنية بين الإعلاميات وزملائهم ورؤسائهم ومدى ونوعية التعامل بينهم وبين

المصادر الإعلامية من القوى السياسية والاجتماعية والتيارات الثقافية السائدة فى المجتمع وتفصيلاً لذلك :

١- تعكس الممارسات الإعلامية هامشية الموقع الذى تشغله أقسام وبرامج المرأة على خريطة السياسات الإعلامية ويتجلى ذلك سواء في المؤسسات الصحفية أو الإعلامية ، فقد جاء ترتيبها تالياً لكل من الشئون السياسية والاقتصادية والرياضية والحوادث والشئون الثقافية . **

٢- رغم المبالغة الإعلامية التى شهدتها السنوات الأخيرة فى الاهتمام بقضايا المرأة ومشكلاتها الاجتماعية إلا أن السياسات الإعلامية تجاه المرأه لاتزال تدور حول التغطية الإعلامية القائمة على الإثارة والمعالجات الشكلية ذات الطابع الاحتفالى وتجنب القضايا الجوهرية مثل قوانين الأحوال الشخصية وقضايا الإرث والمشاركة السياسية للمرأة ومحو أمية النساء وهموم المرأة الريفية وغيرها من المشكلات الجادة .

٣- غياب الادراك الكافي من جانب الإعلاميات لطبيعة وخصائص واحتياجات الجمهور النسائى الذى يتوجهون إليه برسائلهم الإعلامية . وقد كشفت الدراسات عن اعتمادهم على التصورات الذاتية والتخمين وعدم استعانتهم بالأساليب العلمية فى التعرف على جمهورهم من النساء فى الريف والحضر .

٤- افتقار الإعلاميات وتحديداً القيادات الإعلامية النسائية للوعى بالأبعاد المجتمعية لقضية المرأة وتأثرهم بالثقافة الذكورية التى تنطوى على كثير من سلبيات المورث الثقافى والتاريخى تجاه المرأة وأدوارها وحقوقها .

فقد أبرزت هذه الدراسات التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل

---

* انظر : د. نجوى كامل ود. أميرة العباسى ، القائمات بالاتصال فى الصحافة المصرية ، مشروع تنمية الكوادر البشرية فى حقل الإعلام فى الوطن العربى ، اليونسكو ، مارس ١٩٩٤ .

** أنظر : عواطف عبد الرحمن وليلى عبد المجيد ونجوى كامل ، المرأة المصرية والإعلام فى الريف والحضر ، بحث جماعى ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٩٦ .

الإعلام وبين الصورة المرتسمة فى أذهان الإعلاميات اللاتى يتولين كتابة ونشر واذاعة المواد الإعلامية التى تتشكل منها صورة المرأة المصرية بسلبياتها وايجابياتها .

هذا ويلاحظ أنه على الرغم من الزيادة الكمية في عدد النساء العاملات فى حقل الإعلام إلا أن قلة منهن قد وصلن إلى مناصب ترقى الى مستوى صنع السياسات واتخاذ القرارات . كما أن السياسات الإعلامية الخاصة بالمرأة لم يطرأ عليها أى تغيير ايجابى من خلال هذه القيادات النسائية . إذ ظلت الصوره النمطيه التقليدية للمرأه المصرية هى الغالبة على معظم البرامج والمعالجات الإعلامية لقضايا المرأه وادوارها وحقوقها .

الإعلاميات المصريات وهموم الوطن

رغم الصعوبات العديدة التي تحاصر الإعلاميات المصريات وتحول دون التوصل إلى المستوى الذى يجعل الإعلام مشاركاً فعالاً فى تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وأدوارها وحقوقها وبالتالى دفع المرأة خطوات على درب التقدم والنهوض انسانياً ومهنياً ومجتمعياً ، إلا ان هناك بعض النماذج النسائية المشرقة التى ساعدت الظروف وهيأت لها فرصة البروز والتفوق فى مجالات الابداع المختلفة سواء فى قضايا النضال الوطنى أو الحريات أو القضايا الأدبية والثقافية والعلمية هذا عدا مجالات الخدمة الاجتماعية والرعاية الانسانية .

وفى اطار الاهتمام النسائى الإعلامى بقضايا الوطن والمجتمع تبرز كوكبة من الكاتبات والصحفيات والممارسات الإعلاميات فى مجال الدفاع عن حقوق السيادة الوطنية وحماية الهوية الثقافية والحفاظ على الموارد الطبيعية والدفاع عن ميثاق الحقوق البيئية فى المجالات الاقتصادية والثقافية وحقوق المواطن فى المشاركة فى صنع القرارات التى تحدد مصير الوطن.

وعلى مستوى العمل العام يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية بمستوياتها المختلفة قد فتحت آفاقاً أرحب أمام الإعلاميات المصريات للربط بين النشاط فى مجال خدمة البيئة والمجالات التنموية الأخرى مثل تنظيم الأسرة ومحو الأمية ومكافحة البطالة وحماية المستهلك .

الخريطة النسائية فى الصحافة
والإعلام المرئى والمسموع

تعد الصحافة المصرية أقدم المجالات التى شهدت مشاركة نسائية متميزة ، فمنذ نهايات القرن الماضى احتلت الصحافة النسائية موقعها على ساحة الإعلام المصرى حيث برزت أول امرأة فى تاريخ الصحافة العربية هى هند نوفل اللبنانية الأصل التى وفدت إلى مصر واشتغلت بالصحافة وأصدرت أول دورية نسائية باسم (مجلة الفتاة) فى عام ١٨٩٢ * .

ومع بداية القرن الحالى برزت كاتبات جدد فى صحف جديدة أيضاً كان فى مقدمتهن "ملك حفنى ناصف" التى برز اسمها فى صحيفة "الجريدة" الناطقة بلسان حزب الأمة الذى تأسس عام ١٩٠٧ ، و "لبيبة هاشم" التى أصدرت فى القاهرة مجلة "فتاة الشرق" عام ١٩٠٦ و "مى زيادة" التى كانت تكتب خواطرها فى جريدة والدها "المحروسة" تحت عنوان "يوميات فتاة" . ثم اندلعت ثورة ١٩١٩ لتغير من وضع المرأة المصرية حيث شاركت لأول مرة فى التاريخ الحديث برأيها فى الحياة السياسية لبلادها وقادت المظاهرات التى تندد بالاحتلال واسهمت الصحافة التى انشأتها بدور كبير فى التعبير عن وجهات نظرها السياسية والاجتماعية تجاه أوضاع المجتمع بصفة عامة وأوضاع المرأة بصفة خاصة ، فاتسع نطاق المجلات النسائية التى تصدرها أو تشترك فى تحريرها سيدات مصريات أمثال لبيبه هاشم (مجلة النهضة النسائية) وبلسم عبد الملك (المرأة المصرية) ومنيره ثابت (الأمل) وتفيده علام (أمهات المستقبل) ونبوية موسى (مجلة الفتاة) .

وحفلت الصحف بعد ذلك ومنذ الثلاثينات باسماء العديد من السيدات أمثال "جميلة العلايلى" و "وداد سكاكينى" ، "سهير القلماوى" و "بنت الشاطئ" و "اسماء فهمى" و " أمينة السعيد" وكانت صحيفة الاهرام على سبيل المثال نموذجاً للصحيفة المصرية العامة التى امتلأت بعشرات الاسماء يشاركن فى الكتابات الوطنية والاجتماعية والسياسية ويناقشن فى

---

* انظر : اجلال خليفة ، الصحافة النسائية فى مصر – النشأة والتطور ، المطبعة الأهلية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

كل ما يثار من موضوعات عامة ويعالجن قضية المرأة ويطالبن بحقوقها . وافسحت الصحف اليومية والمجلات السياسية الأسبوعية صفحات وزوايا متعددة لشئون المرأة وقضاياها بما يعكس صورة لاهتمامات المرأة آنذاك .

الإعلاميات المصريات ماذا بعد ؟

فى ضوء ما سبق أن عرضناه تبرز مجموعة من الضرورات التى تشكل البداية الصحيحة لتفعيل دور الإعلام المصرى فى دعم قضايا المرأة والنهوض بها من خلال تغيير السياسات والتشريعات والبرامج والممارسات الإعلامية وتحديداً ما يتعلق بالمرأة كمواطنة وكممارسة إعلامية وكشريكة فى صنع القرار ، ويمكن أن نلخص هذه الضرورات على النحو التالى :

١- هناك حاجة ملحة لوضع استراتيجية قومية لتنمية المرأة المصرية وتطوير قدراتها وامكانياتها بما يمكنها من المشاركة بصورة فعالة فى مواجهة التحديات التى تفرضها ظروف العصر من ناحية والظروف الخاصة للمجتمع المصرى من ناحية أخرى مع مراعاة أن تتضمن هذه الاستراتيجية الجوانب التشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية .

٢- ضرورة توظيف وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع توظيفاً سليماً وإيجابياً بما يكفل تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية للنهوض بالمرأة المصرية ، وذلك بابراز الصور الإيجابية لدور المرأة الفاعل سواء فى الأسرة أو المجتمع والإسهام فى تغيير الصورة التقليدية السلبية للمرأة فى مناهج التعليم ووضع السياسات الإعلامية الكفيلة بتنشيط وتشجيع الكوادر النسائية فى الإعلام المصرى على شغل المواقع القيادية والمشاركة فى صنع القرارات المهنية والإسهام فى تحقيق التوازن فى عرض الأدوار والانجازات والمسئوليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية لكل من الرجال والنساء فى اطار يستهدف تشكيل رؤية مجتمعية منصفة لأدوار المرأة ومسئولياتها الفعلية وحقوقها .

هنا يجدر بنا أن نشير بالتفصيل إلى تنوع وتشابك المسئوليات والأدوار لكافة الأطراف التى تشارك فى انتاج وادارة ونشر وبث المواد الإعلامية بدءاً بالقيادات الإعلامية ثم الممارسين الإعلاميين .

بالنسبة لوسائل الإعلام تبرز الضرورات التالية :

١- ضرورة التنسيق بين وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع لوضع سياسة إعلامية موحدة لقضايا المرأة المصرية تعمل على مراعاة التوازن والانصاف فى عرض الصور الإيجابية للمرأة وابراز انجازاتها فى مجالات الانتاج والأسرة والابداع الفكرى والعلمى والإسهام فى حل مشاكلها ومحو أميتها وتطوير أدائها المهنى وازالة العقبات التى تحول دون مشاركتها فى تنمية مجتمعها والنهوض به على قدم المساواة مع الرجال .

٢- ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة - الراديو - التليفزيون) باجلاء استطلاعات دورية منظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته . وفى اطار ذلك تتحدد مسئولية القائمين على الإعلام النسائى بايلاء اهتمام خاص للتعرف على خريطة الجماهير النسائية وتحديد سماتها الواقعية ومشاكلها الفعلية واحتياجاتها الحقيقية ومتابعة التطورات السلبية والإيجابية التى تطرأ على هذه الخريطة بفعل التغيرات والاحداث المجتمعية مع مراعاة الاستعانة بنتائج هذه الاستطلاعات فى رسم وتحديد التوجهات العامة للسياسة الإعلامية فى مجال الإعلام النسائى .

٣- كسر الحلقة التى تفصل بين الممارسين الإعلاميين والاكاديميين فى مجال العلوم الاجتماعية وعلى الأخص علوم الإعلام والاتصال وخلق جسر من التواصل لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية سعياً للتوصل إلى صيغة تساعد على تطوير الإعلام النسائى وتصحيح مساره بما يكفل قيام وسائل الإعلام بمستوياتها الاجتماعية والثقافية ازاء قضايا المرأة .

٤- ضرورة التوسع فى عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش للإعلاميات والإعلاميين وعلى الأخص القيادات الإعلامية حول قضايا المرأة المصرية فى الريف والحضر .

٥- تشجيع انتاج الافلام والمسلسلات والبرامج الإعلامية التى تبرز الدور الوطنى والاجتماعى للمرأة المصرية وتوثيق هذه المواد كى تبقى للأجيال القادمة .

٦- حث وسائل الإعلام على مراعاة عدم تكريس التمايز الجنسي الذي تعاني منه الطفلة (الأنثى) في الريف والحضر وخاصة في الشرائح الفقيرة والذي ينعكس سلبياً على مختلف نواحي حياتها النفسية والاجتماعية وذلك للمساعدة على خلق تنشئة اجتماعية متكافئة بين الجنسين .

٧- تشجيع عدم قصر الاشتغال في الإعلام النسائي على النساء دون الرجال باعتبار أن قضية المرأة قضية مجتمعية تخص النساء والرجال معاً .

بالنسبة للإعلاميات المصريات

تتعدد مجموعة المسئوليات على النحو التالي :

١- ضرورة الاهتمام بالتكوين الثقافي الموسوعي الذي يكفل للإعلاميات المصريات إمكانية تجاوز الرؤية التقليدية لقضايا المرأة وأدوارها وحقوقها .

٢- ضرورة المشاركة في الدورات التدريبية لتطوير الأداء المهني بما يفتح أمام الإعلاميات المصريات سبل الترقي الوظيفي والوصول إلى مراكز صنع القرار .

٣- ضرورة المشاركة بشكل إيجابي لإعداد السياسات الإعلامية تجاه المرأة بما يسمح باحداث تغييرات جذرية في طبيعة المضامين الإعلامية وتوجهاتها وأساليب معالجتها سعياً لتصحيح الصورة الإعلامية المغلوطة للمرأة وطرح رؤية بديلة تتميز بالتوازن والواقعة عن أدوار المرأة الفعلية ومسئولياتها وانجازاتها .

المــراجــع

اعتمدت هذه الورقة على المراجع التالية :

١- تقرير المؤتمر العالمى الرابع للمرأة - الامم المتحدة - بكين - سبتمبر ١٩٩٥ .

٢- إجلال خليفة : الصحافة النسائية فى مصر - المطبعة الأهلية - القاهرة ١٩٧٦.

٣- عواطف عبد الرحمن : المرأة العربية والإعلام بين الواقع والاستجابة - مجلة الدراسات الإعلامية - القاهرة - ١٩٩٥ .

٤- عواطف عبد الرحمن ، ليلى عبد المجيد ، نجوى كامل : المرأة المصرية والإعلام فى الريف والحضر - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٩٦ .

٥- نجوى كامل وأميرة العباسى : القائمات بالاتصال فى الصحافة المصرية - مشروع تنمية الكوادر البشرية فى الإعلام فى العالم العربى - اليونسكو - مارس ١٩٩٤ .

٦- منى ذو الفقار : المرأة المصرية فى عالم متغير - رسائل النداء الجديد - القاهرة - يناير ١٩٩٦ .

٧- ايناس طه : مؤتمر المرأة فى بكين الخصوصية والعالمية - كراسات استراتيجية العدد ٣٢ - الأهرام - القاهرة ١٩٩٥ .

٨- سلوى شعراوى جمعه : بانوراما المرأة المصرية فى مجال الإعلام - مركز البحوث السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ابريل ١٩٩٥ .

الإعـلام المصـرى

ومـشكلات الطفلة الأنثى

بالرغم من أن هناك العديد من الجهود التى تبذل من أجل رعاية الطفولة وتنمية المرأة فى مصر إلا أن الفئة العمرية من الفتيات من سن صفر - ١٨ عاماً والتى تشكل حوالى ١٥٪ من مجموع سكان مصر (طبقاً لآخر تعداد سكانى ١٩٩٦) لم تحظ بأى اهتمام ولم تنل ما تستحقه من الرعاية سواء من جانب التشريعات القانونية أو التربوية أو الباحثين فى مجالات العلم الاجتماعى أو من وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع ولاتزال الموروثات الثقافية التى تكرس فكرة النقص الانثوى المتدينة للمرأة تؤثر بصورة سلبية على أوضاع الفتاة المصرية وبخاصة داخل نطاق الأسرة حيث ينفرد الذكور أباء أو أشقاء أو أبناء بصورة شبه مطلقة بكافة القرارات التى تحدد مصير الفتاة منذ طفولتها ويتجلى ذلك بصورة ساطعة فى المناطق الريفية والأحياء الشعبية العشوائية بالمدن . وقد كشفت الدراسات التى أجريت عن أوضاع الفتاة المصرية فى الفئة العمرية من ١٢-١٨ سنة عن وجود فجوة كبيرة بين الفتى والفتاة فى جميع المجالات بلا استثناء وبصفة خاصة فى النواحى التعليمية والصحية والاجتماعية والتثقيفية وعلى الأخص الثقافة الجنسية .

وسوف نركز فى هذه الورقة على ثلاثة محاور نوجزها على النحو التالى :

المحور الأول : سيتناول مظاهر العنف الأسرى ضد الطفلة الأنثى والتى تبدأ منذ ولادتها وتتمثل فى التفرقة فى المعاملة بينها وبين الولد وتفضيله عليها فى مجالات التغذية والترويح والتعليم والرعاية الصحية .

المحور الثانى : ويتناول مظاهر العنف المجتمعى ضد الطفلة الأنثى والتى ينتج عنها جميع المآسى التى تحاصر الطفلة الأنثى وتقودها إلى الجريمة والضياع . وتشمل الاذلال والإهانة وسوء المعاملة داخل البيت والتعرض للاستغلال الجنسى والاغتصاب سواء داخل المنزل من المحارم والأقرباء أو خارج المنزل من الغرباء والقوادين وخصوصاً فى الطبقات الفقيرة . كما تتجسد فى زواج القاصرات وظاهرة الختان وأطفال الشوارع وخادمات المنازل الصغيرات .

المحور الثالث : يركز على الصورة الإعلامية للطفلة الأنثى ويرصد مساحات التجاهل والاهتمام الذى تحظى به الطفلة الأنثى من الإعلام المصرى مشيراً إلى مواقف الإعلاميين المصريين من قضايا وهموم الطفلة الأنثى وأسباب التجاهل الإعلامى الذى كشفت عنه الدراسات .

المحور الأول : مظاهر العنف الأسرى ضد الطفلة الأنثى .

هناك اجماع من جانب علماء النفس والاجتماع على تحديد مرحلة الطفولة بأنها الفترة التى تقع ما بين نهاية الرضاعة وسن البلوغ وعادة ما تنقسم إلى ثلاثة مراحل :

١- الطفولة المبكرة وتبدأ من الفطام حتى سن السادسة .

٢- الطفولة الوسيطة بين السادسة والتاسعة .

٣- الطفولة المتأخرة بين التاسعة والثانية عشر .

ثم يلى ذلك مرحلة المراهقة (١٢-١٨ عاماً) التى تقود إلى المراحل التالية (الشباب - النضج - الكهولة - الشيخوخة) .

ورغم أن مصطلح الطفلة الأنثى غير شائع فى أدبياتنا العربية إلا أنه يمثل شريحة من أهم شرائح مجتمعاتنا العربية التى تضطهد المرأة لكونها أنثى منذ ولادتها إلى رحيلها عن الحياة وضمن هذا الاضطهاد العام للمرأة هناك شريحة يقع عليها الاضطهاد مضاعفاً وهى الطفلة الأنثى التى تعانى من التفرقة فى المعاملة بينها وبين الذكر منذ طفولتها المبكرة

وبما أن التعامل ليس واحداً بالنسبة للطفلة والطفل فإنهما ينشأن نشأة اجتماعية مختلفة . وإذا كان المفهوم التقليدى لمعنى التنشئة الاجتماعية يرى بأنها تتم من خلال مؤسسات وآليات للتنشئة ثابتة أفرزها المجتمع على مر الأجيال وتسعى إلى الحفاظ على منظومة القيم والتقاليد التى يحقق بها المجتمع الامان والاستمرارية إلا أن المفهوم التنموى الحديث للتنشئة الاجتماعية يرى أن مؤسسات وآليات التنشئة الاجتماعية التقليدية بما فيها الأسرة وقوانينها وتقاليدها يجب أن تتطور بحيث تصبح قادرة على تحقيق التنمية البشرية لكل من الجنسين مع خصوصية أوضاع المرأة أى تحقيق تنمية فعلية للفرد عامة وللطفلة خاصة .

وتعتبر مرحلة الطفولة المبكرة من أهم مراحل التنشئة الاجتماعية وهى المرحلة التى تمتد من الولادة حتى السادسة فى هذه المرحلة تكون نسبة التمثل غير الواعى وعن طريق المحاكاة والتأثر بالكبار أكثر منها بكثير فى أى مرحلة تالية ويليها فى الأهمية مرحلة الطفولة المتأخرة التى تبدأ فى حوالى التاسعة وتنتهى فى الثانية عشر وهى المرحلة التى تتمثل فيها شخصية الأنثى بالممارسات والفعل وفيما بين هاتين المرحلتين تأتى مرحلة الطفولة المتوسطة التى يتمركز فيها النمو حول اكتساب المهارات وتثبيتها . ولحسن الحظ فإن الأم المصرية لاتزال قادرة على احتضان الطفلة والطفل على السواء بمنتهى الحنان خلال السنوات الأولى وإن

كانت تحرص منذ الميلاد حتى عمر سنتين على ارتداء طفلها الملابس المميزه لدوره الجنسى كما تحرص على أن تكون معاملاتها مميزة للدور الجنسى للطفل وتحاول إفهام طفلها فى المرحلة العمرية من ٢-٦ سنوات ضرورة القيام بأنماط السلوك الملائمة لدوره الجنسى مثل حرصها على أن يلعب باللعب الملائمة لدوره وأن تتناسب تسريحته وحذائه مع المظهر الملائم لجنسه وتحرص الأم على تعليم ابنتها وليس أبنها الأعمال المنزلية . وعندما تبدأ عمليات التأديب بالضرب لوحظ بأن نصيب الطفلة من هذا التأديب والاجبار على الاستجابة لرغبات الكبار أكبر من نصيب الطفل الذكر حتى فى هذه السن المبكرة .

وتؤكد هذه الملاحظة انتشار القيم التى تسمح للذكر فى كل المراحل بألا يتقيد بالطاعة أحياناً بينما يتوجب على الأنثى السكوت والطاعة دائماً وعندما تتكرر المواقف التى تحبط فيها الطفلة وتمنع من اثبات ذاتها يتولد لديها شعور بالخجل من هذه الذات . ويلازمها هذا الشعور بالخجل والخوف من التعامل مع الجديد حتى سن متأخرة وقد يلازمها طوال حياتها . وقد تجد الطفلة فرصتها لاثبات ذاتها فى مرحلة الطفولة المتوسطة من خلال اكتساب العديد من المهارات الجديدة ولكن هناك خطورة فى أن يتحدد تثبيت الذات لدى الطفلة من خلال الأعمال المرتبطة بعمل المرأة التقليدى مما يهدر جدوى المهارات التعليمية وقيمة المشاركة الاجتماعية ولذلك تعد هذه المرحلة التى قد لاتكون حرجة من ناحية التنشئة الاجتماعية للطفل الذكر لكنها تشكل فترة هامة جداً فى تنشئة الطفلة بصورة سوية تضمن مشاركتها فى مجتمعها .

أما مرحلة الطفولة المتأخرة التى تبدأ فى سن التاسعة وتنتهى بدخول الطفلة فى سن المراهقة فى حوالى الثانية عشر من عمرها فى هذه السن تكون الطفلة قد قطعت شوطاً كبيراً فى نمو النواحى العقلية واكتساب بعض المهارات التى يطلبها منها المجتمع وتحاول فى هذه المرحلة أن تتكيف مع متطلبات دورها كأنثى حيث يفاجئها خراط البنات فى هذه الفترة ويخرطها كى تصبح جميلة ومهذبة وعروساً مناسبة .

مظاهر العنف الأسرى ضد الطفلة الأنثى :

تتعدد أشكال العنف الأسرى ضد الطفلة وتتجسد أساساً فى كافة أشكال التحيز وعدم المساواة فى التعامل والتربية بين الطفلة الأنثى وشقيقها الطفل الذكر والتى تنتشر فى الأسر المصرية والتى تبدأ ربما من اللحظة الأولى للميلاد حيث يستقبل مجئ الذكر خصوصاً

فى الريف بالأفراح والغناء بينما يتم استقبال الأنثى بالصمت والحزن ولعل أصدق مثال على ذلك الأغنية الشعبية المعروفة فى المجتمع المصرى والتى تقول :

لما قالوا لى ده ولد انشد ظهرى وانصلب

ولما قالوا لى دى بنيه أنهد ركن الدار عليه

وتكمن اشكالية العنف الأسرة فى أنه ينبثق من منظومة الموروثات الثقافية ذات الرسوخ التاريخى والتى تكرس فكرة النقص الأنثوى وتبرر وتعزز مفهوم الهيمنة الذكورية وتحدد أدوار المرأة فى مهمتين فقط هما تحقيق المتعة للزوج والانجاب أى دورها كزوجة وكأم فحسب ومن ثم يتم تهميش الأدوار والمراحل الأخرى فى حياة المرأة وأعنى بها الطفلة والفتاة والمسنة وانطلاقاً من هذا الواقع يتحدد مفهوم الأسرة للعنف ضد الفتاة إذ يعتبروه سلوكاً طبيعياً لترويض الطفلة وتهيئتها للقيام بالأدوار الاجتماعية المحددة لها سلفاً .

ولذلك يعتبر اجبار الطفلة على ترك اللعب واللهو لمساعدة أمها فى أعمال المنزل بكافة انواعه واجبار الطفلة على خدمة شقيقها الذكر وحرمان الفتاة من اللعب فى الشارع مع غيرها من الأطفال الذكور واحتجازها فى المنزل فى سن العاشرة (فى قرى الصعيد بالتحديد) وترويع الفتيات من انوثتهن والعمل على اخفاء كل مظاهرها ومنع الفتاة من ممارسة الألعاب الرياضية خشية فقدان العذرية وتغليظ العقوبة للفتاة عندما تقع فى أبسط خطأ (اكسر للبنت ضلع يطلع لها أربعة وعشرين) إن مثل أشكال العنف هذه تعتبره الأسرة سلوكاً طبيعياً يلزم ممارسته مع الطفلة الأنثى حماية لها وتدعيماً لمستقبلها ويضاف إلى هذه الأشكال من العنف أنماطاً أخرى أشد قسوة لعل أبرزها جريمة الختان التى يحرمها القانون ولكنها تنتشر بنسبة ٦٥٪ على الأقل فى جميع الطبقات الاجتماعية فى الريف والحضر . ورغم كل الدراسات التى أجريت عن الختان واثبتت آثارها السيئة على صحة الفتاة ومستقبلها الأسرى لكن هذه الظاهرة لا تزال متأصلة فى نسيج الموروثات الاجتماعية والثقافية فى مصر . وتستمد سطوتها ومشروعيتها المجتمعية من تمسك معظم الأسر المصرية بضرورة اجرائها حماية للفتاة من الانحراف فضلاً عن كونها قضية خلافية ثار حولها الجدل كثيراً خصوصاً بعد عقد مؤتمر السكان فى القاهرة ١٩٩٤ ولم تحسم حتى الآن رغم صدور قرار وزارى بتحريمها . وتتجسد أسوأ مظاهر العنف الأسرى ضد الطفلة فى تحميل المرأة مسئولية ممارسة هذه السلوكيات

رغم ما تحمله من تكريس لدونية المرأة وتحقير لكرامتها وانسانيتها إلا أن ذلك يصبح مبرراً في ضوء الدور التاريخى الذى تقوم به المرأة كحارسه للتراث الذكورى وحاملة للثقافة الأبوية ومنوط بها نقل ميراث القهر الأبوى والذكورى بكافة مفرداته وقوانينه .

المحور الثانى : مظاهر العنف المجتمعى ضد الطفلة الأنثى :

رغم أن القانون حاول بنصوصه فرض سياج من الحماية للطفلة الأنثى والتى تعد قاصر بلغة القانون إلا أن الممارسات الفعلية أهدرت قيمة النص القانونى ولذلك لايزال المجتمع المصرى يزخر بالكثير من أشكال العدوان المجتمعى على حقوق الطفلة الأنثى ولعل أبرزها يتمثل فى زواج القاصرات وتنتشر هذه الظاهرة فى الريف فى ظل تواطئ شامل من جانب أفراد الأسرة والمأذون وأهل القرية فى ظل شهادات تسنين مزورة يقوم باعطائها أطباء يشاركون فى جريمة تزويج فتيات قاصرات غير مؤهلات جسدياً ونفسياً لمسئوليات الزواج . ورغم تجريم مثل هذا الفعل من جانب القانون إلا أن المجتمع لايراه كذلك بل يعتبره زواجاً شرعياً رغم عدم قانونيته ورغم المخاطر النفسية والاجتماعية التى يحملها للفتيات الصغيرات . ويتزامن مع هذه الظاهرة ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات عن طريق تحرير العقود العرفية وظاهرة اجبار الفتيات على ممارسة الدعارة تحت غطاء تلك الزيجات العرفية التى تفتقر إلى أى مشروعية قانونية وتنتشر هذه الظاهرة فى الأوساط الفقيرة فى بعض القرى والأحياء الشعبية فى المدن وتدفع الفتاة الثمن مرتين إذ تقع الفتاة ضحية للفقر وضحية لنظرة المجتمع المتدينة للمرأة والتى تدفعها إلى التضحية بكرامتها وممارسة الفجور والدعارة من أجل إعالة أسرتها . ويضاف إلى الظواهر السالفة ظاهرة أخرى تشمل الأطفال ذكوراً واناث وإن كانت وطأتها أشد بالنسبة للاناث وأعنى بها ظاهرة عمالة الأطفال ورغم بشاعة هذه الظاهرة التى فرضتها الأزمات الاقتصادية التى أجبرت الأسر المصرية الفقيرة على القاء أبنائهم ذكوراً واناث فى سوق العمل إلا أن الجانب الأسوأ فى هذه الظاهرة يظل من نصيب الاناث إذ أن الأطفال الذكور يتعلمون حرفه أو صنعه فى الورش والمصانع ورغم قسوة ظروف العمل وضآلة المرتبات وذلك عكس الفتيات اللاتى ليس لهن مكان فى سوق العمل إلا كخادمات فى المنازل وهذا العمل لايكسبهن أية مهارات تسمح لهن بتحسين أوضاعهن المستقبلية .

ولاشك أن وازدياد الأزمة الاقتصادية فى مصر وارتفاع معدلات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والتى وصلت فى أغلب الدراسات إلى ما يزيد عن ٤٠٪ وكذلك تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولى على أساس التكييف الهيكلى والذى يعنى تراجع دور الدولة فى مجال الخدمات والغاء الدعم قد أدى إلى ازدياد حجم وفئات الأطفال ذكوراً واناث فى ظروف صعبة . وإذا كان المشروع المصرى قد منع عمل الصغار بكافة صوره حتى سن ١٢ عاماً فإن الواقع العملى قد وقف متحدياً كافة اللوائح والقوانين المحلية والعالمية وظهر ذلك واضحاً فى تزايد أعداد الأطفال العاملين يوماً بعد يوم . ومع ندرة الدراسات التى تناولت عمالة الأطفال فإن معظمها قد ركز على عمالة الذكور دون الاناث .

ويشير البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اليونيسيف إلى الأسباب التى تدعو الطفل إلى الانخراط فى العمل حيث يبرز الفشل فى التعليم والرغبة فى تعليم صنعة كأهم الأسباب لدى الأطفال الذكور بينما تبرز الحاجة إلى مساعدة الأهل والتجهيز للزواج لدى الفتيات حيث لا يعتبر تعلم صنعة من بين أولوياتهن عكس الحال لدى الذكور . وترتبط عمالة الأطفال ارتباطاً وثيقاً بالعملية التعليمية والظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى التعليم فقد لوحظ فى السنوات الأخيرة أن ارتفاع تكاليف التعليم قد أدت إلى ازدياد معدلات عدم الالتحاق بالتعليم أساساً وينطبق ذلك بصورة أوضح على الأطفال الاناث أكثر من الذكور حيث أن صعوبة توفير نفقات التعليم تفرض أولوية تعليم الذكور واستبعاد الاناث من العملية التعليمية فى سن مبكرة مما أدى إلى ظهور فئة الفتيات الصغيرات الخادمات فى المنازل اللاتى لم يلتحقن بالتعليم علماً بأن هذه الفئة كانت قد اختفت فى حقبة الستينات حينما كانت مجانية التعليم سائدة بالفعل . وهذا وقد أسفر فشل النظام التعليمى الراهن فى استيعاب جميع الأطفال عن بروز ظاهرة جديدة عرفت بأسم أطفال الشوارع التى لا تزال يغلب عليها حتى الآن الطابع الذكورى إلا بعض الاستثناءات التى تتمثل فى وجود الفتيات القاصرات اللاتى يعملن فى التسول وبيع المناديل والزهور ويتعرضن للتحرش الجنسى وربما لممارسة الدعارة غير المنتظمة .

(سن ٢٠ - ٤٠ عاماً) فتولى عناية فائقة لأدوار المرأة كزوجة وكأم أما أدوارها وحقوقها فى المراحل الأخرى مثل الطفولة والمراهقة والشيخوخة فلا تكاد تجد ما تستحقه من اهتمام .

سابعاً : تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية في السياسات الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة والأسرة وقد لوحظ أن هذه القيادات لا تملك تصوراً محدداً إزاء هذه القضايا إذ يتأرجحون بين الاتجاهات التقليدية السلبية التي تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الانثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المغتربة الوافدة وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعي المستنير وينعكس هذا الخليط الفكري في صورة تناقضات يعاني منها الإعلام النسائي في مصر .

نتائج الدراسة الامبيريقية

أسفرت الدراسة الإمبيريقية التي أجريت على مجموعة من الصحف المصرية القومية والحزبية والمستقلة وبعض المجلات العامة والنسائية خلال عامي ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ والتي تناولت بالرصد والتحليل اتجاهات هذه الصحف إزاء قضايا ومشكلات الطفلة الأنثى عن مجموعة من المؤشرات نوجزها على النحو التالي :

أولاً : حكمت عينة الصحف كل من الأهرام والأخبار والجمهورية (صحف قومية) والأهالي (صحافة حزبية) ومجلتي حواء ونصف الدنيا (صحافة متخصصة في المرأة) والأسبوع (صحافة مستقلة) ومجلة روز اليوسف .

ثانياً : وقد بلغ حجم المواد الإعلامية (أخبار - تحقيات - مقالات - تعليقات) التي تناولت قضايا الطفولة خلال فترة الدراسة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ١٦٢ موضوعاً وتنوعت أشكال المعالجة ولكن تراوح نصيب الطفلة الانثى ما بين ١,٠٪ ، ١,٧٪ من حجم الموضوعات التي تناولت قضايا المرأة والأسرة هذا فيما بلغ حجم ما نشر عن الزوجة ٣٨٪ وعن الأم ٥٧٪ وعن الفتاة ٥٪ وعن المسنة لاشئ يذكر .

ثالثاً : لوحظ أن المواد الإعلامية التي تناولت قضايا الأطفال لم تميز بين الذكور والاناث وقد دارت في الأغلب حول الأطفال الموهبين - أثر مشاهد العنف على الأطفال - ملابس الأطفال في الأعياد - المشاكل الصحية للأطفال - لعب الأطفال .

رابعاً : تفاوتت نوعية ومستويات الاهتمام الإعلامي بقضايا الطفولة عموماً بين الصحف القومية . فقد دأبت الأهرام على معالجة هذه القضايا ضمن الملحق الأسبوعي بعنوان

(المرأة والطفل) وكذلك الجمهورية التى ركزت على قضايا الطفلة الأنثى فى اطار اهتمامها بقضايا الطفولة عموماً حيث تناولت مشكلة ختان الاناث فى حملة صحفية استمرت عدة شهور وركزت أيضاً على الرعاية الصحية للبنات الصغيرات ولكن لم تتجاوز جريدة الأخبار حدود الاهتمام الخبرى لقضايا الطفولة عموماً مثل الاحتفال بيوم الطفل العربى ، مسابقات ثقافية للطفل ومحو أمية الأطفال .

خامساً : ركزت صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى الوحدوى على مشكلات الطفلة بوجه خاص وإن كانت قد تطرقت إلى موضوعات تخص الطفولة عموماً مثل التطعيم ضد شلل الأطفال أما الموضوعات التى تخص الطفلة فقد دارت حول الختان - مشكلات الفتاة الصغيرة فى الصعيد - الصرع ودور العوامل الوراثية وتأثيرها على الفتاة الصغيرة - تفضيل الولد عن البنت وتأثيره على نفسية البنت .

سادساً : أهتمت مجلة نصف الدنيا بقضايا الطفولة وأولت عناية خاصة لقضية الختان لدى البنات ومعاناة الشغالات (فى دنيا الشغالات الدولار للأجنبية والقتل للمصرية) ، (من اغتصب ملكة جمال الأطفال) ، ياسمين تفوز بالمركز الأول فى مسابقة الأغنية العربية .

سابعاً : قدمت مجلة حواء أقدم مجلة نسائية فى العالم العربى تخص الأطفال بوجه عام مثل علاقة الأطفال بأسرهم وضرورة تعليم الأم كيفية العناية بطفلها بالاضافة إلى قصص للأطفال . أما ما يخص الطفلة الأنثى فقد ناقشت قضية الختان وخصصت عدة ندوات عن حماية الطفلة الانثى من التسرب الدراسى .

ثامناً : أولت جريدة الأسبوع المستقلة اهتماماً ملحوظاً بقضايا الطفلة الأنثى رغم ضآلة المادة الإعلامية من حيث الكم وعدم تركيزها على الطفلة المصرية بشكل محدد . فقد ناقشت مشكلة وأد البنات فى بعض مناطق الهند ومشكلة دعارة الأطفال وانتشار العنف الإجرامى بين الأطفال فى بعض الدول وتناولت قضية الختان وإن كنت لم تحدد موقفاً معيناً تجاهها ولكنها استهدفت من إثارتها توجيه النقد للتدخل الأمريكى فى خصوصيات المجتمع المصرى .

تاسعاً : لوحظ تجاهل الصحافة المصرية لطفل القرية واحتياجاته ومشكلاته وبالتالى

لم تنل الطفلة الريفية أدنى اهتمام إعلامى رغم وقوعها تحت وطأة التقاليد والأمية والفقر خصوصاً فى صعيد مصر .

ثانياً : رغم تعدد وتنوع مشكلات وهموم الطفلة الانثى فى مصر والتى تتمثل فى التمييز بينها وبين أخوتها الذكور داخل الأسرة وفى سائر الأنشطة الاجتماعية وتفضيل الذكر عليها خصوصاً فى الأسر الريفية وارتفاع نسبة الأمية بين الأطفال الاناث عنها بين الأطفال الذكور (٦٢٪ اناث مقابل ٣٥٪ ذكور) وعودة ظاهرة اشتغال الأطفال الاناث فى خدمة المنازل بعد انتهاء مجانية التعليم وقضية الختان وزواج القاصرات خصوصاً فى الريف والأحياء الشعبية فى المدن وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع رغم هذا الكم الضخم من المشكلات التى تثقل كاهل الصغيرات الفقيرات فى مصر غير أن الإعلام المقروء يتجاهل تماماً هذه المشكلات ويركز بصفة أساسية على المشكلات والقضايا السطحية والموسمية التى تخص أطفال الطبقات الوسطى من سكان المدن وإن كان هناك استثناء وحيد فى هذا الصدد يتمثل فى قضية الختان ويرجع اهتمام الصحافة المصرية بهذه القضية إلى إثارتها على المستوى الرسمى وصدور قرار حكومى بشأنها مما أجبر الصحافة على طرحها ومناقشتها .

وفى ضوء هذه الحقائق تبرز مجموعة من الضرورات تتمثل فى :

(أ) ضرورة التزام القيادات الإعلامية المصرية بمراعاة الوظيفة الاجتماعية والثقافية للإعلام بالاسهام فى تشكيل الوعى الصحيح عن الواقع المجتمعى بكل ما يحويه من موروثات ثقافية وتحديات اجتماعية وطموحات انسانية عادلة .

(ب) ضرورة التنسيق بين وسائل الإعلام من ناحية ومراكز البحوث الاجتماعية والجامعات وكافة الهيئات المعنية بقضايا المرأة والطفولة من ناحية أخرى .

(جـ) ضرورة السعى لوضع استراتيجية قومية لتنمية المرأة المصرية كإنسانة وكمواطنة تستهدف إزالة كافة المعوقات الثقافية والاجتماعية التى تحول دون تطور قدراتها ومشاركتها بصورة فعالة فى النهوض بمجتمعها فى مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية .

رسم يوضح حجم الاهتمام الإعلامي بقضايا الطفلة الأنثى في الصحافة المصرية عام ١٩٩٨

النسبة المئوية

٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

٪١,٧
٪١,٧
٪١,٧
٪١,٧
صفر٪

المراحل

الطفلة
الزوجة
الأم
الفتاة
المسنة

المصادر

عينة الصحف الأهرام - روز اليوسف - الجمهورية
الوفد - الأهالى - الشعب
(يناير - ديسمبر ١٩٩٨)

المراجع :

(١) أميرة محمود بهى الدين : الطفلة الأنثى بين الحماية القانونية والاعتداءات الواقعية - سلسلة بحوث ودراسات ثقافة الطفل ، المجلد الرابع عشر - القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٨٧ - ٩٢ .

(٢) أيمن سرور : العنف ضد المرأة - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

(٣) صفية مجدى : المشكلات الاجتماعية والنفسية الخاصة بالطفلة والفتاة - بحوث ودراسات ثقافة الطفل - مصدر سابق ، ص٢٣-٢٥ .

(٤) ليلى لبابيرى : بعض الآراء حول التنشئة الاجتماعية للطفلة فى المجتمع المصرى الثانى - المصدر السابق ، ص٤٣-٤٩ .

(٥) شهيدة الباز : وضع ومشاكل الطفلة فى مجال الأطفال فى ظروف صعبة ، المصدر السابق ، ص٢٩-٣٩ .

(٦) سعد الدين ابراهيم : الطفلة الأنثى والمشرع المصرى - جريدة أهرام ، ٢٨ يناير ١٩٩٨ ، ص١٠ .

(٧) عبد الرحمن العيسوى : مشكلات الطفولة والمراهقة - دار العلوم العربية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٩٣ .

(٨) كريمان بدير : دراسات فى الطفولة المصرية - عالم الكتب - القاهرة ، ١٩٩٥ .

(٩) عبد الباسط عبد المعطى : منظومة القيم الثقافية والاجتماعية للأسرة العربية بين الواقع والإعلام - ندوة الإعلام وقضايا المرأة والأسرة ، الجامعة العربية ٧-٨ ديسمبر ١٩٩٨ .

الإعلام وقضايا المرأة

في الصعيد

قرية الزرابى نموذجاً

المرأة والإعلام فى قرية الزرابى

لقد تم إجراء البحث على مرحلتين :

أ- **المرحلة الإستطلاعية** : بلغ عدد الاستمارات ٩٢٩ استمارة تم توزيعها على ٩٢ عائلة [*] ، تم تمثيلها بعدد من الاستمارات تتراوح بين استمارة واحدة لكل عائلة ، وابرز العائلات التى اشتركت فيها عائلات القوادر ، وعبد الهادى ، والوحاشة ، والهرايدة ، وخلف الله ، والبحاروة ، والقماحة ، والغيث ، والدقايشة ، والسوالم ، والفار ، وقاعود . وهى أبرز العائلات الموجودة فى القرية من حيث أنها عائلات أنشأت القرية - أى أقدم العائلات - ومن حيث مكانتها الاجتماعية ، وملكيتها للأرض الزراعية .

وأجاب على استمارة المرحلة الاستطلاعية كل من الزوج والزوجة وكانت نسبة تمثيل العينة للرجال فى القرية هى : ١,٣٥ ونسبة تمثيل العينة للنساء فى القرية هى : ١,٣٨ [عدد النساء فى العينة ٩٢٩ ، عدد النساء فى القرية فى نفس المرحلة العمرية ٢٣٩٢ فى التعداد [**]] .

ب- **المرحلة الوصفيه** : بلغ عدد الاستمارات ٧٦٤ استمارة ، تم توزيعها على ١٧١ عائلة ، تم تمثيل كل منها بعدد من الاستمارات تتراوح بين استمارة واحدة و٥٠ استمارة لكل عائلة ، وأبرز العائلات التى تم تمثيلها هى : القوادر ، الهرايدة ، النصيرات ، السوالم ، الحساسنة ، القماحة ، قاعود ، الحنفيات ، الوحاشة ، خليفة ، الجبارتية ، اللبان .

وأجاب على هذه الإستمارة النساء فقط فى المرحلة العمرية ما بين ٢٠-٧٩ ، وكانت نسبة تمثيلهن فى العينة إلى نسبة تمثيلهن فى القرية فى نفس المرحلة العمرية هى ٣ ، ١ ، ٩.

كذلك أولت هذه المرحلة عناية خاصة بالمسيحيين حيث بلغت نسبة المسيحيات فى العينة ٧,٢١٪ ، بينما بلغت نسبة المسيحيات فى المجتمع ٧,٢٥٪ وفقاً لتعداد ١٩٨٦ .

---

[*] كلمة عائلة فى الدراسة لاتعنى كلمة أسرة وإنما تعنى عدد الأسر التى تنتمى إلى أصل واحد أو جد واحد .

[**] المعلومات الخاصة بتعداد النساء وفقاً لتقرير المعلومات محافظة أسيوط تعداد ١٩٩٦ .

٢- الحجم الكلى للعينة :

أ- تشمل عينة البحث ١٦٩٣ إستمارة موزعة على ١٦٩٣ أسرة أجاب كل من الزوج والزوجة على الاستمارة الخاصة بالمرحلة الأولى ، وأجابت الزوجة فقط على الاستمارة الخاصة بالمرحلة الثانية وكانت نسبة تمثيل المسيحيات فى العينة إلى المسيحيات فى المجتمع فى نفس المرحلة العمرية [من ٣٠ - ٧٩ عام] هى ٣٤٪ .

ب- تمثل عائلات الهرايدة ، السوالم ، الدقايشة ، الغيث ، زناتى ، خلف الله ، الحساسنة ، الوحاشة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى القرية حيث تتراوح ملكية كل عائلة ما بين ٥٠٠ فدان إلى ٢٠٠ فدان ، تليهم عائلات الحضايرة ، والشنايفة ، وكيلانى ، والقمامحة ، وبيت حمزة ، والقوادر ، والضباعة ، والجبارتية حيث تتراوح كل منهم للأرض الزراعية ما بين ١٥٠ فدان إلى ٥٠ فدان .

[مصدر البيانات السابقة أحمد هريدى رئيس وحدة الإنتاج بالجمعية الزراعية] .

كما يلاحظ وجود تفاوت داخل كل عائلة فى مساحة الأرض التى يملكها أفرادها حيث تبلغ أكبر ملكية داخل عائلة السوالم ٤٧ فدان يملكها العمدة عبد الرحمن سيد تمام ، بينما تبلغ أصغر ملكية للأرض داخل عائلة السوالم ١٢ قيراط (نصف فدان) .

جـ- بلغت نسبة عدد النساء فى العينة إلى عدد النساء فى المجتمع فى المرحلة العمرية من [٢٠-٧٩ عام] ٧٠,٨٪ حيث يبلغ عدد النساء فى العينة ١٦٩٣ سيدة بينما بلغ عدد النساء فى المجتمع فى ذات المرحلة العمرية من [٢٠-٧٩ عام] ٢٣٩٢ سيدة وفقاً لتعداد ١٩٨٦ .

د- عكست العينة تمثيلاً للعائلات المسيحية بالقرية وهى عائلات الدوبات ، والقطاروة ، والحلاقين ، والنساحين ، والبربرى ، وجاد الله ، والنجاجرة ، والياسية ، والندادفة ، والمعاصرة، والأقشطاط ، ومرزوق ، وحسب الله ، والأبلة صباح ، والضباعة ، والراهب ، ومشرفى ، والدشالية ، والأجبين ، والخمامصى ، والدفونة ، والديرى ، والجبار ، والدورة ، والمكابسة ، وحزين ، والكيرا ، والعيبس ، والجخ ، والدكد ، والفداجية ، والمعراوى .

ثانياً : المحور الاقتصادى

١- المهنة :

أ- يعمل ٦٠,٢٪ من أرباب الأسر فى العينة بالزراعة وهى نسبة تتفق مع تعداد ١٩٨٦ (ملف المعلومات الخاص بمحافظة أسيوط) حيث تبلغ النسبة فى ذلك التعداد ٥٩,٤٪ .

ب- يعمل ١٣,٨٪ من أرباب الأسر فى العينة فى مهنة عملية وفنية مثل الوظائف الحكومية ، التدريس ، محاسب ، مهندس ، صراف ، أخصائى اجتماعى ، مفتش تغذية ، دكتور بالجامعة .... إلخ .

جـ- ينتمى ٨,٧٪ من أرباب الأسر فى العينة إلى فئة أصحاب الاعمال من التجار ، أعمال حرة ، مدير بنك ، صاحب طاحونة ، وكيل مدرسة ، رئيس سنترال .... إلخ .

د- ينتمى ٨,٥٪ من أرباب الأسر فى العينة إلى مهنة حرفية وعاملون خدمات مثل سائق ، ترزى ، حلاق ، نساج ، مشرف صيانة ، ميكانيكى ، إسكافى ... إلخ .

هـ- ينتمى ٩,٤٪ إلى أسر لايعمل أربابها بعمل محدد .

و- ينتمى ٩,١٪ إلى أسر عائلها بدون عمل (بالمعاش - ذوى أملاك - كفيف - أرزقى].

ز- لم يذكر ١٢,٦٪ من الذين أجابوا على البحث مهنة رب الأسرة ، وقد يذكر بعضهم أن رب الأسرة متوفى .

حـ- تنتشر ظاهرة الجمع بين أكثر من عمل خاصة الزراعة والأعمال الحكومية والحرفية .وفى أحيان نادرة بين مهنة تنتمى إلى أكثر من فئة (فقيه - بائع - موظف - بقال ..... إلخ] .

٢- الحيازة :

يبلغ حجم الحيازة الزراعية فى القرية ٣٥٦٢ فدان موزعة على ١٤٠٠ حائز وأعلى ملكية أرض ٤٧ فدان يملكها العمدة عبد الرحمن سيد تمام ، كذلك خمسة من عائلات الهرايدة ، السوالم ، والغيث . وكانت بيانات الحيازة من واقع العينة هى ٤٠,٢٪ لايملكون حيازة على الإطلاق ، ٣٧,٧٪ يمثلون أصحاب الحيازات الصغيرة والتى تتروح حيازتهم للأرض الزراعية ما بين أكثر من خمسة أفدنة حتى عشرة أفدنة ، بينما ٣,٧٪ من العينة

تتراوح حيازتهم بين أكثر من عشرة أفدنة حتى خمسين فدان وتمثل نسبة من يملكون أكثر من خمسين فدان ١,٩٪ من العينة ، بينما ذكر ١,٣٪ أنهم يملكون حيازة ولم يحدد مساحتها ولم يجب ٢٪ من العينة على السؤال الخاص بالحيازة .

ويلاحظ أن أصحاب الحيازات الصغيرة ومن لايملكون حيازة يمثلون النسبة الأكبر فى القرية وتبلغ ٧٧,٩٪ فى مقابل ١٧٪ ممن يملكون حيازات تزيد عن عشرة أفدنة ، كما يلاحظ أن مساحة الأرض المؤجرة تزداد عند أصحاب الحيازات الكبيرة ، أما أصحاب الحيازات الصغيرة فهم إما لايستأجرون أرضاً على الإطلاق أو يستأجرون مساحات صغيرة للغاية ، ويشير ذلك إلى أن معظم إنجاز العمل الزراعى فى القرية يعتمد على العمل الأجير باليوميه .

٣- السفر للخارج :

بلغت نسبة المسافرين للخارج ٧,٢٪ من العينة ومثلت السعودية وجهة السفر الأولى تلتها العراق قبل حرب الخليج ثم ليبيا ثم دول الخليج فالكويت فالأردن ولم يجب على السؤال الخاص بالسفر ٣,٧٪ من العينة ، بينما لم يحدد ١,١٪ من العينة وجهة السفر . وقد ذكرت بعض العائلات أن الأبن هو الذى سافر بينما ذكر البعض الآخر أن رب الأسرة هو الذى سافر .

٤- مصادر دخل النساء :

بلغت النساء اللاتى لديهن مصادر دخل ٣٧,٣٪ ، بينما بلغت نسبة من ليس لديهن مصادر دخل ٩٥,٦٪ ، ولم تجب ٣,١٪ من النساء على السؤال ، ويمثل توزيع مصادر الدخل ما يلى :

أ- ٤٥,٢٪ يحصلن على دخلهن من تربية الطيور والمواشى .

ب- ١٧,١٪ يحصلن على دخلهن من حيازة الأرض .

جـ- ٦,٥٪ يحصلن على دخلهن من الخياطة .

د- ٥,٤٪ يحصلن على دخلهن من الوظيفة الحكومية [مدرسة - موظفة ... إلخ] .

هـ- ٢,٢٪ يحصلن على دخلهن من المعاش .

و- ٤,٢٪ يحصلن على دخلهن من أعمال أخرى (دادة - ممرضة - داية - أشغال الإبرة ... إلخ) .

ز- ١٢,٢٪ لم تذكر مصادر دخلها .

ويلاحظ أن بعض النساء تجمع بين الحيازة وتربية الطيور أو بين الحياكة وأشغال الإبرة وتربية الطيور أو بين المعاش وتربية الطيور .

نتائج المحور الاقتصادى :

١- يعمل حوالى ثلثى أرباب العائلات بالزراعة أى أنها المهنة الرئيسية فى القرية تليها المهن العلمية والفنية ثم أصحاب الأعمال والإداريين ويماثلهم تقريباً أصحاب الحرف والعاملون بالخدمات بينما تنتمى نسبة ضعيفة (٤,٩٪) إلى عائلات لايقوم عائلها بعمل محدد ، وتمثل البطالة ظاهرة محدودة فى المجتمع (١,٩٪) .

٢- يمثل السفر للخارج فى المجتمع نسبة ضعيفة فى القرية ٢,٧٪ .

٣- تشارك النساء فى مصادر الدخل من خلال تربية الطيور والمواشى بشكل أساسى يلى ذلك دخلهن من حيازة الأرض ومن الأعمال المنزلية الأخرى كالخياطة وأشغال الإبرة ، ويلاحظ أن المشاركة فى الدخل تتم من خلال أنشطة لاتعرض المرأة للخروج من المنزل حيث تمثل نسبة العمل الحكومى وأعمال التمريض وغيرها من الأعمال التى يتطلب فيها خروج المرأة من المنزل ٤,٥٪ ، وقد ذكر تقرير المعلومات أن نسبة النساء العاملات ٤٠,٤٪ ، بينما بلغت نسبة النساء غير العاملات (اللاتى يقمن بالأعمال المنزلية فقط) ٥٩,٦٪ وهى نسبة كبيرة تؤدى إلى آثار اجتماعية وثقافية خطيرة .

ثالثاً : المحور الاجتماعى :

١- حجم الأسرة :

هناك ميل لزيادة الإنجاب داخل العينة حيث أن نسبة من لديهم من ٥-٨ أطفال بلغت ٤٢٪ ، تلتها نسبة من لديهم من ٣-٤ أطفال حيث بلغت ٢٥,٢٪ ، بينما بلغت نسبة من لديهم من ١-٢ طفل ١٥,٧ أما من لايوجد لديهم أطفال فقد بلغت نسبتهم ٩,٧٪ وبلغت من لديهم

اكثر من ٨ أطفال ٦,٩٪ وذلك على الرغم من إنتشار مشاهدة إعلانات تنظيم الأسرة بين النساء كما ستوضح نتائج الجزء الإعلامى ، مما يشير إلى وجود أسباب واقعية تدفع إلى زيادة الإنجاب . قد ترجع إلى ما يتطلبه العمل بالزراعة من الحاجة إلى أيدى عاملة بالإضافة إلى التقاليد المتوارثة التى تقدس الأسرة كبيرة العدد ، وإنتشار نسبة الأمية بين النساء ، وعدم خروجهن للعمل .

تجدر الإشارة إلى أن تقرير المعلومات من واقع بيانات نادى صدقى ضاحى مسئول الإحصاء بالزرابى جاء فيها أن عدد السكان طبقاً لتقريرات ١٩٩١ هو ١٥٣٨,١٢ وأن معدل الزيادة السكانية حوالى ٠,٥٠٠ .

لم يجب على السؤال بعدد الأولاد ٣,٢٪ من العينة ، حيث ذكرت بعض النساء أنهن غير متزوجات وذكر البعض الآخر أنهن حديثى الزواج .

٢- مستوى التعليم :

أ- ذكر تقرير المعلومات أن القرية تضم أربعة مدارس إبتدائية ، ومدرسة إعدادية ، ومدرسة ثانوى عام مشتركة ، وأن تعداد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية هو ٤٥٧ طالب ، وبالمرحلة الإعدادية ٣١٧ ، وبالمرحلة الثانوية ٤٥٩ ، والتعليم فوق المتوسط ٤٣ طالب ، وبالتعليم الجامعى ٤٩ طالب . من واقع تقرير المعلومات الخاص بمحافظة أسيوط وفقاً لتعداد ١٩٨٦ ويلاحظ إنخفاض عدد الطلاب فى المرحلة الإعدادية عنها فى المرحلة الابتدائية مما يشير إلى تسرب الطلاب بعد المرحلة الابتدائية ، إلا أن زيادتهم فى المرحلة الثانوية يحتاج إلى تفسير .

وقد أشارت البيانات إلى أن جملة تعليم الذكور فى مراحل التعليم حتى الجامعة ١٢٧٦ طالب ، وأن جملة تعليم الإناث حتى التعليم الجامعى ٢٨٥ طالبة وأن نسبة تعليم الإناث إلى الذكور هى ٣,٢٢٪ .

ب- بلغت نسبة تعليم الذكور فى العينة ٣,٤٧٪ من إجمالى الذكور ، بينما بلغت نسبة تعليم الذكور فى القرية [من واقع إحصاء ١٩٨٦] ٣,٤٥٪ ، وبلغت نسبة تعليم الإناث فى العينة ٦,٢٤٪ ، بينما بلغت نسبة تعليم الإناث فى القرية [من واقع إحصاء ١٩٨٦] ٩,١١٪ . مما يشير إلى إرتفاع التعليم بين الذكور عنه بين الإناث وقد يرجع هذا التضارب بين العينة والواقع بالنسبة لتعليم الإناث إلى الفارق الزمنى بين تاريخ إجراء الدراسة ونتائج تعداد ١٩٨٦.

جـ- على الرغم من تدنى تعليم الإناث فى القرية ، فإن هناك إتجاهاً فكرياً بين نساء العينة يتجه نحو تعليم البنت مثل الولد بلغت نسبته ٧٠٪ ولتعليم الولد فقط ٢٧,٢٪ وهى نسبة لا يستهان بها وتنتشر فى الأوساط التى يعمل عائلها بالزراعة ، كما تنتشر فى بعض العائلات كالقوادر والهرايدة ، مما يشير إلى دور العادات والتقاليد ، كذلك ينتشر تأييد تعليم البنت مثل الولد بين الأمهات من الأجيال الجديدة ، وفى بعض قطاعات من الأمهات فى الجيل الوسط والأمهات المسيحيات .

ويلاحظ تأثير العامل الاقتصادى فى الأوساط شديدة الفقر حيث لا يفضل تعليم أحد على الإطلاق بنسبة ٠,٩٠٪ ، أو يصبح من الأكثر واقعية للأسرة تعليم الولد بسبب أهمية دوره الإقتصادى فى العائلة *

- أما أسباب الموافقة على تعليم البنت مثل الولد :

قد ذكروا أن ذلك يرجع إلى أن البنت مثل الولد ، وأن البنت لها حق التعليم والعمل حتى تخدم نفسها ووطنها ، وأنها يجب أن تتعلم لكى تستطيع القراءة والكتابة التى حرمت منها أمها ، كذلك لكى تساعد أولادها فى إستذكار دروسهم ، ولأن الشهادة سلاح المستقبل ولأن التعليم يحفظ للبنت كرامتها ويجعلها تعرف دينها وحتى تستطيع كتابة خطابات لإخواتها المسافرين ...

كذلك ظهر إتجاه يوافق على تعليم البنت حتى مرحلة دراسية بعينها كالإعدادية .

أما أسباب رفض تعليم البنات فكانت :

أن الزواج هو مصير كل بنت وسوف تبقى فى بيت زوجها ولاحاجة لها فى التعليم ، أن أمها تحتاج مساعدتها فى المنزل ، لكى لاتستطيع أن تتزوج فى سن مبكرة.

أن التقاليد تمنع البنت من الخروج والعمل خارج المنزل وذلك مسموح به للرجل فقط .

أن الأم لا تعرف أهمية التعليم لأنها لم تتعلم . وكانت الأسباب الاقتصادية عاملاً فى تفضيل تعليم الولد فى بعض العائلات الفقيرة .

* وتجدر الإشارة إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسة لهذا الإتجاه نظراً لأن نسبة لا يستهان بها من المبحوثات لم تجبن على هذا السؤال .

د- بلغت نسبة الأمية بين المبحوثات ٦٠,١٪ وعلى الرغم من ارتفاعها فهى نسبة تقل عن النسبة الواردة فى إحصاء القرية لعام ١٩٨٦ حيث بلغت ٧,٨٥٪ [تقرير المعلومات من قسم المعلومات بمحافظة أسيوط] وقد يرجع ذلك للفارق الزمنى الكبير بين تعداد ١٩٨٦ والعينة الحالية والذى يصل إلى ثمانى سنوات كما قد يرجع إلى انحياز العينة إلى الجيل الجديد والوسط من الأمهات حيث ينتشر التعليم بينهن بنسبة أكبر من الجيل القديم مما يشير إلى تناقض نسبة الأمية بين النساء وإن كانت لازالت كبيرة بشكل عام ويظهر تناقض نسبة الأمية بشكل أوضح فى فئة فك الخط حيث بلغت نسبتهم ٣,٧٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٨,٦٪ مما يشير إلى دور ملموس لجهود محو الأمية بين النساء وبلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم المرحلة الابتدائية ١٢,٩٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٤,٦٪ وبلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم المرحلة الإعدادية ٨,٨٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٣,٢٪ وبلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم المتوسط ٨,٥٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٤,٠٪ .

هـ- عدد النساء اللاتى ذهبن إلى المدرسة :

يلاحظ ارتفاع نسبة اللاتى لم يذهبن إلى المدرسة نهائياً حيث بلغت نسبتهم ٦٥,٢٪ وهى نسبة تقترب من نسبة الأمية بين النساء والتى تبلغ ٦٠,١٪ مما يشير إلى أن المصدر الأساسى لأمية النساء هو إحجام الأهالى عن إلحاق بناتهن بالتعليم منذ البداية ، بالإضافة إلى تسرب البنات من التعليم بعد المرحلة الإبتدائية مما يؤدى إلى إرتدادهن للأمية ، بينما بلغت نسبة من دخلن المدرسة ٣٠,٢٪ ولم تجب على السؤال ٦,٤٪ ، ويلاحظ أن معظم من دخلن المدرسة تسربن من التعليم بعد المرحلة الابتدائية حيث بلغت نسبة التسرب ٣١,٧٪ .

و- التوزيع العمرى للنساء :

ينتمى معظم النساء فى العينة الجيل الوسط بنسبة ٣٨,٢٪ بينما تمثل نسبة الجيل الوسط فى تعداد ١٩٨٦-٣٨,٣٪ وبلغت نسبة الجيل الجديد فى العينة ٣٦,٢٪ بينما كانت نسبة النساء من الجيل الجديد فى تعداد ١٩٨٦-٤٣,٨٪ كما بلغت نسبة النساء من الجيل

القديم فى العينة ٢٢,٩٪ بينما كانت نسبة النساء من الجيل القديم فى تعداد ١٩٨٦-١٧,٩٪.

يلاحظ أن نسبة عدد النساء من الجيل الجديد فى العينة إلى عدد النساء من الجيل الجديد فى القرية ٣,٨٥٪ وأن نسبة عدد النساء من الجيل الوسط فى العينة إلى عدد النساء من الجيل الوسط فى القرية ٧,٧٠٪ وأن نسبة عدد النساء من الجيل القديم فى العينة إلى عدد النساء من الجيل القديم فى القرية ٣,٩٥٪ .

لم تجب على السؤال الخاص بالتوزيع العمرى للنساء ٢,٧٪ من العينة (١) .

ز- الــزواج :

بلغت نسبة غير المتزوجات من واقع العينة ٢٪ (٤٣ سيدة) وهى نسبة لا تمثل واقع البيانات الإحصائية للقرية لعام ١٩٧٨ والتى بلغت ١٧,٧٪ [ملف المعلومات بقسم المعلومات بمحافظة أسيوط].

ويرجع ذلك إلى تركيز البحث فى المرحلة الأولى والثانية على المتزوجات من النساء وبلغت نسبة الأرامل ٣,٤٪ وهى نسبة تقل عن بيانات إحصاء ١٩٧٨ والتى بلغت ٧,١٥٪ وقد يرجع ذلك إلى تركيز الدراسة على المتزوجات وبلغت نسبة المطلقات ٠,٢٪ وهى نسبة هامشية تشير إلى إستقرار العلاقات الزوجية فى القرية وإن كانت تقل عن النسبة الواردة فى إحصاء ١٩٧٨ والتى بلغت ٠,٤٪ ، بلغت نسبة حالات تعدد الزوجات فى العينة ٠,٨٪ وهى نسبة هامشية تشير إلى ضعف ظاهرة تعدد الزوجات فى القرية [١٣ حالة ، عدد الزوجات فى ١١ حالة زوجتين ، وعدد الزوجات فى حالتين ٣ زوجات] .

إستطاعت الباحثة رصد بيانات ١٤٢ سيدة ذكرن الزواج الخاص بهن ومن خلال هذا الرصد نستخلص النتائج التالية :

---

* وعلى أية حال ينبغى التأكد من أن عوامل الهيبه الاجتماعية لم تتدخل فى ارتفاع النسب الواردة فى العينة عن النسب الواردة فى التعداد .

(١) عدد نساء العينة من الجيل الجديد ٦٢١ بينما عدد النساء من الجيل الجديد فى تعداد ١٩٨٦-١,٤٩ سيدة، عدد نساء العينة من الجيل الوسط هو ٦٤٨ سيدة بينما عدد النساد من الجيل الوسط فى تعداد ١٩٨٦-٩١٧ سيدة وعدد نساء العينة من الجيل القديم فى العينة ٣٢٨ سيدة بينما عدد نساد الجيل القديم فى تعداد ١٩٨٦-٤٠٧ سيدة .

١- ٢٢٪ من السيدات (٣١ سيدة) تزوجن فى سن أقل من ١٨ سنة وقد بلغ أقل سن (٩ سنوات) (سيدة واحدة) أما السن المنتشر فهو (١٥سنة) ويمثل (٦ سيدات) و(١٧ سنة) ويمثل (١٥ سيدة) .

٢- ٢١,٣٪ من السيدات (٣٠ سيدة) تزوجن ما بين ١٨-١٩ سنة .

٣- ٤٧,٥٪ من السيدات تزوجن فى سن ما بين ٢٠-٢٤ سنة .

٤- ٦,٤٪ من السيدات تزوجن فى سن ما بين ٢٥-٣٠ سنة .

٥- ٢,٨٪ من السيدات تزوجن فى سن أكثر من ٣٠ وبلغ أقصى سن ٣٦ سنة (سيدة واحدة) وتشير هذه المؤشرات إلى إنخفاض سن الزواج بصورة ملحوظة داخل القرية مما ينبغى دراسته وربطه بالأجيال العمرية لمعرفة مدى إستمرار هذه الظاهرة فى الأجيال الجديدة من عدمه ، وزيادة الإنجاب .... إلخ .

وقد سجل إحصاء ١٩٧٨ نسبة ٤٣٪ من النساء المتزوجات دون سن الزواج (١٨ سنة) وهى نسبة كبيرة للغاية ، بينما سجل نسبة ١٣,٥٪ من الرجال المتزوجين دون سن الزواج ، مما يشير إلى تردى أوضاع المرأة مقارنة بالرجل ، كما تبلغ نسبة المتزوجات فى إحصاء ١٩٧٨ دون سن الزواج إلى المتزوجات فى سن الزواج ٣ : ٤ .

هـ- طريقة الزواج :

يمثل زواج الأقارب الطريقة الشائعة فى الزواج داخل القرية حيث بلغت نسبة زواج الأقارب ٥٦,٢٪ ، يلى ذلك أن يتم الزواج بعد مشاهدة الزوج لزوجته حيث بلغت نسبة من ذكر أنه (شافنى وخطبنى) ١٧,٧٪ ، ويمثل إختيار الأب للزوج نسبة كبيرة بلغت ١١,٥٪ ، إن الوسائل الأخرى للزواج كالخاطبة فقد بلغت نسبتها ٨,٤٪ ، ولم تجب على السؤال ٢,٦٪ من العينة .

ط- معرفة الزوج قبل الزواج :

ذكرت ما يقرب من ثلثى العينة بنسبة ٦٤,٦٪ انها شاهدة زوجها قبل الزواج وكلمته وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة زواج الأقارب بمعنى أن معرفة الزوج تتم من خلال علاقات القربى ، بينما ترتفع نسبة النساء اللاتى لم تشاهد زوجها قبل الزواج وبلغت ٢٢,٧٪ وقد

يرجع ذلك إلى إرتفاع نسبة النساء من الجيل القديم داخل العينة ، بالإضافة إلى إرتفاع نسبة مساهمة الآباء فى إختيار الزوج وقد يكون ذلك دون مشورة الفتاة ، كذلك فى إطار ارتفاع نسبة زواج البنات دون سن الزواج ، وقد ذكرت ٦,٩٪ من نساء العينة أن معرفتها بزوجها اقتصرت على رؤيته فقط دون الحديث معه ويعنى ذلك أن ٦,٢٩٪ من العينة لم تتعرف على زوجها قبل الزواج وأن الزوج والأب كانا السبب الأول فى إتمام الزواج فى هذه الحالات حيث بلغت نسبتها ٣٢,٨٪ من العينة مما يعنى أن التقاليد الاجتماعية المحافظة تتحكم بشكل كبير فى إتمام الزواج ، ولم تجب على السؤال ٨,٥٪ من نساء العينة .

ى- العلاقات داخل الأسرة :

١- مشورة الزوجة :

يستشير معظم الأزواج زوجاتهم بنسبة ٧٢٪ أى ما يقرب من ٣/٤ العينة مما يشير إلى وجود تفاهم بين الزوجين ، وإلى أهمية رأى الزوجة فى الحياة الأسرية وإن كان إتجاهاً قوياً لدى الرجال نحو الإنفراد باتخاذ القرارات الأسرية حيث يتصرف الزوج من تلقاء نفسه بنسب ٦,٢٠٪ ، بينما ذكرت ٨,٢٪ أن أزواجهن يستشرنهن أحياناً ، ولم تجب ٦,٣٪ من المبحوثات على السؤال .

٢- المصروف الشخصى للزوجة :

تحصل ثلث المبحوثات تقريباً بنسبة ٩,٣١٪ على مصروف شخصى بشكل دائم ، بينما تحصل ٢٦٪ من المبحوثات على مصروف شخصى أحياناً ، وتحصل ٢٪ من المبحوثات على مصروف شخصى فى أحيان نادرة [أى أن ٩,٥٩٪ من النساء يحصلن على عائد إقتصادى من أزواجهن ، بينما لاتحصل ١,٣٠٪ من المبحوثات على مصروف شخصى ، ولم تجب على السؤال ١٠٪ من المبحوثات] .

٣- شراء اللوازم الشخصية للمرأة :

يقوم الزوج فى ٦,٥٠٪ من العينة بشراء لوازم المرأة الشخصية مما يدعم النتائج الخاصة بالدور المحورى للرجل فى الحياة الأسرية بشكل عام حيث يحل الوالد أو الأخ أو الإبن محل الزوج فى ٩,٢٪ من الحالات وإن كان هناك إتجاه لإعتماد المرأة على نفسها فى

قضاء حاجاتها الشخصية بلغت نسبته ٣١,١٪ ، يدعمه إتجاه لإعتماد اشتراك الزوجين فى الشراء بنسبة ٦٪ ، ولم تجب على السؤال ٤,٩٪ من نساء العينة .

٤- شراء لوازم الأسرة من خارج البيت :

يقوم الزوج بقضاء احتياجات الأسرة من خارج البيت بنسبة ٧٧,٨٪ ، يليه الأولاد بنسبة ٢,٩٪ أى أن عبء مشتروات الأسرة من خارج المنزل يقع على الرجل بشكل أساسى ، وتقوم الزوجة ٨,٦٪ من الحالات بشراء لوازم المنزل ، بينما تبلغ نسبة فئة أخرى ٠,٧٪ وتشمل والد الزوج ، الجيران ، شقيق الزوج ، الخادمة ، تبادل الشراء بين كل من الزوج والزوجة . ولم تجب على السؤال ٥,٥٪ من الحالات .

٥- مسئوليات المرأة داخل المنزل :

تقوم الزوجة بأعمال المنزل بنفسها بنسبة ٣,٤٥٪ من الحالات ، بينما تشترك مع بناتها فى أداء أعمال المنزل بنسبة ٢٨,٧٪ أى أن عبء أعمال المنزل يقع بشكل أساسى على الأم وبناتها وبنسبة ٧٤٪ كما يظهر دور زوجة الإبن فى أداء أعمال المنزل فى ٥٪ من الحالات ويظهر دور أخت الزوج فى ٨,٢٪ من الحالات ودور الحماه فى ٨,٣٪ من الحالات مما يشير إلى وجود ظاهرة "منزل العائلة" الذى يضم الزوجة وزوجة الإبن وأخت الزوج فى منزل واحد يتقاسمون فيه العمل المنزلى وذلك بنسبة ١١,٦٪ من الحالات ، كما يظهر دور الخادمة فى ١٠,٧٪ من العينة .... وتشير تلك النتيجة إلى أن عبء العمل المنزلى يقع على النساء بشكل أساسى وبخاصة الزوجة ويحل محلها بناتها أو زوجة ابنها أو حماتها أو أخت زوجها أو خادمة بالأجر .

٦- المذاكرة للأولاد :

لم يجب على هذا السؤال سوى ٢٢,٨٪ من النساء ذكر نصفهن أنهن تذاكرن لأولادهن بينما ذكر النصف الآخر لايذاكرن لأولادهن وقد يرجع ذلك لانتشار الأمية بين النساء ويشير ذلك إلى وجود مسئولية أخرى تلقى على عاتق المتعلمات من النساء وهى مسئولية المذاكرة للأولاد ، وهو من العوامل التى أصبحت تشجع الأهل على تعليم البنات ولو لمرحلة محدودة ليكون ذلك عامل يضاف إلى ميزاتهن عند الزواج . لم تجب على هذا السؤال ٢,٧٧٪ من نساء العينة .

٧- إعطاء دروس خصوصية :

لم يجب على هذا السؤال سوى ٧,٢٣٪ من المبحوثات ، ذكرت ٩١,٨٪ منهن أنهن لايفضلهن إعطاء دروس خصوصية للأولاد ، بينما ذكرت ٧,٥٪ أنهن يوافقن على إعطاء دروس خصوصية للأولاد ، وشملت فئة أخرى ٧,٠٪ وتضم إعطاء دروس خصوصية أحياناً أو أن الوالد يقوم بالمذاكرة للأولاد .

ك- وقت العمل المنزلى :

يبدأ العمل المنزلى عند معظم النساء فيما بين الخامسة والسادسة صباحاً بنسبة ٥٩,٧٪ ، بينما يبدأ العمل عند ٢٦,١٪ من النساء فيما بين السابعة والثامنة صباحاً بينما تبدأ ٥,٢٪ من النساء العمل فيما بين التاسعة والعاشرة وتبدأ نسبة ضعيفة من النساء تبلغ ٢,٥٪ العمل بين الحادية عشرة والثانية عشرة إلا أن ٥٨,٨٪ تفضل أداء العمل المنزلى فى الصباح الباكر بين الخامسة والثامنة ، ولم تجب على السؤال ٥,٦٪ من نساء العينة .

ل- وقت الفراغ :

معظم السيدات لديهن وقت فراغ بنسبة ٧٨٪ بينما ذكرت ٨,٥٪ من السيدات أن لديهن وقت فراغ أحياناً ، وذكرت ١٠٪ من المبحوثات أنه ليس لديهن وقت فراغ ، ولم تجب ٢,٦٪ من المبحوثات على السؤال ، ويلاحظ أن المبحوثات ربطن الإجابة على السؤال بمشاهدة التليفزيون ، مما أدى للخلط فى الإجابات حيث أن معظم السيدات اللاتى ذكرن أنه لديهن وقت فراغ أحياناً كن يقصدن أنهن يشاهدن التليفزيون أحياناً ، ومعظم السيدات اللاتى ذكرن أنه لا يوجد لديهن وقت فراغ كانت تعنى أنها لاتشاهد التليفزيون .

م- موعد وقت الفراغ :

ذكرت ٥,٤٠٪ من السيدات أن وقت الفراغ يكون ليلاً بينما ذكرت ٤,٣٠٪ من المبحوثات أن وقت الفراغ يكون نهاراً ، وذكرت ٧,٤٪ أن وقت الفراغ يكون حسب الظروف ، ولم تجب على السؤال ٦,١٦٪ من المبحوثات ، ويلاحظ أن وقت الفراغ يكون ليلاً بشكل أساسى لدى معظم المبحوثات وبنسبة ٩,٧٠٪ أى بعد الفراغ من أعمال المنزل نهاراً ، بعض

المبحوثات بنسبة ٤٣,٦٪ تجد أحياناً وقت فراغ نهاراً وأن ٢٦٪ من المبحوثات لم تحدد وقت فراغها .... وقد يرجع ذلك لعدم قدرة جامع البيانات على معرفة الإجابة بالتحديد .

ن- العلاقات الإجتماعية داخل القرية :

يجب ملاحظة أن تقاليد القرية تمنع المرأة من الخروج أثناء السنة الأولى من الزواج .

١- زيارة الأهل :

تقوم ٩٣,٨٪ من المبحوثات بزيارة الأهل ، بينما لاتزور ٣,١٪ من المبحوثات أهلها وقد يرجع ذلك لأنهن حديثى الزواج حيث تمنع التقاليد الاجتماعية المتزوجة لمدة أقل من عام من زيارة أهلها أو لوفاة الأهل أو لبعدهم المكانى أو لوجود خلافات عائلية ، وذكرت ٠,٧٪ أنها تقيم عند أهلها ذلك لأنهن غير متزوجات ولم تجب ٤,٢٪ من المبحوثات على السؤال .

عدد مرات زيارات الأهل : لم تحدد معظم المبحوثات عدد مرات زيارة الأهل على وجه الدقه واستخدمن تعبيرات مثل [كثيراً - قليلاً - حسب الظروف] وقد ساعد على ذلك أن السؤال لم يحدد إجابة ، وقد ذكرت ٥٩,٥٪ من المبحوثات أنهن يزرن الأهل ، وذكرت ١٤٪ من المبحوثات أنهن يزرن الأهل شهرياً ، بينما ذكرت ٤,٨٪ أنهن يقمن بالزيارة سنوياً ، وقد يرجع ذلك لوجود الأهل خارج القرية ، وذكرت ٠,٩٪ أنهن يقمن بالزيارة أسبوعياً ، وذكرت ٤,١٪ أنهن قليلاً ما يقمن بزيارة الأهل ، وذكرت ٠,٩٪ أنهن يزرن أهلهن يومياً ، ولم تجب على السؤال ٥,١٠٪ من المبحوثات ، ويشير ذلك إلى أن زيارة الأهل غالباً ما تكون أسبوعية أو شهرية ، إذا كان الأهل موجودين بالقرية أو بالقرب منها ، أو أنها تكون سنوية إذا كان الأهل خارج القرية ، وأنها نادراً فى حالات محدودة للغاية تكون يومية .

٢- المشاركة فى الجنازات :

تشارك معظم المبحوثات فى الجنازات بنسبة ٨١٪ وقد يرجع ذلك إلى شدة إهتمام المصريين خاصة فى الصعيد بكل ما يرتبط بالموت ، لذا تعد المشاركة فى الجنازات واجباً اجتماعياً هاماً يجب أدائه ، ولايحتاج عند بعض النساء فى القرية إلى إذن الزوج ، بينما لا تشارك ١٨,٦٪ من النساء فى الجنازات وقد يكون ذلك لحداثة الزواج أو كبر السن ، ولم تجب ٠,٤٪ على السؤال .

الحصول على إذن الزوج للمشاركة فى الجنازات : تحصل ٥٨,٧٪ من المبحوثات على إذن الزوج للمشاركة فى الجنازات ، بينما لاتحتاج ٢٦,٧٪ من المبحوثات إلى إذن أو تخبر زوجها بعد عودته ، ولم تجب ١٤,٦٪ من المبحوثات على السؤال .

٣- زيارة المقابر :

تمثل زيارة المقابر عادة إجتماعية عند معظم النساء فى القرية وإن كان الالتزام بهذه العادة أقل بكثير من الالتزام بالمشاركة فى الجنازات ، حيث تقوم ٦٣,١٪ من النساء بزيارة المقابر ، بينما لاتذهب ٣٥,٩٪ من المبحوثات إلى المقابر ، بينما لاتحصل ٧,٠٪ على إذن زوجها . ونستخلص من ذلك أن الحصول على إذن الزوج يعد شرطاً ضرورياً لخروج المرأة لزيارة المقابر ، كما أن بعض العائلات ترفض خروج المرأة لزيارة المقابر .

س- خروج المرأة للترفيه [الذهاب إلى السينما أو المولد] :

ترفض ما يقرب من نصف عائلات القرية خروج المرأة للترفيه إطلاقاً وبنسبة ٥٤,٧٪ مما يدل على رفض التقاليد الاجتماعية فيما يتعلق بخروج النساء للترفيه ، بينما توافق ٣٨,٧٪ من العائلات على خروج النساء للترفيه سواء الذهاب للسينما أحياناً أما فى غالب الأحيان فيكون الذهاب للمولد ، ولم تجب ٦,٦٪ من المبحوثات على السؤال .

ع- السفر خارج القرية :

تسافر ٧٥,٣٪ من المبحوثات خارج القرية إما إلى القاهرة أو إلى أسيوط حيث كانت نسبة اللاتى سافرن إلى القاهرة وأسيوط ٣٢,٧٪ ، بينما كانت نسبة اللاتى سافرن إلى أسيوط فقط ٣٢,٢٪ ، أما اللاتى تسافرن إلى القاهرة فقط ١٧,١٪ ، ولم تحدد ١٨٪ من المبحوثات وجهة السفر ، ولم تسافر ١٩,٥٪ من المبحوثات خارج القرية إطلاقاً ، ولم تجب على السؤال ١٢,٩٪ من المبحوثات .

أما أسباب السفر فكانت زيارة الأقارب والأولاد بنسبة ٤٦,٣٪ ، يليها السفر للعلاج بنسبة ١٠,٨٪ ، ثم السفر لشراء الاحتياجات ٥,٣٪ وشملت فئة ٣,١٪ تختلف فى زيارة الأضرحة وحضور الأفراح ، والسفر للحج ، وللدراسة وللحصول على تدريب خاص بالعمل ولم تحدد أسباب السفر ٩,٦٪ من المبحوثات .

ف- الذهاب إلى الطبيب :

كان لعوامل الهيبة الاجتماعية تأثيراً كبيراً فى اجابة ذلك السؤال حيث تحرص المبحوثات على ذكر أنها تذهب إلى الطبيب فور شعورها بالمرض ، فقد ذكرت ٨٧,٣٪ من المبحوثات أنها تذهب إلى الطبيب بينما تلجأ ٦٪ من المبحوثات للصيدلية ، وتعالج ٩,١٪ من المبحوثات نفسها بالوصفات البلدية من بينهن سيدتين تخفيا مرضيهما ، ولم تجب ٨,٤٪ على السؤال .

نتائج المحور الاجتماعى :

كانت الدراسة فيما كانت الدراسة فيما يتعلق بذلك المحور كما يلى :

١- يميل حجم الأسرة فى القرية إلى الحجم الكبير (من ٥-٨ أطفال) حيث بلغت نسبتهم ما يزيد على ٢/٥ العينة وإذا أضفنا إليهم من يوجد لديهم أكثر من ٨ أطفال سوف تصل النسبة إلى ٤٩,٩٪ ، وذلك على الرغم إنتشار مشاهدة إعلانات تنظيم الأسرة فى التليفزيون ، مما يشير إلى وجود أسباب واقعية تدفع إلى زيادة الإنجاب [العزوة - العصبية - تفضيل إنجاب الذكور على الإناث أو إلى أسباب اقتصادية مثل عمل الأولاد في الحقل] بالإضافة إلى انخفاض سن الزواج وهو من العوامل المؤثرة فى زيادة الإنجاب .

٢- تدنى الأوضاع التعليمية للمرأة بشكل عام حيث دل البحث على أن نسبة الأمية بين المبحوثات ٦٠,٢٪ ، بينما دلت بيانات ١٩٨٦ على أن نسبة الأمية بين النساء ٨٢,١٪ وهى نسبة كبيرة تعوق أى تطوير حقيقى لوضع المرأة فى المجتمع وترجع الأسباب الأساسية لانتشار الأمية بين النساء إلى تفضيل تعليم الأولاد الذكور عن الإناث حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور ٤١٪ وهى نسبة تزيد كثيراً عن النسبة الواردة فى تقرير المعلومات والتى بلغت ٣٠,٣٪ وقد يرجع ذلك للفارق الزمنى بين إجراء الدراسة وأخر تعداد سكانى فى القرية وهو تعداد ١٩٨٦ ، هذا بالإضافة إلى أثر إنخفاض سن الزواج بالقرية على عدم رغبة الأهالى فى تعليم بناتهن حرصاً على تزويجهن بأقصى سرعة . وقد أثر هذان العاملان فى إحجام الأهالى

عن إدخال بناتهن المدارس حيث بلغت نسبة اللواتي لم يدخلن المدارس نهائياً ٦٥, ٢٪ وهي نسبة تقترب من نسبة الأمية بين النساء ، كما يلاحظ نسبة التسرب من المدارس بعد مرحلة التعليم الابتدائي ٢١, ٧٪ . كذلك يمكن الربط بين تفضيل تعليم الإناث عن الذكور لمهنة الوالد حيث ينتشر ذلك التفضيل في الأسر التي يعمل عائلها بالزراعة . كما ينتشر تفضيل تعليم الذكور في الأسر الفقيرة كبيرة العدد حيث يعد الذكر المصدر الأساسي لدخل الأسرة بعد الوالد ، كذلك يقل الإتجاه نحو تعليم الذكور فقط في حالات الأمهات اللاتي حصلن على قدر من التعليم . بالإضافة إلى أن رفض تعليم الإناث يظهر في بعض العائلات مثل القوادر ، الهرايدة ، والغيث بوصفه تقليد اجتماعي حيث أنهم يرون أن البنت مكانها البيت ، هذا بالإضافة إلى ضعف الإتجاه نحو خروج المرأة للعمل حيث بلغت نسبة الموظفات إلى الموظفين الواردة في تقرير المعلومات ١٩, ٦٪ تقريباً بينما بلغت نسبة النساء العاملات خارج المنزل من واقع العينة ٥, ٤٪ (راجع نتائج المحور الاقتصادي) .

٣- يتم الزواج في القرية بالطرق التقليدية أما عن طريق القرابة أو باختيار الوالد للعريس أو اختيار العريس لزوجته دون أن تعرفه أو عن طريق المعارف والاصدقاء والخاطبة في القليل النادر ، وفرصة التعارف بين الأزواج قبل الزواج فيما عدا زواج الأقارب تكاد تكون معدومة حيث لا تشاهد المرأة زوجها أو تقتصر المعرفة على الرؤية فقط في ثلث العينة تقريباً ، وبالتالي فإن فرصة اختيار الفتاة لزوجها معدومة تقريباً أو متروكة لذويهم أو للصدفة .

٤- رصد الباحث من خلال إجابات نسبة صغيرة من المبحوثات الميل لإنخفاض سن الزواج وقد يكون ذلك إلى اقل من السن القانوني في بعض الأحيان وخاصة بين نساء الجيل الوسط والقديم .

٥- لاحظ الباحث استقرار علاقات الزواج في القرية حيث لم تظهر سوى ٤ حالات كما لاحظ الباحث ضعف ظاهرة تعدد الزوجات حيث لم تظهر سوى ١٢ حالة .

٦- يلاحظ وجود تفاهم بين الزوجين داخل الأسرة الريفية من حيث ضرورة أخذ

مشورة الزوجة فى أمور الحياة الزوجية ، كذلك يلاحظ أن الزوج هو المصدر الإقتصادى الأول فى حياة المرأة من حيث إعطائها مصروف شخصى دون النظر لوجود دخل خاص بها ، كما أنه المسئول الأول عن شراء لوازمها الشخصية .

٧- يلاحظ أن بعض الأسر الحديثة تسكن مع أسرة الزوج حيث لا زالت ظاهرة الأسرة الممتدة مستمرة فى القرية مما يستدعى ضرورة علاقة الزوجة بوالدى الزوج وإخوته المقيمين فى نفس المسكن ، ومدى تأثيرهم على القرارات الخاصة بالأسرة .

٨- يظهر من النتائج أشكال تقسيم العمل بين الرجال والنساء في الأسرة الريفية حيث تقع مسئولية البيت من حيث القيام بالأعمال المنزلية والمذاكرة للأولاد على كاهل الزوجة أو من يحل محلها من النساء (بناتها - حماتها - شقيقة زوجها .... إلخ) . بينما يقوم الزوج بقضاء كل ما يتعلق باحتياجات الأسرة من خارج المنزل ويحل محله أى من الرجال الموجودين بالمنزل (الأولاد الذكور - والد الزوج - الأخوة .... إلخ) .

٩- يبدأ يوم المرأة الريفية فى القرية ما بين الخامسة والثامنة صباحاً لكى ينتهى العمل المنزلى بعد الظهر تقريباً ، كذلك فى فترة تناول الغذاء ويكون وقت الفراغ بعد العصر وبعد المغرب .

١٠- خروج المرأة الريفية محدود للغاية وقاصراً على اداء الواجبات الاجتماعية كزيارة الأهل او المشاركة في واجبات العزاء او الذهاب لزيارة المقابر ، كما يكون لقضاء مستلزماتها الشخصية احياناً أو الذهاب الى الطبيب . وكذلك سفرها خارج القرية فهو لاداء الواجبات الاجتماعية كزيارة الاقارب والأولاد أو العلاج أو لشراء احتياجات الأسرة ويكون ذلك بعد استئذان الزوج إذا كان الخروج داخل القرية أو بصحبته إذا كان خارج القرية .

١١- خروج المرأة للترفيه كالذهاب للسينما أو المسرح أو المولد يكون فى أضيق الحدود بلغت نسبته ٧,٢٨٪ ، والمولد هو الوسيلة الأولى للترفيه .

ثالثاً : المحور الثقافى والإعلامى :

١- قراءة الصحف :

أ- ظهرت نتائج الدراسة تدنياً ملحوظاً فى نسبة إنتشار قراءة الصحف بين سكان القرية وإن كانت هذه النسبة ترتفع بين الرجال عن النساء بما يساوى ما يزيد عن الضعف فقد بلغت نسبة قراءة الصحف فى الرجال ٢,٣٧٪ بينما بلغت قراءة الصحف من النساء ٢,١٧٪ مع مراعاة أن ١٧٪ لم يجبن على السؤال الخاص بقراءة الصحف بينما لم يجب على السؤال نفسه ٩٪ من الرجال وعلى أية حال فإن تضاؤل نسبة إنتشار الصحف يرجع بشكل عام الى إنتشار الأمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كبعد منافذ توزيع الصحف عن القرية (وهو عامل له تاثير فى الإنتظام فى الحصول على الصحيفة) وانخفاض الدخل . ولما كانت هذه المعوقات أكثر تأثيراً على النساء من حيث زيادة نسبة الأمية بين النساء عنها فى الرجال ، وتأكيد التقاليد الاجتماعية على عدم خروج المرأة من المنزل ، بحيث يكون الزوج والأولاد هما المصدران الأساسيان لكى تحصل على الصحيفة ... فى ضوء ذلك يمكننا فهم أسباب تدنى نسبة قراءة الصحف فى القرية بشكل عام وبين النساء بصفة خاصة .

ب- وفيما يتعلق بالصحيفة المفضلة فقد أظهرت النتائج أن جريدة "الأخبار" تتصدر قرة التفضيلات بنسب ٣٩٪ ، تليها "الأهرام" بنسبة ٢٢٪ ، ثم جريدة "الجمهورية" بنسبة ١٥٪ ، ثم تاتى صحف "أخبار الرياضة" ، "الأهرام الرياضى" ، و" الأهرام المسائى" بنسبة ١٢٪ ، ثم صحف "أخبار النجوم" ، "أخبار الحوادث" ، "صوت أسيوط" ، و"وطنى" بنسبة ٤٪ ، ويلاحظ ضعف إنتشار صحف المعارضة حيث بلغت نسبة قراءة صحف "الوفد" ، "الشعب" ، "الأهالى" ٣٪ وتتصدر "الأهالى" تليها "الشعب" المرتبة الأولى والثانية على التوالى بين قائمة تفضيلات صحف المعارضة ، وكانت اسباب تفضيل صحيفة عن أخرى هى كونها تشمل أخبار سياسية ومحلية ، وضوح الصحيفة ودقتها ، لأنها سهلة الفهم ، ولأخذ العبرة من الحوادث ، ولقراءة باب وظائف خالية ، ولقراءة الموضوعات الدينية ، وقد اشتركت بعض النساء فى بعض هذه

الأسباب وأضافت إليها أنها الصحيفة التى يفضلها زوجها .

تفضيلات الرجال عند الرجال فقد إحتلت مجلة "الإذاعة والتليفزيون" منفردة قمة التفضيلات بنسبة ٢٥,٤٪ ، تلاها مجموعة مجلات الشباب ، "صباح الخير" ، "حريتى" ، "نصف الدنيا" ، بنسب متساوية تقريباً بلغت ٣٥٪ ، ثم المجلات الدينية وهى "الأزهر" ، "منبر الإسلام" بنسبة ٦,٧٪ ، ثم مجلات "أكتوبر" ، "آخر ساعة " ، "المصور" بنسبة ٧,٩٪ ، بينما اعتبر البعض صحف "أخبار النجوم" ، "صوت أسيوط" ، "أخبار الحوادث" مجلات . ولم يجب على السؤال ١٧٪ من الرجال الذين أجابوا على الأسئلة .

تفضيلات المجلات عند النساء فقد تصدرت مجلة "حواء" قمة التفضيلات بنسبة ٨,٤٣٪ تليها "نصف الدنيا" بنسبة ٣٤,٤٪ ثم "حريتى" بنسبة ٩,٤٪ ثم مجموعة مجلات أخرى بنسبة ١٢,٤٪ وهى "صباح الخير" ، "كل النجوم" ، "الإذاعة والتليفزيون" ، "أكتوبر" ، "آخر ساعة" ، "الشباب" ، وكانت أسباب تفضيل مجلة الخصول على بترونات تفصيل الملابس ، وقراءة موضوعات البيت والأسرة ، وأن المجلة شيقة وممتعة ، وتفضيل المجلات الخاصة بالمرأة.

جـ- وفيما يتعلق بكيفية الحصول على الصحيفة ذكر ٦٩,٢٪ من الرجال أنهم يشترون الصحف فيما ذكر ٣,١٪ أنهم يستعيرونها ، ولم يجب على السؤال ٢٧,٧٪ . بينما ذكرت ٣٨,١٪ من النساء أن الزوج هو المصدر الأول للحصول على الصحيفة ، فى حين ذكرت ٢١,٩٪ أنها تحصل عليها بنفسها إما عن طريقة إرسال شخص يشتريها من المركز أو أن تطلع عليها أثناء العمل أو فى مكتبة الراهبات ، بينما ذكرت ٢١,١٪ من النساء أن تستعيرها من الجيران . وكان الأخ مصدر الحصول على الصحيفة بنسبة ٨,٨٪ ، وكان الأب مصدر الحصول على الصحيفة بنسبة ٩,٢٪ ولم تجب على السؤال ٢,٧٪ من قارئات الصحف .

د- وفيما يتعلق بالموضوعات المفضلة فى قراءة الصحف فكانت أخبار السياسة والمحلية - عناوين الصحف - أخبار الرياضة والحوادث - برامج الإذاعة والتليفزيون - الموضوعات الدينية - أخبار النجوم والفنانين - الوفيات - وظائف خالية - بريد الأهرام - موضوعات

الأسرة والأولاد - القصة الأسبوعية - أبراج الحظ - صدق أو لا تصدق - والموضة والأزياء .

هـ- وفيما يتعلق بالإنتظام فى قراءة الصحف والمجلات أثبتت الدراسة إرتفاع نسبة عدم الإنتظام فى متابعة الصحف لبعد منافذ التوزيع وعدم وجود موزع صحف داخل القرية وبلغت عدم الإنتظام ٧٣,٢٪ بينما بلغت نسبة إنتظام فى قراءة الصحف ٨,٦٪ وكان بعضهم يقصد بالإنتظام شراء الصحيفة ثلاث مرات أسبوعياً أكثر .. ولم يجب على السؤال ٢٠٪ من المبحوثين .

و- عن قراءة الصحف للجيران فقد أجابت النساء فقط على هذا السؤال وتبين أن ٨٩,٤٪ من النساء لا يقرأن لأحد ، بينما تقرأ الصحف للجيران ٥,٥٪ من المبحوثات ، وتقرأ ٩٪ الصحف للجيران إذا طلبوا ذلك منها . ولم تجب على السؤال ٢,٤٪ .

ز- عن المفاضلة بين قراءة الصحف والتليفزيون فقد جاء التليفزيون فى المرتبة الأولى بنسبة ٦٥,٦٪ ، بينما لم يتجاوز الذين يفضلون الصحف ٣,٢٪ ، وذكر ٢٩,٩٪ أنهم لا يفضلون شئ محدد وذكر ٢,١٪ أن التليفزيون والصحيفة متساويان فى الأهمية .

٢- الراديو والتليفزيون :

أ- إنتشار أجهزة الراديو والتليفزيون :

١- يمتلك معظم أهالى القرية كلا الجهازين (الراديو والتليفزيون) وأحياناً تتعدد أجهزة الراديو ونادراً ما تتعدد أجهزة التليفزيون المملوكة فى المنزل الواحد ، فضلاً عن استمرار وجود التليفزيون غير الملون فى بعض البيوت . وقد بلغت نسبة الحائزين للجهازين ٦,٩٢٪ من المبحوثين . كما يلاحظ إنتشار أجهزة الراديو عن التليفزيون حيث بلغت نسبة الحائزين لجهاز الراديو فقط ١٢,٨٪ وقد يرجع ذلك لسهولة حمله ولوجود مكان للكاسيت به ، بينما بلغت نسبة الحائزين لجهاز التليفزيون فقط ٣,٦٪ ، كما توجد مجموعة من سكان القرية لا توجد لديهم أية أجهزة بلغت نسبتهم ١٨٪ ويرجع ذلك للفقر أو عدم وجود كهرباء .

٢- وبالنسبة لمدة إمتلاك جهاز الراديو فقد ذكر معظم الحائزين للجهاز أنهم يمتلكونه

منذ فترة طويلة تزيد على ١٠ سنوات وذلك بنسبة ٢,٨٤٪ ، بينما بلغت نسبة الذين يمتلكونه منذ فترة قصيرة ٣,٨٪ معظمهم من حديثى الزواج ، ولم يجب على السؤال ٥,٧٪ من المبحوثين . أما عن مدة إمتلاك جهاز التليفزيون فقد بلغت نسبة الذين يمتلكونه منذ فترة طويلة تزيد على ١٠ سنوات ٧٩٪ بينما بلغت نسبة الذين يمتلكونه منذ فترة قصيرة ١٦٪ ، ولم يجب على السؤال ٥٪ من المبحوثين .

ب- متابعة الراديو والتليفزيون :

١- برامج الراديو والتليفزيون المفضلة : (لم يجب على السؤال سوى الرجال فى المرة الأولى) .

بالنسبة لبرامج الراديو : أوضحت الدراسة تفضيل المبحوثين القرآن الكريم . البرامج الدينية ، تليها الأغانى ثم البرامج الجماهيرية (أجراس الخطر - على الناصية - همسة عتاب - كلمتين وبس) ثم التمثيليات ، فنشرات الأخبار والبرامج الإخبارية (أخبار خفيفة) ثم البرامج الترفيهية (مسرح المنوعات وتسالى العصارى ..... إلخ) والبرامج الثقافية (الفن الشعبى - أنغام من بلدنا - مكتبة فلان - شاهد على العصر ... إلخ) وأخيراً البرامج الرياضية وبرامج الأطفال . كما دلت الإجابات على أن المحطات الإذاعية المفضلة هى البرنامج العام ، القرآن الكريم ، أم كلثوم . الشرق الأوسط .

بالنسبة لبرامج التليفزيون : فإن المسلسلات والأفلام تأتى فى مقدمة أفضليات برامج التليفزيون تليها البرامج الدينية (الشعراوى - العلم والإيمان - حديث الروح) ثم نشرات الأخبار ، يلى ذلك البرامج الرياضية (كرة القدم - المصارعة الحرة) والبرامج الجماهيرية (أمانى وأغانى - سلوكيات) البرامج الترفيهية (فكر ثوانى - كلام من دهب) والبرامج الثقافية (الفن الشعبى - حكاوى القهاوى) وأخيراً برامج الأطفال ، المرأة ، والأغانى .

٢- المفاضلة بين نشرة الأخبار فى الراديو والتليفزيون :

أوضحت الإجابات تفوق متابعة نشرة الأخبار فى التليفزيون عن الراديو عند الرجال بنسبة ٨,٤٠٪ ، بينما أكد ٤,٣٥٪ من الرجال متابعتهم للنشرة فى كلا الوسيلتين الإعلاميتين

ولم يفضل الراديو سوى ٩,١٥٪ من الرجال ولم يجب على السؤال ١,٩٪ .

وبالنسبة للنساء فقد تفوق التليفزيون على الراديو أيضاً فى متابعة نشرات الأخبار حيث تتابع ٣٤,٤٪ من النساء الأخبار فى التليفزيون بينما تتابع ١٤٪ من النساء الأخبار فى كلا الجهازين وتتابع ٦,٥٪ من النساء النشرة فى الراديو فقط ، وتوجد نسبة كبيرة من النساء لا تتابع النشرة على الإطلاق وهى ٣٢,١٪ من المبحوثات ، ولم تجب على السؤال ٩,٩٪ من المبحوثات .

٣- معرفة أسماء المذيعين والممثلين :

لم يوجه هذا السؤال إلا للرجال فقط قد أوضحت زيادة نسبة الذين يعرفون أسماء الممثلين عن نسبة الذين يعرفون أسماء المذيعين . ويرجع ذلك إلى اهتمام المشاهدين بمعرفة أسماء الممثلين الذين يشاركون فى الأعمال الدرامية كالأفلام والمسلسلات . بالإضافة إلى وجود نسبة محدودة لا تمتلك تليفزيون وتشاهده عند الأقارب والجيران فى فترة الأفلام والمسلسلات ، وتخلط نسبة محدودة بين أسماء الممثلين وأسماء المذيعين . أما ترتيب المذيعين فتأتى النساء فى المقدمة وبخاصة نجوى إبراهيم - سهير شلبى - أحلام شلبى - فريدة الزمر ثم مزيعو نشرات الأخبار من الرجال مثل أحمد سمير - خيرى حسن - نادر دياب - حلمى البلك ، ومن النساء مذيعات النشرة زينب سويدان .

وبالنسبة لمعرفة أسماء الممثلين فقد احتل نجوم الكوميديا المرتبة الأولى وبخاصة عادل إمام تلاه أحمد بدير ثم يونس شلبى - إسماعيل يس - سمير غانم ومن غير نجوم الكوميديا ذكروا نور الشريف - فريد شوقى - محمود عبد العزيز - فاتن حمامة - كريمة مختار - عفاف شعيب - أمينة رزق .

٤- متابعة المسلسلات الأجنبية :

أوضحت النتائج أن ٩٠,٩٪ من المبحوثين لا يشاهدون المسلسلات الأجنبية . ويرجع السبب الأساسى لأنهم لايفهمونها بينما ذكر البعض أن السبب أنها تحمل عادات وتقاليد مخالفة لما اعتادوا عليه ، وقد وصفها البعض أنها منحرفة دون المستوى . وتنحصر مشاهدة

المسلسلات الأجنبية فى الشرائح المتعلمة وهم يرون أنها مسلسلات شيقة ومثيرة ومليئة بالخدع السينمائية والمغامرات ، وانصب اهتمام بعض مشاهدى المسلسلات بمشاهد الضرب ، بينما ذكر البعض الآخر أنها مسلسلات هادفة بالإضافة لحركة الممثلين والرغبة فى معرفة العالم المتطور .

وأهم المسلسلات الأجنبية التى يشاهدونها فالكون كريست - نوتس لاندنج - ال كوى - العملاق الأخضر - لوس أنجلوس - سفينة الحب ، وهناك نسبة لا تتذكر أسماء المسلسلات ولم يجب على السؤال ٢ ,٩٪ من المبحوثين .

٥- مشاهد الأفلام والمسلسلات :

يشاهد معظم المبحوثين بنسبة ٦١ ,٣٪ الأفلام والمسلسلات بشكل دائم ، بينما يشاهدها ١٩ ,٣٪ من المبحوثين أحياناً ، ولايشاهدها على الإطلاق ١٥٪ . ولم يجب على السؤال ١٦٪ من المبحوثين .

وبالنسبة لرأى المبحوثين فى الإعلانات فإن ٥٨ ,٧٪ منهم يرون أنها كويسة أو لطيفة و٢٪ يرون أنها مفيدة . وأفضل وسيلة لترويج السلع . بينما يرفض هذا الرأى ٦ ,٧٪ ويرون أنها كثيرة ومملة . كما يرى ٢ ,٢٪ أنها لا تراعى التقاليد ، ولم يجب على السؤال ٣٠ ,٤٪ من المبحوثين .

وفيما يتعلق بالإعلان المفضل إحتل الإعلان بتنظيم الأسرة "الدكتورة كريمة" المرتبة الأولى بنسبة ٣١ ,٦٪ تلاه إعلان الشاى بنسبة ١٢ ,٦٪ ثم إعلان البلهارسيا بنسبة ٨ ,٦٪ ، وتدخل مجموعة الإعلانات التى ينتجها الهلال الأحمر فيهن الإعلانات الخاصة بالصحة التى يهتم بها المبحوثين حيث بلغت نسبة تفضيل الهلال الأحمر ٣ ,٥٪ ثم تأتى المنظفات والملابس فى المرتبة الأخيرة حيث تحتل المنظفات ٩ ,٢٪ ، بينما تحظى الملابس بنسبة ٨ ,٢٪ ، وأخيراً الإعلان الخاص بالشمعدان بنسبة ٩٪ ، ويلاحظ إهتمام المبحوثين الشديد بالإعلانات المتعلقة بالصحة نظراً لافتقادهم إلى وسائل توعية أخرى تمكنهم من الحصول على الإرشادات الصحية التى يحتاجون إليها .

جـ- المفاضلة بين الراديو والتليفزيون :

أجابت النساء فقط فى المرحلتين الأولى والثانية على هذا السؤال . قد احتل التليفزيون المكانة الأولى فى اهتمام النساء فى القرية بنسبة ٤١,٢٪ ، بينما يتساوى الإهتمام بالاثنين معاً عند ٢٨,٦٪ من المبحوثات ، وتفضل الراديو ١٥,٦٪ من المبحوثات ، وقد ذكرت أن ٠,٩٪ لايوجد لديهم تليفزيونات ، وذكرت أن ٠,٧٪ لا يوجد لديهم أى من التليفزيون أو الراديو ولم يجب على السؤال ٧,٦٪ من المبحوثات .

أسباب تفضيل التليفزيون :

إتفقت نسبة كبيرة من النساء بلغت ١٩,١٪ على أن تفضيلها للتليفزيون يرجع إلى أنه مرئى ، بينما تفضله ١٨,٧٪ لما يعرضه من أفلام ومسلسلات ، وذكرت ١٠,٤٪ أنه مسلى ، أما الذين ذكرن أنهن مهتمين بالوسيلتين معاً فقد ذكر ١٦,٧٪ أن لكل وقته وبرامجه ، والذين يفضلن الراديو ذكر ١٣٪ منهن أنها تفضله تسمعه وهى تعمل ، وذكرن ٣٪ من النساء أنها لا تحب الاثنين بينما ذكرت ٥,٤٪ أنه لايوجد تليفزيونات ، وذكرت ٣,٦٪ أنه لا يوجد الاثنين .

د- طريقة مشاهدة التليفزيون :

تشاهد معظم المبحوثات التليفزيون مع الأسرة بنسبة ٧٠,٤٪ ، ومع الجيران بنسبة ٣,١٪ ، وبمفردها بنسبة ٢,٤٪ ، ومع الأقارب بنسبة ٥,١٪ مما يشير إلى إجتماع الأسرة حول التليفزيون يمثل ظاهرة شائعة بين العائلات فى القرية وأن المشاهدة الجماعية بشكل عام هى الطريقة الشائعة فى متابعته ، وأنه نادراً ما تجلس المرأة أمام التليفزيون بمفردها .

هـ- موعد مشاهدة التليفزيون وموعد إغلاقه :

تمثل فترة المساء الفترة الحيوية فى مشاهدة التليفزيون وهى الفترة الممتدة من السابعة مساءاً أو حتى العاشرة أى بعد سماع نشرة أخبار التاسعة وأحياناً تمتد هذه الفترة حتى نهاية السهرة ، فقد ذكر ٦٦,٩٪ من المبحوثين أنهم يشاهدون التليفزيون ليلاً بينما ذكر ٦,٣٪

من المبحوثين أنهم يشاهدون التليفزيون فى مواعيد محددة بل حسب الظروف بلغت ٩,٢٤٪ ولم يجب على السؤال ٦,٤٪ من المبحوثين .

أما عن موعد إغلاق التليفزيون فقد ذكر ٥,٧٥٪ أنهم يغلقونه حسب الظروف ، وذكر ١٦,٩٪ أنهم يغلقونه بعد الساعة العاشرة لارتباطهم بالعمل فى الصباح الباكر ، وذكر ٥,٦٪ أنهم يغلقونه بعد السهرة ، ولم يجب على السوال ١,١٪ ، وهناك نسبة محدودة تربط بين مشاهدة التليفزيون وأوقات عدم المذاكرة ، أو بين مشاهدة التليفزيون ومشاهدة البرامج المفضلة .

و- صورة المرأة فى التليفزيون :

تجدر الإشارة إلى أن السؤال الخاص بهذا الموضوع لم يفهم جيداً من المبحوثات حيث جاءت الإجابة على الأسباب غير واضحة فى معظم الأحيان فقد ذكرت بعضهن إلى أن التليفزيون يقدم برامج كثيرة للمرأة مثل برامج إعداد الطعام ، والتفصيل ، والتطريز ، وتنظيف المنزل ، والبرامج الخاصة بتربية الأطفال ، وذكرت أخريات أن التليفزيون يحل مشاكل المرأة وأنها تأخذ حقها فى البرامج ، وذكرت بعض النساء أنها لا تفهم السؤال . على أية حال فقد إتفقت ٤٧,٧٪ من المبحوثات على أن التليفزيون يعبر عن المرأة وأن برامجه مفيدة وهادئة وأن المرأة تأخذ حقها فى برامج المرأة وأنه يقدمها فى الصورة التى تليق بها ، بينما رفضت ٨,٦٪ الصورة التى يعرضها التليفزيون للمرأة وذكرن أن التليفزيون لا يهتم بها بشكل كاف وأنه لا يعطيها حقها ، وأنه يقدمها فى صورتين لا أكثر إما ملاك أو شيطان وأنه لا يعرف شئ عن المرأة الصعيدية ويقدم المرأة الريفية عموماً فى صورة متخلفة ، وذكرت إحدى السيدات أنه لايوجد إهتمام بالمرأة فى التليفزيون أو فى المجتمع .

٣- معرفة أخبار البلد : مصادر المعلومات :

يلاحظ وجود أكثر من وسيلة لمعرفة الأخبار . أجاب كل من الرجال والنساء فى القرية على السؤال . بالنسبة للرجال كان الأقارب والأصدقاء هم المصدر الأول لمعرفة أخبار البلد

بنسبة ٧٤,٤٪ ثم الزوجة والأولاد بنسبة ٧,١٠٪ ثم العمل والمقهى بنسبة ٤,٧٪ ثم الجيران بنسبة ٥٪ وهناك وسائل أخرى لمعرفة الأخبار ٥,٢٪ مثل الجنازات والصدفة وطبيعة العمل (بالنسبة لرجال الشرطة والخفراء) . أما بالنسبة للنساء فكان الزوج والأولاد هما المصدر الأول لمعرفة الأخبار بنسبة ٥٩,٦ ثم الجيران والأقارب بنسبة ٥,٢٣٪ ثم الجنازات بنسبة ٨,٣٪ وأخرى بنسبة ٠,٧٪ وتضم الخادمة والعمل والشائعات المتداولة ولم تجب على السؤال ٢,٤٪ من المبحوثات .

٤- قضاء وقت الفراغ :

يشكل التليفزيون وزيارة الأقارب الوسيلتين الأساسيتين لقضاء وقت الفراغ لدى المرأة في القرية حيث يحل التليفزيون المرتبة الأولى بنسبة ٠٤,٧٪ بينما تحتل زيارة الأقارب المرتبة الثانية بنسبة ٣٧,٢٪ ، وهناك نسبة محدودة من النساء تلجأ للقراءة كوسيلة لقضاء وقت الفراغ بنسبة ٤,٦٪ مثل قراءة الكتب والصحف ، وتمثل فئة أخرى ٥,٦٪ وتشمل الجلوس مع الزوج ، واللعب ، والتسلية مع الأولاد ، والحياكة ، وسماع الراديو ، والنوم ، والذهاب الى الكنيسة ، وزيارة المرضى ، ومساعدة الأولاد في المذاكرة .

٥- المشاركة في الانتخابات :

معظم المبحوثات لا يشاركن في الانتخابات بنسبة ٥,٨٢٪ ويرجع ذلك لعدة أسباب تأتي العادات والتقاليد على رأسها بنسبة ٧,٤٣٪ ومن بين هذه العادات أن الرجال فقط هم الذين يشاركون في الانتخابات وأنه غير مسموح للنساء بالقيام بذلك ومن تقوم بذلك تتعرض للإنتقاد من جانب المجتمع ، كما يرجع السبب كذلك إلى عدم وجود بطاقة إنتخابية لدى النساء بنسب ٦,٣١٪ وهو يعد نتيجة كذلك للعادات والتقاليد السائدة إلا أن هذه الإجابة من بعض النساء تعد إخفاء للسبب الحقيقي وهو العادات والتقاليد . وهناك أسباب أخرى نابعة من النساء أنفسهم بلغت نسبته ٧,٦٪ منها عدم الإقتناع بأهمية الانتخابات (كلام فارغ وليس له نتيجة) وعدم التزام المرشحين بالوعود الانتخابية ، كبر السن . أما من يشاركن في الانتخابات فقد

بلغت نسبتهم ٣,٨٪ وترجع أسباب اشتراكهم إلى رغبتهم في استخدام حقهم في التعبير عن رأيهن والاختيار وإلى الرغبة في المشاركة في العمل العام . وهن ينتمين عادة إلى الفئات المتعلمة وقد تكون بعضهن من العاملات ، كما يتمتع أزواجهن بدرجة عالية من التعليم فهم إما موظفون أو مدرسون ، ولم تجب على السؤال ٢,٩٪ من المبحوثات .

نتائج المحور الثقافي والإعلامي :

١- يلاحظ أن التليفزيون يحتل المرتبة الأولى في إهتمام المبحوثين فهو الوسيلة الأولى التي حرص المبحوثون على متابعتها كما أنها الوسيلة الأولى لقضاء وقت الفراغ ، وهو يعد تعويضاً كبيراً للنساء عن إنغلاق المجتمع لأنه بكونه مرئي يساعدهن على مشاهدة الأماكن التي لا يتيح المجتمع المحلي لهن مشاهدتها والتعرف عليها .

٢- تمثل الدراما بشكل عام عنصر جذب للمبحوثين يليها المواد الدينية والأغاني مما يشير إلى دورهم الهام في الاقتراب من المجتمع ومحاولة التأثير عليه .

٣- تمثل فترة المساء التي تبدأ من السابعة مساءاً الفترة الحيوية لمتابعة التليفزيون ولاجتماع الأسرة في القرية بينما تعد فترة الصباح حتى الظهيرة فترة عمل حيوي للنساء ولكافة أفراد الأسرة .

٤- يحتل الراديو المرتبة الثانية في اهتمام المبحوثين لأنه وسيلة الإعلام التي يمكنهم أن يتابعونها أثناء العمل وتعد نشرات الأخبار والمواد الدينية والأغاني والبرامج الجماهيرية من المواد المسموعة في الراديو خاصة البرنامج العام ومحطة القرآن الكريم وإذاعة الشرق الأوسط .

٥- يلاحظ إهتمام المبحوثين بنشرات الأخبار ومتابعتها بأكثر من وسيلة إعلامية مما يعكس رغبة شديدة لدى المجتمع في الارتباط بالعالم ومعرفة كل ما يدور خارجه .

٦- على الرغم من أن الأمية تمثل عائقاً كبير في انتشار الصحف في القرية إلا أن هناك عوامل أخرى تعوق انتشار الصحف من أهمها عدم وجود منفذ توزيع الصحف داخل

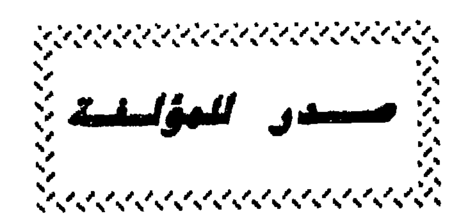
القرية مما يؤدى إلى عدم القدرة على الحصول على الصحف بشكل منتظم بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخل الذى يؤثر فى بعض الأحيان على القدرة على شراء الصحف . ويتضح مدى انتشار صحيفة الأخبار فى المجتمع وصحيفتى الوفد والشعب وكذلك إنتشار مجلة الإذاعة والتليفزيون لارتباطها بالبرامج . وكذلك مجلتى حواء ، ونصف الدنيا بالنسبة للمجلات النسائية .

٧- ضعف النشاط السياسى فى القرية بشكل عام وقد يرجع ذلك لعدم وجود مقار للأحزاب فى القرية سوى الحزب الوطنى وهو مقر موجود بالوحدة المحلية ، كذلك لا يوجد من يمثل القرية حالياً فى مجلس الشعب بينما يوجد بالمجلس المحلى ١١ عضو من الزرابى ، كما يلاحظ دور العادات والتقاليد القوى فى منع المرأة من ممارسة أقل نشاط سياسى وهو الإدلاء بصوتها فى الانتخابات وقصر ذلك الحق علي الرجل وانتقاد من تقوم بذلك من النساء .

٨- الزوج هو المصدر الأول لمعرفة أخبار البلد بالنسبة للنساء ، وهو أيضاً المصدر الأول للحصول على الصحف .

٩- الدور الاجتماعى والثقافى الوحيد الذى ظهرت له فاعلية فى إجابات المبحوثات هو دور الراهبات حيث يقمن بدور فى محو الأمية كما أن لديهم مكتبة ثقافية بالاشتراك مع جمعية الصعيد المسيحية التى تم إنشاؤها منذ أربع سنوات ، وتقوم هذه المكتبة بتوفير الصحف التى ترغب بعض النساء فى الإطلاع عليها وإن كان تقرير المعلومات ذكر أن نشاطها يتجه إلى الأطفال الذى يبلغ عددهم ٥٠ عضو من بين ٨٥ عضو بالمكتبة .

١٠- النشاط الثقافى والاجتماعى فى القرية نشاط قاصر ومحدود بشكل عام .



١ – مقدمة فى الصحافة الإفريقية ، القاهرة ، دار الفكر العربى [الطبعة الأولى ١٩٨٠– الطبعة الثانية ١٩٨٥] .

٢ – الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ – ١٩٥٤ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٠ .

٣ – دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .

٤ – مصر وفلسطين [الطبعتان الأولى والثانية] ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة ، ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ، والطبعة الثالثة : دار العرب ، القاهرة ١٩٩٠ .

٥ – صورة إفريقيا فى الصحافة العربية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، [الطبعة الثانية] ١٩٨٥ .

٦ – الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٤ – ١٩٦٢ ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، [الطبعة الأولى] ١٩٧٨ – [الطبعة الثانية] الشركة الوطنية بالجزائر ، ١٩٨٧ .

٧ – تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية [بالاشتراك مع آخرين] ، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع،١٩٨٣ .

٨ – قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والآداب ، ١٩٨٤ . والطبعة الثانية – دار الفكر العربى ١٩٩٠ .

٩ – إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥ .

١٠ – إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨ – ١٩٨٤ [بالاشتراك مع حلمى شعراوى] ، القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٨٦.

١١ – دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٨٦ .

١٢ - المدرسة الاشتراكية فى الصحافة [الحقبة اللينينية ١٨٩٦ - ١٩٢٣] ، القاهرة ، مركز البحوث العربية [الطبعة الثانية] ١٩٨٩ .

١٣ - دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - قضايا معاصرة ، القاهرة دار العربى ، ١٩٨٩.

١٤ - الصحافة العربية فى مصر والسودان والصومال - مشترك الاليكسو - تونس - ١٩٩٢ .

١٥ - القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - مشترك - كلية الاعلام - جامعة القاهرة - ١٩٩١ .

١٦ - هموم الصحافة والصحفيين فى مصر - القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٩٤ .

١٧ - الاعلام وقضايا البيئة فى الوطن العربى - مشترك - كلية الاعلام - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .

١٨ - الاعلام العربى والاختراق الصهيونى - دار الفكر العربى ١٩٩٥ .

١٩ - الصحافة العربية وتحديات العصر - الكويت - عالم الفكر - ١٩٩٥ [مشترك] .

٢٠ - قضايا إعلامية معاصرة فى الوطن العربى - القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٩٧ .

٢١ - المرأة المصرية والاعلام فى الريف والحضر - [مشترك] دار العربى - القاهرة ١٩٩٩.

٢٢- الإعلام العربى وقضايا العولمة - دار العربى- القاهرة ١٩٩٩ .

تحت الطبع :

١ - الاتجاهات النقدية فى بحوث الاعلام .

٢ - المسكوت عنه فى قرية جنوبية .

الفهرس

*** *** *** ***

*** *** ***

*** ***

**

رقم الايداع
٢٠٠٢/٢١٤٧

الترقيم الدولى
I.S.B.N
977-319-045-3







٦٠ شارع القصر العينى (١١٤٥١) القاهرة
ت : ٧٩٥٤٥٢٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس : ٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة - أول شارع دجلة - المهندسين
تليفون : ٧٤٩٢١٤٥ - ٧٦١٨٣٨١ فاكس : ٧٦١٨٣٨١
E-Mail : alarabi5@link.net